الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى لمؤلفها سيبويه زمانه أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري المتوفى سنة ٧٦٢ نفع الله بهم آمين

م

﴿وبهامشها شرح الفاكهي المذكور﴾

فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ يس على شرح الفاكهى على قطر الندى

صحيفة

تم الفهرست

بلوغ القصد والامل انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير ولخصت ما يتعلق
بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهمام الولي العارف بالله تعالى مولانا
الشيخ أبي بكر الشنواني رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحال مع أبحاث نفيسة
ضممتها اليها وفوائد شريفة نبهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه) لا يخفى
ما فيه ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه والتنبيه على
استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي واللام في قوله لعزه
للتعليل لا صلة لانخفض لان الانخفاض لصفة عبادة كفرا ولا يعبد الا الذات وقد منع
بعضهم كما نقله القرافي من قولهم سبحان من تواضع كل شئ لعظمته وقال قوم يجوز
هذا الاطلاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع من الذات
والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
له الى آخر ما أطال به في كتاب الفروق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله
تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر
وان أراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر والانقياد لارادة الله تعالى وقضائه
وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان محل المنع اذا جعلت اللام صلة
تواضع وان جعلت للتعليل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والسلطان الحجة
والبرهان (قوله المفيض على من نحاه) من أفاض الاناء ملأه لا من فاض الماء اذا
كثر كما يوهمه صنيع المحشي وقوله فكان الواهب ملأ ما زاد على موضعه فسال من
جوانبه لا يأتي الا مع رفع سحائب ولا يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض مستعار
للواهب استعارة تبعية باعتبار التشبيه بين الواهبية أعني اصدار المواهب وبين
الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشكل اطلاق المفيض عليه تعالى مع ان
أسماءه وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف اطلاق اللفظ على ذاته
لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس
والعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المؤاخذة والغفران ستر ما صدر من
نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال سحائب جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله وان
كان لما قبله وجه وهو ان من شأن الكريم العفو عن المذنبين وفي ايراد الصفات
مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حيالها (قوله المغني بواسع فضله)
من اضافة الصفة الى موصوفها وسعة الشئ كثرة أجزائه ومساحته فسعة الفضل
كثرة تعلقاته مجازا والجود كما قال السعد صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي
لا لعوض فهو أخص من الاحسان (قوله والصلاة الخ) آثر الفصل بين جملتي

بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين * الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه الفاعل لما يشاء ولا معاند له في فعله ولا منازع في شانه والصلاة والسلام

البسملة والحمدلة تشتملا على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء بخلاف الصلاة لانه لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى والصحيح جوازه بدليل وسيدا وحصورا وقيل لا يطلق الا على الله وقيل يمتنع الملاقة عليه وحكى عن مالك والسيد المتولى للسواد أي الجماعة الكثيرة والذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعنى قرشيا هاشميا (قوله بالآيات والمعجزات) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها عطف عام على خاص ويحتمل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت عند دعوى النبوة أولا فالعطف على عكس ما قبله (قوله الجمة) أى الكثيرة وفيه نعت الجمع بالمفرد وهو سائغ في جمع ما لا يعقل والافصح المطابقة لجمع العاقل مطلقا بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل فالافصح فيه الافراد (قوله العباد) جمع عبد وهو يقال على أضرب منها وهو المقصود هنا عبد الايجاد وهو المعنى بقوله الا آتى الرحمن عبدا (قوله وبيان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الحل والحرمة تفسير للاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها اذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ويتناول الصحيح والحرام والباطل بناء على تناول الحكم لها (قوله ونعته بصفات) أى وصفه بها بقوله يا أيها النبى انا أرسلناك الآية (قوله بنطقه) أى بأن نطق صلى الله عليه وسلم بذلك لان نطقا مصدر مجرد فالمصدر مضاف الى فاعله ويصح تقدير مضاف أى بخلق نطقه وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أى بخلق الله نطق محمد صلى الله عليه وسلم ليكون وصفا لله فيناسب الكلام ولعل هذا أوجه جعل المحشى النطق متضمنا معنى الجعل حيث قال أى بجعل الله له ناطقا فهو مصدر مضاف لمفعوله (قوله بفصل الخطاب) اشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول لانه يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطا (قوله عموما) أى عطف عموم أو عطفا عاما أو ذا عموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أى بقوله وما أرسلناك الا رحمة للعالمين قال السيد الصفوى لم يتعرض البيان نفى الغضب منه وقد قصد من بعثته أن لا يؤمن به قوم فيعذبهم وليس بحصر نظرا الى العموم لا للبعض اذ اللائق حينئذ دخول اداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما أرسلناك رحمة الا للعالمين لانها تدخل على ما أريد اثباته ويجاب بأن المقصود بالذات الرحمة والغضب بالتبعية بل في حكم العدم فالحصر فيها مبالغة وبان المعنى لاجل الرحمة على

الكل

على سيدنا محمد الذى بعثه
الله من خلاصة العرب
بالآيات والمعجزات الجمه
ونصبه لتمييز أحوال العباد
وبيان أحكامهم فى الحل
والحرمه ونعته بصفات
الكمال وأكد ذلك بنطقه
بفصل الخطاب والحكمه
وعطف على الانام عموما
بارساله فكان كما أخبر
لا الى رحمه وخص من
آمن به بفضل المنة

كل لا للغضب على الكل أو لاجل الرحمة عليهم فى الجملة ويكفى فى الطلب اثبات
رحمة (قوله عشرة أمثالها) أى جزاء عشر حسنات أمثالها وهذا مأخوذ من
الآية الشريفة وهى وان نزلت فى الذين آمنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنة
عشر أمثالها وللمهاجرين سبعمائة لكن الظاهر عموم من جاء وعموم الحسنة
وحصر العدد فيما ذكر كما فى النهر (قوله فحصل لاتقيه الخ) دليله وما جعل عليكم
فى الدين من حرج أى ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الامة
التكاليف الشاقة كقرض موضع النجاسة والفوائد جمع فائدة وهى لغة ما استفيد
من علم أو مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك
وحيث فائدة لتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه الخ) كرر الصلاة اظهارا
لمحبته صلى الله عليه وسلم وجمع بين الجملة الاسمية والفعلية لافادة الاولى
الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة أمر
زائد على ما حصل له فى كل وقت فان نعمه تعالى لا نهاية لها ففيه حذف أو استعمال
العام فى الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول (قوله المقتفين) أى المتبعين
من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أى اتبعته فهو متعد بنفسه الى واحد
(قوله لاوضح المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما)
منصوبان على المفعولية المطلقة لصلى وسلم المذكورين على ما فى بعض النسخ
وفى بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل
المصدر المؤكد ويشهد له قوله فطفق مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من
عطف الجمل وقوله دائمين نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم
عليه نعت النكرة مع انه لم يسبقه نعت آخر وقوله عدد حبات نعت مقطوع
كذلك لذلك والتعريفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لا حال
من ضمير دائمين لان شرط الحال التنكير وجاز افراده مع ان المنعوت متعدد لجموده
والنعت بالجامد لانه مصدر لا لانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجامد اذا كان
اسم عدد لان عددا ليس من أسماء العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية
على حذف مضاف أى قدر عدد فتأمل هذا ويحصل للآتى بمثل هذه الصيغة أجر
زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من
عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من اللطافة وهى فى الاصطلاح
رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ماوراءه والمراد انه مختصر
صغير الحجم اذ كون الشئ شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فالملق اسم المسبب
على السبب ومن قال المراد دقيق لا يهتدى اليه الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فأسأل
الله ... فحصل
جوده وما أعمه
لاتقيه تسهيل الفوائد بعد
الصعوبة * ووصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب
والعقوبة * صلى الله عليه
وعلى آله وأصحابه المقتفين
لاوضح المسالك أئمة الهدى
صلاة وسلاما دائمين عدد
حبات الارض وقطر الندى
(أما بعد) فهذا شرح
لطيف وضعته

اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرع) أى أدعو بخضوع وذلة قاصدا اليه لان الضراعة لغة الذلة والخضوع وقد تكرر استعماله مع الدعاء فى الكتاب العزيز فاشتهر اطلاقه فى ألسنة أهل الشرع مرادا به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفع) قال الراغب النفع ما يستعان به فى الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا (قوله لوجهه) أى ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة (قوله الامل) أى الرجاء يقال أملت الشئ مخففا آمله بمد الهمزة كأكل يأكل وأملته بالتشديد أؤمله أى رجوته (قوله انه خير) بكسر همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أى لانه والموفق لا يطلق على غيره تعالى نخير افعل تفضيل على حد أحسن الخالقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يكون الا بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به (قوله ولا مأمول الا خيره) أى مرجو وخبر لا محذوف وخيره مرفوع على البدلية من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل فى نكرة منفية وفى الحصر ما تقدم فى وعليه أتوكل (قوله اعلم) أتى به لزيادة الاهتمام واستدرار الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن والا فالعلم بكل ما فى الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك فى معانيه لا البدل لانه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف المعارف فى معنى النكرة ونحو لئن أشركت ليحبطن عملك وما أشبه ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره بل الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هو له كالظن (قوله الخوض) أى الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكروا ان الشروع مراتب أصلية شروع يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما على نزاع للدوانى فى ذلك وشروع على بصيرة و يتوقف على ما فى الشرح وشروع على كمال البصيرة و يتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه و وجه تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المرتبة الاخيرة فكان عليه أن ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره (قوله ينبغى له) أى من حقه ذلك فلا ينافى وجوب تصور ذلك عليه (قوله بحده أو رسمه) أى بأحدهما المتاز عنده فيصح توجه اليه وفى قوله بحده اشكال لان معرفة الحد لا تمكن الا بعد الوقوف على جميع المسائل فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح فى شرح الحدود عن المحقق

واليه أضرع وأتوسل أن ينفع به طالبه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وأن يبلغنى أحسن الامل ويوفقنى فى القول والعمل ومعين لا رب أنه خير موفق ولا مأمول الا خيره غيره أراد (مقدمة) اعلم ان من الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى له أن يتصور أولا حقيقته بحده أو رسمه ليكون

وهذا بيان ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذي يذكره أوائل الشروع وذلك فليتأمل (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار ويحتمل انه مصدر بمعنى تبصر اذ لو تصوره بأمر عام ككونه شيئا نافعا شمله وغيره (قوله في طلبه) أي الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما وفان طلب ما لم يعلم بوجه محال (قوله متن عميا) المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر اعضائه ويستعار لاصل العلم وهو أمهات مسائله اذ به تتقوم نكته ولطائفه واضافة متن الى عميا بيانية أي ركب طريقة لا يهتدي سالكها لان الاعمى لا يهدي غيره للطريق وقيل عميا صفة لمحذوف أي متن ناقة عميا والعشوا ناقة في بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب أخرى وأضاف الخبط للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عميا لان فعل الدابة يضاف لراكبها ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبه في الظاهر أقوى وذلك لعدم اهتداء العميا بالكلية للمقصود ان خبط العشوا اشد لعدم توقفها في الحركة ووجه الشبه هنا هو الخبط اذ التقدير خبطا مثل خبط العشوا فوجه الشبه في المشبه به أظهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبر أولا بالتصور وهنا بالمعرفة اشارة الى انه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه الذاتية) العارض هو الخارج عن الشئ المحمول عليه والعوارض الذاتية التي تلحق الشئ لذاته كلحوق الادراك للانسان بالقوة أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للانسان لانه جسم أو مساوله كالتكلم اللاحق للانسان لانه ناطق أو لامر خارج عنه مساوله كلحوق التعجب للانسان لانه مدرك وأما ما يلحقه لامر خارج أعم كالحركة اللاحقة للابيض لانه جسم أو أخص كالضحك العارض للحيوان لانه انسان أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فاعراض غريبة ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملها اما على نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف أو على جزئه نحو الكلمة اما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو الحروف كلها مبنية أو على اعراض النوع نحو المعرب اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وان يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما والا امتنع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه يعد ذلك عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه قطعا ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه

على بصيرة في طلبه فان من ركب متن عميا خبط خبط عشوا وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف غايته هي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه من العبث فهذا العلم الذي نحن بصدده

في تحصيله عبثا في نظره وأما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول الشارح وان يعرف دون يتصور وتعليله يدل على ان المراد أن يعرف انها فائدة معتد بها وأما معرفة ان له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ماقاله السيد وان نوزع في ذلك فهي مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم باصول الخ) المراد بالعلم هنا الادراك كما هو المعنى الاصلي له وان أطلق على الملكة والمسائل لقوله باصول وأتى بالباء لانه يقال علمه وعلم به او ضمنه معنى الاحاطة وهي جمع أصل وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة والمراد باحوال الأواخر الامور العارضة له وخرج بذلك ماعدا النحو والصرف حتى اللغة لانها يعرف بها نفس الابنية لا احوالها وأما الصرف فخرج معه مايعرف به أحوال غير الاواخر من ابنية الكلم وبقي مايعرف به ذلك كالقلب والادغام والتخفيف اذا كانت في الآخر فاخرجه بقوله اعرابا و بناء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها ادركات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود مالا نهاية له محال فالاستغراق عرفي والمراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول امور كلية تنطبق على ماتحتها من الجزئيات لتتعرف احكامها منها والاحوال امور جزئية ومن عادتهم استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف للنحو باعتباره في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور وانه الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات وانما يغاير المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع ما اورده التقي السبكي من ان القصد من الحد تصور الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل مايتشأ عنها مع بقائها على جهالتها فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقي من معرفة الاحوال اعرابا و بناء لا تنافي معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم ولعل وجه الاقتصار على ماذكر أن غيره ليس من النحو بل تتمة له أولرجوعه اليه كما يعلم بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لوقال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات [illegible] حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها

علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز من الخطأ في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض

من

من أجزاء العلم قيد بالحيثية وتخصيص الحركات بالذكر لانها الاصل والا فالحروف مثلها او بالبحث المذكور اسامر آنفا (قوله ولما كان الخ) بيان لسبب ايراد تعريف الكلمة فى مفتتح هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لان كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد بداءة عرفية وهى ذكر ذكر الشئ قبل المقصود بالذات ان أراد بدأ كتابه الذى منه البسملة فان أراد بدأ مسائل كتابه فالبداءة حقيقية (قوله ببيان الموضوع) ان أراد بيان أن موضوع العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وان أراد أنه بين حقيقة ماهو موضوع النحو فى نفس الامر بذكر تعريفه الذى هو من قبيل المبادى لم يناسب سوق الكلام لان الذى من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما أسلفه لا الكلمة التى هى قول مفرد لان البحث فى النحو عن الكلمات فى حالتى الاجتماع والانفراد ولهذا قال بعضهم فى هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوى يبحث عن أحوالهما وعن أحوال ماتتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما ومالم يعلم الشئ لايمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام فى شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر وأما البحث عن حال الكلام ان كان مرادا فالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان [illegible] عنه انما يقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة [illegible] البحث عن الكلام خفى الا أن يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب أن تكون كم فى صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضا الا انها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم مافعل الزمخشرى فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكانه لم يلتفت للبحث عن الكلام فى قولهم الكلام اما خبر او انشاء لانه ليس بحثا نحويا محضا ولهذا لم يذكره فى الكافية (قوله تبركا) هو وماعطف عليه علة للابتداء فان جعل كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الاتيان اذ الخاص يستلزم العام فلا يرد ان التبرك فى البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لايخفى ان المحدث عنه بالفصاحة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح الكاف الخ أفصح من كسرها فانما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ماقيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بها ولا يرد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومعنى كون [illegible]

ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث فى كل علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبى العظيم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر أى اقطع (الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما

أفصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة تقال للجمل المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تقال لان الذي يقال أي يطلق على ماذكر لفظ الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحا قول الخ والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة والا كثر لان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه وهذا الاطلاق مجازي كما يأتي فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد ويقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة مسار للاصطلاحي (قوله وهو من اطلاق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تفيد ان اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة واقول ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه أتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حروفها (قوله قول) لم يقل قولة ليطابق الخبر المبتدا في التأنيث لان من شروط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا أو في حكمه والقول هنا وان كان بمعنى المشتق أي مقول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل في مثله واعتبار حاله المنتقل اليها على ان الرضي صرح بان التاء لا تلحق من المصادر الا ما وضع وصفا ثم ان التاء في الكلمة للوحدة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الا على ما حصل معناه في ذهن السامع ورد بان اللام انما تقتضي التعين في ذهن السامع من وجه وهو تعين اللفظ لا مطلقا فالمعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشئ على طريق التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد للكلمة لانه لا شئ من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماصدق فانما يجري في القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادي التي منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا حمل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسيأتي قريبا ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرف والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافي ان مفهومهما واحد فلا يرد ان المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شئ من المفرد بمركب (قوله أو تقديرا) أي

كالضمائر

وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهو من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا (قول) أي مقول تحقيقا أو تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ

كالضمائر المستترة واطلاق القول عليها وان كان مجازا لغة بالكلية حقيقة عرفية
فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ولا الاشتراك في الحد وتسمية ما
في النفس قولا في وأسروا قولكم ويقولون في أنفسهم لغوية والالفاظ انما
تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا يطلق على ما في النفس فلا
اشتراك في القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ
الخ) المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها
قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى فلا يرد انه يلزم
كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال
قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بناء على ان الوضع جعل اللفظ دليلا
على المعنى لا تخصيص شيء بشيء بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني لفظا كان أو غيره
لان الدلالة الالتزامية مهجورة في التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع
والمعنى مع كونه مأخوذا في الوضع بناء على تجريده عنه وخرج بالموضوع المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
وأورد ان معنى نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا وأجيب
بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الانسان) أي حقيقة
ومنه المحذوفات أو حكما وذلك كالضمائر المستترة فانها كما قال الرضي ليست بحرف
ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب
ومراده ان المستتر ليس بموجود أصلا بل اعتباري محض كيف والاستتار هو
الاخفاء تحت شيء أو جوهر والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور اخفاؤها تحت ولا
حوف وانما خص الحرف والصوت بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا
لكن خفي على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى
بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما
أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فاطلاقه
انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو
مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزء الكلام كما اعترف هو به في قوله
اذا رجع الضمير الى الصوت والأمور الخارجية لا تكون جزءا من الكلام ومنه
أيضا كلمات الله والملائكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر انه
مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يتلفظ به الانسان
عليه ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره وأجيب بانه تدقيق
فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان تقريبا للتصوير

وهو اللفظ الموضوع لمعنى
مفردا كان أو مركبا مفيدا
كان أو غير مفيد وهو اللفظ
ما يتلفظ به الانسان

الفم واعترض بان أخذ التلفظ فى تعريف اللفظ دور وأجيب بان اللفظ المعرف الاصطلاحى والتلفظ المعرف بمعنى ايجاد اللفظ أى الكلام اللغوى المعلوم لكل أحد وبان هذا شرح لمفهوم اللفظ لا لماهيته لا يقال وجود اللفظ محال لان الحروف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بانفسها فيلزم الدور لانا نقول يجوز أن يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما فى الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان أو مستعملا) المهمل الذى لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من المستعمل الا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العدول ودعوى انها الاختصار [illegible] بله من غير ابهام لان مهملا أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الابصار (قوله المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى) أى الذى هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعنى من الشئ أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من اللفظ أى ما يمكن ان يعنى أو ما يعنى بالفعل ونبه بهذا على صحة الاخراج وان المعنى خرج مما يتناوله المفرد ويؤيده قوله بعد وصح الاخراج الخ فذكر الاخراج صحيح وقول الجامى والدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وكذا قال المصنف فى شرح اللمحة وذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذى أشار اليه الشارح بقوله وصح الخ مسلك آخر فتفطن (قوله وان كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزء للكلمة ولا شك انها اسم لقبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئى متنافيان لحمل الكلى على الجزئى دون الجزء قلت القول له اعتباران فهو جزئى باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال فى مفرد لان الفصل جزء وبهذا الجواب يسقط ان فرد الشئ لا يكون جنسا له لان الفرد خاص (قوله عموم من وجه) أى وخصوص من وجه ففى الكلام اكتفاء (قوله والقول مع فصله الخ) الظاهر انه لا يمتنع تركب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقية وذكر المناطقة ان الناطق يقال على غير الحيوان كالملك لان الحيوان يعتبر فيه النمو والملك لا ينمو نعم نقل عن امام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام فى اصطلاح المناطقة ثم انه يرد على كون الكلمة ماهية اعتبارية انها قول والقول موجود فى الخارج ويجاب بان القول يكون مسموعا ومتخيلا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية [illegible] على المتتبعين والمركب من الحقيقى والاعتبارى اعتبارى (قوله كذلك)

مهملا كان أو مستعملا
فالقول أخص منه لاختصاصه
بالموضوع فكل قول لفظ
ولا ينعكس بالمعنى اللغوى
فخرج بالقول غيره كالدوال
الاربع وهو الخط والاشارة
والعقد والنصب المشاركة
للكلمة فى الدلالة على المعنى
وصح الاخراج به وان كان
جنسا لما قالوه من ان الجنس
اذا كان بينه وبين فصله
عموم وخصوص من وجه
صح ان يخرج به ما تناوله
عموم فصله والقول مع فصله
(مفرد) كذلك
الذى هو
لصدقهما على زيد ونحوه
وانفراد القول بصدقه على
المركب والمفرد بصدقه على
المعنى دون اللفظ كما قال
معنى مفرد والمراد بالمفرد

أى بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر يتعلمه (قوله مالا يدل) أى لفظ موضوع لا يدل لان هذا التعريف للمفرد باصطلاح المنطق وهو من أقسام اللفظ الموضوع ويدخل فيه عندهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة على انها مركبات وبذلك يصرح كلامهم فى مالا ينصرف والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف اذ نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب قد يشتمل على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقى لان نظره فى المعانى اصالة و بما تقرر علم ان المفرد من أقسام اللفظ فى الاصطلاحين وعلى هذا يشكل قول الشارح انه يفرد عن القول فتدبر واضافة جزء من تعريفى المفرد والمركب للعهد الذهنى بالاصطلاح البيانى فلا تفيد تعريفا فيكون الجزء فى تعريف المفرد نكرة فى سياق النفى فيفيد العموم بخلافه فى المركب فانه فى الاثبات فالمعنى ان المفرد مالا يدل شئ من أجزائه والمركب ما يدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا وعكسا لان الغين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا أو ان قيد الحيثية مراد فى تعريف ما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا حاجة [illegible] وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين استعماله فى المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ النائم والساهى ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا أو لا يكون مفردا أيضا (قوله زى د) صوابه زيد بالحاق ها السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما فى الشرح) يمكن حمل ما فيه على تقدير مضاف أى مسمى الزاى والياء والدال على ان الحكم على اللفظ و به حكم على معناه أو به الا لقرينة (قوله فكل منها لا يدل) أى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف فى بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف المبانى) سميت بذلك لان الكلمات تبنى وتركب منها (قوله حروف المعانى) سميت بذلك لانها توصل معانى الافعال الى الاسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفائق فى أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح (قوله على المحلى) أى كتابه أو سماه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال فى الشرح ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعلى هذا لا يرد ان الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعترض البدر

مالا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان أجزاءه هى ذوات حروفه الثلاثة التى هى زى د وكل منها لا يدل على معنى وليست أجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المبانى وتطلق حروف المعانى التى بازاء حروف الاسماء والافعال هى قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن أبى [illegible] فى حاشيته على المحلى فى تعريف المفرد والمركب وهو ويخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه [illegible] لا نحو بدو زاد ابن مالك فى التسهيل فى تعريفهما مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى

الدماميني على ابن مالك بان المشهوران المستقل ماليس مفتقرا الى غيره تفسيره بما ذكر مخترع لم تنصب عليه قرينة لا ينبغي مثله في مقام البيان وبانا لا نسلم ان شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته وبان تعريفه للمستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا شك ان معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كحروف المضارعة) الاضافة للملابسة أي الحروف التي هي سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جنح اليه الرضي) أي مال الى مثله بمعنى ان المصنف جنح لمثل ذلك فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض غير كلمات حقيقة وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهذا يندفع ان الرضي انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط المصنف بهذا والاقرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكلمات لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدماميني والسيد فهي خارجة بقيد القول (قوله على آخره) أي آخر ماهي فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة في الشرح لا في المثنى وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه وصرح به ماغيره فان الاعراب لم يجعل فيهما على آخر مافيه العلامة بل نفس آخر ماهي فيه وذكر الرضي الابعاض التنوين ولام التعريف ولا يخفى ان [illegible] الاعراب في نحو الرجل انما هو بمجرى الثاني الذي استحقه لا للمجموع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل الاسم الاعراب لم ينوه به كما مع التنوين بناء الفعل مع النون وأيضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى ألا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث وانما لم يدر الاعراب على نون التوكيد على القول بان الفعل معها معرب كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لشابهها بالتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولشابهها له تقلب الفا في نحو لنسفعا (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت التزامية مهجورة في التعاريف (قوله لا غير) أي لا غير الموضوع لمعنى وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لاخراجه (قوله لكن خالف) لا موقع لهذا الاستدراك لان مخالفته في تعريف الكلام لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غايته انه يحتاج اسقاطه في تعريف الكلام لنكتة والاستدراك انما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ فلو أخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لو قال لهذا ولكونه جنسا الخ افاد ان الايثار لامرين اذ لا شك ان اغناءه عن قيد الوضع ممكن

كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها وأسقطه المصنف كغيره لما جنح اليه الرضي من ان الابعاض ماهي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجي وأسقط أيضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير ولكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا

ان يكون علة لاشارة كنكونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) قد يقتضى هذا
انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما صرح به فى الشرح ثم اللفظ متوسط
لانه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول (قوله بطريق الاشتراك) ان أراد
بحسب الاصطلاح فممنوع لانه لا يطلق فى الاصطلاح حقيقة الا على اللفظ
المخصوص واطلاقه على غيره مجاز وان أراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى
وبهذا يعلم ان التعبير به أولى من اللفظ واما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
يكفى لانه قد يقال القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هى قرينة المقام
فيه فتدبر (قوله وقدم تعريف الكلمة) قد يقال لا حاجة لنكتة تقديمها فقد
أسلف ان المصنف بدأ بها لانها موضوع هذا العلم على ما فيه (قوله والجزء مقدم على
الكل طبعا) الاقرب ان طبعا صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة والمقدم طبعا
انما يجب تقدمه وضعا اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما
وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب فاندفع ما قيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف
القول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم وما لم يعارضه أمر آخر كما فى تقديم بعضهم
الكلام (قوله اذ به يقع التفاهم) أى فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد
وايراد ان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما فى التعداد وأجيب بان الغالب فى
المقاصد التركيب (قوله واللام فى الكلمة الخ) أى لفظ اللام كائن أو مستعمل
لماهية هى جنس الكلمة أى للاشارة الى المفهوم الكلى لدخوله لا افراده وقوله
لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعنى ان مفهومها وحقيقتها مفهوم
قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ولم يرد
بالجنس والماهية معناهما المنطقى لان المراد انهما لا يكونان شيئا واحدا فلا يصح القول
بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كونها للجنس لانه الغالب فى التعريف
وما قيل انه ليكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليه ان من جعلها للعهد أراد
الكلمة المستعملة عند النحاة والمراد مفهومها الكلى لا فرد معين كزيد فيرجع
العهد للجنس وبه يندفع قول بعضهم لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس
وهنا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة
ليكون المعنى المقصود بالتعريف فردا منه وبجعل أل للجنس علم ان قوله الكلمة
قول مفرد طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا تناسب المراد
وهو ان كل [illegible] قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة فى العلوم مخصوص
بمسائل العلوم كما فى عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ينافى استعمالها فى المبادى كما هنا
والقول بانها محصورة كلية مبنى على ان أل للاستغراق هذا والحكم بان ماذكر

بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ
يصدق عليه وعلى غيره
والقول وان أطلق على غير
اللفظ من الرأى والاعتقاد
بطريق الاشتراك فالمراد به
هنا اللفظ لقرينة الدالة
على ذلك فاستعماله فى الحد
أولى وقدم تعريف الكلمة
على الكلام لانها جزؤه
والجزء مقدم على الكل
طبعا فقدم وضعا ليوافق
الوضع الطبع ومن قدم
الكلام فلانه أهم اذ به يقع
التفاهم والتخاطب واللام
فى الكلمة كما قال الرضى
لماهية الجنس

من القضية بأي نوع مبني على ان المعرف محمول على المعرف وفيه خلف فتى السعد على ان المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة بجعل المعرف موضوعا ذكر بالا حقيقيا اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الافراد كما أشار اليه الحفيد بقوله حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف تصوير محض لا حمل فيه وأجاب الدواني بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء الحمل فان المقصود من الكلمات التصوير مع انها تحمل وعلى كلام السيد فانما أعطى المعرف أو أجزاؤه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر (قوله من حيث هي هي) الضميران فيه عائدان على ماهية الجنس لكن الاول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها أي من حيث ان الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي التاء الخ) جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان اللام للجنس لا للاستغراق ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا الجواب جدلي والتحقيق التاء ليست لوحدة جنس أشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في كونها أفرادا له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فردا هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق الا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ولا داعي لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندي أو الجنسية كما قاله الجامي والمعنى جميع افراد هذا النوع أو هذا الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في نحو دحرجة واستخراجة وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة في كلامهم نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو البعض وانما التنافي بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الخلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن ارادة الوحدة بقرينة ال فالجمع بينهما كالجمع بين العام ومخصصه واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز والا لو كان معنى ال الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد فرد بدلا عن الآخر وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثاني واذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا منافاة اذ لا تنافي

من حيث هي هي من غير دلالة على قلة ولا كثرة ولا تنافي التاء التي للوحدة

بين

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
والملزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا التقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة
أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه اما بحسب
الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه
غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة اليها لا الى أحدها فاندفع أن الضمير ان عاد للفظ
الكلمة فورد أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
هي وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الافعال
وأسماء المصادر فان مسماها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضي الا ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متضمنا الحصر المقسم في الاقسام والحصر اما عقلي بأن يحكم
العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في
الحكم به الى التتبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه
أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الامر على أن الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة العرفية دون الاجتماع فلا يقال للمجموع زيد قائم مثلا أنه كلمة (وهي) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
والملزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا التقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة
أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه اما بحسب
الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه
غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة اليها الا الى أحدها فاندفع أن الضمير ان عاد للفظ
الكلمة ورد أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
مع أنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الافعال
وأسماء المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من الضرورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضي الا ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الاقسام والحصر اما عقلي بأن يحكم
العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في
الحكم به الى التتبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه
أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام و يحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الامر على أن الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال للمجموع زيد قائم مثلا أنه كلمة (وهي) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها لأن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولأن الكلمة

للبالغة والعطف على الاصل (قوله من تقسيم الكلي الخ) سبق معنى التقسيم والكلي الذى يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشئ والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام ويقابلها الجزئية وهي ثبوت لبعض الافراد ويكون ماهنا من ذلك التقسيم فسقط ماقيل ان كلام المصنف يقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو توجب الجمع ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى اجزائه اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكلي الى جزئياته فان الواو فيه لمطلق الجمع الافرادى الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم فيه لا بد أن يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة (قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده في شرح المتممة بان تقسيم الكل الى اجزائه يتوقف على صدق المقسوم على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال انتهى فهي ليست أقساما للكلام بالمعنيين وقول بعضهم الكل انما ينعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتباري انما ينفع في عدم توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كما لا يخفى (قوله صدق اسم المقسوم) الاولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي والتقسيم ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل امور متعددة هي أقسام له وكل من تلك الامور بالقياس الى الكلي الاعم يسمى قسما وبالقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما والكلي الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذى اقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقي وهو المتبادر عند الاطلاق وما ليس كذلك اعتبارى (قوله بخلاف الثاني) وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فيه وهو قولهم الحج عرفة أى معظم أركانه عرفة ووجه ايراده على ماهنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج والاقتضاء التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصا على كون الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) أى لصحتهما بحسب الوضع فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للنداء أو اراد بالاخبار الاسناد وما هو ملازم النداء مسند اليه في المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا وكذبا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكلمة تعليق شئ بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب والاسماء المسند اليها

من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها أقساما للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينها وقدم الاسم في الذكر للاخبار به وعنه

فى الجمل الانشائية فلم يخبر عنها والاسناد اليها أعم (قوله للاخبار به) أى وضع
فلا يرد أن الامر والنهى والتعجب وماضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لان يخبر بها
أو يقال الامر والنهى وان لم يكن خبرا بصريحه لفظا لكنه راجع اليه معنى
ألا ترى أن معنى قولك اضرب الطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشتمل
أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به انما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث
لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك
لا يصلح للاخبار عنه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه و به يكون محكوما
بالذات وكذا النسبة الداخلة فى مفهومه والزمان لانه اعتبر فى معنى الفعل على أنه
قيد للحدث والحدث الكائن فى الزمان المخصوص اعتبر من حيث انه منتسب الى
الغير (قوله لعدم صلاحيته) معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه سواء عبر عنه
بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف فى ولا ولفظ الفعل يخبر عنه
كقولنا ضرب فعل ماض (قوله وكذا حدود) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف
لها (قوله وان كان الحد أضبط) أى والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة وأكثر
تحقيقا (قوله لاطراده وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس
استلزام العدم للعدم (قوله بخلافها) أى العلامة وهى الخاصة فلا تنعكس
قيل المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز
كونها شاملة وقال السيد لا حاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس
يسمى عند النحويين حدا أى معرفا انتهى وانما قال أى معرفا لان الحد انما يكون
بالذاتيات قال بعضهم فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح وقولك الاسم ما يقبل الجر غير
صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما يقبل الجر باطل قال السيد اذا كانت
الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه
و بالعكس فالمرجع فيه للقرائن فقط ولو قيل يجوز أن يكون معنى التعريف
بالعلامة ان الاسم ما يقبل هو أو معناه احدى هذه العلامات أو مجموعها أو ما يقبل
بعض افراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة
ولو انتفاء فيه لان المعتبر فى المعرف كونه موصلا الى التصور اما بالكنه أو بوجه
سواء ميز الشئ عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تسهيلا) علة لآثر فهو مفعول
لاجله فان قلت شرطه الاتحاد فى الزمن ولم يتحد اذ وقت الايثار ليس وقت
التسهيل قلت لعل المراد قصد التسهيل و زمنه وزمن الايثار واحد (قوله
على المبتدئ) بالهمز وبالياء وهو الذى ابتدأ فى العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل
بتصوير المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باستحضار غالب

وأتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه
وأخر الحرف لعدم صلاحيته
ولكل من الاقسام الثلاثة
علامات وكذا حدود يعرف
بها وتميز بها عن قسيميه
وآثر التمييز بالعلامة على
الحدود وان كان الحد أضبط
لاطراده وانعكاسه بخلافها
اذ لا تنعكس تسهيلا على
المبتدى.

الاحكام وأمكنه اقامة الادلة فهو التهى (قوله فقال) معطوف على آثر بالثناء المفيدة للتعقيب الذكرى أو التعقيب مفصل على مجمل (قوله فاما الاسم) أى ماصدقاته فى الجملة فأل للعهد الذهنى على رأى المتأخرين ويجوز جعل ال للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضى تمييز كل فرد اذ الجنس يوجد و يتحقق فى ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنه لا تتميز بها فى كيف مثلا وان تكون للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ما تقدم أيضا والاقرب أن ال فى كلامه للعهد الخارجى أى الاسم المتقدم فى التقسيم ويرجح ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم المذكور الواقع فى التقسيم الحقيقة كما علم مما مر وكان المقام مقام الاضمار ولكن العدول للاظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه فالظاهر أوضح خصوصا للمبتدى المقصود من الكتاب بالذات (قوله وهو ما دل) أى كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد ان فى ما ابهاما والحدود تصان عنه وندفع النقض بالدوال الاربع وهو ظاهر و بنفس الحد لانه مركب والكلمة قول مفرد والفعل الواقع فى التعاريف فلم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا فالمعنى كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه انه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلا منهما بالدلالة (قوله فى نفسه) فى بمعنى الباء أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة الى الغير والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعلم ما فى نفسك وليس ذلك لشاكلة تعلم ما فى نفسى بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ولا مشاكلة ولا تختص حقيقة بماله حياة ليكون اطلاقها على غيره مجازا فيلزم أخذ المجاز فى الحد والضمير فى نفسه عائد الى ما والمراد ان لا تحتاج الدلالة عليه الى ذكر المتعلق المخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه وقول السيد فى شرح المفتاح ان الحرف دال بنفسه أراد به ان الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر الى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر الى فهمه منه فى نفس الامر وانما احتاجت من مثلا فى الدلالة على الابتداء الى كلمة أخرى لانه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو الخصوص كلفظها بل لكل واحد من الابتداآت المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فلم يعقل طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت فى الدلالة على المعنى الى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين احداهما الفعل أو شبهه والاخرى ما يذكر بعده لا على ذكرهما وانما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما فى المبتدا

فقال (فاما الاسم) وهو ما دل على معنى فى نفسه

وغيره وجوز واحد ذف الفعل أو شبهه لان معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقيقا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى واكتفى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة فى الجملة دون العكس لان معنى الفعل كثيرا ما يكون امرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما فى حروف الايجاب نحو نعم وبلى فان قلت حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء فى مفهومه مطلقا أى لا المطلق ولا المقيد الا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث فى الفعل والابتداء فى لفظ من فلا يفهم منه أصلا الا ما كان رابطا فان المطلق الذى فى ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان المعتبر فى مفهوم الحرف أمر اجمالى يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى مع خصوصيته ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل هذا ولا يخرج نحو ونحوه لعدم الاحتياج فى فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق لغرض آخر ولا اسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن) حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلى فيخرج الفعل لان أحد معنييه المستقلين مقترن واندفع ان معنى الفعل غير مقترن لان الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما نشأ من جعل غير صفة للمعنى أو حالا منه لقربه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل فى دفعه ان معنى الاقتران عدم الانفكاك وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزئيه ولما قيل المراد بعدم الاقتران ان لا يجعل الواضع احد الازمنة جزأ المعنى وبالاقتران ان يجعل أحدها جزءه (قوله بأحد الازمنة الثلاثة) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا اشكال فى وقوعها فى التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورا ولم يكتف بقوله بالزمان لئلا يخرج نحو صبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لصح لان أل فى الازمنة تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره فى مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لانه من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما أو معنى الفعل ثبوت الحدث فى

غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة

الزمان المعين فمعنى الاول شيء ماض والثاني شيء في زمن ماض (قوله وضعا) تنصيص
على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا
يرد ما استعمل في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل وما لم يقترن
في الاستعمال بالزمان من الافعال كأفعال المقاربة والمدح والاصل انه لا عبرة
بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول الا انه
يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هي أسماء وأفعال
باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار قيد الحيثية يراعى فيها أو يقال انها أسماء
دائما بعد النقل لانه لم يبق فيها شيء من آثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل
بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط في الكلام ولم يرد بقوله
وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقية كما توهم والا
لخرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا ان يكون المعنى
بعض ما وضع له والا لخرج الاسماء الموضوعة لمعان لا جزء لها كلفظ الجلالة بل
المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره
في معناه وحده أو مع غيره فشمل الاسماء والافعال (قوله عن قسيميه) أي كل
فرد من افراد كل واحد من قسيميه (قوله بال) أي بدخولها (قوله من أوله) الظاهر
تعلقه بقوله يعرف أي يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أي من اطلاق
أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو معه (قوله واختصت به) لما كان
امتياز الشيء بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص (قوله لانها موضوعة
الخ) أي لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لهما لان
ذلك متوقف على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات وأورد ان جزء معنى الفعل
وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله لتعيين هذا الجزء كان الاسماء المشتقة
عرفت لتعيين بعض معناها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وممن صرح
بان النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد الا أن يجاب بان جزء معنى الفعل انما
هو الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع أن الواضع
اعتبره في الفعل من حيث انه مبهم بان يكون الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل
الظاهر انه اعتبره ساكتا عن ابهامه وعدمه ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ
في المشتقات أولا هو الذوات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها وأما الفعل بهذه المثابة
فمنع دخول اللام لتعريفه على الاصل وأورد أيضا انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار
الزمان الا ان يدعى اعتبار ابهامه أيضا (قوله ومراده به ما يمكن الخ) أي ما يصدق

وضعا (يعرف) أي يتميز عن
قسيميه (بال) المعرفة من أوله
(كالرجل) اذ هي المتبادرة
عند الاطلاق حتى اذا أريد
غيرها قيدت فيقال أل
الموصولة أو الزائدة
واختصت به لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما
مراده به
ما يمكن دخول أل عليه
يقبل ذلك الاسم
كمثل لان كثيرا من الاسماء
لا يدخلها أل كالضمائر
والمبهمات

دا أكثر الاعلام ويجوز ان يراد بأل ماهو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما ويحصل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجانى انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر الطلاقه هنا وفى الشذور لكن الاول هو مقتضى كلامه فى الاوضح والجامع وتعبيره بأل أولى من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال فى هل الهاء واللام ولا فى بل الباء واللام وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لال واللام على قول من يراها وحدها هى المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام فى امسفر (و) يعرف أيضا من آخره

عليه الاسم فى الجملة وليست أل فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا يسمى علامة الا مالا ينعكس على مامر ولا ينافى هذا ما اسلفناه من جواز ارادة الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ويمكن ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انها تدخل فى بعض الاعلام وليس كذلك لان الكلام فى المعرفة وال فى الاعلام اما للمح او للتنكير مادخلته (قوله ماهو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاستفهامية وهى انما تدخل على الفعل الماضى كما حكاه قطرب فى قولهم أل فعلت لكن ذلك غريب كما فى المغنى فلا يرد (قوله وكل منهما مختص بالاسم) أى فصح ان يجعل علامة عليه (قوله وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما) انظر ما المراد بالموافقة فى الحكم اذ لا يصح كونها الاختصاص بالاسم لانه المعلل فتلزم المصادرة وعبارته فى الفواكه الجنية ظاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة اعطيا حكمها انتهى والعجب من المحشى حيث لم يتعرض لكلام الشرح وانما قال فان قلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لان الزائدة هى المعرفة لكن لم يردبها التعريف فلا حاجة الى الحمل على انه لم يحمل تنوين الترنم والغالى على التنوينات الاربع فالحمل فى بعض المواضع دون بعض تحكم انتهى فاوهم ان الشارح لم يتعرض لذلك وأيضا لم يتعرض لاختصاص الموصولة وأغرب من ذلك دعواه ان الزائدة هى المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى وأعجب العجب ان شيخنا العلامة الغنيمى لم يتعقبه بشئ غيرانه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر لان الزائد مؤكد وفيه كلام يراجع فى بحث الحقيقة والمجاز (قوله على انه ضرورة الخ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من الطلاقه (قوله بل قال الجرجانى الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لان تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالادلة الواردة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ) يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هى المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الاطلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذا يقتضى الامتناع لا الاولوية الا ان يقال المراد لا يقال فى الكثير الفصيح (قوله لشموله الخ) فيه ان التعبير بال شامل لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها فلو قال لشموله حرف النداء كان أولى وان كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا (قوله ولام بدلها) قد يقال العلامة فى الحقيقة صحة دخولها لا دخولها بالفعل وكما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم

شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينافى الاولوية (قوله بالتنوين) هو فى الاصل مصدر نونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما وهمه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلى بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله الام على لولان لوهنا علم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر وهذا بناء على أنه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان مثل ذلك موضوع بوضع ضمنى لا قصدى لشئ بعينه غير متناول لغيره فيكون علما وهو ما مشى عليه جماعة منهم السعد ورده السيد فى بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح لانه مبنى على دلالة الالفاظ على نفسها وهى ان سلمت فليست بالوضع واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت فى معناها (قوله ساكنة) أى اصالة لئلا يخرج تنوين محظورا النظر مما حرك لالتقاء الساكنين ولئلا ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة فى اضرب القوم لانهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم وخرج المتحركة اصالة كالنون الاولى فى ضيفن ويحذف قول غيره تلحق الآخر لان قوله لا خطا يغنى عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون انطلق ومنطلق ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان تكتب بصورتها أو بعوضها من الف ومن ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها فى الخط لا لاخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الالف بناء على انه أراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم والمراد السقوط خطا قياسا فلا يرد ان التنوين فى كأين لم يسقط خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ويكفى فى السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد أيضا زيدا فى الوقف لانه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الايراد المبنى على ثبوته خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الاعم الاغلب وبهذا يجاب أيضا عن الثبوت خطا فى كأين (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح أن يجعل علامة عليه لان المعانى التى أتى بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور فى غير الاسم وكان على الشرح ان يتعرض لذلك كما اسلف فى أل واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها اذ لا يعرف أن التنوين للتمكين الا اذا عرف ان مادخله اسم معرب منصرف وهكذا

(بالتنوين) وهو نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة وأقسامه المختصة بالاسم أربعة

أحدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بألف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته حيث لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك (كرجل) ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطا لا بخصوص الاقسام أو انه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا للتمكين وهكذا وورد على ماذكره من أن المختص هو الاربعة ان ماعدا الترنم والغالي مما أثبته فيما يأتي يختص أيضا ولهذا قيل ماعداهما راجع للاربعة أو ليس بتنوين لان تنوين صرف مالا ينصرف والمنادى تنوين تمكين لان الضرورة أباحت التنوين أباحت الصرف في الاول والاعراب في الثاني وان نوزع بوجود المانعين في الاول وسبب البناء في الثاني وتنوين الحكاية ليس مستقلا لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها وأما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه في المغني واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أي أولها عدل عنه دفعا من أول الامر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال الى المدلول اذ التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ما قيل الاولى التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف الواضع الذي هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول واندفع أيضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ماعدا الجمع بالف وتاء) أي والمضاف والعلم الموصوف بابن والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل انها منصرفة لقبولها التنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أي كتنوينهما وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكر وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين وأيضا يرد صه اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل للتنكير وأيضا الامنافاة بين التمكين والتنكير معا أما كونه للتمكين فلان الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلانه وضع لشئ لا بعينه فان سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سيأتي لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت أل لانا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين أل تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك

رجل (قوله المبنية) يفهم ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو صمت رمضان ورمضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضي وأما التنوين في نحو أحمد وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين أيضا لان الاسم منصرف وأنا لا أرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وعليه فالمختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فانه لحق مبنيا وليس للتنكير الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم الصوت كان أولى ليفيد انه انما لحقه لكون آخره صوتا وليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متمحضا عند الرضي ومن تبعه لكن عذره فيما عبر به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من أسماء الاصوات وأما غيرها فكأسماء الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لان معنى ايه حدث الحديث المعهود وانما لم يجر التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم الفعل من جملة الاسماء فاجروه مجراها ولا ضرر وقد عولته في الفعل واطلاق التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل التعريف وانما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبني على ان مدلوله المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه يوهم انه على القول بأن مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير في ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة معنى وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال في التصريح وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة فيه نظر فان أسماء الاصوات المحاكى بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة أو نكرة وممن صرح بانها ليست أسماء الجامي وان كان لها حكم الاسماء وقد يقال معنى كونه معرفة انه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ

المبنية اشعارا بان المراد غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها و يقع كما في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه الثالث تنوين المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان هذا وما صرح به
الجامى مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من ان أسماء الاصوات
كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين فى بعضها فليراجع كلامهم فان ماهنا
مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف وتاء) وليس للتمكين كما قال الربعى
والزمخشرى والا لم يثبت فى قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث وقول الزمخشرى انه لم يسقط لان التأنيث فى عرفات ضعيف لان التاء
التى كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات
مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها
الا مؤنثا واختار الرضى انه للتمكين وعلل عدم سقوطه فى عرفات بانه لو سقط تبعه
الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسر فيه
متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة والا لم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض
عنها الكسرة فما هذا العوض فان قيل هذا القائل يرى ان الكسرة عوض
عن الفتحة والتنوين عوض منهما قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكلمة فلو
كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختار الرضى انه لا مانع
من افادة حرف فائدتين اسكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة
وعلما للمقابلة فقط (قوله جعلوه فى مقابلة النون) فى الدلالة على تمام الاسم فقط
قال الرضى لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لان
النون أقوى وأجلد بسبب حركتها انتهى لكن ذكر البيضاوى فى قوله تعالى
فاذا أفضتم من عرفات ان أل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحرر (قوله تنوين
العوض) الاضافة بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ان
الاولى التعبير بالتعويض لتكون الاضافة حقيقية وهى من اضافة المسبب الى
السبب أى تنوين سبب الاتيان به التعويض أى قصده (قوله وهو اللاحق لاذ
الخ) فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كجنادل فان تنوينه عوض
من ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وانه تنوين صرف
بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب
الياء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلى نحو أعيم و يعيل مصغرى أعمى
و يعلى ومراده بمضافها ما تضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار باذ للعوض عن جملة
أو جمل نحو يومئذ تحدث أخبارها فانه عوض عن الجمل فى اذا زلزلت الخ
والذى يظهر كما قال أبو حيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جائز لا واجب وقد يحذف
جزء الجملة فيظن من لا خبرة له انها أضيفت الى المفرد نحو *

وهو اللاحق للجمع بألف
وتاء كمسلمات سمى بذلك
لان العرب جعلوه فى مقابلة
النون فى جمع المذكر السالم
الرابع تنوين العوض وهو
اللاحق لاذ وكل و بعض
وأى عوضا عن مضافها اذا
حذف نحو وأنتم حينئذ وكل
فى فلك تلك الرسل فضلنا
بعضهم على بعض أيا ما تدعوا
الخامس تنوين الترنم وهو
والجمع المتناهى المعتل الآخر
اذا حذفت ياؤه كجوار
وغواش فالتنوين فيهما عوض
عن الياء المحذوفة

والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * أي اذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين
اللاحق لاذ تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك انه
جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد
بملازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر نحو وأنت اذ صحيح وبأنه
سبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب بنت
الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا لمبنى وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال
منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه بنى على الكسر تارة لانه
الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق
غير اذ وكل وبعض وأى للعوض عن المفرد وما ذكره فى كل وبعض وافق فيه
الرضى وقيل تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقيل
لا مخالفة فى الحقيقة لان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه تنوين
صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه
تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبنى انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما
يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتنكير أيضا بناء على أنه
لا يختص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير على
الاطلاق الا على المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثلا مانع من
التنكير هذا ويرد على التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لكل
تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومقابله
أقوال مذكورة مع ردها فى المغنى وغيره واختلف فى تفسير كلام سيبويه فقيل ان منع
الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل
جوار جوارى بالضم بلا تنوين والا لم يكن منع الصرف مقدما وان وقع للرضى ومن
تبعه خلافه فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد فى آخره مزيد ثقل لكونه
ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل فى الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من أل
والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء وعوض
عنها بالتنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم
على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع
الصرف الذى هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصله جوارى بالضم والتنوين
استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة
الجمع الاقصى موجودة تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لا يجرى الاعراب
على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير

وأما التنوين
على الصحيح
اللاحق

المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء لقطع طماعية رجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف المد كقوله وكان قدى و يسمى تنوين ترنم أو عوضا عن حرف غيره و يسمى الغالى كقوله وان وللاعاريض القفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو * أقلى اللوم عاذل والعتابن * أو غيره فتنوين غال نحو * قالت بنات العم يا سلمى وان * والعروض اسم لآخر جزء من النصف الاول من البيت والقفاة المماثلة للضرب من غير تغيير والمصرعة التى غيرت لتوازى ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشئ باسم ما يشابه كله (قوله وثبوته خطأ الخ) ذكر الزمخشرى ان تنوين الترنم يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص فى أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد على اطلاقه هنا) أى اطلاق التنوين أو اطلاق المصنف التنوين اضافة للمصدر الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن أل فى التنوين للعهد اذ لا معهود يصرف اللفظ اليه عند من تذكر له العلامات وبانهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما المكر يرد على جواب الشارح ان ما عداهما من أقسام التنوين غير مختص بناء على قوله ان المختص الاربعة المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الاشارة الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترنم وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة لبيبة وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وانظر لم لا أدخل تنوين المنادى فى تنوين الضرورة (قوله وبالحديث عنه) أى اللفظ أو القول كما يشهد اليه قول الشارح فيما سيأتى على ان جماعة اعتبروا فى الاسناد القول الخ أى الشئ أو مثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم ليلزم الدور لان معرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال فى الفوائد الجنية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مسندا أى لانه وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مسندا بعض معناه الى الفاعل فهو بهذا الاعتبار مسند لاتمام معناه والافعال الناقصة دالة على الحدث فى أصل وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو أعم من الحديث والاخبار عنه على ما علمت فيما سبق وفى هذه العلامة خلاف هشام وثعلب ومن وافقهما من

روى البيت وهو الحرف الذى تعزى له القصيدة وللاعاريض القفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لاحقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطا ووقفا وحذفه فى الوصل نص عليه ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية والمصنف فى الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد أنهى ابن الخباز فى شرح الجزولية أقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم فى قوله أقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم أو احك اضطرار غال وما همزا * (و) يعرف أيضا (بالحديث عنه) أى الاسناد اليه

بالكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليه قلبيا وباقترانها بمعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى لفظ وقوله تتم به الفائدة قاصر اذ لا يشمل زيدا فى ان قام زيدا ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع فى المركبات الناقصة فالظاهر ان مطلق الاسناد ولو ناقصا علامة على الاسم (قوله كتاء ضربت) أى كالحديث عنه والاسناد اليه الذى فى تاء ضربت فى التاء الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه أى متصف بذلك والا فالاسناد فعل الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بتثليثها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث فى نفسها (قوله وكن وضرب) أى فانهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية ويدل على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو مررت بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون المضاف اليه غير اسم كما فى المغنى وعدم ذكره تعلق ان وانما أعاد الكاف فى قوله وكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ولانه نوع من الاسناد غير ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام المصنف (قوله من قولك من الخ) أى فقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل أو بيان (قوله وهل هذا الا تناقض) أى لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة فى قوله من حرف جر ضرب بفعل ماض اذ الاول فى قوة قولك من اسم من حرف والثانى فى قوة قولك ضرب اسم ضرب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه فقال السيد وما ذكره كلام ظاهرى ليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه لاسميتهما على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدأ أو عمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهى أحوال كلمات اذا استعملت فى معانيها وعلى هذا فقس ضرب فعل ماض لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل فى معناه لا يسند اليه متوجها الى المعنى أو معناه لا يسند اليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما تتم به الفائدة (كتاء ضربت) فانها اسم بتثليثها بالحركات فانها بالضرب لانك تحدثت عنها بالضرب من قولك من وكن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فكيف فان قيل اذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الاول بأنه حرف وعن الثانى بأنه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضى ليس المراد انهما فى هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعاله كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السيد وليس بوضع قصدي بل ضمني ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع القصدي والمدلول مغاير للدال (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما موقع هذه العلاوة فانها تعود على الحكم الذي أصله من اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن مالك لا يرى باسميتهما ولعله يحتج لما مال اليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر وأيضا هذه العلاوة تقتضي ان الكلام أولا مبني على ان الاسناد ولو لفظيا من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضي ملاقيا له لانه نص في ان الاسناد لمعناهما فتدبر فالاظهر ان يمثل الاسناد اللفظي بمثل ضرب ثلاثة احرف ومن حرف جر الاداعي فيه لاعتبار الاسناد لمعناه ولعدم التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر انما هو بالنظر لما يجري عليه في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله

* وان نسبت لاداة حكما * فابن أو اعرب واجعلنها اسما *

وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغير لفظ فانه لا يضعف اذا كان الثاني صحيحا ويجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهي حرف علة قاله الرضي وبين سر ذلك وهذا الاخير هو الذي اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علما للفظها فلا يرد عليه انه ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح ولانه كيف يعرب من غير تضعيف والشبه الوضعي موجود فيه ووجه دفعه انه على ثلاثة احرف بحسب الاصل ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلاف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يثبته بل جعل الاسناد معنويا كما علمت وقولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة كمن حرف جر وضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد وأما عند الرضي وابن هشام فالصواب ان يقال الا لقرينة كزيد ثلاثي (قوله اسناد ما لمعناه) أي اسناد شيء ثابت لمعناها كزيد قائم فقائم ثابت لمعنى زيد وهو مسماه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمعنى زيد هو القيام لا قائم اجيب بانا لا نسلم لأن معنى قائم شيء متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لمسماه اذ هو شيء

على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الطيبي اعتبروا في الاسناد الى القول اسناد ما لمعناه لخرج ما اسند اليه باللفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خبر

متصف بالقيام (قوله الى تسمع) أى وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فقول) أى على حذف ان وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم وقال البيضاوى الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم فى الاضافة والاسناد اليه انتهى وانظر على هذا هل فى نحو ينفع من هذا يوم ينفع ضمير مستتر ام صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل ينفع وحده فى محل جر أو جره مقدر وانما أطبقوا على التأويل فى أمثال هذا للعلم اليقينى بان المعنى الفعلى غير مراد هذا وفى عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارته فى الفواكه واما تسمع الخ فعلى حذف ان أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبنى لان انقسام الشئ الى أقسام لا يقتضى انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر فى المعرب على القول بان الاسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتى وأما بالنسبة للمبنى ففيه نظر اذ قضيته انه لا يتصف بالبناء الا بعد التركيب وأما قبله فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو فى الاسماء القابلة للاعراب كما ستعلم مما يأتى (قوله ضربان) الضرب والنوع والقسم بمعنى قال فى الفواكه الجنية وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى من تقسيم الشئ الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم الشئ الى ما هو اعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسم انتهى وستقف أول تعريف المعرب على ايضاحه (قوله أى الغالب) أى الراجح فى نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية فى الانواع على ان ذلك فى الانواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم الاصل فى الاسماء الاعراب سقط ما قيل انه يخرج منه صنفان أسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات فى الاصل والثانى أسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية الالفظة لا لعدم امكان النطق بالالف الساكنة (قوله فى الاسماء) متعلق باصل لانه بمعنى متأصل أو بمحذوف أى وجوده أى وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى تسمع فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فقول (وهو) أى الاسم بعد التركيب (ضربان) أى نوعان أحدهما (معرب) وهو الاصل فى الاسماء أى الغالب ولهذا قدمه

الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فالاصل البناء لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعي (قوله ويسمى متمكنا) أي في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بانه اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قياسي جار على القاعدة (قوله بتعاقب معان) أي تركيبية (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع (قوله فينبغي الكلام عليه أولا) اشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بانه قدم حد المعرب نظرا الى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي لعل مراده بقوله اذ معرفة المشتق الخ في الجملة والا فالمعرب الاصطلاحي لا تتوقف معرفته على الاعراب عند التأمل الصادق ولو سلم فالجهة منفكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود والمناسب من معانيه الابانة اذ المقصود به ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في الفواكه ان التغيير انسب بالمعنى الاصطلاحي هذا وقد انهى بعضهم معاني الاعراب اللغوية الى عشرة منها التحبب ومناسبته ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع والتكلم بالعربية لان التكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره وقيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت وأعربتها أي أفسدتها والهمزة للسلب كأشكيت الرجل اذا أزلت شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية اكاد أخفيها أي أزيل خفاءها حتى تظهر والمعنى ان الاعراب أزال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه منقول من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت وأعربتها اذا أفسدتها والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب وأعرب من باب فعل وافعل اتجه ماهنا (قوله أثر) أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى قول التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف لكن ابن مالك فصل الاثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الايجاز فلله دره (قوله ظاهر) أي موجود لان السكون والحذف غير

ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه أولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها وأعربت معدة البعير اذا تغيرت أي فسدت وجارية عروبة أي حسناء واصطلاحا على القول بأنه لفظي أثر ظاهر

ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض الوجود (قوله يجلبه العامل) أى يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون اعرابا لان العامل لم يجلبها (قوله في آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان المعرب الحروف الاثر فيه نفس الآخر لان النون في المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما ان التنوين امر وضعه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النون وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كانه واقع بعد الكل وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والافعال ولم يقل في آخر المعرب فرارا من الدور وان أجيب عنه والغرض من هذا القيد بيان محل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها قال المصنف في شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر في نحو امرء اما اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين فلا تدخل وأما نقل الحركة في الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما جعل الاعراب في الآخر لان المعاني المحتاجة له من أحوال الذات وهي متأخرة عن الذات والدال على المتأخر متأخر (قوله أو ما نزل منزلته) أى كدال يد لان ما بعدها ترك نسيا منسيا وكألف اثنى عشر لان عشر حال محل النون وهي بمنزلة التنوين (قوله وعليه المصنف في الاوضح الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بالاثر ولو مقدرا وهو في حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يكفي في التغاير كونهما من قبيل اضافة العام الى الخاص وأيضا قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب رفع ونصب وجر ونوع الجنس يستلزم حقيقته أى توجد حقيقة الجنس في النوع فوجب كونه لفظيا ويحتاج من يقول انه معنوي الى أن المراد نوع ما يدل على الاعراب فعبر عن المعنوي باللفظي مجازا (قوله وعلى القول بانه معنوي) نسب لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضي بان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يخلو عن تأمل ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغييرا اطلاقا للمصدر وارادة الحاصل به أو هو مصدر مبني للمفعول أى كون الاواخر مغيرة لكن قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول

أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وعليه المصنف في الاوضح والشذور وعلى القول بأنه معنوي تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منعه (قوله أواخر الكلم) أى ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا أو حكما كافيهما حال الرفع لان الالف والواو صارا الشيئين بعد ما كانا الشئ واحدا اذا كان اعرابه بالحروف أو صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة كما فى زيد نصبا وجرا أو حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الاول من المركب الاضافى على أن آخر الجزء الاول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير فى غير الآخر لتصغير أو نحوه وان أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت الا بعد واضافة أواخر لكلم جنسية كلام الكلام يبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة أواخر التى هى أقل الجمع لثلاث كلم التى هى أقل الجنس الجمعى (قوله لاختلاف العوامل) أى تغيرها ودخول أحدها بعد الآخر والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل اعراب المعرب ابتداء وعبر بالاختلاف لئلا كانه تغيير وأل فى العوامل للجنس فبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل او اتباع وتغيير نحو غلامى بالياء فليس باعراب بل الاعراب التغير التقديرى وصار الحد مطردا منعكسا (قوله الداخلة عليها) أى الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوى أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح فى تعريف المعرب فيدخل ما ذكر ويخرج العامل الداخل غير المسلط كالمؤكد فى نحو اتاك اتاك اللاحقون فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا لاحتراز اذ لا يكون التغير بسبب العوامل الا وهى داخلة على انه ولو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحكاية فانها بسبب عامل غير داخل فى كلام المتكلم (قوله لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى اسم المفعول أى ملفوظا اثره لان نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرا وذلك نحو عصا فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير بخلاف المبنى الواقع فى محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان فى محله معرب لتغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديرى والمحلى واعلم ان عدم استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله أصلا كما فى المبنى أو لان العامل لا يقتضيه كما فى نحو مررت بزيد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع ان اعرابه محلى وفى هذا الاعراب مجيء الحال من الخبر ونوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا ينقاس ويجوز نصبهما على المصدر به وهما بمعنى المفعول أيضا أى تغييرا ملفوظا أو مقدرا على ما سلف وعلى التمييز [illegible] المضاف اليه والاصل تغيير

أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه كثير من المتأخرين

لفظ أو آخر الكلم أو تقديرها أما تغير اللفظ فواضح وأما تغير التقدير فالاضافة لأدنى ملابسة لان الآخر محل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبر بة لكان المحذوفة مع اسمها أى سواء كان ما ذكر لفظا الخ وتجويز ان يكون قوله لفظا أو تقديرا تفصيلا لتغيير الا واخر واختلاف العوامل على انه من باب تنازع المصدرين مبنى على ان التنازع يجرى فى العاملين الجامدين وصرح فى الاوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال فى شرح الحديد انه قضية وذكر انه تعريف بالمفهوم وان تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أى الذى أو شئ) اشارة الى ان ما يحتمل أن تكون موصولة وان تكون موصوفة وهو أولى لفظا لانها خبر صورة لقوله وهو شأنه التنكير لكن التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم قيل ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شئ واحد فلا تكون كلمة ما جنسا فكان ينبغى تقديم هذا الاحتمال بقى ان ما على كل تقدير واقعة على الاسم لانه قسم الاسم الى المعرب والمبنى ثم عرف كلا منهما فدل على أن المعرف القسم وقسم الشئ هو الشئ مع قيد فلا يكون اعم منه وتجويز اعميته مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبنى أعم لشموله الفعل فليس القسم الا الاسم المعرب فدل على انه اخذ الاسم فى التعريف ولا يستلزم تعريف الشئ بنفسه لان المحتاج الى التعريف انما هو المعرب اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار فى تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم الانف الافطس انف ذو تقصير فكانه قال الاسم المعرب كلمة تقبل أل والتنوين والاسناد بتغير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما تغير آخره) أى يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب اليه ابن الحاجب أو ما يصلح لاستحقاق التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشرى ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك ان الاسماء قبل التركيب مبنية واعلم أن المراد بالافعال فى التعاريف مجرد ثبوت الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان وعلى كل فهى مجاز مشهور فلا ضرر فى وقوعها فى الحد وحينئذ لا يتناول التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فيما مضى ان عبر بتغير ماضيا أو اريد تركيبها بعد ان عبر بيتغير ان كان مضارعا ولو دلت تلك الافعال على الزمان تناول التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى أو تتغير فيما يأتى (قوله هيئة آخره) أى حالة شبيهة بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة لانه لا تغير له فى ذاته لا يقال هذا واضح فى الاعراب بالحركات والسكون أما الحروف فهو تغيير واقع فى ذات الآخر لا فى حاله لانا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح

وهو ظاهر تعريفه للمعرب
قوله (وهو ما) أى الذى
أو شئ (يتغير) هيئة (آخره)

ادراج الحروف فى هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقنا هذا الاسم على نائبه اعطاء للنائب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لانها المقصودة والفروع محمولة عليها أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذكر الاعراب بالحروف بعد ذلك لانه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغير الذات هذا وفى تقدير هيئة تغير لاعراب المبنى لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قيل المبنى يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل أجيب بالمنع لان الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير المانع من الظهور كالتعذر والاستثقال والمبنى لا يقدر على آخره لان المانع فى جملته وهو مشابهته للمبنى وقد يكون فى آخره كما فى جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى فى محل الرفع مثلا أى فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضى وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكل دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور به والظرف اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان ان المراد الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا ضرب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان أل للجنس وهذا النقض أورده الباى فى قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك ومن ظن الاتحاد وقع فى الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب فى الاعراب وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهى خبر فى محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور فى موضع الخبر ويجوز أن يجعل كزيد مفعول فعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص بعضها لان الجنس الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة فى الخارج لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه فى

لفظا أو تقديرا (بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة عليه) لفظا أو تقديرا (وذلك كزيد) وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه

الاولى

والاواسط وخرج بقوله آخره تغير الاوائل
والاواسط والمراد بالآخر
ما كان آخرا حقيقة كدال
زيد أو مجازا كدال يد
وقولنا لفظا أو تقديرا اشارة
الى ان المعرب نوعان لفظى
وهو ما يظهر فيه الاعراب
كزيد وتقديرى وهو ما يقدر
فيه ذلك كالفتى وغلامى
ومنه نحو القاضى رفعا وجرا
وجمع المذكر السالم
المضاف الى ياء المتكلم رفعا
فقط كمسلمى وكذا الاسماء
الستة والجمع المذكر مطلقا
والمثنى رفعا اذا أضيفت الى
كلمة أولها ساكن نحو جاء
أبو الحسن ومسلمو القوم
وصالحا القوم نبه عليه السيد
فى حاشيته وغيره وخرج
بقوله بسبب العوامل ما يتغير
آخره لا بسبب ذلك بل بسبب
غيرها كالاتباع والنقل
والحكاية والتخلص من الساكنين
وقوله الداخلة عليه اشارة
الى ان آخر المعرب لا يتغير
لأجل العوامل الا اذا كان
العامل مسلطا عليه سواء
تقدم كضربت زيدا أم
تأخر كزيدا ضربت ولا فرق
فى ذلك بين ان يكون العامل
ملفوظا به كما هنا او مقدرا كما
فى بكم درهم اشتريت اذ
التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا

الاولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية والخاصة بموجودة فى الخارج بوجود جزئياتها فيه والمشترك الاعم من اجزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغير الكائن الخ) أى ذو التغير أو التغير بمعنى المتغير لان الداخل المتغير لا التغير ولو حذف الكائن كان أظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه الا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو يمشى على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغير الخ) فيه ماعلمت ثم المراد خروج ذى تغيرهما اذا لم يكن معه تغير الآخر بأن لم يكن معربا أو دخل فالسكن من حيث تغير الاوائل والاواسط أما من حيث تغير الآخر فداخل لانه معرب ونسب خروج ماذكر لهذا القيد لسبقه وان كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان أو فى قوله أو تقديرا فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظى الخ) لو قال ما يظهر اعرابه وما يقدر كان أخصر وأولى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أى نفسه على القول بانه لفظى أو اثره على القول بانه معنوى (قوله كالفتى الخ) أى الموقوف عليه والمحكى والمتبع (قوله ومنه نحو القاضى) فصله عنه لتقييده بقوله رفعا وجرا وقس عليه ما بعده والاول مطلق (قوله وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم) والواو مقدرة استثقالا عند ابن الحاجب وتعذرا عند غيره وهو وجيه وأما المثنى المضاف الى ياء المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف فى الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماى فهو مرفوع بالالف مضاف الى ياء المتكلم ورأيت مسلمى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدغمة فى ياء المتكلم ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدغمة كذلك (قوله رفعا فقط) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدغمة فى ياء المتكلم وانما قدرت الواو فى الرفع لان العامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الياء (قوله والمثنى رفعا) أما فى حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الالف فى حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره تقديرا بسببها فداخل قيل والاولى ان يقول ما تغير آخره لا بسببها ليشمل ما تغير آخره لا بسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالحركة اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير آخرها اذ فيها لغات متعددة وهى من حيث كل لغة على حدة لم تتغير (قوله اشارة الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتأخر

ادراج الحروف فى هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقناه نرا
الاسم على نائبه اعطاء للنائب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لانها المقصودة
والفروع محمولة عليها أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا
فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضر ذكر الاعراب بالحروف فيما بعد
ذلك لانه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفى تقدير هيئة تغيير
لاعراب المثنى لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قيل المبنى
يتغير آخره تقديرا لاختلاف العوامل أجيب بالمنع لان الاعراب التقديرى أن
يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال
والمبنى لا يقدر على آخره لان المانع فى جملته وهو مشابهته للمبنى وقد يكون فى آخره
كما فى جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبنى فى محل الرفع مثلا أى فى موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضى وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكل
دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور به والظرف
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان
اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا مضروب وانى ضربت
زيدا وانى ضارب زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان أل للجنس وهذا النقض أورده
الجامى فى قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
ومن ظن الاتحاد وقع فى الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لانه
يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب فى الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهى خبر
فى محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور فى موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعولا لفعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا
عن اطلاق الجنس على المشترك [illegible] ماهيات الاعتبارية فانه مجاز كاطلاق
الفصل على المختص ببعضها لان [illegible] الحقيقى ما تحته ماهيات متحققة فى الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من
الوجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه فى

الاولى

لفظا أو تقديرا (بسبب
العوامل) المختلفة المقتضية
رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة
عليه) لفظا أو تقديرا وذلك
(كزيد) وموسى فقوله ما يتغير
كالجنس للعرب فدخل فيه

ولا يجتمع عاملان الخ) أي لا يجوز اجتماعهما عليه لان العوامل النحوية وان كانت علامات الا انهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع في نحو ان لم تفعلوا الا ان لم عملت في تفعلوا لفظا وان في لم تفعلوا محلا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لانه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكر مطلوب لان اذا المعلق نفي الفعل لا الفعل ومعنى الباء في نحو مررت بزيد مطلوب بمر لانه لا يتعدى الا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع أيضا في نحو زيد عندك واركان عندك منتصبا بالاستقرار في محل رفع على الخبرية لان المنصوب لفظا بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فقد بر والمراد انهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما جاءنا من بشير فانه توالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بان المعمول لجاء مجموع من بشير وان بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا مجال لكونه مع مجروره في محل اعراب كما أشرنا اليه آنفا وأما زيد وعمرو قائمان ففي قوة معمولين ويستثنى ما اذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان لان تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد (قوله ولا يمتنع ان يكون له معمولات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافي ان الفعل المتعدى يجب عمله في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله وقد تنتهي المعمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أي بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع الا فيهما لان الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور لان الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل الفعل في حرف ولا الاسم في حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله فلمشابهة العامل الخ) أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالاول كعمل اسم الفاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدا عند من جوزه والتمييز من المفرد نحو عشرين درهما (قوله والصحيح في الاعراب انه زائد الخ) جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها ورده أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف في الاعراب بالحركات أما بالحروف فليس زائدا بل محله أيضا على القول بان الاعراب لفظي (قوله ومقارن للوضع) أي والصحيح ذلك قال الزجاجي في أسرار النحو ان الكلام

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل مخالفه مع المعمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع (و) الثاني (مبني وهو) ما كان (بخلافه) أي المعرب

سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربته أو نطقت به معربا في أول تبلبل ألسنتها ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقاء أن النحويين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الكلام معربا (تتمة) الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو مذهب سيبويه وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على أن الواو في نحو يعد انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لانه يدل على ان الواو في يوعد بين الياء التي هي ادنى الهما من فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى الهما من العين بعدها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ولمن قال انها بعده ان الحركة ثبت أنها بعض الحرف وكان الحرف لا يجامع حرفا آخر فكذا بعضه لا ينشأ مع حرف آخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز ان يتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين وبانه لما لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده علم دل على أن بينهما حاجزا وليس الا الحركة والمسئلة مبسوطة في الاشباه والنظائر (قوله ما كان بخلافه) لو قدر اللفظ كائن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن اظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول وبعض صلته لان من تمام الصلة لفظ بخلافه هذا والظاهران الباء في قول المصنف بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر ولا تعلق بشيء ومجرورها لفظا والخبر واعرابه مقدرا ومحلى على ما فيه (قوله أي مالم يتغير آخره) أي على الوجه المتقدم في تعريف المعرب فدخل مالا يتغير أصلا ومنه الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه كحيث لكن يدخل فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا يندفع بانه قد تغير بسبب العوامل الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما في غيره نحو من ابنك ومن ارق ومن اكرم فلا فتأمل (قوله لان الاعراب ضد البناء الخ) أي فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي الاولوية ان المراد ملتبس بمخالفته مخالفة بما يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ضدان لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم ومن قوله

أي مالم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو ضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة

الاني

الآتى فى لزوم الكسر فى لزوم الفتح الخ لانه ظاهر فى أن المبنى يلزم طريقة واحدة فيين والاولى ان يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال صرح بعضهم فى غلامى والمتبع والمحكى انه لا معرب ولا مبنى فمراعاة هذا القائل لا بأس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبنى ليس تقابل النقيضين لا لغة لان نقيض كل شئ رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين الا على وجه المسامحة باعتبار ان أحدهما مساو للنقيض لان لا معرب مثلا هو المبنى فتدبر بقى هنا شئ وهو ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء ان المعرب والمبنى ليسا من الاعراض فهما باعتبار تضاد وصفهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء ولم يقل لان المعرب ضد المبنى فتفطن (قوله يراد بها الثبوت) احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أى به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنى أى من الامر المشابه للاعراب فى كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وكونه فى آخر الكلمة [illegible] أولها ولا فى حشوها وخرج نحو فتحة لام فلس وضمة لام افلس (قوله وليس حكاية الخ) أى وليس هو أى ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هى فيه معرب تقديرا وتلك الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتعذر ان كان اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبنى ان كان اسما مشبها للحرف أو فعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهى حركة بناء نحو كيف وذو ومنذ وأمس والا قدر ما يستحقه فنحو عض مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقد من قد افلح مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل وقل من قل ادعوا مبنى على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين وبهذا يجمع بين ما هنا وما سيأتى فى أسباب البناء على الحركات وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكى من خبر فى الرفع ومفعول فعل مقدر فى النصب وبدل فى الجر وقيل انه مبنى لان الاختلاف ليس بعامل فى المعرب فى الكلام الذى هو فيه وقيل المحكى بين واسطة لا معرب ولا مبنى (قوله أو اتباعا) كقراءة زيد بن على الحمد لله بكسر الدال اتباعا لحركة اللام وقيل ان المتبع واسطة وقيل انه مبنى والصحيح انه اما معرب تقديرا ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه

يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظى ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وحركة أو حرف أو سكون أو حذف حكاية أو اتباعا وليس أو نقلا

للعرف أو فعلا مضارعا كأمر وأما مبني ان كان غيرهما واتباع الشيء الشيء هو الاتيان به تبعا ومناسبا له وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم في صيت بفتح السين صيت بكسرها اتباعا للياء ثم كسرة الاتباع اما الكسرة متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو قلامه الثلث بكسر الهمزة واما الياء متأخرة كما في غلامي وصيت أو الياء متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما تقدم واما للاتباع نحو كسرة عين عصي فانها لاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم اتسلم الياء غير محرر بدليل السلامة في حيض ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء ولا شك أن تفسير الاتباع بما ذكر يشملهما ولا نص ينافيه لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو غلامي لمناسبة الياء وعليه فيزاد عدها في تلك الحركات (قوله أو تخلصا من سكونين) نحو من يشأ الله يضلله ولا يشكل عدهم من أسباب البناء على السكون حركة التخلص من الساكنين لان ذاك للفرار من التقاء الساكنين والمحترز عنه ما يكون للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذاك فيما كان مبنيا وهذا فيما هو معرب فتدبر وكذا يقال في الاتباع لانهم عدوا حركته بناء هذا غاية ما حاوله بعض الفضلاء وأسلفنا من التحقيق ما يغني عن ذلك فتأمل فان الاول خلاف الظاهر والثاني منقوص بالاتباع في المبني مع كون الحركة ليست بناء نحو فرو عض وشد وكذا التخلص نحو قل ادعوا بقي هنا شيء وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا والسكون في ضربت على المختار من أن الماضي فيهما مبني على فتح مقدر وان الضم للمناسبة والسكون لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليسا للبناء فكان ينبغي أن يزاد في التعريف لاخراجهما ولا للمناسبة ولا لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا أن يقال هو تعريف بالاعم على القول بجوازه فتدبر (قوله لزوم آخر الخ) اللزوم جنس وخرج باضافته للآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بناء كما انه ليس اعرابا وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملا واحدا كالظروف الغير المتصرفة وما لزم النصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لان المعرب المعتل مختلف الآخر تقديرا الا أن يقال آخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث وقد يقال المراد باللزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل وان تلك الحركات لغات وكل لغة فيها لا تنافي الا في تلك اللغة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية (قوله وانما بني

أو تخلصا من سكونين
وعلى القول بأنه معنوي
لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل ولا اعتلال
وعليه المصنف في شرح
الشذور وظاهر عبارة المتن
تقتضيه واغما بني

الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا الخ) اقتضى كلامه أمرين الاول حصر سبب البناء في شبه الحرف وهو ماقاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لابي حيان بل صرح به غير واحد كابن جني والزجاجي وابن العطار لكن أورد انه ذكر في باب الاضافة من أسباب البناء الاضافة لمبني وأجيب بانه حذف هنا قيد الغلبة أي لشبه من الحروف غالبا بدليل كلامه في باب الاضافة أو ان الكلام هنا في المبني لزوما ولا سبب له الا شبه الحرف بخلاف المبني جوازا فقد يكون سببه نحو الاضافة لمبني وحينئذ فالاسم معرب ومبني وجوبا بالشبه من الحروف ومبني جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الاضافة وظهر حسن تعبير الالفية بغلبة الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد من ثلاث الانواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات انما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه الاهمالي واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زائد عليه وزاد بعضهم أيضا الشبه الجمودي وهو أيضا يرجع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب الاولين والمصنف الثلاثة في المغني لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا للبناء بل مجوزا كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في أسباب البناء الواجب بقي هنا شئ وهو ان هذا الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبهه وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ويجاب بعدم لزوم ذلك ويكفي في تحقق علة البناء تقدمه في التصور وان تأخر في الوجود الخارجي (قوله يدنيه منه) أي يقرب الشبه الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين اما مطلقا أو بشرط كون الثاني حرف لين كما قاله الشاطبي ودل كلامه هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافي ما في الصرف ان الاصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الاصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي أي الكثرة الخارجية فالاول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب نحو أب وأخ ويد ودم لانها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف العلة اختصارا

الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع

والظاهر أنه حذف اعتباطي اذ قياس أبو وأخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ماقبله كما في عصى وقياس يد ودم الاثبات لسكون ماقبل حرف العلة كما في ظبي ودلو وعماهو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والمختار عند الرضى ولامها المحذوفة الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ماقبلها ان أضيفت ويرد أن ذلك انما يكون فيما حذفت لامه نسيا ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الاعراب فيها ان أفردت وجعله نسيا في حال دون أخرى تحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا لان أغلب احوالها الاضافة التي هي من خواص الاسماء فابعدت شبه الحرف ثم ان الشبه الوضعي ذكره ابن مالك وقال أبو حيان لم أقف عليه لغيره واعترضه المصنف بقول سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب ورد الاول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعي معتبر في لسان العرب كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهة ما النافية والثاني أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم اعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفين نحو يا نحو عن فكان وضع التسمية لما كان طارئا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالاعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالاستفهام أولا كالاشارة تضمنا لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بفي ويدخل المنادى لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصرح بمن الاستغراقية كما في قوله * ألا لا من سبيل الى هند * الا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خالف حرفا في معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محلاهو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من فان قيل الالفاظ التي تشبه الحرف في المعنى حروف لا اسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطية لكنها وضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما في الاوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتقر افتقارا متأصلا الى جملة فدخل فيه الافتقاري والاهمالي بناء على

أو المعنى أو الاستعمال

أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة وقوله الى جملة أى افتقارا لازما الى جملة أى أو عوض منها كالتنوين فى إذ أو قائم مقامها كالوصف فى أل الموصولة ويرد عليه ذو الطائية والذين عند من اعربهما ويجاب بأن الكلام فى الاسباب الموجبة للبناء فى المشهور وفى لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطلب من الاوضح وشرحه (قوله فلو عارض الخ) تفريع على قوله شبها قويا وبيان لان المراد به مالم يعارض وذلك كالتثنية فى اللذان واللتان وهذان وهاتان ولزوم الاضافة لمفرد فى أى الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبناء مع مجىء قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة فالجواب أن ملازمتها للاضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا اجاز اعرابها وهى لغة قيسية قيل وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الاضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافتها الذى أشار اليه بقوله ولو سلم لزومها غير ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ما مر من القول بمعارضته ومع وجرى على ذلك القول فى الهمع وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما اسلفنا من أن الشبه الصورى اذا لم يكن من الوضعى مجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجة فيه اذا تخالف الى دعوى أنه عورض لا ن تخلفه جائز فتدبر (قوله لانه الاصل فى الاسم) أى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم وعكس بعضهم وقال الكوفيون أصل فيهما وقوله فى الاسم متعلق بالاصل لانه بمعنى متأصل أو بمحذوف والتقدير لان وجوده الاصل فى الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير واتصل (قوله وانما لم يعرب الحرف الخ) اشارة الى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب أن مطلق المشابهة لا توجب اعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لا بد من المشابهة فى علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الامور التى أشبهه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعانى التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه الآخر فى علة حكمه والحق فى الجواب ان الحرف لما كان قارا لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر فى المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل لا بد من المشابهة فى علة الحكم فتدبر (قوله اذ لا تعتوره المعانى) أى الطارئة بالتركيب فلا نقض بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار التداول يقال اعتوروا الشىء وتعاوروه اذا تداولوه أى أخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أى هذا تنبيه فهو معرب لا مبنى كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا وهو ممنوع لان

فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استصحب لانه الاصل فى الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذ لا تعتوره المعانى حتى يعرب لبيان ما أريد منها (تنبيه) اختلف فى الاسماء قبل التركيب

مقتضى البناء ليس إلا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى
العدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه هنا بالمعنى اللغوى وهو الايقاظ لا بالمعنى
الاصطلاحى وهو عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث
لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل كما لا يخفى فالمشار اليه بهذا اما الالفاظ أو المعانى ومن
ظن أنه بالمعنى الاصطلاحى قال المناسب هذا الالفاظ لكونها العنوان بخلاف
المعانى لان عنوان الشئ ما يدل عليه وفى كون معانى الالفاظ بحيث تدل عليها
الالفاظ السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأدنى تأمل نظر اه
(قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى الخ) تقدم أن الشبه الاهمالى داخل
عند المصنف فى الاستعمالى وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن علله بعدم
التركيب (قوله وقيل معربة حكما) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه
المذكور ممنوع لانها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام فى أسماء
لم تشبه الحرف شبها قويا أما ما اتفق على اقتضائه البناء أما هى كالمضمرات واسماء
الاشارة فبنيتها اتفاقا فتنبه له ولا تغتر بالاطلاق فى الاسماء وأما الافعال قبل
التركيب فهل يجرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهذا القول اختيار الزمخشرى
وقد صرح فى الكشاف بأن اسماء السور التى هى من جملة تلك الاسماء معربة
وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام فى ذلك فعلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى
أن السكون فى نحو بابا هل هو سكون وقف أو سكون بناء وانظر هل هناك ثمرة
نظيفة يتوقف عليها الخلاف او هو مجرد تحرير فى الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى
الخ) أى والسكون آخرها وصلا ووقفا كما فى نحو وقاف وليس فى الاسماء ما يكون كذلك
ولو قال لعدم موجب كل منهما كان اخصر وهذا اختيار أبى حيان (قوله وهذا هو
المثبت للواسطة) أى التى الكلام فيها وهى الاسماء قبل التركيب أو ان المقصور هو
المثبت للواسطة على القول بالوقف لان القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة
فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر اذ منه من يقول ان المضاف
الى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب ويسماه
خصيا ومن قال الحركة حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من
المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة اقسام) أى صادق عليها ولو حذف على
كان أخصر وأظهر وليس القصد الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا يرد بناء
الامر والمنادى واسم لا على ما يذكر فى أبوابها على أن هذه فرعية والحصر بعرض
قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرر الامر دائما أو غالبا على
نهج واحد وعلل بعضهم التقديم المذكور شرف الحركة لكونها وجودية و يتوقف

قيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى الاهمالى فى الاهمال ولا معمولة واختياره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة واعلم أن المبنى على أربعة أقسام مبنى على الكسر ومبنى على الضم ومبنى على الفتح ومبنى على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته فى البناء خص الكسر بالتقديم

فهم السكون علم انه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لانه أبعد الحركات من الاعراب وأقربها الى أصل البناء لانه لا يوهم اعرابا اذ لا يكون اعرابا الا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني وقوله في لزوم الكسر أي بلا تنوين في الاشهر فلا ينافي أنه جاء فيه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه (قوله والهاء فيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدماميني في باب أسماء الاشارة وهو علم على الكلمة نكر ودخلت عليه أل كما تدخل الاضافة في قولهم ها التنبيه (قوله لتضمنها معنى الاشارة) علة لبناء أسماء الاشارة وأما علة اعراب ذين وتين فشبههما بمثنيات الاسماء وانما قال على قول لان ابن الحاجب قال ببنائهما وان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين للنصب والجر والاضافة في معنى الاشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار بها الى معهود خارجا غير أن هذه الاشارة لم يعتبرها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الاشارة ولا يضر ذلك في المنازعة لانه لا فرق بين الذهنية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الاشارة بنيت لتضمنها معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره الناس انها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه قال ويمكن أن يتمحل لما ذهب اليه ابن مالك أن الاشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا أشار الشارح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الاشارة ضابط الافتقار عند المصنف لانه اشترط فيه الافتقار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة فيجامع ان كالمعنى غير مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التمحل لكلام ابن مالك ولا موقع

لانه الاصل في تحريك البناء والي اشار في المثال في قوله (كهؤلاء في لزوم الكسر) في الاحوال الثلاثة وهو من اسماء الاشارة والهاء فيه للتنبيه وكلها مبنية الا ذين وتين على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدى به كما وضع للتمني والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبها للحرف

النزاع بعضهم فتدبر وبه تعلم ما فى كلام الشارح أولا وثانيا (قوله فى ذلك) أى
ما ذكر من الدلالة على معنى فى غيره (قوله من شأن الحروف) أى عادتها (قوله
وبنى على الكسر) أى وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التقاء
الساكنين علة لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصلية علة لكون الحركة
بخصوص الكسر فظهرت كلامه مطابق لقولهم ما بنى من الاسماء على حركة يسأل
عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف العطف) أى وحرف العطف يغنى عن الاتيان
بالكاف لانها مقدرة مع العاطف (قوله للاشارة الى أن المبنى الخ) أى ولولا
الكاف توهم رجوع قوله فى لغة الحجازيين لهؤلاء فلم يفد الكلام ان المبنى
نوعان بقى أنه ما الحكمة فى الاتيان بلفظ ذلك وهلا قال وكحذام ويكون مشاركا
لهؤلاء فى الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو فى المعمولية للفعل المحذوف ويكون من
عطف المفردات وأما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفردات كذلك خبر
مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله مما هو على وزن فعال بفتح
أوله) أى معدولا كما قيده بذلك فى التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا
عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو جناح أو مصدرا نحو ذهاب أو صفة نحو جواد
أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت بشئ منها انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا
كعناق فممنوع من الصرف وبه يعلم ما فى اطلاق الشارح أن فعال علما لمؤنث مبنى
عند الحجازيين فان ذلك انما هو فى المعدول وما فى اطلاق المحشى ان هذه الاربعة
معربة منصرفة (قوله علما لمؤنث) افهم أنه لو سمى به مذكر لم يبن وهو كذلك بل
يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ويجوز صرفه لانه انما
كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله (قوله
مطلقا) أى سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لا رفعا ونصبا وجرا (قوله قيل تشبيها
له بفعال الدال على الامر) أى فانه مبنى باتفاق تميم وأهل الحجاز قال فى التسهيل
واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جار بمجرى الاعلام
أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدول عن مؤنث فان سمى ببعضها مذكر فهو كعناق
وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى وبه مع
ما سلف تعلم أن فعال بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام وان المعدول أكثر من
أربعة ومثال الامر نزال والمصدر فجار وحماد والحال نحو بداد من قوله

وذكرت من لبن المحلق شربة * والخيل تعدو بالصعيد بداد

والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للمنية وهمام للداهية والملازمة للنداء نحو
يا فساق وقوله فهو كعناق أى فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أى فينصرف

فى ذلك اذ الدلالة على معنى فى
الغير انما هى من شأن الحروف
وبنى على الكسر للتخلص
من التقاء الساكنين بالحركة
الاصلية فى ذلك وأتى بكاف
التشبيه مع حرف العطف
فى قوله (وكذلك حذام وأمس
فى لغة الحجاز) للاشارة الى
أن المبنى على الكسر نوعان
متفق على بنائه كهؤلاء وقد
مر الكلام عليه ومختلف
فيه كحذام وأمس فاما حذام
ونحوه مما هو على وزن فعال
بفتح أوله علما لمؤنث كوبار
اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة
وسكاب اسم لفرس وسجاح
بمهملة فى آخره اسم للكذابة
التى ادعت النبوة فأهل
الحجاز يبنونه على الكسر
مطلقا قيل تشبيها له بفعال
الدال على الامر قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام

هذا

هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ووجه العدل في المشبه به أن نحو نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور ووجه علمية نزال للمؤنث انه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكر لشبهه بما ذكر لا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها وقيل علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث واليه ذهب الربعي وقيل توالي العلل واليه ذهب المبرد وقال لانهم اذا منعوا الصرف لسببين فليبنوا للثلاثة ورد بأن أذربيجان فيه خمسة اسباب وهو معرب وقد يجاب بأنهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب بقي أن الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ولا كون الحركة كسرة اذ قوله فيما سيأتي وبنى على حركة الخ خاص بأمس بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائها واعرابها اعراب ما لا ينصرف وان كان ما قاله على ما فيه يمكن اجراؤه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بني تميم الخ) وذلك حرصا على الامالة التي هي مذهبهم اذ لو أعربوه اعراب ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأتى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضى له والا فلا يصح البناء فليتدبر (قوله قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الخ) أى لان العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب تبعا للمرادي وغيره بأن الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيبويه لما وجدنهم اعتبار العدل من غير نزاع اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء لحصول سبب البناء اذ السببان وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل اعتبر العدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا لتحصيل سبب منع الصرف وهذا محصل ما أجاب به الجامي كغيره وهو مبني على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالي العلل وفيه ما عرفت (قوله ومر دهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحي وعلى هذا القول فيكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا (قوله وأعرب الثاني) لان قوافي القصيدة مرفوعة فالثاني مرفوع على انه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما في الهمع (قوله اذا أريد به معين) عبارة الاوضح اليوم الذي يليه يومك وعبارة البدر بن مالك اليوم الذي قبل يومك ثم قال ولذلك عما اذا

وأكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله

ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على الكسر وأعرب الثاني وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا أريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر

نكر فبقي ماذا أريد به معين من الايام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حينئذ حكم ماذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد بذلك لانه الغالب في ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعا للشذور بما اذا أريد به معين لكن فسره في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس يصغر ولكن سيبويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على انه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة وأجيب بأن المبرد ذكر انهما تصغر وكذا ابن برهان في الغرة (قوله وعلة بنائه تضمنه الخ) ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بني أمس لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غد لانه في معنى الفعل المستقبل وهو معرب واستدل في الاشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الالف واللام كقولهم أمس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا انما وقع معرفته قبل نكرته (قوله وبنى على الحركة الخ) قد جرى هنا على التعرض لجواب الاسئلة الثلاث فيما بني على حركة من الاسماء صريحا (قوله ليعلم أن له أصلا في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ولم يذكره وذيلياً ياتي وفيه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالاولى أن يعلل بأن له حالة اعراب أو بالفرار من التقاء الساكنين وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة (قوله مطلقا) أي رفعا ونصبا وجرا ونقل في الهمع أن منهم من اعرابه منصرفا مطلقا (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه الظهار بخلاف التضمين فلذا أعرب المعدول وبني المتضمن وبه يعلم سر اعراب سحر وبناء أمس عند الحجازيين وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها والتضمين استعمالها في المعنى الاصلي مزيدا عليه معنى آخر (قوله يخص ذلك) أي اعرابه اعراب ما لا ينصرف بحالة الرفع كقوله

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذى تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في اعرابه) فيه نظر فان من العرب من يستصحب البناء مع ال كقوله

واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون ال زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي

ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما بنو تميم فمنهم من أعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرطا من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به معين ظرفا

المعرفة وجرى على اضمار الباء فالكسرة اعراب لابناء (قوله فبنى اجماعا) كذا
فى الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم انه كسحر
ظرفا ونقل الزجاجى ان من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص أن فيه
خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كأحد عشر وأخواته) أى
نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم ألحق اسم
المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية (قوله الى تسعة عشر) بادخال
الغاية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير
الاستثناء منقطعا وشمل كلامه ثمانى عشرة ولا ينافيه انه يجوز فى يائه كل من الفتح
والاسكان وحذفها مع بقاء كسر النون أو فتحها لان الفتح هو الاوجه (قوله فى لزوم
الفتح) متعلق بمعنى الكاف من قوله كأحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل
من الجزأين فى الاحوال الثلاثة فى الافصح باعتبار القياس أو بشرط الافراد فلا
يرد أن العدد المركب اذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك وخمسة عشر زيد
يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة
لان ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافا لابن مالك والاضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل
به الالف واللام اتفاقا فى نحو الاحد عشر وان كان الاضافة من خواص الاسماء
والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفرق الاخفش
والفراء بين اللام والاضافة بان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الآن والذى
وأخواته وأما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدى وأخواتها ألا ترى الى اعراب أى
لازوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الاضافة
والبناء عند القطع عنها وبناء حيث واذا واذ نحو قوله على حين عاتبت فعارض
(قوله فلافتقاره الى الثانى) أى فشابه الحرف وفيه ان الشبه الافتقارى لا يوجب
البناء الا اذا كان متأصلا لا يؤثر الى جملة والافتقار الى مفرد لا يؤثر كسبحان الله
ويجاب بأن ذلك فى الشبه الذى هو من أسباب البناء الاصلى وما هنا بناء عارض
بالتركيب وهو يكفى فى سببه الشبه فى مطلق الافتقار وعلل الجامى بناءه بوقوع آخره
وسطا للكلمة الذى ليس محلا للاعراب وهو معنى ما فى بعض النسخ من قوله فلتنزيله
منزلة صدر الاسم واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض باعراب المركب
الاضافى من الاعلام فان قيل انما أعرب هذا استصحابا بالاعرابه السابق قيل فهلا
أعرب جزء العددى الاول أيضا لذلك فان قيل العددى صار كلمة واحدة بالمزج
بخلاف الاضافى اذ لا مزج فيه قلنا ممنوع بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مزج
ولذلك لا يدل شئ من أجزائه على جزء معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبنى اجماعا كذا فى الاوضح
وأشار الى القسم الثانى بقوله
(وكأحد عشر وأخواته)
من ثلاثة عشر الى تسعة عشر
بتذكير العشرة فى المذكر
وتأنيثها فى المؤنث وعكس
ذلك فيما دونها (فى لزوم
الفتح) فى الاحوال الثلاثة
وكلها مبنية على الفتح صدرا
وعجزا أما الاول فلافتقاره
الى الثانى وقيل لتنزيله منزلة
صدر الاسم وأما الثانى

العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند
من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعا لابن مالك بقي هنا أمر آخر وهو أن
البناء انما يكون في الآخر كالاعراب ولا يخلص الجواب بأن المراد انه لم يعرب لما
ذكر واذا انتفى الاعراب خلفه البناء اذ لا واسطة أو بأنه لما دل الاعراب على
وصف في المعرب وجب آخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عندى أخذا مما
يأتى عن شرح اللباب أن يقال انه بنى كالثانى لتضمنه معنى الحرف ويدعى تضمن
المركب بتمامه لذلك (قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم
أن الثانى متضمن للحرف تساهل لان المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن
للحرف هو المركب لا أحد جزأيه الا أن الحرف لما قدر في الثانى قالوا انه يتضمن
الحرف (قوله لما مر) أى ليعلم ان له أصلا في الاعراب (قوله وانما لم يمزج
الاسمان الخ) قال الرضى وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر
العقود نحو عشرين وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة
الآحاد التى ألفاظها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون)
بدليل انه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشرك لانه كاثنانك قال البدر
ابن مالك فان قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما منع
وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره قلت منع ذلك
في اثنى عشر لان ثبوت عشر بعد الالف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنان لما علمت
أن التركيب متأخر عن الافراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح
في نحو خمسة عشر لان ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين
في خمسة بل متقدما عليه لان تركيب المزج من الاوضاع المتقدمة على الاعراب
المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى ولغموض هذا
الكلام أشكل على بعضهم فلم يهتد بضيائه للمرام وايضاحه ان الاوضاع ثلاثة أوضاع
المفردات وهى الاوضاع الاول وأوضاع المركب المزجى وهى أوضاع ثوان عن
أوضاع المفردات لان تركيب المزج حقيقته ان تعمد الى مفردين فتمزج منهما
واحدا وأوضاع المركبات الاسنادية وهى متأخرة عنهما ضرورة أن مركب
الاسناد أن تعمد الى المفردات والممزوجات فتؤلف منها كلاما اذا عرفت هذا فاعلم
أن التنوين انما يقع بعد الاعراب والاعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادى
فالتنوين انما يقع في الرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تقارن الوضع الافرادى
واذا علمت هذين الامرين فاعلم أن العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع
المتقدم واستحالة العكس واذا عرفت هذه الامور الثلاثة استحال عندك دعوى

وقوع

فلتضمنه معنى حرف العطف أى الواو لان أصل أحد عشر مثلا أحد وعشرة حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة للامر وكانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل وامرأة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة بخلاف لا رجل وامرأة ومائة وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز منهما موقع النون فكما ان الاعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه احالة على ما سيأتى من انه يعرب اعراب المثنى

وقوع العقد موقع التنوين لان التنوين انما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيب يوجد في المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لان النون موجودة في المرتبة الاولى والعقد موجود في المرتبة الثانية هذا وحيث ثبت أن تركيب العددي من المزجي عندهم وان أشكل عليه ضابط المزجي بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على الثاني الا أن يقال انه تعريف للمزجي المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثنى عشر واثنتي عشرة لا محل له من الاعراب لان حق اعراب المزجي أن يكون في آخره لانه صار كلمة واحدة وقد تعذر هنا للبناء واعراب الاول لما تقدم فلا يكون للثاني محل من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام النون التي لا محل لها ويحتمل أن يقال محله الرفع الذي كان له قبل التركيب لكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محل جر بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله وبنى الجزءين لتضمنه حرف العطف) قال المصنف في الحواشي قلت لطالب لم بنى عشر في اثنى عشر فقال لوقوعه موقع النون في اثنان فقلت له يلزمك أن تبني الصلاة في والمقيمي الصلاة فقال آخر لتضمنه معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط الا من جهة العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهي كزيد في غلام زيد فكما لا يصح ان يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثنا عشر فسكتا ولك أن تقول الاضافة تضر بان اضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرت واضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال ببقاء معنى الواو وحالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع ويقال لنا اضافة على معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا دون بقية اخواته بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب الصدر اما تنبيها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقتضي للبناء كالترجيح من غير مرجح انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم (قوله كالجهات الست) أي كأسمائها والست نعت للجهات وأما أسماؤها فأكثر من ست والمراد بعضها والافذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن عل ولا يقاس عليها ماهو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك انتهى فاسماء الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الاوضح يقتضي السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الخ فصل فيها ولم

و بنى الجزءين لتضمنه معنى حرف العطف وأشار الى الثالث بقوله (وكقبل وبعد واخواتهما) كالجهات الست

يتعرض لسماع وعدمه في المقام وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي الجامي كلامه تبعا للرضي (قوله وحسب) أي بسكون السين وأما بفتحها فعو هذا بحسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا ولما كانة السين استعمالان أحدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة وحالا من المعرفة لانها لاتتعرف بالاضافة حملا على ماهي بمعناه واستعمال الاسماء فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم انها من أسماء الافعال الثاني ان تكون بمعنى لاغير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت رجلا حسب كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون واقتضى كلام الالفية انها تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وكذا كلام الشارح خصوصا وسيقول ومثلها في جميع ماقدمناه أسماء الجهات وماعطف عليها قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة هذا ملخص مافي الاوضح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغم بدليل جمعه على أوائل وانه لايستلزم تأنيا وانما معناه ابتداء الشئ بخلاف الاخير فيقتضى أولا وله استعمالان أحدهما ان يكون صفة أي افعل تفضيل بمعني الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه والثاني ان يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا قال أبو حيان وفي محفوظي ان هذا يؤنث بالتاء والثاني هو المراد هنا لانه يستعمل استعمال الظروف كقولك جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الاحوال الاربعة فابراجع الاوضح وشرحه (قوله ودون) هو في الاصل ظرف مكان اسم لادني مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز من حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم عليه الى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قدام نادرة التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك بمعنى أسفل نحو أنت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو وهذا شئ دون أي خسيس ومعناها الآخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأتخذ من دونه آلهة كأن المعنى اذا وصلت الى الآلهة أتخذ ولا أطلب الله الذي خلقهم وراءهم فهم كأنهم قدامه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله حذف المضاف اليه) أي ترك من اللفظ (قوله فبنيا لذلك) أي عند فقد المضاف اليه لفظا لا معنى (قوله ومن قبل الخ) تمامه فما عطف مولى عليه العواطف وهو محل الشاهد معلوم والمراد بالمولى هنا ابن العم

وحسب وأول ودون (في لزوم الضم) بشرط (اذا حذف) لفظ (المضاف اليه ونوى معناه) دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبع أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

أو حذف ولم ينو شئ أصلا كقوله

ومولى

يوم ولى الثانى بدل من الضمير فى عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينه وفيما هو فيه من حزن أو نازلة فما رحمه أحد منهم ولا اجابه لدعائه (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه والشاهد ظاهر قال الدمامينى معنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى فما شربوا بعدا ما شربوا متأخرا ولا ينوى تقدم ولا تأخر على شئ معين وانما المراد فى هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو وأما فى حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شئ بعينه انتهى وأغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب السائغ ويروى بالماء الحميم أى البارد من الاضداد والفرات أنسب لان الحميم يطلق على الحار وليس مرادا قال الشاطبى عند قول ابن مالك* وأعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا الخ تخصيص النصب فى هذه الاشياء اذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى والشارح لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع (قوله أو خفضا بمن) اختصت من بذلك لكونها أم الباب ولكل باب أم تختص بخاصة دون أخواتها قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئتك من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية وقال مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة وانظر ذلك مع أن مذهبه ان من لا تزاد فى الايجاب (قوله لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير) اذهما فى هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين قال ابن مالك فى شرح الكافية وذهب بعض العلماء الى ان قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا انه أعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار الرضى ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق فى المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الاول فانه اذا أعرب كان المضاف اليه فى حكم الثابت واذا بنى كان المضاف اليه فى حكم الساقط نسيا وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وان كان المضاف اليه فى الحالين محذوفا انها مبنية متضمنة لمعنى المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أين لحرف الاستفهام واذا أعربت كان المضاف اليه محذوفا فى نفسه لا ان شيئا يتضمنه فهى كالظروف فى قولك خرجت يوم الجمعة فى ان الحرف محذوف فى نفسه لا متضمن له وقال بعضهم انما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة لان معنى وكنت قبلا أى قديما وابدأ به أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا الا ان من زائدة وكلام الشارح يوافقه

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات فانهما فى هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية أو خفضا بمن لكن بترك التنوين فى الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه فى الثالثة لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير

اذهما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين

وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف مع مافيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل شبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدها وبنيا على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود أو ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا (تنبيه) الحق بهذه الظروف في البناء

(قوله اذهما في هذه الحالة نكرتان) أي دائما بخلافه في غيرها فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ماقيل ان كلامه يفهم انهما في باقي الاحوال معرفتان وفيه نظر لأن المضاف اليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا انتهى وفي الارتشاف واذا قطعا عن الاضافة لفظا ونوى ما أضيفا اليه وكان معرفة بنيا على الضم وقد يتوقف في تعريفهما بالاضافة الى معرفة لانهما متوغلان في الابهام كما صرح به الشارح (قوله لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ) انما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لموافقتهما بدليل اعرابهما في أكثر الاحوال (قوله مع مافيهما الخ) احتاج لذلك لما في الاول من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم ان ذكره الشبه الجمودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الانواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف ويجاب عن ذلك كله بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الاصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط له كما حقق في شروح الالفية عند قولها الشبه من الحروف الخ وأشرنا اليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها الاختصاصها بالاسماء انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبن الظروف حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت كما لا يخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما حيث واذا فانهما وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي (قوله لما مر) أي ليعلم ان لهما أصلا في الاعراب ومر ما فيه (قوله اما مجروران أو منصوبان) أي في الاغلب (قوله لصيرورتها الخ) أي الاصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف اليه لانه من تمته اذ هو المنسوب اليه وبه تعريفه فاذا حذف وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل وبعض غايتين لحصول العوض من المضاف اليه (قوله والاعراب) أى مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية والجر بمن لا يجرى فى غير واعلم ان غيرا اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فنقول اذا ذكرت المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر ونصبها على اضمار الاسم واذا حذفته ونويت ثبوته ليس غير بالفتح كذا فى المغنى والظاهر انه يجوز فى هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر قال البدر الدمامينى ويجوز ان تكون غير حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظا هى الاسم والفتحة بناء لما ذكره من جواز بناء غير اذا أضيفت لمبنى أى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال

قال الدمامينى وكان بعض الناس يسأل فيقال كيف يقال ان غيرا فى البيت أضيفت الى مبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم تضف فى الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذى يؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فمبنى الاتراهم يقولون المجموع فى موضع كذا انتهى والذى أوقع هذا البعض ظنه ان المضاف اليه المبنى جملة ان نطقت لان عبارة المغنى تحتمله والذى ذكره الرضى انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف فى جواز بنائها وأنشد البيت وجعل ان هى المضاف اليه على التوسع باعتبار انها صدر الجملة والجزء اللاحق أولا فلا ينافى ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا تعرف ما فى قول المحشى ومحل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن صدره ما تضاف اليه ان والا فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله فى المغنى ومن البناء قول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال

ففتح غير مع كونها فاعلا للمنع ولكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى تكف سبب البناء وتقلبه فى غير ما موضع فكيف تكون داعية اليه وأول ما استدلوا به انتهى فتأمله وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه فى المغنى فى الباب الرابع وتقول اذا حذفت المضاف اليه ولم تنو شيئا ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات

والاعراب لفظ غير الواقعة بعد لا أو ليس كما فى قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم أى ليس المقبوض غيرها

فاضمر اسم ليس فيها
وحذف ما أضيف اليه غير
ونوى معناه فبنيت على الضم
لمشاركتها لها في الابهام
وتقييد المصنف في الاوضح
غير بالواقعة بعد ليس يقتضي
ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في
شرح الشذور وقال في المغني
وقولهم لا غير لحن والظاهر
انه لا فرق بين المنفية بليس
أو بلا اذ الحكم ثابت لها
على كلا الامرين كما نص عليه
الزمخشري في المفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه
على ذلك شارحوا كلامه ومنهم
المحققون وقد سمع وقوع غير
بعد لا أنشد ابن مالك في باب
القسم من شرح التسهيل
قوله * جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل أسلفت لا غير تسأل
فيعمل به من غير توقف فما
وقع في المغني وشرح الشذور
لا يغتر به وأشار الى الرابع
بقوله (وكمن وكم في لزوم
السكون) في الاحوال الثلاثة
ولا فرق في من بين ان تكون
استفهامية أو شرطية
أو موصولة أو نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون
استفهامية بمعنى أي عدد
أو خبرية بمعنى عدد كثير
وبنيت من في الجميع

أو للعوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فاضمر اسم ليس الخ) يحتمل ان غير
اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ولذا قال في الاوضح فهي
اسم أو خبر وفي المغني وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها
ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن
تكون اسما وأن تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم
زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ويقول ليس غيرا بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين
ولا يلحق الا المعربات أو للعوض وكأن المضاف اليه مذكور (قوله لمشاركتها لها
في الابهام) علة للالحاق ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة اما مطلقا أو اذا لم تقع
بين ضدين وهي أشد ابهاما من مثل لانها لا تثنى ولا تجمع وقولهم غيران وأغيار
ليس بعربي كما في المغني ولذا لم يبن مثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة
كما دل عليه قول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس لكثرة
استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في الكافية) أي على ما في بعض النسخ
(قوله وقد سمع وقوع غير بعد لا) منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب لا خصوص
الضم حتى انه اذا قيل لا غيرا مثلا لم يكن لحنا باتفاق والقول بأن المراد سمع وقوع
غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع خصوص
الضم (قوله أنشد ابن مالك) والظاهر انه لا يستشهد الا بما يصح الاستشهاد به
(قوله في لزوم السكون) أي لآخرهما بحسب الوضع فلا ينافي انهما قد يحركا
لعارض كالتقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لا تامة فليس قضية
كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما
نكرتان كنظائرهما في ما * تنبيه * تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبي علي
قاله في قوله * ونعم من هو في سر واعلان * فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف
وقال ابن مالك من موصول على ما بينته في المغني في مواضع وتأتي أيضا زائدة فيما
زعم الكسائي في قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * وذلك يسهل على قاعدة
الكوفيين ان الاسماء تزاد والحق انها موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي
بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرف لين ونقل الشاطبي
ان ابن جني اعترض على من اعتل لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع
الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لان

الموصوفة

الموصوفة لا تفتقر الى جملة لانها توصف بالمفرد أيضا نحو مررت بمن معجب لك والشبه
في الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى) أما
الاول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهر وأما في الخبرية فلانها
تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو رب أو حرف مقدر وضعه وعن
ابن الحاجب والأندلسي تضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة
الاستفهام وحرف التحضيض فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية
فان قيل الخبرية تنافي الانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها معنى
الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم
رجال عندي يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فمن جهة التكثير لان المتكلم
عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى محقق ثابت في النفس
لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب
والاخبار باعتبار العددية فان كونه عنده له وجود في الخارج فالكلام باعتباره محتمل
للامرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى وذكر الرضي بعد ان ذكر
ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية
ما حاصله ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار والمتكلم لا يقصد ان له خارجا بل
هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة لا استكثارا فلا يصح ان يقال
لمن قال كم رجل لقيته كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وان صح أن يقال له ما لقيت
رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجبت من كثرتهم (قوله
وهو أصل البناء) أي أصل أنواعه ودعوى انها ليست أنواعا لعدم الجنس
الشامل لها ممنوعة سماها فلنا ان البناء لفظي أي الارجح منها قال المصنف وقولنا
الاصل كذا له أحكام فمنها انه لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الاسماء
الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البناء فغلط
في استعمال لفظة الاصل ومنها انه لا يستعمل في شئ هو ملازم لغيره وقول ابن
معطي الاصل في البناء للافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها انا اذا
قلناه في شئ امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسأل عن بناء الحروف والفعل
الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء
الاسم واعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب
قد صار له أصلا وقال في محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن
الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير
ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم لا بني التميميون نحو حذام مع مشابهته لنزال

اشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى فيما اذا كانت شرطية أو استفهامية وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة أو موصوفة وبنيت كم في الحالين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى ولما كان أخيره للسكون يوهم انه خلاف الاصل أشار الى رفع ذلك التوهم بقوله (وهو أصل البناء)

ولم بنى المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم بنى
على السكون مع نون الاناث مع ان كل شئ كان البناء فيه بعد الاعراب استحق البناء
على الحركة (قوله لخفته وثقل البناء) لعله لانه يلزم حالة واحدة وعللت اصالته
أيضا بانه ضد الاعراب وأصل الاعراب الحركة فأصل البناء السكون و بأنه أخف
من الحركة فناسب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الاشمونى وأسباب
البناء على الحركة خمسة وذكر ماذكره الشارح وحينئذ فالكاف استقصائية لكن
بعضهم زاد أسبابا يستغنى عنها بما ذكر نعم ذكر الشاطبى من أسباب البناء على
الحركة قوة الطلب للحركة نحو ذيت وكيت كنايتين عن الحديث بنيا على حركة لان
تاءهما للتأنيث وهى تطلب تحريك ماقبلها فاحرى هى والفرق بين أداتين نحو انا
وان وخص أولاهما بالحركة لمزية الاسمية واقتصر فى البسيط على أربعة كما
فى الاشباه والنظائر واسقط كونها عرضية الخ ولعله لان ماقبله يغنى عنه ان لم يكن
عينه (قوله وكونها لها أصل فى التمكين) قد يقال هذا ينافى قولهم ان فائدة
تنوين التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبنى وقولهم ان المبنى لامتمكن ولا أمكن فانه يدل على ان كل مبنى غير متمكن
والظاهر أن يقال يدل هذا وكونه له حالة اعراب أو وكونه متمكنا فى بعض أحواله
فانهم لم يمثلوا له الا بما يعرب تارة ويبنى أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر
فى البسيط عن هذا بقوله واما تفضيلا له على غيره كالماضى بنى على حركة تفضيلا له
على فعل الامر ﴿تنبيه﴾ ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبقى
الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره
تكميلا للفائدة فأسباب البناء على الكسر الاصالة فى التخلص من التقاء
الساكنين كامس ومناسبة العمل كباء الجر وكونه حركة الاصل نحو يامضار
ترخيم مضارر اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادى والاشمونى ونظر فيه بان
حركة البناء على هذه اللغة انما هى فى المحذوف والفرق بين اداة واداة كاللام
الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى عبد والاتباع كقراءة
من قرأ وذه من أسماء الاشارة والاشعار بالتأنيث كانت وأسباب البناء على الفتح
التخفيف كأين وشبه محلها بما قبل تاء التأنيث كبعلبك ومجاورة الالف كايان
وكونها حركة الاصل كيامضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر والفرق بين معنى اداة
واحدة كيا لزيد لعمرو والاتباع كعض أمر من العض وأين وكيف عند قوم
والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيهما وتمثيل بعضهم للاتباع
بكيف وللتخفيف بأين ليس لتعينه فاندفع ما يقال ما الفرق وهلا قيل بالاتباع فيهما

لخفته وثقل البناء واستصحابا
للاصل وهو عدم الحركة فلا
يعدل عنه الا لسبب كالتقاء
الساكنين فى نحو أمس
وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات
وكونها عرضية لان يبتدأ بها
كلام الابتداء وكونها لها
أصل فى التمكن كأول وشبهها
بالمعرب كضرب فانه شابه
المضارع

اذا الساكن غير حصين فهما أو بالتخفيف فيهما وأسباب الضم أن يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرها هم وشبه المبنى بما هي فيه كذلك نحو اخشوا القوم قاله المرادي والظاهر ان هذا الالتقاء الساكنين لا للبناء كما قال الشاطبي اما الضمة في مذ اليوم فليست بحركة بناء ليمثل بها في هذا الموضع وانما هي حركة التقاء الساكنين انتهى وقد اسلفنا ان حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل وأن لا تكون للكلمة حال الاعراب كقبل وبعد وشبه المبنى بما لا يكون له حالة الاعراب كيا زيد وكونه حركة الاصل نحو يا تحاج ترخيم تحاج مصدر تحاج اذا سمي به وفيه ما علم والاتباع كرد أمرا من رد ومنذ (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى ان الواقع كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقيلين) ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم) في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر لان ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا ولم يمش الشارح على سنن لانه علل دخول الساكن في الكلم الثلاث باصالته في البناء والفتح بقربه منه فكان المناسب لذلك ان يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون أو كان يعلل دخول السكون والفتح في الكلم الثلاث بخفتهما (قوله دون الفعل) أي فلم يدخلاه لئلا يجمع بين ثقيلين واما ع وش فبنيان على الحذف ورد بضم الدال فبني على السكون تقديرا والضم في نحو ضربوا للمناسبة لا للبناء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتي على ان الكلام في نفس الفعل مجردا عن اللواحق (قوله لثقله) اما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط وأما معنى فلدلالته على الحدث والزمان وطلبه المرفوع بطريق الاصالة ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى في نفسه) أي كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج الى ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين وبذلك علمت ان من قال هنا أي كلمة دلت ولو بالتضمن التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة الى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم الاسم والفعل

في وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن أجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح أقرب الحركات الى السكون لحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضا في الكلم الثلاث كسوف وقام وأين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله (وأما الفعل) وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا (فثلاثة أقسام) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاطهم الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة

فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد خرج الحرف فانه لا يفهم منه شئ من معناه الوضعي بلا ضميمة فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شئ معين ليفهم منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شئ ما يقوم به وآخر يقع عليه وشئ ما معلوم كل احدهما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث فصح انه لا يحتاج الى ذكر متعلق لفهمه وانما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لاجل الحدث ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وتقدم في تعريف الاسم ما اغنى عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن وأنت خبير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه والفعل انما دل على الزمان بصيغته حتى لو تجردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة كل منهما دال على معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا وكذا اللفظ المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام لانها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه) قال فيه لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأعتقت وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فاذا ادعي ان أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ورد ما ذهبوا اليه بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل وبانه تخالف من القول بناء على

وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك

رأى امامهم الكسائى ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير وفى الهمع ومنشأ الخلاف ان الاعراب أصل فى الافعال أيضا أولا فعلى الاول هو معرب أيضا لانه أصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثانى هو مبنى لانه الاصل ولا مقتضى لاعرابه ورعم اهل الكوفيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصريون لايرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف فى اعرابه مبنى على الخلاف فى اصالته (قوله لان الفعل) أى وانما انحصر الزمان فى ثلاثة لان الفعل الخ (قوله علم اليوم والامس) اما أن يجعل نصبا على المصدر به أى أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو يجعل مفعولا به بأن يقال اعلم بمعنى احصل (قوله عم) صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب أى جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين (قوله مادل وضعا الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث أو زمان بان يكون جزء معناه حدثا وزمانا انقضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى تتكلم فيه أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد خرجت فان التلفظ به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخرجت عند صدوره قبلية بالذات كقبلية امس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشكل التعريف بلفظ الماضى فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا أريد به الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل فى الزمان الماضى وان اريد به شئ كان فى الماضى فلان الفعل مادل على معنى أى حدث معين وذا لا يدل الا على شئ من الاشياء غير معين ولا بضرب فى لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضى عارضة ولا بالماضى المستعمل فى المستقبل وبدون الزمان كما فى الانشاء وعند الاشارة الى القطع بالوقوع أو عند النفى بلا وان فى جواب القسم وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النائبة عن الظرف نحو مادامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبى وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل أتانى وفى التعاريف أيضا لانه فى أصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقى أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل بمطلق زمانه وحينئذ ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق ويجاب بانه يكفى فى ذلك توهم الفعل للزمان وللناصر اللقانى فى حواشى التصريف تحقيق تشبع به من ليس له فراجعه ان شئت (قوله اذ هو متفق على بنائه) هذا انما يناسب عند ذكر المبنى من الافعال الا أن يقال ماجاء على الاصل له قوة تقتضى تقديمه فى كل مقام (قوله الا بالزيادة) هى حروف

لان الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالاول هو الماضى والثانى الحال والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكننى عن علم ما فى غد عمى

(ماض) وهو مادل وضعا على حدث زمان انقضى وسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وقدمهما على المضارع لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والزيادة فيه

المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالقعود من قعد اذا قيل باشتقاق قعد من القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين القعود بانه زيد من قعد وان كان أزيد بمعنى ان الحروف فيه أكثر كما ان استخرج أكثر من ضرب وليس فرعه (قوله لما شابه الاسم قوى وشرف) لان مشابهة الاشرف شرف وشبه اشرف مما لا يشبهه ورجح تقديمه أيضا بانه معرب وهو اشرف من المبني والاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن اعرابه وبنائه وبان معناه امامو جود اومترقب وكلاهما خير من المعدوم وان سبق له وجود (قوله لتأخره في الوجود) أي باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن الماضي متقدمة ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه اذ لا ترتيب في الاتصاف بالاوصاف الثلاثة اذيوم الخميس متحقق اتصافه بالحالية والاربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله بتاء التأنيث) أى بصحة دخول مسمى تاء التأنيث أو قبوله والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فاندفع ان معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف كل على الآخر (قوله الدالة على تأنيث فاعله) صفة لمقيد بدون التقييد لان المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فتاء التأنيث مطلقا لا تلحق الا ماله فاعل كالافعال والصفات لكن سكنت مع الافعال وحركت مع الصفات للذكر ولو قال مرفوعه لكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله الا افعل التعجب الخ) أى وتبارك على ما في شرح الكافية الشافية وان نقل الجاوي في شرح الآجرومية قبولها التاء التأنيث ومثله بنحو تباركت اسماء الله والظاهر أن مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحبذا) عبارة غيره وحب من حبذا (قوله في قولهم كفى بهند) أى من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فانها تقبل التاء نحو كفت هند ابنها أى وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى وكفى الله المؤمنين فسقط ماقيل لا يخفى انهم التزموا تذكير الفاعل في غير كفى المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكيرفاعلها نظر بالنسبة لكفى في كفى بهند بناء على أن هندا فاعل فالاظهر أن يعلل عدم القدح بالنسبة لكفى بان العرب التزمت تجريدها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا لغلبة

زيادة

فرع عن المجرد وعكس في الاوضح وقدم المضارع لانه لما شابه الاسم قوى وشرف وأخر الماضي لانه تأخره في الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر (ويعرف) أى عن قسميه (بتاء التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث فاعله وتلحقه متصرفا كان أو جامدا الا أفعل التعجب وحبذا في المدح وأفعال الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا تقدح ذلك في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها

زيادة الباء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث لاجلها وفي المغني في حرف الباء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب حيث قال والغالبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق بدليل جزم يثب وتوجيه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو يجوز زيادة و جب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضميرا لاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا وافعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرم بهند لان الاصح ان المجرور فاعل فالاظهر أن يمثل بنحو ما ذكر في فاعل كفى وفي بعض النسخ الا أفعل في التعجب فلا اشكال لان فاعله مذكر وهو ضمير ما وكذا أفعال الاستثناء لان فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في بابه (قوله وانما اختصت التاء الساكنة به) أي التاء المتقدمة والباء داخلة على المقصور عليه والقصر حقيقي بناء على ان المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله فحينئذ تكسر الخ) كان عليه ان يزيد أو تفتح نحو قالتا (قوله ولا بحركة التقاء الساكنين) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفرق الخ) لو عللى بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ (قوله الى ثقل الفعل) أي زيادة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال المرادي الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانها تحرك للنقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف (قوله بحركة النقل) نحو وقالت امة (قوله المتحركة) أي وضعا (قوله وعلى الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له ولذا صرح غيره بان المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وآخرا والمراد التاء المتمحضة للدلالة على التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء اللاحقة آخرا وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء ساكنة تلحق آخر الماضي أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة بناء) أي عارض وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا وعليه فقد تدخل المتحركة بحركة بناء أصلي الاسم كذا قيل وفيه ان هنت هذه ساكنة لانه استدل علها بما في الشرح

وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضي ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت امرأة العزيز أو تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين اعم وضعهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت ألا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء نحو لا حول ولا قوة وأما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على الملاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكرها هنت وانما حركت الثانية للروى وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف بالسكون وفى بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة الا هذه انتهى وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفعل ما لا شذوذ فيه (قوله لتأنيث اللفظ) معناه كما قال الشمنى مخالفا للدمامينى ان دخول التاء فى هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها مرادها معانيها التى لا تتصف بتأنيث (قوله فالمراد به تأنيث المعنى) لكن يرد عليه نحو قالت نملة اذا كان لمذكر فانه يجوز الحاق الفعل التاء وليست دالة على تأنيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله فى بيان حكمه) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصر واظهر وكان وجه اثباته ان الحكم حصل من المصنف فى الخارج حصولا مستقرا فى النفس بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ وبيان اما مصدر من بان أى ظهر فاضافته للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أى اظهر فاضافته له اضافة الى المفعول (قوله لفظا) نحو ضرب وضربت ومنه ضربا على الاصح كما قال الشهاب القاسمى فى شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالفية بقى النظر فى نحو ضربا فهل يقال انه مبنى على فتحة مقدرة على الباء وهذه الموجودة لاجل الالف فلا تكون هى العلامة ونظير ذلك مررت بغلامى فانهم يقدرون كسرة للجر لان الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبنى على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو غلامى محل تأمل انتهى والفرق ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن بد من التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحة فى ضربا فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد لاجل مناسبتها بل اكتفى بها فتدبر (قوله أو تقديرا) نحو رمى وقضى وغزا (قوله أو رباعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس وكذا ما بعده (قوله لمشابهته المضارع فيما مر) أى فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا وتتمة التعليل والمضارع معرب والاصل فى الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق أن يبعد عن السكون الذى هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذى هو الحركة (قوله والاسم بوقوعه موقعه) نحو مررت برجل ضرب أى ضارب فالمضارع للمشابه الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة (قوله طلبا للخفة) ولانه لو بنى على الضم اجتمع ضمتان فى مثل شرف وظرف ولو بنى على الكسر اجتمع كسرتان فى مثل علم وشرب (قوله الا اذا كان الخ مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير و بناؤه على الفتح فى كل حالة الا حالة كونه مع واو الجماعة فهو تفريع فى الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أى مناسبة الواو واعترض بان كونها للمناسبة ينافى كونها ضمة بناء قال شيخنا ولا منافاة اذ قد

تأنيث اللفظ والمصنف
وان ألحاق التأنيث فالمراد به
تأنيث المعنى كما أشرنا اليه
اذ هو المتبادر عند الاطلاق
ولما فرغ من تمييزه شرع
فى بيان حكمه فقال
(وبناؤه على الفتح) لفظا
أو تقديرا ثلاثيا كان
أو رباعيا أو خماسيا
أو سداسيا ولا يزيد على
ذلك وبنى على الحركة
لمشابهته المضارع فيما مر
والاسم بوقوعه موقعه
وخص بالفتحة طلبا للخفة
(الا) اذا كان (مع
واو الجماعة فيضم) آخره
(كضربوا) لمناسبة الواو
وأما نحو دعوا واشتروا

صرحوا

صرحوا بان الكسرة فى امس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتأمل (قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعووا واشتريوا تحرك كل من الواو والياء وانفتح ماقبله فقلب الفاثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وصار ماقبل الواو مضموماتقديرا (قوله المتحرك) اراد مايشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل كنافى ضربنا زيدلان الحرف المتصل بالفعل من تامتحرك (قوله كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذلا يوجد التوالى الافى الثلاثى الصحيح و بعض الخماسى نحوانطلق والكثير لاتتوالى فيه فمراعاته أولى و بان توالها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولوكان مقصودالاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث التاء نحوشجرة قال وانما سببه تمييزالفاعل من المفعول نحوأكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة فى الرفع والاتصال وقد يقال انماراعوا الاول لانه لوحمل الاول على الاكثر لزم التوالى المذكورولوفى بعض الصور بخلاف العكس فانه لاتوالى فيه أصلا فمراعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال فى نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها قلت الأصل فى قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طار كما فى الجمع نحو قلانس وقماحد بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وعرتن وجندل فرباعن الأصل والأصل علابط وعرنتن فرنقل وجنادل ثم ماذكرمن منع العلة قاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الانبارى وصحح الجواز فى ان السكون حينئذ للبناء كما أصله و بناء الفعل على السكون جارعلى الأصل فلايسأل عنه ليحتاج لتعليله (قوله كجزء من الفعل) سيأتى وجهه فى باب الفاعل (قوله وخرج بالمرفوع المنصوب) نحو ضربك اذلايلزم توالى ماذكر لأن ضمير النصب فى معنى الانفصال (قوله و بالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربا فانه مبنى على الفتحة الظاهرة أو المقدرة على مامر وأما الواو فبنى معها على الضم على ماقدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى) وهو قوله و بناؤه على الفتح (قوله عارضان أو جبهما مامر) أى المناسبة وكراهة ماذكر وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استثقالا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض فى ضربت و بحركة المناسبة فى ضربوا كذا قيل ولايخلوعن تأمل أما تقديرالفتحة استثقالا فى ضربت فظاهر وصرح به بعضهم وأما تقديرها استثقالا فى ضربوا فهو مشكل والمتبادر ان يكون التقدير فيه للتعذراذ

ففيه اعلال معروف (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (كضربت) بتثليث التاء كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو ففى هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا وأما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجبهما ماسر وعليه المصنف فى الاوضح وعبارة المتن كالشرح

يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين فى آن واحد ومما يؤيد انها للتعذر ما صرحوا
به من ان تقدير الحركة فى المحكى والمضاف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة
الحكاية والمناسبة (قوله توهم ان الماضى الخ) أى وانه مبنى على السكون
مع الضمير المذكور لكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شئ بخلاف بنائه على الضم
مع الواو فمن ثم سكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك شرح الشارح الكلام
ولعل الاقرب ان مراد المصنف و بناؤه على الفتح لفظا الا مع الخ أى فلا يبنى على
الفتح لفظا بل تقديرا ولعل هذا حكمة قول الشارح توهم دون يقتضى لكن حمله
الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيسكن دون ان
يقول فيبنى على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقتها فى الاوضح و بما تقرر علم
ان ما فى بعض النسخ من قوله وما ذكرته من انه مبنى على الضم مع واو الجماعة هو
مقتضى ما فى المتن والشرح و به صرح قريبه فى حاشيته على الاوضح عن بعضهم
لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر
فليتأمل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لا حاجة اليه فمن العجب التجشية عليه وعدم
التعرض لما فى اثباته فعليك بالتدبر التام هذا وقال الراعى فى شرح الالفية عند
الكلام على موجبات البناء على الضم وعد منها مجاورة الواو الضمير فى الفعل الماضى
نحو ضربوا ملخصه هكذا قالوا والظاهر فى الماضى والامر المسندين الى الالف والواو
انهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والامر يبنى على ما يجزم به مضارعه
من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصالهما به يبنى على حذف النون لأن
سيبويه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به
فتقول يا ضربان ويا ضربون وهذا دليل على انه مبنى على حذفها (قوله ومنه) أى
عند جميع البصريين والكسائى من الكوفيين (قوله اقبولهما) أى عند جميع
العرب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لان التاء المذكورة الدالة على تأنيث
الفاعل والتاء اللاحقة لنعم و بئس ليست كذلك لأن مرفوعهما ليس فاعلا
لمعناهما لأن معناهما ان كان أمدح أو أذم فواضح وان كان حسن وقبح فلأن
الفاعل هو الجنس الذى هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة
او هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم وقال
الرضى ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق
الفعل واربعة أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توضأ الخ) من شرطية
وتوضأ فعل ماض والفاء فى فبها رابطة والضمير يرجع الى الرخصة والجار متعلق
بمحذوف أى فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توهم ان الماضى مع واو الجماعة مبنى على الضم وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقدمر ذلك تأمل (ومنه) أى من الماضى (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة فى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة (و) كذا (عسى وليس)

مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير ونعمت رخصة الوضوء لكن قال بعضهم ان تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ولذا اشترط فيه ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ماخلا فالفراء والزمخشري ولا يكاد يجمع بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز في الحديث لانه عوض منه التاء وفي الرضي واعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أهل البصرة وكذا في كلام غيره وعلله بعلتين لكن في بعض شروح الالفية ما يخالفه في التأنيث وجعل منه الحديث (قوله لقبولهما التاء الخ) فيه ما عرفت لان مرفوعهما ليس فاعلا لمعناه الا ان معناهما النفي والرجاء ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجاء الا ان يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ومن قال معناها النفي فراده به الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر أو لعله مصدر المبني للمفعول والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل (قوله بوكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليتم) خبر عسى وعند الكوفيين بدل اشتمال (قوله أي الصحيح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه لا صحة له (قوله وقيل ان نعم وبئس اسمان عند جمهور الكوفيين) لعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الانشاء بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشاء بالجملة لا بنعم أو بئس وحدها هذا واختلف في حكاية الخلاف على طريقين أحدهما ما ذكره الشرح والطريق الثانية حررها ابن عصفور فقال لا خلاف في أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها اسم [illegible] وم أو الممدوح نقلت عن اصلها وسمي بها وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد كالوقات عمرو ح زيد ومذموم عمرو وذهب الرضي الى طريقة اخرى قال انها تعرب من دعوى الغيب لولا ان الاصول تدعو اليها وحاصلها انهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كجرد قطيفة فمعنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة وكأن تقدير نعم الرجل رجل في غاية الجودة فصارا جزأ جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا أي زيد رجل جيد قال ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد واعلم ان الكلام في نعم وبئس الجامدين وذلك اذا استعملا لانشاء المدح أو الذم

لقبولهما التاء أيضا نحو وصف هند ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة بالفعلية انما هو (على) قول (الاصح) أي الصحيح وقيل ان نعم وبئس اسمان

فانهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معانى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف لذلك أما اذا استعملا استعمال الافعال المتصرفة وبنى منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع وان عسى فى لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشرطه اسمه ان يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافى ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور فى الملاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وثعلب فى الملاق القول بالحرفية وان محل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الحياء وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عليهما) أى بالمراد وكثرة كما قال الرضى بخلاف دخوله على نام فى قوله بنام صاحبه أى لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبئس (قوله نعم السير على بئس العير) قاله شخص قد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير وقول الدمامينى فى المنهل الصافى ان السير هنا جلد يوضع فى عنق الحمار غفلة عن أصل القصة والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو انسيا ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت له فورا افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة (قوله أى بمقول فيه) عبارة التصريح وأجيب بان الاصل ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه نعم العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون فى الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضا من متقدم مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وما فى قومها يفضلها أى فريق ظعن وفريق أقام وواحد يفضلها وكلا الامرين منتف فى المثالين وانما احتيج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع نعتا الا بالتأويل بخلاف نحو ما ليلى بنام صاحبه فالتقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لا طرادها بخلاف علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما فى بنام وما ذكر من الجواب يقال فى قوله

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكن ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل ان البيت محمول على جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال

لدخول حرف الجر عليهما فى قوله ما هى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وأجيب بأن ... لدخول حرف الجر محذوف أى بمقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير وسيأتى الكلام فى باب الفاعل على اعراب مرفوعهما على هذا القول

تبي

ثبين الرمى لاان لاان لزمته * على كثرة الواشين أى معون

فما وقع الرمى على لاثم ادخل عليها ان فاجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى ان يعامل لفظها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما فنقول قال الفارسى وأما الحاق الضمير فى لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة احرف و بمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير هاتا وهاتوا وهاتى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الافعال لفظا كذا نقله الرضى قال الدمامينى فخاص من ذلك ان أبا على مخالف فى كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله والثانى حرف نفى) فى الارتشاف زعم الكوفيون انها تكون عاطفة فى المفردات تقول قام القوم ليس زيد وضربت القوم ليس زيدا ومررت بالقوم ليس زيد ولا يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالتهما على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى بجواز ليس زيد بقائم غدا اذ لو دلت على المضى لم يجز ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غدا واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما واجيب بأن عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولأن افادة الخ) هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية (قوله بمنع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لا نسلم انهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور والا فالقياس ذينك قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى عوان بين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر انتهى والتأويل بالمذكور كالتأويل بما ذكر بناء على ان أل فى الوصف الصريح موصولة وان أريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ما أشار اليه فى سورة الانعام فى تفسير قوله من اله غير الله يأتيكم بذلك اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح فى ان اسم الاشارة اذا خالف المشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى للتأويل بما يحتاج الى تأويل مع امكان التأويل بالثانى أولا وقد اعترف بما أشار اليه فى سورة الانعام فى سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه ولم يتنبه الناظرون فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما لم يحتج اسم الاشارة الى التأويل لانه كالموصول فى كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد مما يعبر عنه من

وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج والثانى حرف نفى كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض وبأن توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع

المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا وتأنيثا انما هو ليتميز عند المخاطب وذلك انما يحتاج اليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التى هى محل هذا الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانها انما تستعمل اذا كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يكفيان فى التمييز واعلم انه اذا خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان تمييزه أقوى وهو الحس الظاهر ولان فيه تقليل التأويل لان فى تقدير الموصول الاحتياج له وللجملة الصلة فاحفظ هذا فانه مهم وفى عبارة الشرح حزازة لانه لا وجه للمنع المذكور الا ان عدم دلالتهما على الحدث والزمان عارضة فى الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان الأظهر فى الجواب ان يقال ان أريد عدم دلالتهما على ذلك وضعا فهو ممنوع وان أريد استعمالا فهو مسلم لكنه لا يفيد لان المعتبر الدلالة الوضعية وقوله وبأن توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والاظهر أن يقال وبتسليم الثانى الا أن توقف افادة المعنى على الغير لا يقتضى الحرفية مطلقا بل اذا كانت لذات الكلمة لا لأمر عارض كما هنا فان توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو الخ فليتأمل. (قوله وأشار الى القسم الثانى) معطوف على متوهم أى قال كذا وأشار ومثله شائع والاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وفى عرف البيانيين الكناية عن الشئ بوسائط قليلة غير خفية فقوله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو مستقبل أبدا) أى مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال فى وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود ان كل انشائى له زمن حالى من حيث كونه انشاء وان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائى نحو بعت واشتريت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائى وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للافعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه فى أصل الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافى هذا نفى ابن الحاجب دلالتها على الزمان فى حال الانشاء وان ذلك لا يقدح فى فعليتها العروضه لأن ذاك بالنظر الى الزمان الذى كانت دالة عليه فى أصل الوضع فلم يتوارد النفى والاثبات على محل واحد (قوله أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبى اتق الله) قال المصنف الا ان يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه والا امكان أمره بتجديد الرمى وليس كذلك انتهى ويجوز ان يكون بمعنى اعتد بالرمى أى اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره

وأشار الى القسم الثانى من أقسام الفعل بقوله (وأمر) وهو مستقبل أبدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل (ويعرف) أى يتميز عن قسميه (بدلالته

من المقصود

على الطلب) أي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك ولا بد (مع) ذلك من (قبوله ياء المخاطبة) نحو كلي واشربي وقري عينا أو نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو حرف نحو كلا بمعنى انته أو قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو مرني أخي فاكرمني ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال (وبناؤه على السكون)

من المقصود بالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك لمعان الخ (قوله على الطلب) أي لحدثه (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله ليخرج نحو لا تضرب) وانضرب فان دلالته على الطلب بواسطة اللام والتمثيل به أولى لانه طلب فعل فتوهم دخوله أقرب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وان دل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ونحو والمطلقات يتربصن وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الاولي وكان عليه ان يقول وليدخل ما استعمل من صيغة الامر في نحو الاباحة بقرينة فدلالته على الطلب بنفسه وانما استفيد الاباحة بقرينة أو ومما تقرر علم انه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتمييز مع الاحتراز مع قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر ان هذا التركيب على حد زيد وان كان غنيا فهو بخيل (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر انه حل معنى ولم يرد ان مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر والظاهر ان مع في موقع الحال من الضمير في بدلالته أي حالة كونه مصحوبا مع قبول الخ (قوله نحو كلي الخ) الاولى التمثيل بالمجرد من الياء لانه الذي يقبلها (قوله ياء الفاعلة) أي الموضوعة بطريق الاصالة للفاعلة أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضربي زيدا اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجمهور) وقيل انها حرف والفاعل مستتر في الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازني ورد بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث وبان علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا الغنيمي رحمه الله ظاهره ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا بان اسم الفعل جميعه منقول اما عن المصادر الاصلية الكائنة في الاصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سيأتي في هذا الشرح من ان اسم الفعل اما مرتجل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب (قوله بمعنى انته) تفسير للمقصود من الردع والا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على انه منع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر اذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد الا شذوذا على ما في المغني (قوله فانه ليس امرا) بل هو فعل ماض جيء به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره

منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على صيغة الامر وان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل وعض وهلم وقد اجتمعا في قوله

من أباقاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأباقاسم مفعول به اي كذب أباقاسم يافلان وان شئت نصبت أباقاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤم وأباه مفعول به منصوب بأم اي اقصد ول فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي يلي وزيدا مفعول به أي قاربه وأباه الثاني مفعول من الثاني أي كذب أباه والجهولا نعت أباه والفه للاطلاق والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتي منقطعا لان المعتل لا يدخل في الصحيح ونحو قوما الخ لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه * (تنبيه) * علم مما مر في ول زيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله

محمد زيدا اخا الجود والفضل * واهمال ما ارجوه منك من البل

لان محمد محم منادى مرخم ود فعل أمر من ودى يدي وزيدا مفعول به والبل الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الا حركة كما أشار اليه الدماميني ملغزا بقوله

أقول يا أسماء قولي ثم يازيد قل * وذا الجملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل اي بمعنى عد ثم حذف الياء للبناء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير تثنية) نحو قوما فانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو قوموا فانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو قومي فانه يبنى على حذف النون ومحل بنائه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا والا بني على الفتح نحو اضربن واضربن ومنه

يارا كبا بلغا خواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ اضافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف آخره خبر لمبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أولا وبناؤه على السكون ولذا لم يقدر يبنى مثلا ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الاصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولانه

اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) واطلق واستخرج اذ مضارعه بجزم بالسكون (الا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة

آخره فاغز مبنى على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها (و) الا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومى) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله فى البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزى وان اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما فى الاوضح و بناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان أحسن لكن لما ذكر ان للماضى ثلاثة أحوال أراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك (ومنه) أى من فعل الامر (هلم فى لغة) بنى (تميم) الملحقين بها الضمائر بحسب من هى مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمى يا هند وهلما يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلمن يا هندات وأما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه و بلغتهم جاء التنزيل نحو

ربما يوهم ذلك انه من كلامه (قوله لكن يشترط ان لا يتصل به ما تقدم) أى من الضمائر فانه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتى وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتمثيل بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشارح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أى أو نون التوكيد المباشرة لفظا أو تقديرا والا بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله فى البناء المذكور) الانسب ان يقول فان اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح كما صنع فى لاحقه لان كلامه بيان لمفهوم قوله السابق لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا (قوله اغزى) أصله اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الزاى لمناسبة الياء لئلا تنقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة وان شئت قلت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو اضربن يا هندات وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلى ذهب فليحرر (قوله ولو قال كما فى الاوضح و بناؤه الخ) فيه انه لا يظهر فى امر جمع المؤنث صحيحا كان أو معتلا فانه مبنى على السكون ومضارعه ليس مجزوما بناؤه على السكون وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصوصا فى المعتل وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج هذا لو كان معربا ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرته نون التوكيد فانه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يقال ان مضارعه مجزوم بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارع له كهات على ما قاله الجوهرى ولا يعلم منها حكم الامر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الاحسنية غير حسن (قوله ومنه) فصله عنه لان فيه خلافا (قوله هلم فى لغة تميم) أى على لغة تميم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل أمر بنى على لغتهم فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل له امضارعا من قيل له هلم فقال لا اهلم وقيل هى فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاظهار وأجيب بأن التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعل وحكى الجرمى فتح الميم وكسرها عن بعض

بنى تميم واذا اتصل بها ها الغائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح أيضا وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ولا ينافى اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها لما مر فى عسى وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) نبه المصنف فى شرحه على انه تبين من هاتين الآيتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان كانت بمعنى قرب وأحضر كانت متعدية وان كانت بمعنى أقبل فهى لازمة وقد تتعدى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات) أشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنعه الى ان قوله فى الاصح عائد الى هات وتعال فقط لا الى هلم وقوله الآتى بعد قول المصنف على الاصح صريح فى ذلك لكن قد صرف بما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين فى لغة تميم وحينئذ فقول المصنف فى الاصح راجع للجميع كما أشرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضى هات بمعنى أعط وتتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى الى هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاتاة وما أهاتيك كما أعاطيك قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس بتام التصرف ثم قال ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة مشابهته للافعال ويقول فى مهاتاة وهاتيت انه مشتق من أهاتى كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح والاصح عندى انه ليس باسم فعل وانما هو فعل أمر من آتى الشئ اذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل (قوله مالم يتصل به ضمير جماعة الخ) فان اتصل به ضمير الاثنين نحو هاتيا يا زيدان أو يا هندان استمر على كسر التاء وكان مبنيا على حذف النون (قوله لا غير) أى وان اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل تعالوا ولم يضم مع الواو لخفة الفتحة بخلاف ما اذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة لاتقى أوضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قيل أصل تعال ان يدعى به الانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكأنه دعاء الى ما فيه رفعة كقولك غير صاغر تشريفا للمقول له قال تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال فى التصريح ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الامر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما (قوله وتعالى) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فبقى تعاليى بياءين حذفت كسرة الياء الأولى للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير (قوله فلذا أمرت بهما مذكرا) أى مفردا (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أى ان لم تباشرهما نون التوكيد

قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (و) كذا (هات) بكسر التاء مالم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو هاتوا (وتعالى بفتح اللام) لاغير (فى الاصح) أى الصحيح لا لتمامها على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتى وتعالى فاذا أمرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش

لفظا وتقديرا والا كان بناؤهما على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤنثا) أى مفردا وأما اذا أمرت بهما جمع مؤنث فانهما يبنيان على السكون نحو تعالين وهاتين ياهندات ومثل المفرد فى البناء على حذف النون اذا أمرت بهما مثنى مطلقا أو جمع مذكر نحو تعاليا وهاتيا يازيدان أو ياهندان فى المثنى وهاتوا وتعالوا فى جمع المذكر ولو قال وحكم بنائهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى (قوله وقيل انهما اسما فعلين الخ) قاله الزمخشرى للزومهما الامر ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظا للافعال فالحقا بها واعترض بانه يدل على ان هات لا تستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضى كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال مايدخل عليه قال والله مايعاطى ومايعاطى أى يأخذ (قوله مادل وضعا الخ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ماذكر من غير احتياج الى ذكر شئ معه ولا يقتضى ذلك انه تمام مدلوله لما عرف ان اطلاق الفعل الذى هذا من جزئياته مدلولا ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضعا المضارع المنفى بلم مثلا فانه يدل بالوضع على حدث غير منقض وان كانت لم تقلب معناه الى الحصول فيما مضى ومثله المضارع فى سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبئس وعسى وحبذا وساوى الماضى فى سياق الشرط فان دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضى أمر عارض والعبرة بأصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعا مانعا لكن يرد على عموم قوله غير منقض الخ الامر لانه يصدق انه دل على حدث وزمان غير منقض وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقض حاضرا كان أو مستقبلا محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غايته انه نص فى ان المضارع مشترك وتصحيح التعريف أولى من الاشارة للاقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى للحال مع ان بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال وظاهر كلامه ان المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بان الطلاقة على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ بخلاف الطلاقة على الماضى فانه مجاز لتوقفه على مسوغ واختار بعض المحققين انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا تجرد عن

وان امرت بهما مؤنثا سكن بناؤهما على حذف النون كارمى فتقول هاتى وتعالى واخشى اذبناء الامر على مايجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين وأشار الى القسم الثالث بقوله (ومضارع) وهو مادل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا

القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كالأخويه واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بانه لا يلزم من أسبقية المعنى اسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل غير محقق في الوجود فاذا قلت زيد يقوم فمعناه ينوي ان يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وانكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ماتنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بان المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه مستقبل كما يقال الماضي (قوله وسمي مضارعا الخ) علة التسمية في هذا دون الأمر للخفاء فيه (قوله بعد التركيب) احترز بذلك عن المعاني الافرادية فلا يرد ان نحو من يحتمل معاني كبيان الجنس والتبعيض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف كلام الامر ولام كي لان صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وانه يؤتى بغيرلا من أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا الناهية على انه لا يفيد في نحو جئتك لتضرب زيدا فان اللام تحتمل أن تكون للامر والتركيب جملتان وأن تكون لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شيء آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك في الاسم نحو ما أحسن زيدا وفي الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كلا من التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا لاعراب المضارع وأورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب واحد وليس كذلك وبان الماضي قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو ولكن اعتكف أو معتكفا فالحق ان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التي نظر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تتصور في الفعل المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة تامة فأعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب) انما خص هذه القضية لوذكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكر انه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب

فيه ثم ان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول وقضيته ذلك اصالته في الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية كلامه والمعنى الاشتراك في الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما كانت المعاني الخ) أو رد انه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره كان يقال ما أحسن الى زيد بشئ في النفي وما أحسن زيد بعينه أم انفه في الاستفهام وما أحسن زيدا على غيره في التعجب ولهذا كان الحق ان توارد المعاني المقتضية لاعراب الاسم انما هي الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع (قوله فرعا في المضارع) هذا قول البصريين وقال الكوفيون أصل فيهما وقال بعض المتأخرين أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله في الابهام والتخصيص) لان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف ولا ينافي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم لان ماهنالك حكم على المجموع أي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم أو لا يكون أصالة الا فيه على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء على انه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا اشكال أصلا (قوله وقبول لام الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو ان ربك ليحكم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات لا شخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والمراد الجريان لفظا أو تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان أصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها (قوله فرده ابن مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة انه علة لاعرابه فقال أما الاول والثاني فلان الماضي يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت قد فقد تخصص وأما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقعا جوابا للو وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي يجري أيضا على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وقال ان المشابهة في تلك الامور بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكر ان ما قالوه ليس بتام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط

* لكن لما كانت المعاني التعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره أيضا كان الاسم أشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فجعل الاعراب أصلا فيه وفرعا في المضارع وما قيل من ان العلة في التسمية مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل (ويعرف) أي يميز عن غيره

(بلم) أي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يميزه أيضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام أو لا الطلبيتين وانما اقتصر المصنف على لم كابن مالك في ألفيته لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي (وافتتاحه) بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون (بحرف) واحد زائد (من) أحرف (نأيت) أي بعدت أو أنيت أي أدركت (نحو) قولك (نقوم وأقوم ويقوم) زيد (وتقوم) يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في أول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي ومن النحاة من جعل افتتاحه بأحدها من علامته أيضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولا تصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهمزة ان تكون

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك ان تقول انها وان لم تكن سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة الا أن يجاب بان قياس العلة متعذر لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا (قوله بلم) أي بصحة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع فلا دور في تعريف المضارع بها (قوله الطلبيتين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف سواء استعملا فيه أو في غيره وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو بكفي الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لان لها امتزاجا الخ) هذا انما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع الى الماضي دون لفظه وأما على قول سيبويه انها تصرف لفظ الماضي الى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل وأيضا انما يتجه على القول بان لما مركبة من لم وما وهو قول الاكثرين اما على القول بالبساطة فيحتاج الى زيادة في التعليل كان يقال مثلا اقتصر على لم لما ذكر ولانها أول حرفا وفاء فهي كالاصل للما أو لانها ادخل في الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها وعلل بعضهم الاقتصار عليها بانها أشهر عوامله بقي ان حرف التنفيس يخص المضارع بالاستقبال وينزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل ويجاب بانه لا تغيير في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف من نأيت ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من أحرف نأيت) أي من الاحرف المجموعة في نأيت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو اكرم وترجس ويرنأ وتعلم (قوله تمهيدا للحكم الخ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح به الشارح قريبا والتمهيد التوطئة (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أي في المتن (قوله لعدم انفكاكها عنه) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصريين فيما اذا اجتمع تاآن مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل نحو فانت له تصدى ونارا تلظى من ان المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى لهشام والكوفيين وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من تنزل التاء الثانية لان المحذوف في القراءة المذكورة انما هي النون الثانية ومنه على الاظهر قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره (قوله ولا تصالها به) أي على انها كالجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشترط في الهمزة الخ)

لا

لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لان أحرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المصنف ماتقدم لان الطالب قد يجهل ذلك و يغفل عنه سيما المبتدئ (قوله للمتكلم وحده) أي مذكرا كان أو مؤنثا والمراد المتكلم المتكلم فاندفع ماقيل الصواب ان يقول للمتكلم مع الانفراد وقس عليه مابعده لان ماذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو أقام وأكرم فان قيل لك ماتقول في اخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض وقوله وحده حال من المتكلم لتأوله بالنكرة أي منفردا أو التعريف فيه للعهد الذهني والمعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملتها أو مفعول مطلق للحال المقدرة أي يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحدا أو نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره (قوله للمتكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره قال الدماميني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة كان المشارك أو غيره من الذكور أو الاناث أو منهما ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك وكثير ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للمعظم نفسه ولو ادعاء) أي أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيما اما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء وقيل انما يستعمله المعظم لنفسه وحدها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لان اتباعه يشاركونه في غالب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فنادته الملائكة والمنادى جبريل وحده فلان الجمع المحلى باللام ينسلخ منه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعد في المطول في بحث ان استغراق المفرد اشمل ان الجمع لا ينتهي بالتخصيص لواحد وان قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب عنه عن فنادته الملائكة وانه مجاز واما نحو يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فمن باب تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقت أنت وأمتك وانما خص بالنداء لان الكلام معه ولانه امام أمته وأما تجويز الكشاف والقاضي في فان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجويز القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون

للمتكلم وحده وفي النون للمتكلم ومن معه أن تكون للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون

للغائب المذكر مطلقا
أو لجمع الغائبات وفي التاء
أن تكون للمخاطب
مطلقا أو للغائبة أو للغائبتين
وبهذا يظهر ان التعبير
بأنيت أنسب بالنسبة
للتضعيف فيتعين تعبيره بنأيت
والحكم الذي أشرنا اليه فيما
مر هو قوله (ويضم أوله)
أي المضارع أي الحرف
المفتتح به (ان كان ماضيه
رباعيا) سواء كان كل
حروفه أصولا (كيدحرج)
اذ ماضيه دحرج أم بعضها
زائدا كيجيب (ويكرم)
اذ ماضيهما أجاب وأكرم
والهمزة فيهما زائدة لان
وزنهما أفعل (ويفتح أوله
في غيره) أي غير المضارع
الذي ماضيه رباعي بأن كان
ماضيه ثلاثيا (كيضرب)
اذ ماضيه ضرب ولا يكون
الا أصلي الحروف أو خماسيا
أو سداسيا كينطلق
(ويستخرج) اذ ماضيهما
انطلق واستخرج ولا يكونان
الا مزيدا فيهما ومن
العلماء من نحو

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا بد له على
معيته بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
لجماعة مما يقصر الواحد عن القيام به ومنه اياك نعبد ونحمدك اللهم (قوله
للغائب المذكر مطلقا) أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره والمراد اللفظ الغائب فلا
يرد ان الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث
اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر
فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله ولجمع الغائبات) أي ظاهرا كان الاسم
كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كما مر أو غيره نحو
السموات ينفطرن جمعا سالما كان الاسم كما مر أو مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين
يدمعن ومذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده (قوله
ان يكون للمخاطب مطلقا) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع
مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى
فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكر ومؤنث
فالقياس تغليب المذكر (قوله وللغائبة) أي لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها
نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنفطر السماء
وهي تنفطر وما هو للغائبة بالتأويل نحو تجيء الكتاب على معنى الصحيفة ونحو
تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تثنية غائبة وشمل
الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمر نحو الهندان تقومان والحقيقي كما تقدم
والمجازي نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير
الغيبة فهل تقول هما تفعلان بتاء فوقية تعني امرأتين حملا للضمير على المظهر رعيا
للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أصولها وهو قول ابن أبي العافية
وتقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو
قول ابن الباذش والراجح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبي ربيعة

أقص على أختي بدء حديثنا * ومالهما ان تعلما متأخر
لعلهما ان تبغيا لى حاجة * وان ترحبا سرا بما كنت أحصر

(قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أي هو وما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل
حروفه أصولا) ينحصر في الرباعي المجرد كما مثل والملحق به كجورب وجلبب (قوله
أم بعضها زائد) هو الثلاثي المزيد فيه وهو ثلاثة أبواب باب الافعال كيكرم
والتفعيل كيفرح والمفاعلة كيقاتل (قوله ويفتح أوله في غيره) أي في اللغة المشهورة
وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا مزيدا فيهما) اما حرف واحد نحو يدحرج

باحرفان نحو انطلق أو ثلاثة نحو استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز فى فائهما
الفتح بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا أولى لان للاول
التباسا بماضى التفعيل ومن العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول
خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء وقياس المضارع من الاول فى قتل
مثلا يقتل بفتح القاف ومن الاخيرين يقتل بكسرها ويقتل بكسر حرف المضارعة
أيضا اتباعا للقاف ثم هذا التقدير منقاس فى كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال (قوله
أدغمت التاء) أى بعد نقل حركتها الى ماقبلها (قوله وحذفت الهمزة) أى همزة
الوصل استغناء عنها بتحريك مابعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح)
قال الجوهرى الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس (قوله وكذا
نحو اهريق واسطيع) أى يستثنى ذلك وأهريق بسكون الهاء ليصح التقرير
الآتى اما اهريق بفتحها فهو من هراق ابدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها
لانهم انما حذفوها لسكونها همزة فى يريق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج
فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فان الهمزة فيهما مضمومة) احترازعن
مضارع اسطاع الموصول الهمزة لانه خماسى فانه مفتوح حرف المضارعة لان أصل
ماضيه استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطاء كما حذف أحد المثلين نحو ظلت ومست
ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع (قوله ليس برباعى) بل خماسى (قوله فلا استثناء) لان
الشاذ لايجب ان يدخل فى القواعد (قوله أو ان الهاء والسين زائدتان على خلاف
القياس) والاصل اراق واطاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل اطوع مثلا نقلت
حركة العين ثم قلبت الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها فى اللفظ ثم زيدت
السين عوضا من ذهاب العين أى من ذهاب حركة العين أومن العين وان لم تذهب
من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام فى نحو لم
يطع وأطعت فلا حاجة لقول ابن عصفور ولا ان السين زيدت لتكون عوضا
عن العين متى حذفت بل لايصح لقول الخضراوى ان كون الحرف عوضا من شئ
فى حال دون آخر معدوم النظير ولا يرد اعتراض المبرد بان الشئ انما يعوض اذا لم يكن
موجودا وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفاء انتهى وانما حكم بان أصلهما
اراق واطاع لانهما ليسا من أبنية الافعال ومعناهما معنى الرباعى كذا قيل
و يوافقه فى اسطاع قول سيبويه انما هى اطاع لكنه معترض كما نقله ابن الزبير
من المغاربة بان معنى اسطاع قدر ومعنى اطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة
من العرب بان اسطاع بمعنى اطاع انتهى واجود مايتمسك به فى دفعه ماذهب اليه
ابن الطراوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذلل فلا يبعد

خصم وقتل بالتشديد فان
أصلهما اختصم واقتتل
أدغمت التاء فيما بعدها
وحذفت الهمزة ولهذا افتح
حرف المضارعة فيهما
و يستثنى من كلامه نحو اخال
فان الهمزة منه مكسورة
على الافصح وكذا نحو
أهريق واسطيع فان
الهمزة فيهما مضمومة مع ان
ماضيهما وهو اهراق
واسطاع ليس برباعى وقد
يقال بأنهما من الشواذ فلا
استثناء أو أن الهاء والسين
زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا انقلا من طاع واذا كان كذلك فقد آل معنى اطاع لمعنى استطاع من حيث ان القائل اطعت بمعنى صيرت غيري منقادا كأنه قال قدرت واستطعت فيكون سيبويه انما جعل استطاع من اطاع لا اتفاقهما معنى لان كل لفظة عين الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل استطاع حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا) كأن للتحقيق نحو كأن الارض ليس بها هشام * فاندفع ان في الكلام تسامحا لان كلا منهما في التقدير رباعي قطعا (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الاناث ومقابل الاصح ما ذهب اليه ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودي والثانية عدمي (قوله لفوات شبهه بالاسم الخ) فيه نظر اذ الشبه لم يفت ثم قد عورض باتصاله بالنون التي لا تلحق الاسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الاعراب لمشابهة الحرف انتهى وهذا كالصريح في أن سبب الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التي نزلت منزلة الجزء من الفعل فصارا كالشيء الواحد ومر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل لذلك وقد يوجه كلام الشارح بامرين الاول ان الشبه المقتضي لاعرابه مشروط بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه اذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشيء لكن لا نسلم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد فات هذا لان النون صارت كالجزء من الفعل ولهذا اسكن آخره كالماضي وان لم يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي وهو مبني على أن الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس بمرضي عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم ومر عن ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم الا أن يقال ما هنا مبني على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالنون الخ) أورد عليه بانه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة واجيب

فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا (ويسكن آخره) تسكين بناء على الاصح ان كان (مع نون النسوة نحو) والمطلقات (يتربصن والا ان يعفون) وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء

بانه

وحملا على الماضى المتصل
بها واذا دخل عليه عامل نحو
لم يضربن أولن يضربن لم
يؤثر فيه لفظا والى ذلك أشار
بعضهم ملغزا حيث قال .
وما ناصب للفعل أو جازم له
ولا حكم للاعراب فيه يشاهد
ووزن يعفون يفعلن والواو فيه
لام الكلمة لا ضمير الجماعة
والنون ضمير النسوة لا نون
الرفع بخلاف الرجال يعفون
فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكلمة محذوفة والنون
علامة الرفع والفعل معها
معرب وأصله يعفوون بواوين
أولاهما لام الكلمة فاستثقلت
الضمة على واو قبلها ضمة
فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
فحذفت الواو الاولى فبقى
يعفون على وزن يفعون
وخصت بالحذف لانها جزء
كلمة ولانها آخر الفعل
ولانها لا تدل على معنى بخلاف
الثانية ولذلك حذفوا لام
الكلمة فى نحو قاض وغازدون
التنوين لانه كلمة مستقلة ولا
يوصف بأنه آخر وجئ به لمعنى
وكما يسكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين بجر
الحقائب

بانه انما اعربوا الحالة هذه لشبهه بالمثنى والجمع واورد أيضا عليه انه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس وبنحو لم الجازمة واجيب بالفرق بين النون وماذكر بان النون لما اتصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الاعراب بالحركة والحرف وتقديرهما لاحاجة اليه ولا داعى له لانه رجع الى الاصل (قوله وحملا على الماضى) الاقرب انه عطف على قوله لانه فهو تعليل ثان للبناء على السكون ويرد عليه ان البناء على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وأيضا الصحيح ان الماضى مع النون مبنى على الفتح المقدر لا السكون الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول بان الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذى هو السبب فى بناء الماضى كما يؤخذ من كلام الرضى قال شيخنا الغنيمى الظاهر انه عطف على رجوعا فتأمله انتهى وعليه فهو تعليل ثان لاصل بنائه لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك مامر وهذه والثالثة تركيبه معها لانها كالجزء لان الفاعل كالجزء من فعله وبعد هذا يجب الظاهر تأخيره وحملا عن قوله وعلى السكون فتدبر واورد على هذه العلة انه ان اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضى لاجل اتصال النون به بدليل انه مبنى قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم الا أن يجاب بنظير مامر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم وان اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف وأما العلة الثالثة فيرد على كون التركيب سببا للبناء على ما ستعرفه فى بناء المضارع على الفتح مع نونى التوكيد وأما لزوم بنائه حينئذ مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد عرف جوابه مما سلف وانما علل بناء المضارع وان كان البناء أصلا فى الافعال لان الاعراب قد صار له أصلا ثانيا أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء فراجعه (قوله لم يؤثر فيه لفظا) بل محلا فيكون الفعل فى محل جزم بلم ونصب بلن وعلى مقابل الاصح يكون معربا (قوله وخصت) أى الواو التى هى لام الكلمة (قوله بخلاف الثانية) أى واو الضمير (قوله لانها كلمة) متعلق بحذفوا وهو بدل من قوله ولذلك أتى به لانه أدل على المقصود فلا يرد أن الفعل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا باتباع وهنا قد ذكرت علة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويرجعن) قائله اعشى همدان على الصحيح وصدره * يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * والدهنا بالقصر والمد لكنه مقصور هنا موضع ببلاد تميم وعيابهم جمع عيبة وهى ما يجعل فيه الثياب ويجعل خلف الراكب ويخرجن عطف على يمرون وانث فاعله بتأويل الجماعة ويروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء موضع فى البحر يؤتى منه بالطيب وبجر الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهى الممتلئة والحقائب جمع حقيبة وهى

وعاء يعمل فيه الرجل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع لكان أولى) أى لبدخل فيه نون المذكور ضميرا كما مثل أو علامة كقوله * يعصرن السليط اقاربه * واجيب بانهم افهموا ان نون الاناث استعيرت للمذكورين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن وان لم تستعمل فيهن هذا وقد يقال الاولى نون المؤنث ويجاب بان المصنف له اصطلاح على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أى على الاصح قال الامام أبو حيان والحركة التى قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى انها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيبويه وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل هل تضربن عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسى فتحة بناء وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو مقتضى قول السيرافى ونسبه الزجاج الى سيبويه والصحيح القول الاول بدليل هل تضربن ولم يلتقيا ساكنان انتهى (قوله لفظا وتقديرا) بالواو لا بأو كما فى بعض النسخ (قوله تركيبه معها تركيب خمسة عشر) أى ولا اعراب فى الوسط والنون حرف لاحظ له فى الاعراب فبنى الجزآن ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالبناء على التاء عنده ولا على ماقبل النون كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ماقبلها لان الاسم لاصالته فى الاعراب روعى اعرابه بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدنى سبب ومما تقرر ظهر الدليل والا فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه فيها وقد رأيت بخط المصنف مانصه الذى تحصل لى ان التركيب لا يستدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن أين يقتضى هذا البناء انما يقتضى التخفيف فيصح ان يجعل علة فى كون البناء على الفتح دون غيره لا علة فى أصل البناء ألا ترى ان بناء الاسم دائما أو غالبا الشبه الحرف ولا تركيب فى الحروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد فى الحرف أصلا ولا يليق به فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء انتهى والاولى مافى المتوسط انه انما بنى لانه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مسند الى الواحد أو الى الجمع فى مثل هل تضربن ولو أعرب على نفس النون لجرى الاعراب على مايشبه التنوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) يدل على انه معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول هل تفعلن يازيدون فاذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ولو كان مبنيا لم يختلف حاله وصلا ووقفا (قوله لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشكل بنحو لا رجل بالبناء على الفتح وسيأتى مافيه (قوله مطلقا) سواء اتصل به الف اثنين أو واو جمع أو ياء المخاطبة قال فى

فلو عبر بنون الجمع لكان أولى وليصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك (ويفتح) آخره فتحة بناء ان كان (مع نون التوكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة (المباشرة) وهى المتصلة به من غير حاجز (لفظا أو تقديرا) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء كشئ واحد ومعنى مباشرتها له تقديرا أن لا ينوى هناك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما لحقته

أكدت فيه الفعلية وردته الى أصله من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يفد نون النسوة بما قيده به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة (نحو ليفتنن) بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتى (ويعرب) أى المضارع (فيما عدا ذلك) المتقدم وهو ما اذا عرا عن النونين (نحو يقوم زيد) وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا وان اتصلت به لفظا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان أو مقدرا فالاول نحو (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف (ولتبلون) مضارع بلى يبلو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور أصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين أولاهما لام الكلمة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع

الارتشاف فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج وابى على فى الايضاح (قوله أكدت فيه الفعلية) لانها من خصائص الفعل فاذا أكدتها بعد عن مشابهة الاسم ونقصت شبهه لانه تخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه ابهام ورده ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لا نها تختص بالفعل بل هى ألصق بالفعل من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع الى الاعراب) كحاله قبل ان تدخل عليه النون قال الشاطبى ومن الناس من يطلق على الفعل هنا انه لا معرب ولا مبنى كالمضاف الى ياء المتكلم فله حالة بين حالين (قوله وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيرا للمصنفين واستعمله المناطقة فى سور السالبة الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفى ونص فى المغنى على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبرى المثبت ومثله فى الهمع فاحفظه (قوله المتقدم) اعتذار عن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليه جمع (قوله بأن) فصل بينه وبينها فاصل وهو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمائر كما هو الاصح أو علامات على مقابله (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال لا التباس لان النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغى ابقاء الواو فى لتضربن يا قوم كما بقيت الالف وقيل فى الجواب ان الالف فيها زيادة مد تسوغ اجتماع الساكنين وقيل أيضا ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان اغتفار الساكنين لما ذكر بناء على انه على غير حده لعدم كونهما فى كلمة واحدة على القول باشتراطه والا فعلى القول بأنه على حده لعدم اشتراط ذلك فلا اشكال (قوله فحركت النون بالكسر) لا يخفى ان المحرك بالكسر انما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وان أوهم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا يبلو) فهو من البلاء وهو التجربة والاختبار (قوله مبنى للمجهول) أى مبنى للاسناد للمفعول المجهول فاعلا أى المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أى لضمير جماعة الذكور أى المخاطب (قوله فحذفت نون الرفع) انما خصت بالحذف دون نون التوكيد وان كان كل منهما لمعنى لان نون الاعراب اذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس لان نون التوكيد اما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة أو مفتوحة فاذا بقيت نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

لاستثقال توالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والتى هى نائب فاعل والنون المدغمة وتعذر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهى الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون (فاما ترين) أصله قبل التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثانى نحو (ولا يصدنك) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله فى الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما يأتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالى عن الطلب وقد تبين مما قررنا ظاهره ان الفعل فى هذه الامثلة ماعدا الثانى منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها لفظ مراد هو بحذف النون للجازم فما وقع فى الا[illegible] انه معرب فى الاول والثالث تقديرا كالثانى وهو له بلون سهو وانما بين فيها على الاصح لانتفاء تركيبه [illegible] ون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشئ واحد والضابط

جازم فعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان الثابتة لاتصلح ان تكون علامة الاعراب (قوله لاستثقال توالى نونات) أى زوائد على أصل الكلمة الاولى للرفع والآخرتان للتوكيد بخلاف نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع لان منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتعذر حذف أحدهما) قيل لو قال وتعذر حذفهما لكان أولى أما النون فلفوات المقصود من الاتيان بها وأما الواو فلعدم مايدل عليها انتهى ولك ان تقول انه لو قال ماذكر لتوهم انه لا يتعذر حذف أحدهما فقط اذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على ان المحكوم عليه بالتعذر انما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كلى متحقق فى افراده فتأمل (قوله فحركت الواو الخ) ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله ليدل على المحذوف) فيه نظر لان الضمة انما تدل على المحذوف بعدها الا على ماحذف قبلها والوجه أنها انما ضمت للدلالة على أصل المحذوف لانه كان يضم لو نطق به ولمناسبة الضمة لها (قوله ثم حذفت الهمزة) أى التى هى عين الكلمة والتزم ذلك الا فى الضرورة تخفيفا لكثرة الاستعمال (قوله فتحركت الياء) أى الاولى التى هى لام الكلمة ولك ان تقول فى الجميع استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وماقاله الشارح أولى لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف و يغنى فى دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان القلب تغيير الى بدل وهو أولى من الحذف (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظير مامر (قوله فما وقع فى الاوضح الخ) أى لما تبين من ان كلا من المثالين المذكورين مجزوم بحذف النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديرى ويوافق مافى الاوضح قوله فى الشرح فى ولا يصدنك وقدر الفعل معربا وأجاب بعضهم بأن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدر على ماقال الرضى من ان الفعل المؤكد المسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق أى الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع المذكور والمؤنثة المخاطبة وفيه نظر لان تأكيد الفعل الخالى عن الطلب ومالحق به نادر لا يليق تخريج التنزيل عليه وأجيب أيضا بأنه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا

ظاهره التعميم وليس كذلك ذكرهما لينبه بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما هذا أعنى كونه مع غير المباشرة يعرب تقديرا فى بعض الصور كما فى اتبلون (قوله فى ذلك) أى المذكور فيما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) أى ماتضمن ذلك لان الضابط القضية الكلية لا ان ما كان الخ لانه مفرد (قوله وانما بنى الخ) اشارة الى الجواب عما يقال يستثنى من اعراب المضارع الذى اتصلت به النون ولم تباشره هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء فى ذلك ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى فى غيره فقط) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معنى فى الغير فلا حاجة للتطويل باعادته وزاد قوله فقط تبعا للجزولى وغيره من المحققين لاخراج الفعل لانه يدل على معنى فى غيره أيضا وهو النسبة على ما علم فى تعريفه ولاخراج ما دل من الاسماء على معنى فى نفسه ومعنى فى غيره كاسماء الشرط والاستفهام فمن الشرطية مثلا دالة على شيئين أحدهما الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذى صارت من به اسما لانه معنى فى نفس الكلمة كما فى قولك انسان وهو معناها الوضعى والثانى معنى الشرطية أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى ان الشرطية ولهذا يقولون اسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف (قوله من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) اشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم مما ذكره هنا وما لم يذكره واعترض بأنه حوالة على مجهول وأيضا لا يحسن التعريف به لانه يقتضى ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له و يعلم انتفاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا خفاء فيه وأجيب بأن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف وقيل المراد العلامات المذكورة واعترض بأن من الكلمات ما لا يقبل المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته وقط فى قولك ما فعلته قط وأجيب بان هذا من التعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون لافادته التمييز فى الجملة فان قيل المخاطب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة موقع لطالبه اذ قد يعتقد حرفية بعض الاسماء لانا نقول الموقف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التى انتفت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصدق على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة فكأنه قال الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن للحرف جهتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة

فى ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بنى على الفتح وما كان رفعه بثبات النون اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا أو تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بنى مع عدم مباشرتها له فى نحو هل تضربنان يا هندات لوجود المقتضى لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل فيه (وأما الحرف) وهو ما دل على معنى فى غيره فقط (فيعرف) أى يتميز عن قسيميه (بأن لا يقبل شيأ من علامات الاسم) المتقدمة ولا غيرها (ولا) شيأ من علامات (الفعل) المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء (نحو هل) من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن فى حيزها فعل

أما اذا كان فختص بالفعل فلا اشتغال فاذا حينئذ يبين ما ذكروه هنا وبين قولهم فى باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة فى ذلك ما قاله الرضى وغيره من ان أصلها أن تكون بمعنى قد كما فى هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان فى حيزها الا اذا رأته فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة (وبل) من حروف العطف ومعناها الاضراب (و) الحرف (ليس منه مهما) لعود الضمير عليه فى نحو مهما تأتنا به من آية والضمير لا يعود الا على الاسم وقيل انه حرف (و) لا (إذما) بل هى ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقم أقم فمعناه متى تقم أقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشئ على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى فى [illegible] أقم وهو الاصح كما فى الاوضح وأجيب عما تقدم ان اذ قد سلب منها

للحرف لا من الاولى فلا دور على ان هذا الايراد لا يتوجه على المصنف أصلا لانه لم يعبر فى علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وان كانت فى الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفاء قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع أن العلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة غير منعكسة أجيب بانها مع كونها علامة هى من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة لكن كون الشئ شرطا وعلامة بعيد لتنافى مفهوميهما فلا يجتمعان على شئ واحد الا أن يكتفى بالتغاير الاعتبارى والأولى أن يجاب بأن اللازم فى العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا ينافى انها قد تنعكس أو ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث أريد العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر (قوله أما اذا كان فختص به) أى فلا تدخل الا عليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها بشئ فلا يقال هل زيد قام الا فى الشعر وفاقا لسيبويه (قوله أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله جماعة وأنكره آخرون منهم أبو حيان وقال الزمخشرى ان معناها قد وان الاستفهام انما هو مفهوم من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة نحو أهل عرفت الدار بالغرين (قوله لما تطفلت على همزة الاستفهام) فى عدم الاختصاص كهل الا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ قاله الرضى (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا (قوله لعود الضمير عليها الخ) ظاهر كلامه تبعا للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم انها ملازمة للحرفية ومنع بعضهم ذلك فقال ان زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها فى بعض الصور وانما ادعى انها قد تكون حرفا فلا ينهض الاستدلال عليه (قوله والضمير لا يعود الا على الاسم) أى بالاستقراء ولا يرد نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر لان الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أى من القول بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازما والظاهر أنه غير مراد اذ الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف وأن المراد انها للشرط فى الزمان المستقبل كما ان لو للشرط فى الماضى مع عدم دلالتها على الزمان قطعا وفى الارتشاف والفرق بين اذا وان ان ان لا تدخل على الزمن بحسب الوضع بل بحسب الالتزام لكن قد يقصد بها الزمان مجازا وعلى ضعف تقول ان احمر البسر فأتنى

وان

وان انما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه كقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون انتهى ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الاصلى) وهو الزمان الماضي وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان نقلها لا يخرجها عن وضعها فانها قد تأتى للاستقبال (قوله كانت للماضى) أى موضوعة له (قوله واستعملت مع ما الزائدة الخ) أى على القول بالحرفية وأما عند المبرد القائل بالاسمية فما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم ونظر فيه بأن اذا فيه معنى الشرط وهو للاستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل اذ الموضوعة للماضى كذا في شرح اللباب وفي الرضى وأما الاعتراض باذا فلا يلزم لما اختص بعض الكلمات ببعض أحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا أقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون اذا وأما حيثما فتقول ما فيها كافة حيث عن الاضافة لا زائدة كما في متى ما واذا ما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضا ما نصه وأما اذ ما فهي عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى أن لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للاستقبال وان دخل على الماضي كاذ فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية عن معنى الشرط الموضوعة للماضى فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافى ما علمت أحدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه وأصحابه انتهى فانظر قوله فاذ ما عنده غير مركبة مع قول الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان وحرره (قوله بدليل أن المضارع الخ) قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان واذ وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع للحال أو الاستقبال) أشار الى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال مرت (قوله وهي المسبوكة الخ) الاظهر وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر لان لك أن تقول ان الذى يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أى لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا قال بعضهم ان جوابها قد يقترن بالفاء وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف وجود لوجود) ظاهره ان سيبويه نص على حرفيتها وفي المطول قال سيبويه لما لوقوع أمر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انها حرف شرط كلو الا أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول انتهى وصحح بعضهم حرفيتها ورجح أيضا باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن قال في عروس الافراح ولما التعليلية عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية

معناها الاصلى بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضى فصارت للاستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان فكانت حرفا في الشرط وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغيير زمانها ان لا يخرجها عن الاسمية الى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال أو له وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضى ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعا (بل) منه (ما المصدرية) وهى المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم أى عنتكم وقيل انها اسم (ولما الرابطة) أى لوجود شئ لوجود غيره وهى عند سيبويه حرف وجود لوجود

وقيل انها ظرف وقال ابن
جني بمعنى حين وقال ابن مالك
بمعنى اذ فيه معنى الشرط
واستظهره المصنف في المغني
وعلله بأنها مختصة بالماضي
والاضافة الى الجمل كما هو
شأن اذ وعليه فعاملها
جوابها ورد بأنها أجيبت بما
النافية واذا الفجائية وما
بعدهما لا يعمل فيما قبلهما
ولا خلاف بينهم أن لما النافية
حرف وتختص بالمضارع
وكذا لما الايجابية الا انها
تدخل على الجملة الاسمية
وعلى الماضي لفظا لا معنى
كما صرح به في المغني
والحكم على مهما واذ ما
بالاسمية وعلى ما ولما
بالظرفية انما هو (على الاصح)
من القولين فيها وقد مر أن
الاصح في اذ ما انها حرف
فقوله على الاصح منظور فيه
بالنسبة لها وما حكاه من
الخلاف في ما المصدرية
حكاه غيره وحكى ابن خروف
الاتفاق على حرفيتها ورد على
من نقل فيها خلافا قال في
المغني والصواب مع ناقل
الخلاف فقد صرح الاخفش
وأبو بكر باسميتها

وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام
التعليل انتهى فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام فمعنى لما جاء عمرو جاء زيد وان
مجيء زيد لأجل مجيء عمرو (قوله وقيل انها ظرف) رد بجواز لما أكرمتني أمس
أكرمتك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاملها جوابها والواقع في اليوم لا يكون أمس
وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي أمس أكرمتك (قوله بمعنى حين)
وابن مالك فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد قعدت لا دلالة على سببية
الاول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظر فيه بأنها انما تدل عند القائل بالاسمية
على مجرد الوقت والقائل بالحرفية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن
وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهل ذلك لتسببه عنه أو
بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك وأجيب أن هذا مجرد دعوى لا تنافي
ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالماضي) أي يليها فعل ماض ولو تقديرا كما في قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل أقول (قوله والاضافة الى الجملة) أي الفعلية فانها المختصة بها كما في الاوضح
(قوله وعليه) أي القول بالظرفية (قوله فعاملها جوابها) الظاهر أن المراد ما في
جوابها من فعل أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية
يزعمون أنها مضافة لما يليها والمضاف اليه وشبهه وجزؤه لا يعملان في المضاف ولا فيما
قبله الا اذا كان المضاف غيرا وتقدم النفي فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت
اليه كما تقدم معمول المنفي بلا نحو زيدا غير ضارب قال شيخنا العلامة الغنيمي لكن
ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو لما جاءني الرجلان فزيد أحدهما
انتهى وهو مبني على انها تجاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لكنه لم يذكر الا
اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال
المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيبت بما الخ) فالاول كقوله تعالى فلما
قضينا عليه الموت ما دلهم على موته والثاني كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم
يشركون وفي قوله ورد مع اقتصاره على أن القائل الجواب ميل الى القول بالحرفية
ولكن هذا منه تبعا للمصنف مبني على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين
باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول
المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع
اذا جزمت (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره انحصار لما في الايجابية التي بمعنى
الا والنافية والوجودية مع انها قد تجيء فعلا وفاعلا نحو لما الوا من لمت الشيء

أي جمعه (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف
ثلاثة أقسام مشترك ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وان حق المشترك الاهمال
وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان لزم منه صيرورة
الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الاصل في المشترك الاهمال وفي
المختص العمل الخاص لا الاهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان
ما خالف ذلك خارج عن الاصل وما ذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يوهم ان كل
ذلك على الاصل فمن العجب التعرض في شرح كلامه لسكون حق المختص العمل
وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن
نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح وهنا شبهة سنحت وهي
ما المقتضى لسكون حق المشترك الاهمال والظاهر أن حقه عدم العمل
الخاص لا عدم العمل مطلقا حتى اذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج لنكتة لكنهم
بينوا نكتة ذلك كما تعرفه (قوله ما لا يختص بالاسماء والافعال) أي بواحد
منهما والا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما
(قوله ولا يعمل) أي على ما هو الاصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل)
أي على خلاف الاصل (قوله كالاحرف المشبهة بليس) أفاد انها انما عملت
لعارض الحمل على ليس قال غيره على ان من العرب من يهملهن على الاصل وهذا
مبني على أن حق المشترك الاهمال وفيه ما عرفت وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس
في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حتى حرف مشترك وعملت الجر في
الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الافعال فليس مختصا مع أن الصحيح انه ليس
بها بل بأن مضمرة بعدها ويجاب بأن حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على
الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث
ما يختص بالاسماء ويعمل) أي على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما
كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص وايضاحه أن اختصاص
الشئ بالشئ دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على
حسب المعنى (قوله أو النصب والرفع) هذا ليس على الاصل بخلاف ما قبله لان الرفع
والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليله ولما قال الاشموني ان حق المختص
ان يعمل العمل الخاص بقبيله قال وانما لم تعمل ان واخواتها أو أحرف النداء الجر
لما يذكر في موضعه وانما عملت ان واخواتها النصب دون الجزم حملا
على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي انتهى (قوله
ولا يعمل فيها كلام التعريف) أي على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع
أحدها ما لا يختص بالاسماء
ولا بالافعال بل يدخل على
كل واحد منهما ولا يعمل
كهل الثاني ما لا يختص بهما
ولكنه يعمل كالاحرف
المشبهة بليس الثالث ما يختص
بالاسماء ويعمل فيها الجر
كفي أو النصب والرفع كأن
وأخواتها الرابع ما يختص
بالاسماء ولا يعمل فيها كلام
التعريف الخامس ما يختص
بالافعال

من الاسم لانها تعين المسمى تعين الاوصاف (قوله و يعمل فيها الجزم كلم) أى على ماهو الاصل والحق الواجب (قوله والنصب كلم) فيه ماعلمت لان النصب لا يختص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلانهما كجزء من الفعل اذ الفعل كان دالا على الزمان المحتمل وهما يخصصانه حتى يدل على ماوضع له فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك وأما قد فتدخل على الماضى والمستقبل ثم انها تقرب الماضى من الحال وهذا تأثير فى زمان الفعل فصارت كالسين ولسكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل (قوله وجميع الحروف مبنية) ولو وليت فى نحو الام على لو وهل ينفع شيأ ليت اسمان لان المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلهما ماأشبههما (قوله لا تتصرف) أى تصرف الافعال فلا يرد نحو سوف فى سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف فى البناء من غير حاجة الى عدم التصرف (قوله والكلام) أل فيه للحقيقة لان أل الداخلة على المعرفات اما كما فى المطول و يوافقه مامر فى بحث الكلمة لكن قال بعضهم أل فى الكلام للحضور أى هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة فى عبارة المصنف كما وقع فى عبارة من قال الكلام عند اللغوى بين عبارة الخ وحينئذ فالامر عن الطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر (قوله لغة) بين المعنى اللغوى لتظهر المناسبة بينه و بين المنقول اليه (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر عبر كنصر أى تلفظ بما يدل استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) أى ماتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) أى وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه فى أداء المراد غير القول من اشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال ففيه التعرض لاطلاق الكلام على القول ولهذا قيل انه أشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى أن يجعل النقل عنه وأفاد انه لابد من كون الاشارة مفهمة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه ينبغى تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازى لا حقيقى فلا يشترط فيه ماذكر قال شيخنا وفيه أن المجاز لابد له من علاقة وقرينة وان تكون تلك العلاقة معترفا كل علاقة تكفى فى المجاز (قوله لفظ) أى عربى لان النحو انما وضع للبحث عن احوال اللفظ العربى (قوله أى ملفوظ) أى لا الرمى فانه فعل الرامى والكلمات حاصلة منه فهى مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه و بما ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظة فيلزم أن لا يكون كلاما الا ما وجد فيه ثلاث (قوله كالخلق بمعنى المخلوق) فى انه مصدر بمعنى اسم المفعول

و يعمل فيها الجزم كلم أو النصب كلن السادس مايختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف (و جميع الحروف مبنية) باجماع لا حظ لها فى الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى التركيبية ماتحتاج معه الى الاعراب ثم منها ماهو مبنى على السكون كقد ولم وماهو على الفتح كان وليت وماهو على الكسر كلام الجر و بائه وماهو على الضم كمنذ فى لغة من جر بها وقد تقدم أن الاصل فى البناء السكون للامر فاذا جاء شئ مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالات لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بنى أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا (والكلام) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا فى القاموس ول[illegible]) أى ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو فى الاصل مصدر بمعنى الرمى

ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لكان أولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر (مفيد) أي دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر لان الفائدة حيث وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نحره

الا أن الاول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الفم) اعلم انه اختلف في اللفظ في اللغة فقيل انه بمعنى الرمي مطلقا يقال أكلت التمرة ولفظت النواة ولو بدون ادخالها الفم كذا في الحواشي العصامية على الجامي وقال في شرح الملعضدية انه الرمي من الفم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز مصرح به في الاساس وكلام الشارح موافق للاول لكن قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لان هذا المعنى يحتمل انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الفم اما من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على الملفوظ من اطلاق المصدر على اسم المفعول اي على معنى اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون الملفوظ الحروف أو غيرها كالنواة من الفم وقال غيره ان الاطلاق نحوي وانه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية (قوله ما ليس بلفظ) اي مما تناوله عموم مفيد وبهذا صح قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم وبتصدير الحد باللفظ لم تدخل الدوال الاربع كما أشرنا اليه في تعريف الكلمة ومنه يظهر أنه كان الاظهر أن يقول بما هو مفيد لايهام قوله وان كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المفيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مفيدا جملة حالية وهي حال لازمة (قوله اي دال) المراد الدلالة الوضعية بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم خروج المجاز فانه غير موضوع قلت بنوع بل هو موضوع بالنوع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من المتكلم) هو أرجح الاقوال لان السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا (قوله منتظرا لشئ آخر) اي انتظارا تاما كالذي يبقى مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على تعقل شئ ما لا على تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمصنف وشئ ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما لانا نقول الاحتياج الى خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل له ولو بني للمفعول كفى المفعول (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محل توقف (قوله اي التركيبية) يوهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفسير بالاعم (قوله والاسنادي المسمى به) اي ما فيه اسناد في الاصل لا الحال لانه لا يكون

الامفيد او بقى عليه أن يقول والاسنادي الموقوف على غيره نحو ان قام زيد واسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر (قوله ودخل فيه ما لا يجهل معناه) سيأتي عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله فانه اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد والوجه الثاني قال أبو حيان والا لكان الشئ الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يجهله وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كان النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يجهل و يفيد بالوضع وحينئذ فينبغي أن ما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه لا يجهله أحد لكن كلام الشارح وكلامه عام بدليل ما مثل به من نحو السماء فوقنا والنار حارة فليحرر ثم ان قوله ومحل الخلاف الخ لا يخلو عن اشكال لانه ان أراد مجموع المشبه والمشبه به فليس الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفرد تأويلا فليحرر والاوجه أن الفائدة المعتبرة في الكلام هي المعتبرة في باب الابتداء وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة الجديدة وعدم اعتبارها لان كلامهم هنا صريح في صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما لا يجهل ولو اختلف البابان لزم اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) اى بناء على الاكتفاء بدلالة الالتزام في التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) اى لفظا أو تقديرا كنعم وبلى في الجواب و بذلك يبطل زعم ابن طلحة أنه قد يكون بسيطا مستدلا بحصول الافادة بما ذكر من غير تركيب لكن قد يرد أن الافادة توجد بلا تركيب في الاعداد المسرودة (قوله فغير مسلم) نقل في النكت أن المصنف قال في تعليقه على الالفية ان المحرر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فالاعتذار مسلم موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مقصود في المغني والشذور تصريح بما علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لانه يقتضي أن بعضهم يقول بان ما يتلفظ به المجنون والساهي قد يكون كلاما مفيدا بل وأن المصنف في هذا الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله بين اللفظ والافادة) اى وذى

الافادة

ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا أن يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار من القصد جرى عليه في المغني والشذور وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه أبو حيان وتبعهم المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من أن المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصود مستدركا الا أن يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما وعلم أن بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والافادة بصدقها على الاشارة والصور التى يتألف منها الكلام

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ
والافادة (قوله ستة) بقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجملة وثامنة وهي تألفه من
حرف واسم نحو ألا ماء لان ألا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا وتم
الكلام حملا على المعنى وهو أتمنى ماء وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم
كما قالوا في الجواب عن نحو يا زيد وان أمكن الفرق بأن يا نائبة عن أدعو وألا ليست
نائبة عن أتمنى بل بمعناه هذا والذي في اكثر النسخ ستة بالتاء وفيه نظر لان المعدود
مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويجاب بان محل تذكير العدد مع
المؤنث وتأنيثه مع المذكر اذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد
وأما اذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث
على ما نقله الاستاذ الصفوي عن النووي وسيأتي ما فيه في باب العدد وبما عرفت
من أن المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب بان المميز هنا
محذوف وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو وأتبعه بست
من شوال أي ستة أيام على ان للسبكي فيه كلاما يأتي (قوله اسمان) قال المصنف
في شرحه وله أربع صور وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ الذي
لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعة لانه في الحقيقة من تركيب
اسم هو المبتدأ وجملة هي الصفة والمضاف الى المبتدا الخارج ثم ان أبا حيان حين
عدد الصور قال ما نصه واسمان مع حرف نحو أقائم الزيدان وهما دون حرف على
مذهب أبي الحسن فتأمله (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبع
فيه المصنف والذي في الرضي أن جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذي
في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء
وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن
الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق
والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر
بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا
ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية وتحقيق البحث يعلم
من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر ان احتمل
الصدق والكذب) اي جوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه
أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا
نقض بالاخبار التي لا يجوز العقل صدقها او كذبها كالارض فوقنا والنار حارة

ستة اسمان فعل واسم فعل
واسمان فعل وثلاثة اسماء
فعل وأربعة اسماء جملة الشرط
وجوابه أو القسم وجوابه
وهو خبر ان احتمل الصدق
والكذب والا فانشاء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وان لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابله انه ينقسم الى ثلاثة أقسام لان ما لا يحتمل الصدق والكذب ان تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب فطلب وان قارنه فانشاء قال الشمس البرماوي ويظهر ترجيحه لانه اما اصطلاح فلا مشاحة فيه اولا فقائله قد ميز بين الطلب والانشاء وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي فمن ثني القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء لمعنى واحد متفاوتة افراده ومن ثلثها جعل كلا منهما لفرد من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الافراد لان نحو اضرب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وانما يتأخر الامتثال وايجاد المطلوب فتدبر واعلم أن قولهم ان اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحيات كبعت فانه ينشئ معناها الذي هو التمليك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا فلا بد من تأويل قولهم بالنسبة له اما على أن المراد في نحو اضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قولهم انه لانشاء المعنى على المسامحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وان لم يوجد اللفظ لان الطلب ميل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذا التعجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا واما على أن المراد بانشاء المعنى وايجاده فهم ذات المعنى منه وان اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما في الخبر (قوله وان الجملة اعم منه) اى والاصح أن الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري واطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لان كلا منها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم وأما بالنظر الى الاستعمال فهو على بابه انتهى (قوله وأقل ائتلافه) يرد عليه الاعلام على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أسقط ها التنبيه كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد بعمر ونحوه مما لا ينصرف فلا يكون فيه تنوين لان التنوين حرف (قوله اوحكما) منه نحو جسق مهمل لان اللفظ اذا أريد به نفسه تجري عليه أحكام الاسم وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لانه يبقى الاشكال في أنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما او ان الجملة أعم منه (وأقل ائتلافه) عند النحاة خبرا كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد

قيد في التصريح وقضيته أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المفرد
وهو ما اقتضاه كلام المغني في تقسيم الجملة الى صغرى وكبرى وفي المختصر للسعد
في بحث تقديم المسند اليه أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدا والخبر
وعلله في المطول بانه جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول
السكاكي وأتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه اى جعل تابعا لعارف المسند
الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
كالتصريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا وفي المطول بعد
قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مانصه وأما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ماهو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف
لا جملة وماذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل
والوصل وسنذكر كلامه لكن قال السيد في حواشيه هنالك وأما نحو أقائم
الزيدان فكلام وجملة لانه مؤول بالفعل فاسناده أصلى وايضا مقصود بالذات
والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها أصليا لتأويلها بالفعل وليست
بكلام اذ ليس اسنادها مقصود الذاته انتهى وذكر نحوه في حواشي شرح المفتاح
وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل الضمير فيكون موافقا للناصر
عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه
معتمدا او يدخل فيه المعتمد على المبتدا وغيره مما قرر في باب اعمال الصفات
وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو قائم أبوه جملة وهذا يخالف ماذكره السعد
والسكاكي في بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناظم
في باب المبتدا والخبر ان قلت اذا قلنا زيد قائم أبوه هلا كان الوصف مع مرفوعه
جملة فهذه مسئلة كثيرا ما يسأل عنها وفيها جوابان أحدهما ان جريان الوصف
مجرى الفعل في العمل انما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدا
شرطا في كون الوصف وفاعله جملة فما صدق انا جئنا للمبتدا بخبر هو جملة اعترض
بأنه يلزم منه أن لا يكون قام في زيد قام جملة لان الفاعل انما جاء بعد المبتدا اذ لو قدر
أصله قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعا جاء المبتدا أو لم يجئ
ولا يتوقف فاعله على أن يجئ مبتدأ بدليل قام زيد وانما توقف على المبتدا هنا
هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف
فيتوقف على المبتدا أو ما يكون بمنزلته الجواب الثاني أن الوصف وفاعله
لمسمى واحد فهما كشئ واحد والشئ الواحد ليس جملة فكذا ما نزل منزلة الشئ

الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن أن ينزلا منزلة الشئ الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدا
والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشئ الواحد لانهما لمسمى واحد وقد يجاب بالفرق
وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشئ الواحد من ثلاثة أوجه كونهما لمسمى
واحد وهذا يشاركه فيه المبتدا والخبر وأن الفاعل ابدا مع رافعه كالشئ الواحد
وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشئ
الواحد الذى لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذا لم ينفصل سواء
كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل
ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه فان قلت
هلا فسدت كلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون
مثلهما في يقومان و يقومون بدليل انقلابهما للعوامل وانما هما بمنزلة رجلان
و زيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وان اعتمد
على المبتدا ولا فرق بين الاعتماد على المبتدا أو غيره من نفى أو استفهام فنحو اقائم
الزيدان وماقائم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدا
الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مررت برجل قائم أبوه و بين
غيره فتدبر وبان بهذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهى
اذ لا شبهة ان الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند
الاخفش وابن مالك ومن تبعهما الا انه لا يشترط في الكلام الاسناد الاصلى نعم من
يشترطه كالرضى لا يجعل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه في المطول
فقال في اول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام
لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد
الاصلى سواء كان مقصودا لذاته أولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا
أو حالا جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى وهذا غير معهود
فان القوم لم يذكروا في النسبة بينهما الا التساوى أو العموم والخصوص المطلق
نعم أورد بعضهم على ذلك ان ألا ماء كلام لا جملة ويجاب بأن ذلك ليس متفقا عليه
وأيضا فهو فرد نادر نظر فيه لجانب المعنى و بملاحظته يكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تثنية ولا جمع)
أى والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما
مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان و يقومون واستدل السكاكى بعدم تغيره في

بدليل انه لا يبرز مع التثنية أو الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط كذا قيل

المتكلم والخطاب والغيبة نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الحالي عن
الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الامر
بالتأمل أن كون الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين
(قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه
تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل
بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على
كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبره فتامل أي لانه حينئذ يكون
من التألف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدأ المحذوف أو مبتدأ
خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم لكن أنت
خبير بأن المخصوص في المثال غير مذكور فلا يعد من اجزاء الكلام (قوله أن
يتلفظ بهما معا) معية لفظ لآخر بمعنى البعدية أو معا لا تقتضي الاتحاد في الزمن
كما صرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ما ذهب اليه ابن طلحة ومر ما فيه
(قوله وقوع الائتلاف) الظاهر ان المراد بالائتلاف المناسبة والارتباط بين الكلمتين
باسناد احداهما الى الأخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف
ضمها اليها بدون شيء من ذلك كجاء قام (قوله فهو اخص من التركيب) أي مطلقا
﴿فصل﴾ هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها او مفصولة عنها وتقدم عند قول
الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يجري نظيره هنا (قوله وعلاماته) أي علامات
أنواعه وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الانواع قبل الضمير التي العلامات لها في
الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أي من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب
اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد انواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان
أراد انواع اعرابهما فهي ستة والواو في قوله وأنواع استئنافية وهو قليل جدا
والمعهود مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي
الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى
أو متحدته يعني ان بعض افراده يسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا
منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع
كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه
الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع
الاربعة نوعا واحدا وقول الشارح الذي هو جنس لها عند النحاة يشير لذلك
(قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال

فليتأمل (أو من فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد ولا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال أقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتأليف وقوع الائتلاف بين الجزأين فهو أخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي

﴿فصل﴾ عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا (وأنواع الاعراب) الذي هو جنس لها عند النحاة (أربعة)

والتفصيل ولانه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة الى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كما مرت الاشارة لنظيره (قوله بالاستقراء) أى لا العقل (قوله وهى رفع) جعل قوله رفع وماعطف عليه خبرا لمبتدا محذوف والظاهر انه بدل مفصل من مجمل وعلى كل يحتاج لجعل العطف سابقا على الاخبار أو البدلية على ماعلم مما مر فى نظائره ثم الاولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أى يتحقق ويتصور بهما فلا ينافى ان الرفع هو الحركة والحرف على الاصح من أن الاعراب لفظى فكان الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه مابعده واو للتنويع فاندفع ماقيل ان الرفع ليس احد الامرين من غير تعيين ومثله مابعده (قوله بذلك) أى المذكور وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف باو لان أو التى يفرد بعدها نحو الاشارة التى للشك لا التى للتنويع كما هنا (قوله او حذف) اى للنون (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره انه جعل قوله فى اسم وفعل خبر مبتدأ محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاما واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كونا عاما فى المزج على ان ماذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا تقديره يوجد هذا وقدر فى التصريح هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل وجر مختص بمعنى فى اسم وجزم مختص بمعنى فى فعل اه وذلك هو المناسب لانه انما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص وكأن الشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لا يشتركان فى الاسم والفعل بل الامر بالعكس ثم انه قدر أولا الفعل وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين وأما تقديره ثانيا بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى بفى بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) اى نحو الرفع فى ذلك وقس عليه مابعده (قوله ولان كل مجرور) اى بحرف أو بالمضاف فلا حاجة الى زيادة أن المضاف اليه فى الاضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف اليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والاضافة اللفظية فرع المعنوية محمولة عليها (قوله بسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المعتل أو النون من الافعال الخمسة ولو قال وجزم بحذف كان أخصر (قوله وقيل انما اختص الخ) نقله ابن مالك وذكر قبله مانصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم وقيل الى آخر ماهنا ولعل وجه التمريض انا لا نسلم انه لو دخل الاسم لأدى وجوده الى عدمه وذلك لان التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يؤدى وجوده الى

عدمه

بالاستقراء وهى (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بذلك أو بحذف وكلاهما يوجد (فى) المعرب (من اسم وفعل) فالرفع فيهما نحو (زيد يقوم) والنصب فيهما نحو (ان زيدا لن يقوم وجر) بحركة أو حرف ولا يوجد الا (فى اسم) لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسما (نحو) مررت (بزيد) فزيد فى المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به (وجزم) بسكون أو حذف ولا يوجد الا (فى فعل) وذلك (نحو لم يقم) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر فى الاسم لمافاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وماأدى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك أن التنوين من الاسماء ان جزم انتفى فيما كان الحرف المجزوم والتنوين

عدمه وأيضا فتحريكه يؤدى الى عدمه فى اللفظ لا فى التقدير نحو لم يكن الذين كفروا قال شيخنا الغنيمى يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدى الى محذور بأن يدخل الاسماء التى لا تنوين فيها كما ان الجر بالكسرة لا يدخل كل الاسماء وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن الاول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) اى بالنسبة الى النصب والجر أو دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين وان أجيب عنه بأن المراد بالرفع ولو حكما واندفع ايضا ايراد نحو ألا ماء فانه كلام ولا رفع فيه (قوله لاشتراك الاسم والفعل فيه) اى فهو أعم والاعم اقدم واسبق الى البال فناسب أن يقدم فى الذكر لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيئين يؤخر عنهما و يجاب بأن النكات لا تتزاحم (قوله وكون الحركات) أى والحروف والحذف لا يقال اذا كانت الحركات والحروف أنواع الاعراب وقد تقرر أيضا انها انواع البناء لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لانهما ضدان لانا نقول ليست المذكورات بمجردها اعرابا ولا بناء حتى يلزم ما ذكر بل ان كانت مجلوبة للعامل فهى اعراب والا فان لزمت الآخر فهى بناء والا فهى أعم من الاعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصرى بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء وأما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفى يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكورات انواعا ينافى جعل بعضها أصولا و بعضها فروعا لان الاصالة والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات قلت الانواع التى لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع بعض افراد النوع على بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الافراد اكثر استعمالا أو اغلب أو ارجح فى نظر الواضع ومثل هذا معقول فى الانواع أو دائما فى جميع الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما (قوله ما اختلف به آخر المعرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والاسناد والمتكلم والسكون المقدم أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلا منها وان كان سببا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف و بقى النقض بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر فلو أريد بحرف الحرف المباين وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد حرف آخر لم يتجه ورود ذلك ولو جعلت ما على عمومها اخرج العامل وما بعده بالسببية القريبة

فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير النون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ورثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات أنواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب

المفهومة من الباء وان نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب وخرج بقيد الآخر مابه يختلف وسط المعرب نحو جاء فى امرؤ فان ما قبل الآخر تابع للآخر و باضافة الآخر الى المعرب مابه يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن أبوك وآخر الحروف نحو من أبيك ومن البصرة ومن زيد وخرج مابه اختلاف آخر غلامى وبصرى وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبنى لان كسر آخر الغلام وراء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبنى ومن قال لابد من تقييد الاختلاف بالحيثية اى اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه آخر الكلمة ولا يكون الشئ سببا لاختلاف نفسه قلت الآخر أعم من كل حرف مخصوص فالالف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على اعراب المعرب ابتداء اذ لا اختلاف فيه أجيب بأن المراد بالسببية ان يكون له دخل فى الاختلاف أو ما يحصل بحصوله بلا احتياج الى شئ بعده وكل حركة كذلك فى نفس الامر ولو فى بعض المواضع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون (قوله لا أنه) أى الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أى تغيره ذاتا أو صفة حقيقة أو حكما وبقى من التعريف لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا وشرحه يعلم مما مر (قوله لان الاعراب عنده لفظى) قال شيخنا الغنيمى يعنى فيكون الرفع نفسه وكذا ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقبا على الاعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار المخصوصة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشارح و بتأمل ما قررنا يندفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب ألقاب أنواعه فكلامه على مضاف كما هو واضح و بعبارة أخرى من قال ان الاعراب لفظى فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوى فسره بأنه تغيير مخصوص وحينئذ فلا فرق بين التعبير بانواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين انه ليس المراد بالانواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من عبر بالقاب الاعراب أراد أن لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ تابع لتفسير الاعراب فان فسر بأنه لفظى فسر معنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص وان فسر بانه معنوى فسر بانه تغيير مخصوص فتأمله انتهى (المرفوع) اشارة الى أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذى يرمز له برفع وأراد بالمرفوع ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل او أراد بيرفع معنى يوجد

لا أنه اختلاف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظى ولان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به كأن يقال الاعراب الرفع وكذا البواقى وهو ممتنع لاستلزام حمل الاخص على الاعم ولهذه الانواع الاربعة علامات أصول وعلامات فروع نائبة عنها أشار الى الاول بقوله (فيرفع) اى المرفوع من اسم وفعل (بضمة وينصب) أى المنصوب منهما (بفتحة ويجر) اى (بكسرة) المجرور من اسم (ويجزم) اى المجزوم من فعل (بحذف حركة)

فالضمة علم وسمياه الرفع وكذا الباقي وقد مر أمثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب
بالحركات والسكون أصل
للاعراب بالحروف والحذف
اذلا يعدل عنهما الا عند
تعذرهما وخرج عن ذلك
الاصل باعتبار المحل لا النائب
سبعة أبواب أعربت بغير
ما ذكر وتسمى أبواب النيابة
لان الاعراب الواقع فيها نائب
عن الاصل ووجه انحصارها
في سبعة أن النائب فيها
اما حرف عن حركة وهو باب
الاسماء الستة وباب المثنى
وباب جمع المذكر السالم
أو حركة عن حركة وهو باب
الجمع بألف وتاء وباب ما لا
ينصرف أو حرف عن حركة
وحذف عن حركة أو سكون
وهو باب الامثلة الخمسة
أو حذف حرف فقط عن
سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها
مفردة والمفرد سابق على
المثنى والمجموع وأتبعه بالمثنى
لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر
السالم قبل جمع المؤنث
السالم لشرف المذكر ثم بما
لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم
بالامثلة الخمسة قبل الفعل
المعتل لصحة آخرها في غالب
الاحوال لكن كان الاولى
أن يبدأ بما نابت فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة

ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمة أي يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلي في جزئيه لكنه لا يناسب الاستثناء الآتي ويحتمل أن يقرأ فترفع بالبناء للفاعل على انه مسند لضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمة علم وسمياه الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ولهذه الانواع الاربعة علامات الخ بأنه انما يتمشى على القول بأن الاعراب معنوي لا لفظي وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم الخ ورد بما حاصله انه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصروف قطعا أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع وأجيب أيضا عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب فهي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والكسر والسكون وذو العلامات هي الحركات والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والجزم وان اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود وهذا انرد الى ما قبله فذاك والا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الاعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له وشيء واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما في الخارج وأيضا فالاعراب هو الاثر الخارجي والقصد من وضع العلامة تمييزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تمييز ولا دليل ومدلول واختار بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الاعراب معنوي جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة لكسره في الجمع بألف وتاء ولا أصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ولا أصالة الفتحة بالنسبة الى حذف النون في الافعال الخمسة (قوله الا عند تعذرهما) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد صرح في الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات ممكن (قوله باعتبار المحل) أي المواضع التي تقع فيها النيابة (قوله لا النائب) أما باعتباره فعشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وأربعة عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) يفيد تأخيره عما قبله وأما تقديمه على الامثلة الخمسة فلانه أشرف

فكان ينبغي أن يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله (الا الاسماء الستة) وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل

﴿وهي أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال﴾ أى صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا جواز اتمامه كما سيأتي والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم وان أطلقت على غيرها فتوسع والحم أقارب الزوج أبا كان أو أخا أو غيرهما ولهذا أنث الضمير وقد يطلق على أقارب الزوجة والهن اسم يكنى به عن اسماء الاجناس وقيل مختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة

منها الا انه اسم (قوله فكان ينبغي الخ) فيه ان النكات لا تتزاحم وقد أسلف ان تأخيره لشبهه بالفعل (قوله وان لزم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع النظير عن نظيره فسقط ما قيل ان المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى جانب الاسماء الستة لانهما شاركاها في الاعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيأ من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة فلا معنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما كان يظهر لو تكلم المصنف على شئ من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتاء وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي انه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات وبتسليم انه أراد ذلك فهو لا يبالي بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أى في احدى لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدا وهو قوله نعني بقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة بدل أو بيان وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بقرينة الاستثناء لان النكرة في الاثبات قد تعم نحو علمت نفس ما قدمت وأخرت أى الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت في كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا الغنيمي لم يقل باسقاط الهن لما في التعبير بما ذكر من التورية الظريفة والمقابلة اللطيفة (قوله جواز اتمامه) أى اثباته واعرابه بالحروف (قوله على هذه الامثلة) أى على كلماتها (قوله وان أطلقت على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن اطلقت على ما يشمل الخ والطائفة (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه أى اقارب زوجته (قوله يكنى به عن اسماء الاجناس) فاذا لم يضف كان كناية عن النكرات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم انه اذا لم يضف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن * يعني حسنا وعبد الله وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحقير وظاهر كلام الشارح كالمصنف في الشرح انها كناية عن الالفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر قول بعضهم انها تكون كناية عن العلم لكن في الصحاح انها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين لمعنى (قوله بما يستقبح التصريح به) أى من

العورة

العورة والافعال القبيحة (قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أي
المضافة لزوما لانها ملازمة للاضافة لغير الياء كما في الاوضح ومثل مبتدأ خبره قوله ذو
المضافة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله أو جملة عطف على علم أيضا ومراده
بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوي ومراده أيضا غير المشتق كما مثله
بقوله وفوق كل ذي علم عليم لا المشتق فانه لا اتصاف اليه لانه أتي بها وصلة لما لا يصح
الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم اضافتها
للمشتق وخرج عليها قراءة ابن مسعود وفوق كل ذي عالم عليم وأجاب الاكثرون
عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل أو بان ذي زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل
الصفة كما قاله العلامة الدماميني في شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يضفن أي
ذو وفروعه الا الى اسم جنس ظاهر قال في الشرح أي يشترط في الاسم الذي يضفن
اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال
واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أي المشتق ولهذا صح قوله بعد ذلك
ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعالم ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم
الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل
ذا رحمك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذي
الطول ذي الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتتعين مراجعته ليعلم منه ما وقع
للشارح هنا من الاختصار المخل فان قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر
ذو المضافة الخ ان أراد انه امثلها في مطلق الاعراب بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد
عليه ان قوله أو وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم يقتضي انه ليس باسم جنس ظاهر
وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ فيدخل
فيه نحو وفوق كل ذي علم وقد مثل في شرحه لاسم الجنس بقوله نحو ذو علم وذات
حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو وصف المقتضي للمغايرة أو تشبيه الشئ
بنفسه أي ما يصدق عليه فتأمله وان أراد بقوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس
ظاهر ذو المضافة الى العلم الخ ان المثلية فيها بالمراد كما ان اضافتها الى اسم جنس
بالمراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى المذكورات ليست قياسية
مطردة كما صرح به أيضا الدماميني رادا على ابي حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا
العلامة الغنيمي قال وما كشف عني غمة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضي
انه انما جازت الاضافة الى العلم في ذو يزن وذوي آل محمد لتأويل العلم بالجنس أي
صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذي تسلم) أي في وقت
صاحب سلامة فالباء ظرفية وذي صفة لزمن محذوف نكرة وهي بمعنى صاحب وقيل

ومثل ذو مال أي المضافة
الى اسم جنس ظاهر وذو
المضافة الى علم نحو أنا الله ذو
بكة أو وصف نحو وفوق كل
ذي علم عليم أو جملة نحو
اذهب بذي تسلم فلو قال كما
في العمدة وذو المعرب

بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلته والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه
ورده فى الباب الثانى من المغنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك
كما تقول لفعله مقرونا بسعادتك وقيل للقسم وهو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك
(قوله لكان أحسن) لشموله للمضافة للعلم وما بعده قال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره
اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء المعربة
التى خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان المصنف نطق
بذى مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك وقوله على ان الكلام
الخ لم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا القيد
فانه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول
و بعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوا الطائية) فانها موصولة بمعنى الذى وأخواته
والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب ان التى بمعنى الذى لا تقع صفة الا لمعرفة لانها
معرفة بالصلة والتى بمعنى صاحب يوصف بها النكرة ان أضيفت لنكرة والمعرفة ان
أضيفت لمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أى على السكون كما فى الشذور وسيأتى
فى الشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كلها غالبا وفى الهمع انها مبنية
على الواو وقيل مبنية على الضم قال الشارح فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا
واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة
بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل اعرابها على كون الشبه الافتقارى موجبا للبناء
امالان ذلك فى المشهور ولغة الجمهور أولان افتقارها ليس متأصلا ولا على حصر
أبواب النيابة فى سبع لان من اعربها أدرجها فى تلك الابواب كما يؤخذ من قول
الشارح فالاسماء حينئذ سبعة ويجرى ما ذكر فى اعراب اللذين رفعا عند بعضهم
(قوله فالاسماء الخ) أى التى تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا
الغنيمى ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغلبة على ما أعرب
بهذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامر انها ستة بحسب اللفظ
وان كانت معانيها أكثر وقريب من ذلك ما قيل فى الافعال الخمسة (قوله فترفع
بالواو) علة لكون باب الاسماء الستة من أبواب النيابة ولو قال فان رفعها الواو كان
أولى (قوله فلو ثنيت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدل على ان لامه واو وقيل
ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها وذوا مال وهنوان وفوا الزيدين (قوله
والمجموع الخ) ظاهر كلامه انها تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية وان جمعت
بالالف والتاء بأن أريد بالاب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل
أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمى وعموم كلامه شامل

لكان أحسن والتقييد
بالمعرب لاخراج ذوا الطائية
فان المشهور بناؤها وقد
تعرب فتجرى مجرى ذى
المعرب كما قاله ابن مالك فالاسماء
حينئذ سبعة (فترفع بالواو)
نيابة عن الضمة نحو وأبونا
شيخ كبير (وتنصب
بالالف) نيابة عن الفتحة
نحو ان أبانا لفى ضلال مبين
(وتجر بالياء) نيابة عن
الكسرة نحو ارجعوا الى
أبيكم ولاعرابها بهذه
الاحرف شروط أن يعقدان
تكون مفردة فلو ثنيت او
جمعت أعربت اعراب
المثنى والجمع وان تكون
مكبرة فلو صغرت أعربت
بحركات ظاهرة وان تكون
مضافة

للحم والهن فلمجرور وقال المصنف فى شرحه لم يجمع منها جمع تصحيح الا الاب والاخ
والحم انتهى وظاهره سماع هذا الجمع فى الحم وقال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون
لم يمتنع لكن لا أعلم انه سمع قال أبو حيان ينبغى ان يمتنع لان القياس يأباه وحكى
بعضهم سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه يقال فى فم فون وفين قال أبو حيان
وهذا فى غاية الغرابة (قوله لغير ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم ايضاح لان الياء المضاف
اليها لا تكون لغيره ودخل فى كلامه لا أبا لزيد فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سيبويه والخليل والجمهور وغير معتد بها
ولهذا أعرب ما قبلها بدليل ثبوت الالف وانما يعرب اسم لا اذا كان مضافا أو
شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبالى وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا
كانت مضافة لا للياء ولكنها معتد بها من جهة ان اسم لا النكرة لا يضاف لمعرفة
(قوله ولو تقديرا) هو ما جوزه ابن مالك تبعا للكوفيين والاخفش وخصه البصريون
بالضرورة (قوله كقوله) أى العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكى
له (قوله على الاصح بحركات مقدرة) أى كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد
والكوفيون وابن مالك يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبى بالتشديد قال

فلا وأبى لا أنساك حتى * ينسى الواله الصب الحنينا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل فى البيت لاحتمال ان يكون جمع أبا
جمع سلامة وذكر ابن مالك ان المبرد جوز ذلك حتى فى الحم والهن فلا عبرة بما ذكره
ابن الحاجب كالزمخشرى من انه لا يجوز الرد فى الحم والهن قطعا لان الاثبات فى
كلام الثقات مقدم على النفى ويقال فى فم فىّ فى الاكثر ويجوز فمى وأصله فوه بالفتح
والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ميما لانهما شفويتان حذرا من سقوطها
وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها قال الشهاب
ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم والثانى يعنى من الامرين ان هذه يعنى أخى وأبى
وفى بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة
لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف للياء
نحو جاء مسلمى فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أول الكتاب
وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لانه مبنى على عدم رد هذه الاسماء عند الاضافة
الى الياء انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر
على الثلاثة لانها محل وفاق والا فقاله يجرى فى الحم والهن على ما نقله ابن مالك
والذى لم يستبعده كلامهم يصرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصحيح من
ان الاعراب بحركات مقدرة فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو

لغير ياء المتكلم ولو تقديرا * كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها فلو أضيفت الى الياء أعربت على الاصح بحركات مقدرة وكلها تضاف الى الياء

بأعربت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون اشارة
الى القول بانها مبنية أولا ولان ذلك معلوم من الخلاف فى مطلق المضاف للياء
الذى من افراده ماهنا بقى هنا شئ وهو ان الفم اذا أضيف الى الياء ردت له الواو
وقلبت ياء عند الجمهور أيضا فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل
والظاهرة جرا أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من اطلاقهم انها اذا
أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الاعراب
بالحركة لا يظهر اذ الفرق بينه و بين سلمى تحكم الا ان يقال لو قيل فى حال النصب
فاى لوجب الحكم بأن الياء فى فى اعراب فلما قيل فى مطلقا علم ان الياء المدغمة فى
الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه فى حال افراده دون
اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معربا بالحروف اظهرت الالف حال النصب ولم
تقلب ياء لعدم المقتضى لقلبها كما لم تقلب ألف التثنية لكن نقل فى الاشباه والنظائر
عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد فى ألف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها
وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان اقلابها ياء وهو وقوعها موقع مكسور
وانكسار ماقبلها فى التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب
قلبه ولم يعتد بالمعارض (قوله الاذو) فانه لا تضاف للضمير مطلقا بل تلزم الاضافة
الى اسم جنس غير صفة فلا ينافى كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز
اضافتها الى المضمر واحتج بكثرة ماجاء من ذلك و يدل على شذوذه انه لم يستعمل
مضافا الى مضمر الاجما لا مفردا (قوله باشتراط الاضافة) اذ لا توجد الاضافة مع
النسبة وأما أبو يك فالمضاف فيه الشخص المنسوب الى الاب لا الاب الذى هو من
الاسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ) يقال عليه
الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم فان المفهوم من النطق بها
مضافة اما خصوص ما أضيفت اليه وحينئذ فتلزم ان يختص اعرابها بالحروف فيما
اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما اذا أضيفت
الى ياء المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها بالحروف فى تلك الحالة ولهذا نص بعضهم
على اشتراط اضافتها لغير ياء المتكلم وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك
(قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق بفوخاليا من الميم و بذو مضافا وذو لا بمعنى
صاحب لا يضاف واعلم ان صاحبا أعم من ذو فانها تضاف الى اسم الجنس وغيره
(قوله ودونه) أى التضعيف وقوله منقوصا أى محذوف الآخر حال من ضمير ميمه
وان كان مضافا اليه لان المضاف جزؤه (قوله و بحركات) عطف على بحركات السابق
(قوله قصرا ونقصا) قيل كان ينبغى ان يقول وتضعيفا لانه من اللغات العشر تثليث

الفاء

الاذو وان تكون غير منسوب
اليها فلو نسب اليها كانت
معربة بالحركات نص عليه ابن
الصائغ والهوارى وغيرهما
وهو مستغنى عنه باشتراط
الاضافة فاذا توفرت هذه
الشروط أعربت بالحروف
واستغنى عن التصريح
بذكرها فيها النطق بها كذلك
كما استغنى عن تقييد ذو
بمعنى صاحب وفو بالخلو من
الميم فان لم تخل منها أعربت
بحركات ظاهرة مع تضعيف
ميمه ودونه منقوصا و بحركات
مقدرة مقصورا كعصى ولك
تثليث فائه قصرا ونقصا

الفاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قول التسهيل أو بضعف مفتوح الفاء أو مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصورا أو منقوصا فتوهم منه ان المضعف ليس منقوصا وليس كذلك وعذر ابن مالك في افراد المضعف عن المقصور والمنقوص انه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المنقوص والمقصور والشارح ذكرها في المضعف قاله شيخنا. (قوله واتباعها الميم) لم يقل لحركتها اعرابه ليدخل مثل هذا في بكسر الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية (قوله أفصحها) أي الفصيحة من بينها (قوله واقتصر في التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف وهي أضعف اللغات وحكاها صاحب اليواقيت (قوله لان الحروف وان كانت الخ) مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا والا ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام (قوله فاختار واهذه الاسماء) لو قال اسما لكان أولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسماء الخ (قوله في ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أي سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد فانه لم يسمع فيها اعادة المحذوف عند الاعراب والمراد ان في آخرها ذلك في الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وانما هي ياء حذفت اعتباطا أو ان المراد آخرها حرف علة أي الموجود المنطوق به وان لم يكن لاما وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية لام بعضها وعين الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل منها الخ) أي معاني كل منها لان كلا من المثنى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيهما ففيه خفاء ثم ان ظاهر كلامه جعل كل وجها للشبه وفيه ان الولد والوالد والقريب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى فالاولى واستلزام بدون اعادة في ولا يرد ان مجموعهما يوجد في ابن لان همزة الوصل فيه بدل من اللام فكانها ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل وجه الشبه ان فيها حرفا بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف اليه والتنوين واللام هذا وقد بين الجامي وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع وقال العصام الاقرب ان يقال المعرب بالحروف في الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وألو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع أصلا انتهى وفيه ان الفروع أزيد كما يعلم من الاوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائدة الزائد على الحروف الاصول بل المراد به الزائد على الكلمة في حال افرادها وعدم اضافتها بدليل جعل الزائدة وصفا للام الثاني ان كون الظاهر اللام لا يأتي في فوك وذو مال فان الظاهر انما هو

واتباعها الميم فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع وانما أعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها أقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا أخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف

العين ولام الكلمة محذوفة امافولك فأصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا وافواه لاتدل على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو حوض وأحواض فحذفت الهاء اعتباطا غير مطرد وثبت الواو مع الاضافة ولو لم تقلب لانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحينئذ يلتقى ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية الكوفيين شربت ماشاذة فلا يعتد بها وكان القلب الى الميم لانها من أحرف الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها غنة كما في الواو مدة فكانت أولى من غيرها من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والامران في الحاشية وأقول في الرضي مانصه وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه وحينئذ فما في الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات اللازمة فيسقط الامران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجري على الكلامين لان قوة المشابهة بظهور اللام التي هي حرف علة وبظهور اللازم الذي هو الذات الاخرى بقي هنا شئ وهو انه على ما في نسخ الشرح يقتضي انها لو لم تضف لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ماقاله بعضهم في توجيه اعرابها بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم والابا الكريم والأبي الكريم وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل أبو العلاء الا انه قليل بالنسبة الى مايلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصره ابن مالك بأن الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الاقوال في اعراب هذه الاسماء اثنا عشر فراجعه (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل العامل وأجيب بأن ذلك لايمنع من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أي فلم تبق الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لاتقتضي بقاء الكلمة على حرف واحد فقول الراد الاعراب زيد على الكلمة ان أراد به زيادته تحقيقا دائما فممنوع وان أراد ولو اعتبارا فمسلم لكنه لايستلزم ماذكره من البقاء به على حرف واحد (قوله وأتبع فيهما ماقبل الآخر رفعا وجرا) أي ثم سكن الآخر لانه بعد الاتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجر ياء لسكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعا وجرا لانه قيل في حالة النصب ان الواو تحركت وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة

هو المشهور من أقوال عشرة ورد بأن الاعراب زائد على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك وأجيب بأنه لا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع علامة من نفسهما وهو وقيل انها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما في المقصور وأتبع فيهما ماقبل الآخر للآخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور

الواو ثم انقلبت الواو الفا قيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان
قلت حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء
في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والاتيان بحركة
الاتباع ليجري الباب كله على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة
الاصلية في اتباعها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض
من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية (قوله وصححه
المصنف) أي في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول
المشهور ويحتمل انه تسامح في جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركات لا تظهر
والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت (قوله ورجحه بغير ذلك الخ) حيث قال
ولهذا القول مرجح آخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل
فيكون بالواو كقوله أبو جاده وازفلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام
ضمة الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الامر
بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هو الحروف
مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال
المذكور وما أشبهه واذا بطلت تلك الاقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير اليه
ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور وابن مالك قدم ذكره قبل
ذلك فثم في كلام الشارح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أي لغير الياء كما علم مما
مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في المضاف اليه لكونه مصدرا وقيد
بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أي منقوص معرب)
الظاهر ما في بعض النسخ أي منقوصا معربا بالجر لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد
أي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتنكير
كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمي وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على
النسختين لان التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والمجموع في محل
نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
وتنكيرا قلنا يعرب ما بعد أي هنا بدلا لا بيانا لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل يجوز
تخالفه مع المبدل منه في ذلك (قوله مما حذفت لامه) من فيه للبيان لكن على تقدير
مضاف أي من باقي ما حذفت لامه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعم من المبين (قوله
اعتباطا) أي لا لعلة موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل
من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان وقوله فأعضوه
بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض

وصححه جماعة منهم المصنف
وابن مالك ورجحه بأن الاصل
في الاعراب ان يكون بحركات
ظاهرة أو مقدرة فاذا أمكن
التقدير مع وجود النظير لم
يعدل عنه وقد أمكن في هذه
ورجحه بغير ذلك مما يطول
ايراده ثم تعقبه (والافصح
استعمال هن) مضافا (كيد)
أي منقوصا معربا بالحركات
ظاهرة كاعراب غد ونحوه
مما حذفت لامه اعتباطا
وجعل الاعراب على عينه
فهذا هن زيد لا أفصح من هذا
هنوك ومنه الحديث من تعزى
بعزاء الجاهلية فأعضوه
بهن أبيه ولا تكنوا

استهزاءبه ولا تجيبوه الى القتال الذى أراده وتنكئوا بفتح التاء وسكون النون الكاف ومعنى لا تنكئوا اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ) جواب عما يقال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا الا انها ليست أفصح بمعنى انها غير مخالفة للقياس لان القياس يقتضى ردا للام المحذوفة عند الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل أصل بل الذى حذف لعلة والذى لم يحذف لعلة كيد حقه ان يبقى على نقصه حال الاضافة لكن بقى انها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح ماقبلها وهذا يشاركه لغة النقص فيه لغة الاتمام فى هن وفى باقى الاسماء الستة وبه تعلم ان القصر فى أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس وان الاتمام فى هن مخالف القياسين هذا والمذكور فى الشرح وللاستعمال الكثير فتدبر وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتى وفى كلامه اشارة الخ يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوى والا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الاشارة اذ لولا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومن ثم صح قول المصنف والافصح الخ الدال على انه فى الحا ابن فصيح مع ان حد الفصاحة باصطلاح المعانى لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس وهو قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها الا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور فى الشرح وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعانى مالا يكون على وفق ماثبت عن الواضع وماثبت عنه فصيح نحوى كما فى المختصر والمطول ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوى (قوله فحقه ان يبقى) أى ماينبغى ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لو قال الى ان اتمامه لغة قليلة يعنى سواء كان معربا بالحروف أو بحركات مقدرة عليها أو غير ذلك من الاقوال لكان أولى (قوله النقص اللغوى) أى احد ماصدقات النقص اللغوى وقد يقال يدخل فيه فولك وذومال لان الآخر فيهما محذوف والموجود انما هو العين كما صرح به الرضى واحترز باللغوى عن الاصطلاحى كقاض (قوله ومنه قوله بابه الخ) أى ومن النقص فى الثلاثة المذكورة النقص فى أبه وأبه وأخلك وحملك فى قول رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائى وماعطف عليه واختلف فى معنى نفى الظلم فقيل ماظلم فى وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل ماظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لابيه ورد هذين القولين بأن اسم الشرط عليهما لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الالف مطلقا) أى المنقلبة عن لامهن فى الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقدرة (قوله فدل ذلك على انه لغة

واعلم ان لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا لان ما كان ناقصا فى الافراد فحقه ان يبقى على نقصه فى الاضافة كما فى يد لما حذفت لامها فى الافراد وجعل الاعراب على ماقبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فأعربت بالحركات قاله فى شرح الشذور وفى كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك واقلتها أو لكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظى من الفضل بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوى أى حذف الآخر وجعل ماقبله آخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله فى الاب والاخ والحم ومنه قوله
* بأبه اقتدى عدى فى الكرم *
* ومن يشابه أبه فما ظلم *
وحكى أبو زيد جاءنى أخك الفراء هذا حمك فدل على

انه لغة

لاضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف في البيت الاول الياء من الاول والالف من الثاني للضرورة فان نقل أحد من الائمة انه لغة فذاك والا لم يثبت نقص أب بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالتفرقة بين أب وأخ وحم في ان النقص فيهن لغة وقد يجاب أيضا بأن المسئلة ظنية ولاشك ان الظاهر النقص (قوله ان أباها الخ) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغا في المجد غايتاها * والشاهد في أباها في المواضع الثلاثة لانه لما ثبت القصر في الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطعا في الجميع وألف غايتاها للاشباع اذلا معنى للتثنية والضمير المتصل به للمجد وانثه حملا له على معنى الرفعة ويحتمل أنها للتثنية وجاء على لغة من يعرب المثنى بالحركات المقدرة على الالف وضمير غايتاها لسلمى في قوله واها لسلمى واراد غاية المجد من جهة أبيها وغايته من جهة امها (قوله مكره أخاك لا بطل) مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وذكر الاخ للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده وبطل معطوف بلا على مكره كما أعربه غير واحد قال شيخنا وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف بلا ان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر وهل يجاب بعد التسليم ان مكره في قوة قولك جبان فلم يصدق احد متعاطفيها على الآخر (قوله انه يقال للمرأة حماة) استدلال على القصر في الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ماذكر استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله والا المثنى) أي في احدى لغاته لما سيأتي انه في بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الخ) أي اسم دل وضعا على شيئين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا واغنى عن المتعاطفين فما دل جنس وعلى اثنين فصل اول مخرج لما دل على أقل كرجلان وجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وانما هو ملحق به كلبيك وسعديك ولا دلالة للفعل في التعريف على زمان فلا نقض بما سمي به من المثنى وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا وأما قوله في كانت رجلاها سلاميا زائده * فالالف محذوفة للضرورة وشفع وزكا بالتنوين اسم للشيئين بناء على قول البدر ابن مالك انهما يدلان على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه فخرجا بالفصل بالاول وان أجيب بانه يدل عليه عموما

لاضرورة ويجوز في الاب والحم القصر أيضا وهو التزام الالف مطلقا في آخرها وهو أشهر فيهما من النقص كقوله
* ان أباها وأبا أباها *
وقول بعضهم مكره أخاك لا بطل وحكى الاصمعي انه يقال للمرأة حماة (و) الا (المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان أصله زيد وزيد

لا خصوصا وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في أنتما قائمان وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن الاول بان المراد متعاطفين معربين أخذا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره عن باب التغليب أو المراد بما في قوله مادل اسم معرب بقرينة ان الكلام في باب المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أى عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا في الضرورة كقوله * كان بين فكها والفك * وربما جاء في النثر شذوذا أو لقصد التكثير كقوله * لو عد قبر وقبر كان أكرمهم ميتا * أو فصل ظاهر نحو جاء في رجل طويل ورجل قصير أو مقدر كقول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم أراد محمد ابني ومحمد أخي قال الرضي وقد تكرر للتكثير بدون عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وكراهية ياء مخففة (قوله لشموله لنحو العمرين) فانه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لان باب التغليب عنده مثنى حقيقة نعم في أصله تجوز ولينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتي بل في كلام السعد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله ثمانية شروط) قيل بقي شرطان آخران أحدهما ان يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فيهما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعريب لافادتها العموم وكذا اسم الشرط وان كان معربا بالافادته ذلك ثانيهما ان لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون الا على لغة أكلوني البراغيث قال شيخنا الغنيمي يمكن ان يقال اشتراط الفائدة معلوم من قوله واتفاق المعنى فانه يقتضي تعدده وفي تثنية كل المعنى واحد لا تعدد فيه بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعددا وذلك فيما اذا أريد بكل مثلا مجموع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء فتقول في التثنية كلان عندي من الرجال والنساء قلت الذي ظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة كما رأيت ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يثنى الا اذا تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أى ضربين منهما وأما الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى (قوله الافراد) فلا يجوز تثنية المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة ومنهما ما سمي به منهما اذا أعرب اعرابه للزوم المحذور فيه فان أعرب بالحركات جاز

فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد

تثنيه وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول فى رجلان وبدان رجلانان وبدانان لانه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهى سبعة أحرف وان اجتمع فى آخره أربع زوائد بخلاف ماتجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ماذكر ونحو مستخرجات وان جاوز الاصول لم يجتمع فى آخره ذلك ولا المكسر المتناهى لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أى ضربين منهما وندر قولهم فى الجمع لقاحان سوداوان وقولهم عند التفرق فى الهيجاء جمالين وفى اسمه قوله * قوم هما الخوان * وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال ومنها قد كان لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان واسم الجمع والجمع المكسر مالم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كمساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل ان لا يثنى مادل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبنى خلافا للمبرد ومنه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الافعال والزيادة فى منان ومنون للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع فى بابى لا والنداء سابق على البناء ونحو ذان واللذان وضع للمثنى وليس مثنى أولا ما ذى أعرب والذين وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب اسناد نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجى خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم بويه خلافا لبعضهم واختاره السيوطى فان ثنيت أو جمعت المزجى على من جعل الاعراب فى الآخر قلت حضرموتان وحضرموتون أو على من أعربه اعراب المتضايفين قلنا حضراموت وحضروموت والمختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف وقيل بحذف عجزه وأما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وآباء البكرين ويتوصل الى تثنية مامنع منه وجمعه بذوا وذو وقال الرضى واضافة ذو هنا ومتصرفاته من اضافة المسمى الى الاسم كما فى ذات مرة واستشكل بما تقرر من ان ذو لا تضاف الا الى اسم جنس فينبغى التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهرى انه يتوصل الى التثنية بكلا والى الجمع بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الافراد بان يراد به ماليس مثنى ولا مجموعا ولا مركبا لان المفرد يطلق على مايقابل كلا من المثنى والمجموع والاسماء الخمسة ومن المركب الى غير ذلك من اطلاقاته وليس له اطلاق على مايشمل الاعم (قوله والتنكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل اذا أريد ذلك قدر تنكيره ولهذا كان الاجود ان يحلى بأل عوضا عما سلب من تعريف العلمية وان اختلف

والاعراب وعدم التركيب والتنكير

التعريف لانه غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره ان يؤول بواحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى والطريق الثاني لا يجري في أعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسميين به ولا يثنى ولا يجمع مالا يقبل التنكير كالكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الاشارة والموصولات اللازمتهما التعريف ونوزع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع العلمية نحو جمادين اسمي الشهرين وعمانين اسمي جبلين وأذرعات وعرفات فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تضف وقضية الاستثناء ان اشتراط التنكير لا يختص بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم شموس وأقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة وأما قولهم قمران للشمس والقمر فتغليب ومر ما فيه والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوعة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمتنع تثنية المجاز والمشترك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك قياسا على العطف ولوروده في واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحاق والايدي ثلاثة والقلم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع (قوله ووجود ثان له في الخارج) فلا يثنى ولا يجمع نحو شمس وقمر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته) الاولى ان يقال وان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنى بعض وسواء وضبعان اسم الذكر للاستغناء بجزآن تثنية جزء وسيان تثنية سي وضبعان تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكى ضبعانان وسواآن ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة وألف لانه يغني عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا ثنى ما توفرت فيه هذه الشروط كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسمح لان الميم حرف مبني ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وانما هو محل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أي على انه صفة جمع أي السالم مفرده من التغيير ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ (بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه (و) الا (جمع مثنى حقيقة) (جمع المذكر السالم) بنصب الميم

للذكر بل هو أولى لانه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أى وهو الاسماء الستة على الراجح والمثنى على غيره (قوله اجمعهما الخ) علة فى الحقيقة لعدم انهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما دل على أكثر من ثنتين (قوله مع سلامة بناء واحده) أى لفظا أو تقديرا فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظا كرجال أو تقديرا كصنوان والمراد مع سلامة ما ذكر لغير اعلال لئلا يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للاعلال فهو قاضون والاعلون (قوله ما اشترط فى المثنى) قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط فى المثنى التنكير وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا المفرد الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علما كما ذكره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني

فيسأل ما أمر شرط تم وجوده * لامر فلم تقض النحاة برده

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * ابيتم حصول الحكم الا بفقده

والجواب ان العلمية شرط للاقدام على جمعه والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل (قوله علما) أى غير معدول عند المازنى فانه منع تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال أقول جاءنى رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر وقال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علما كرجيل وغليم وسكيران (قوله لمذكر عاقل) أى فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب أو سلمى جمعته بالواو والنون واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر الا ما شذ من ضبعان والقياس ضبعانان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندان مقبلون وزيد والحمير منطلقون فالشرط ان يكون بعض الآحاد مذكرا عاقلا والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمع أسمائه تعالى لان أسماءه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره ان يجمع شيئا منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد او صفة المذكر عاقل لان الجمع فيها أيضا لا ينقاس ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو أتينا طائعين لان ذلك لتشبيه غير أولى العلم بهم فى الصفات لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله فى الاصل وكل فى فلك يسبحون هذا تحرير المقام وخص أولى العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والصحة فى الجمع أشرف من التكسير (قوله خال) صوابه خاليا لانه صفة لعلما ويمكن أن يقال انه نعت مقطوع ونعت النكرة يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجرورا على الجوار (قوله من تاء التأنيث) احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبلى وسلمى وأسماء وحمراء اعلاما لرجال

وعطفه على ما قبله قبل انهاء الكلام على المثنى اجمعهما فى حالتى الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا فى العبارة وهو ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ما اشترط فى المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث

وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو أخت و بنت ومسلمات اعلام رجال ثم العلة
فيما ذكر أنه لا يخلو اما ان يحذف له التاء أولا و يلزم على الثاني الجمع بين علامتين
متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى وقد صارت لازمة بالعلمية لان
الاعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
التاء هذا الجمع فقالوا الطلحون لانه سمع علانون و ربعون في جمع علانية للرجل
المشهور و ربعة لمعتدل القامة وقياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى
الى حذف التاء كقوله * وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم * وأجيب عن السماع
بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث
في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا
يقاس عليه مع امكان ان يجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله
المغايرة لتاء عدة وثبة) أى ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التأنيث
فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل
ملحق به كما سيأتي (قوله أو صفة الخ) عطف على علما وانما خص من بين العقلاء العلم
والوصف دون غيرهما نحو رجل وانسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال
التعريف العلمي وصونا له عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لمنصب
العلمية ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع
كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه فلا بد له مصححا بتصحيحه
وهي في الفعل واو فكذا في الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما
(قوله قابلة لها) أى لتاء التأنيث والاولى ان يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف
اليه أى قابلة للتاء وان لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا
صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث بأن تكون للمبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول
نحو رحيم لانه يقال امرأة رحيمة كما صرحوا به وأما رحمن فينبغي امتناع جمعه لانه
مختص بالله تعالى راسما وتوقيفية لكن صرحوا بانه لا يقال الرحيمون ولا ... لما ذكروا يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اريد به غيره تعالى و النظر
فيما اذا أطلق على الله وعلى فردين آخرين قال أبو حيان نحو صبورة يقبل التاء
ويجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي وآدر اذ لا يقصد به
معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا
مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس (قوله أو دالة على التفضيل) أى
أو لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعني وهي معرفة أو مضافة الى نكرة نحو
الافضلون وأفضلو بني فلان بخلاف اسم التفضيل ليس كذلك فلا يجمع بل

المغايرة لتاء عدة وثبة علما أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع

يلزم

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفعل التفضيل فلا اعتراض على الملاق قوله أو دالة على التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذو ذات جمع ذو شاذ لانه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت و يعري منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقا به في أنه اذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو قاموا و يقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا يقبل التاء واستدلوا بقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

جمع عانس وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم ولا صفة فان جعل علما المذكر عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب مما كان علما لمؤنث فان جعل علما المذكر جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني وانظر لاي شيء قيل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة (قوله وواشق) أي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما العاقل جمع هذا الجمع (قوله وطلحة) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى قال بعض الأفاضل المراعى المعتبر عندهم اولا و بالذات انما هو المعنى فاذا وجد مايمنع من مراعاته روعى اللفظ ثانيا و بالعرض ففي باب العدد ليس هناك مايمنع من مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع المذكر السالم هناك مايمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا الطلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث لثلا يفوتهم الأمران (قوله وسيبويه و برق نحره) لا وجه لذكر ذلك هنا لانه بصدد بيان مازاد من الشروط على ماسبق في المتن والاذكر بقية محترزات الشروط السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لمع (قوله ولا نحو حائض) أي مما كان صفة لمؤنث فهذا شروع في محترزات قوله أو صفة وماذكر قبله محترز قوله ان يكون مفرده علما (قوله وسابق) أي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو علامة من كل مافيه التاء وليست للتأنيث بل للمبالغة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب و واشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض وسابق وعلامة

وجريح وصبور وسكران وأحمر فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة (بالواو) المضموم ماقبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وأشار الى ما اشترط كافيه بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ماقبلها ولو تقديرا المفتوح مابعدها فى الجمع وفى المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو ولان المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم مايستخفون و يقل مايستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وحركة مابعد علامة التثنية المزيد[illegible]م اضافة أو افـ[illegible]را من التقاء الساكنين

وراو وراوية (قوله وجريح الخ) أى ونحو جريح وماعطف عليه من كل مالا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ماهو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع والحكمان المذكوران غالبان ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ماذكر اذا ذكر الموصوف لانه انما يستوى المذكر والمؤنث حينئذ اما اذا لم يذكر فينبغى أن يجمع هذا الجمع فليحرر أو فعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو ناقة ركوبة أو صفة مؤنثها على فعلى فانها لاتقبل الا عند بنى أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فاذا توفرت هذه الشروط). الاولى فاذا جمع ماتوفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أى من جمعهما (قوله ولو تقديرا) نحو جاء مصطفون بفتحة قبل الواو وأصله مصطفيون استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء للساكنين ويبعد أن يرجع قوله ولو تقديرا الى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره فى المثنى (قوله ويجران) قدم الجر لما سيأتى من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقديرا) نحو مررت ورأيت المصطفين وأصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين وهل التقدير يجرى فى المثنى أم لا فليحرر (قوله وفى المثنى بالعكس) أى والنون فى المثنى ملتبسة بالعكس أو ماذكر فى المثنى كائن بالعكس فيفتح ماقبل الياء وتكسر النون (قوله حملا للنصب على الجر) ولم يعكس لما سيأتى فى قوله وانما الخ (قوله فى كون كل منهما فضلة) أى اعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما كذلك فى الجملة و بحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولى ظن ولا يخالفه قول ابن مالك فى التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد و يقع فى موضع العمدة نحو يعجبنى قيام زيد وفى موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحة وهى أخف الحركات والفضلة أكثر دورا فناسب ان يجعل اعرا[ب] النصب لخفة علامته والجر لما بينهما لان علامته الأصلية الكسر وهى متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر (قوله فانه عمدة) أى اعراب ماهو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة للياء لان الياء أخف من الواو (قوله وحركة مابعد علامة التثنية) ما نائب فاعل حركة وهى عبارة عن النون (قوله المزيد لدفع توهم الخ) برفع المزيد على أنه صفة لما أما توهم الاضافة ففى نحو جاء خليلان موسى وعيسى اذ لولا النون لتوهمت الاضافة وأما

توهم

توهم الافراد في نحوجاني هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا مثل المرادي وليس بجيد لان هذان ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخوزلان تثنية الخوزلى في لغة والافالكثير قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل مالم يوجد فيه هذا التوهم على ماوجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد وقوله فرارا علة لقوله وحرك (قوله بالحركة الاصلية) يعني ان أصل هذه النون أن تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها حركت لالتقاء الساكنين والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لاينافي انها حركت لكونها على حرف واحد وقوله في ذلك أى في الفرار من التقاء الساكنين (قوله وربما فتح) أى مابعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة لبني أسد كقوله * على أحوذيين استقلت عشية * الرواية بفتح النون وقيل لا يختص فتح النون بمصاحبة الياء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المثنى الالف ويعربه بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما قيد بذلك ابن عصفور لكن المصنف أطلق في الاوضح ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف وقول المحشي ان ظاهر كلامه كالاوضح ان الفتح يجرى مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب بقي انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وروى هكذا ومنخرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة من يلزمه الالف فتدبر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشيباني لغة لاهاشم بالف غضبان ومنه قوله

ياأبتي أرقني القذان * فالنوم لاتألفه العينان

(قوله وضم ماقبلها) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم (قوله دليلا على شدة الامتزاج) يقتضي بظاهره أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد يوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا كان قبلها مايجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمي (قوله وليسلما) أى الواو والياء من التغير عما هو المناسب لهما وقوله والانقلاب من عطف الاخص على الاعم وذلك لانه لو كسر ماقبل الواو لانقلبت ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ولو ضم ماقبل الياء لانقلبت واوا لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا (قوله وحركت نون الجمع المزيدة الخ) أى لتوهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهمت

بالحركة الاصلية في ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ماقبلها الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ماقبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة أيضا لدفع توهم اضافة أو افراد

الاضافة وأما توهم الافراد في نحو مررت بالمهتدين و بالقاضين وبالمتقين اذ لولا
النون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب
على سنن واحد وما ذكره من أن النون في المثنى والجمع زيدت لما ذكره و
ما اختاره ابن مالك وأورد انه لو اعتبر توهم الافراد لامتنعت اضافة الجمع
المنقوص المنصوب أو المجرور كرأيت قاضيك ومررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد
واجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
لانه توقف عليه حينئذ برد النون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد
النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل
أن سقوط النون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن
فيه على ذلك التقدير وقال سيبويه النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه أي لفظا
كالزيدين أو تقديرا كالأحمرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن لما لم
تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام فثبتت النون معها ثبات الحركة
وجانب التنوين مع الاضافة فحذفت معها ولم يعكس لئلا يلزم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف
قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض عما فات
من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا
الخ) علة لقوله وحركت والتعبير هنا بهربا وفيما تقدم بفرارا الظاهر انه تفنن
كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفتحت
تخفيفا في اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكتف بحركة ما قبل
الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذ لقائل ان يقول هذا التخلف
لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الآخر لان
الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المثنى ففي الجمع يقال جاء
المصطفون وفي المثنى المصطفيان كما سيأتي وحينئذ فيقال في النصب والجر في الجمع
المصطفين بياء بين الفاء والنون وفي المثنى المصطفيين بياءين بينهما لان الف المثنى
تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على أنه اذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة
ما قبل الآخر في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون الذي
فرق بحركتها وكان يكفي أن يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق (قوله لثقل
اللفظ جدا) أي ثقلا بليغا فجدا منصوب على انه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أي
وليس بلغة خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

هربا من التقاء الساكنين
وفتحت تخفيفا في اللفظ
قبلها في الرفع واو وقبلها ياء في
الجر والنصب ياء قبلها
كسرة فلو ضمت أو كسرت
لثقل اللفظ جدا وربما
كسرت بعد الياء ضرورة
واعرب بالحروف لما بينهما
للتناسب من حيث انهما
كالفرع بالنسبة للمفرد
لكونهما بزيادة عليه
فالاعراب بالحروف فرع
بالنسبة الى الاعراب
بالحركات

(قوله ثم الاسم) أى المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا ثنى أى أريد تثنيته (قوله وكان صحيحا) وهو ما ليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه لكن عطف قوله أو مهموزا الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز (قوله أو معتلا جاريا مجراه) وهو ما كان آخره واوا أو ياء قبلهما ساكن كظبى ودلو وعلى ومرمى ومغزو (قوله أو منقوصا) قيل المراد به النقص اللغوى حتى يشمل أبوان وفيه نظر ظاهر لان قوله بعد ذلك ورد ياء المنقوص يعين أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى و ردها ان كانت محذوفة كقاض منكرا وعلى العموم فشذ أبان وأخان وفى شرح الكافية لابن مالك واذا ثنى ما ليس مقصورا ولا ممدودا رد اليه ما حذف منه ان كان يرد فى الاضافة والا فلا فيرد نحو قاض وأب وأخ وحم وهن لا اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم وشذ فيان وفوان وقوله * يديان بيضاوان عند محكم * ضرورة انتهى قيل انه على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى كما جاء رحيان ودميان على لغة من قال دمى (قوله أو مهموزا غير ممدود) كرشأ ودخل فيه نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه اذ ألفه واو فى الأصل (قوله أو ممدودا همزته أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضىء وخرج ما اذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف التأنيث كحمراء قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهى بالابدال الذى يناسب الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب فى الثقل وحملا على النسب وان كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كسا وقلبت الواو همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ترجح اقرار الهمزة على قلبها واوا نظرا للصورة الاصلية وان كانت بدلا من حرف الالحاق كعلباء وأصله علباى بياء زائدة للالحاق بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حمراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلى وكل ذلك باعتبار الاصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشذ فى ألية وخصية اليان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان وقيل هما تثنية ألى وخصى المذكرين وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا وفى كلام بعضهم ما يقتضى انه لم يسمع وأما قولهم قائمان فى قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه المغلب (قوله وأما المقصور) لم يأت لأما بمعادل والظاهر وان كان مقصورا (قوله فألفه ان كانت زائدة الخ) أى بان تكون رابعة كحبلى وملهى أو خامسة كمعطى أو سادسة كمستدعى فتقلب الالف ياء فتقول حبليان وملهيان ومعطيان ومستدعيان وشذ قولهم مذروان نظرا فى الالية والأصل مذر يان لانه تثنية مذرى فى التقدير لكن علة تصحيحه

ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا
أو معتلا جاريا مجراه أو
منقوصا أو مهموزا غير
ممدود أو ممدودا همزته أصلية
لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد
ياء المنقوص وأما المقصور
فألفه ان كانت زائدة على
الثلاثة

أنه لم يستعمل الا مثنى فلم تثبت ألف قط فى مفرده حتى تقلب وقهقران وخوزلان بالحذف (قوله أو بدلا) يعنى أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع الى أصلها فى التثنية قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ فى تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه الفراء فان ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان وقد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية فى لغة من قال رحيت وواوية فى لغة من قال رحوت فيجوز رحيان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الاصل أو أصلية وأميلت) أى أو ثالثة مجهولة الاصل وأميلت أو ثالثة أصلية وأميلت فقوله وأميلت راجع للاصلية والمجهولة قال الرضى وان كانت الالف الثالثة أصلا غير منقلبة عن شئ كمتى وعلى واذا أعلاما فان الالف فى الاسماء العريقة البناء أصل أو كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع فى متمكن الاصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو أولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين أولى سمعت الامالة أولا لكونه أخف من الواو انتهى وصرح الدمامينى برجوع القيد لهما لكنه لم يمثل للمجهولة الممالة فلينظر (قوله والا فواو) أى وان لم يكن كذلك تقلب واوا وذلك بأن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة الأصل ولم تمل نحو ددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كما فى الحديث لست من الددولا الدد منى ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل ألفه عن واو أو عن ياء لان الالف فى الثلاثى المعرب لابد أن تكون عن أحدهما والثانى أكثر فتقول ددوان حملا على الاكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على واذا اذا سمى بهما فتقول علوان واذاوان وهذا مذهب سيبويه وهناك أقوال أخر منها ان الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أى حكم الاسم (قوله من غير تغيير) أى زائد على المثنى فلا يرد أن الممدود الذى همزته غير أصلية يغير (قوله ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص) قال فى التسهيل الا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف فى جمع التذكير وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقا قال الدمامينى أى سواء كانت منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحبلى اذا سمى بهما وعلم من قوله فى جمع التذكير ان آخر المقصور والمنقوص لا يحذف فى جمع التأنيث ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهى الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث حقيقة فجاز ان تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولاحرف أخف منها

أو بدلا عن ياء أو مجهولة الاصل أو أصلية وأميلت قلبت ياء والا فواو وحكمه اذا جمع كما اذا ثنى من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص

واما

وأما علامة التثنية فالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها جرا ونصبا بخلاف ياء الجمع فانها مكسور ماقبلها انتهى وقيل انما قلبت فى المثنى ولم تحذف مع التقاء الساكنين فيه لئلا يلتبس فى الرفع اذا أضيف بالمفرد نحو جاءنى اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول أعلوا اخوتك وأعليهم فلا يلتبس به (قوله فان آخرهما) وهو الالف فى المقصور والياء فى المنقوص (قوله محذوف لالتقاء الساكنين) كما فى وانتم الاعلون فى المقصور فان أصله الاعليون تحركت الياء المبدلة من واو فى الاصل لانه من العلو وانفتح ماقبلها فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وهذا بخلاف المثنى من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب فى المقصور وزيادة ياء فى المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ماقبل آخر المنقوص) فتقول فى جمع القاضى مما ياؤه أصلية والداعى مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل فيه القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما) حال أى والحال انها لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بفقد (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب وانما قيد به لان ما ألحق لا ينحصر فى الأربعة المذكورة بل منه ماسمى به كما سيأتى فى الشرح وغير ذلك فانظر النكت وغيرها وماذكره فى كلا وكلتا هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونهما مضافين الى المظهر أيضا اعراب المثنى ومن العرب من يلزمهما الالف فى الأحوال كلها أضيفا الى مضمر او مظهر نقله صاحب العبر قال الرضى ولا أدرى ما صحته (قوله وهما كلا وكلتا) فيه تغيير لاعراب المتن فان كلا وكلتا مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثنى وكذا تجعله مع المضمر خبر الكان المحذوفة مع اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكلتا المستتر فى الخبر مع ان حذف كان هنا غير مشهور وتقدم مافيه وألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب فى المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو ولئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو مثل شجاه وبنت وأخت لا عن ياء كليان اذ لا ثانى له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع الى الياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو وقال الجرمى الالف لام والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمى ورد عليه بانه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح ولأن أبو على انما أبدلوا الام كلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما محذوف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ماقبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ماقبل آخر المنقوص فى الرفع ويكسر فى غيره مناسبة للحرف وقد ألحق بكل من المثنى والمجموع ألفاظ شابهتهما فى الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها فالملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ بشرطه (و) هما (كلا وكلتا)

ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط في الحاقهما كونهما (مع المضمر) فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء (كالمثنى) لانهما في الاغلب اذا أضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب بخلاف ما اذا أضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى أصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما أشار بقوله (وكذا اثنان واثنتان مطلقا) أي سواء أضيفا

ولابد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا الا ترى انهم قالوا أحد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء (قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ) قال الرضي واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث أفصح من تجريده نحو كلتا المرأتين انتهى وفي المغني نحوه مع بسط ونقل في المغني ان ابن الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان وأجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصص بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها أي تاركة للغزل وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين (قوله مع المضمر) قال الرضي وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلاكما وكلانا انتهى وهو ظاهر كما في المغني أيضا في امتناع كلاكم لانه جمع اللهم لا اذا تجوز به عن الاثنين (قوله لانهما في الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا وهل يقال انه من غير الاغلب أيضا زيد وعمرو كلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما اذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما فانهما وان كانا حال ماذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفرده معربا فلا يصح في ذلك أن تكون كلا تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مبني فقيل بالطرد هذا معنى كلامه وحينئذ فلا يخالف قول الرضي انهما في هذه الحالة جاريان على المثنى لانه أراد بالمثنى ما دل على اثنين لا المثنى في الاصطلاح قال شيخنا الغنيمي لكن قضيته وقضية كلام الرضي انه اذا أضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى المعرب وأقول قد صرحوا في باب النداء انه يقال يا تميم كلهم وكلكم ومثله يا غلاما زيد كلاكما أو كلاهما على الاصل وحينئذ ففي هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانهما لا يجريان على المثنى أصلا) قال الرضي لا يقال جاءني أخوالك كلا أخويك انتهى (قوله وكذا اثنان واثنتان) أي ومثل المذكورين كلا وكلتا في انهما كالمثنى اثنان بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث واثنتان بالمثلثة للمؤنثين ومثله ثنتان في لغة تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر) أي غير مثنى قال في التوضيح في باب العدد ولا يجمع بينهما أي بين الواحد والاثنين و بين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الاضافة لانتفاء اضافة الشئ الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك في اضافتهما الى ضمير المثنى وبعين ذلك في الاضافة الى المفرد وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن محل الامتناع اذا أضيفا الى المعدود وأما اذا أضيفا الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناهما أي غلاماهما (قوله فيعبر بان اعرابه) الفاء للسببية والمعنى لان وضعهما وضع المثنى فبسبب ذلك يعبر بان اعراب المثنى وليست هي الفاء التي ينصب المضارع بعدها اذا تقدم نفي كما يقع في الوهم لفساده (قوله وكلامه يوهم الخ) يقال عليه هذا الابهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان اضافتهما الى المثنى ممتنعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة) قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلا اثناه واثناهم وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ فنقول وكذا القول في الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذي تحرر عندي في تحرير المسألة ولم أره منقولا انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شئ واحد امتنعت الاضافة مطلقا أما المثنى فلما فيه من اضافة الشئ الى نفسه وأما الى غيره فلعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض شيخنا الغنيمي (قوله نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه) يؤخذ منه امتناع اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال بل ذكره لانه أراد بالمثنى ما سمى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق بالمثنى كذا قيل ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله فيرفع بالالف الخ) هذا واضح اذا سمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورته حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب و يجر فكذا اذا سمى بغير المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن يعرب باعراب ما لا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع و يعرب بالحركات على

الى ظاهر أو الى مضمر أم لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعبر بان اعرابه (وان ركبا) مع العشرة كما في اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة (تنبيه) لم يذكر فيما ألحق بالمثنى في الاعراب ما سمى به منه كزيدان علما فكان الأولى ذكره كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتي ما سمى به منه فيرفع بالالف ويجر و ينصب بالياء ويجوز فيه أن يجري مجرى سلمان

ادعاء أن المراد بالمفرد العقلاء فقط فتدبر (قوله إسماعلين ولا صفتين) اعترض بأن الأول صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقبل الياء المقصود بها التأنيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها) أي لغير اعلال فلا نقض بنحو الاعلون من جميع التصحيح المتغير للاعلال والمراد عدم السلامة إما لفظا أو تقديرا ليدخل نحو صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بأن تقدر حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان وأما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم إلا أن يفرق بأن تلك زائدة على حقيقة الجمع لمعنى بخلافها في التكسير والقول بأن نحو صنوان جمع تصحيح لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لأن مفرده أرض وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكره مع سنين لينبه على شذوذهما (قوله بفتح الراء) إنما فتحت لأنه نائب عن أرضات قال المصنف ويجوز اسكانها في الشعر وعبارة الدماميني وحكى اسكانها وإنما كان الأصل أرضات لأن الأرض مؤنثة نحو قوله تعالى إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده وقولهم في تصغيرها أريضة (قوله ولامها واو وأوهاء) أو فيه للشك العارض من الجمع ومن مجيء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم في الجمع الخ) أي لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها واعترض بأن فيه دورا لأن الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع وأجيب بمنع الدور لأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله ولمجيء الفعل الخ) أي والفعل المسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الأشياء إلى أصولها وإنما حذفوا الواو والهاء وعوضوا عنه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها وقد يقال لا دلالة في الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر (قوله جمعا لثلاثي) عبارة ابن الناظم ثلاثي في الأصل وفي بعض النسخ ثلاثي الأصول وقضيتها أن منه مزيد الثلاثي لأنه لم يتعرض لسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذي هو محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتكسر في الجمع وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ومكسورها كعضة فتسلم في جمعه غالبا وقد تضم

(ا) سماعلين ولا صفتين (و) الثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لأنه مما يورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني * سدوس خطيب فوق أعواد منبر (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو وهاء لقولهم في الجمع سنوات أو سنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها طرفا ثلاثة أحرف (وبابه) وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث

نقله الصاغاني في عزين ومضمومها كثبة فيجوز في الجمع ضمها وكسرها (قوله ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثالث جموع تكسير (قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التي هي لامها وتجمع على عزى وعزين والعزين الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضيهة والثاني جمعها على عضوات لان كلا من التصغير والجمع يرد الشئ الى أصله (قوله بخلاف تمرة) أي وبخلاف الرباعي (قوله ونحو عدة وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهي المساوي في السن ومحل ما ذكر اذا لم يكونا علمين لمذكر فان كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا بخلاف شفة وشاة اذا جعلا علمين فلا يجمعا هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني وكان ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين في المحترز عنه (قوله ونحو يد ودم) أي مما حذفت لامه ولم يعوض منها شئ وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال والمبرد الى فتح الميم (قوله وشذ أبون) أي لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفاء لكان أولى وكأبين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر (قوله لان العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم وتاء التأنيث في بنت والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وقيل ان التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للالحاق بجذع أو للثاني بالثلاثي ولو سمي بأخت وبنت مذكر لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفراء فانه أجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون (قوله ونحو شاة وشفة) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما التقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ نحو ظبين جمع ظبية مع انهم كسروها

ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه

على طباء ولام ظبية المحذوفة واو وقالوا ظبوته اذا أصبته بالظبة وهى طرف السيف (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهى ليست من الانواع الأربعة ولعله قصد بها الاشارة الى انها خالفت باب سنين ولو جعلها الشارح مما خرج بقيدها التأنيث وقال بعد اسم وشذ بنو جاد (قوله لعلة تصريفية الخ) قيل هى خفة التثنية وثقل الجمع وقال الشهاب القاسمى فى شرحه وبنون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما حذفت فى الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا ان ينبهوا على ان الفاء فى الاصل مفتوحة انتهى وهو مأخوذ من كلام الدمامينى فى شرح التسهيل وكتب شيخنا الغنيمى قد يقال ولم أره منقولا ان صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة فى الجمع ولا كذلك فى التثنية أو يقال لم تحذف فى التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهى الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش نسخته شرح التوضيح ما نصه وذلك لان ابنا أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما فى التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها الا انها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون (قوله فمنه عليون) أى مما سمى بالملحق وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل بما سمى به من الجمع (قوله اسم لأعلى الجنة) استدل على ذلك فى التصريح بقوله تعالى ان كتاب الابرار فى عليين وفيه أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يصار الى اضمار والتقدير محل كتاب وفى الرضى وهو اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى فى قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهى الغرفة والقياس أن يقال فى المنسوب اليها على ككرسى فى المنسوب الى كرسى وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على أن معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل (قوله جمع على لم يستوف الشروط) فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل علما فان قيل ما سند الشارح فى ان المصنف أراد عليون المسمى به اذ يحتمل انه من جموع التصحيح التى لم يستوف الشروط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد ذلك ذكره مع أهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ومعلوم انه ليس من باب سنين

(وبنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما قال فى التثنية ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة (و) الرابع ما سمى به منه أو مما ألحق به فمنه (عليون) اسم لاعلى الجنة وهو فى الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو

(وشبهه) مما سمي به كزيدون علما لهذا او ماقبله من الانواع (كالجمع) المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا أن يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن أعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرب اعراب مالا ينصرف وما تقدم من أن المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما وكاهما وكلا. ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم هو أقوى المذاهب ومع ذلك قد رد بما ذكر ومع جوابه في المطولات وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل في هذان والذان عند غيره

لعدم تغيير واحده (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله أولو والضمير يرجع للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى عليين مع العطف عليه أو على أولو تأمل (قوله لهذا أو ماقبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف (قوله ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين) اى يجوز في هذا النوع الرابع ان يجري مجرى غسلين والغسلين هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم و بعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه كالملحق به والشرط في الاجزاء المذكور أن لا يتجاوز سبعة أحرف كاشهيبابين فان تجاوزها اعرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول اعرابها بالحروف ومما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الاصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى الاخفش ومن جملة ما رد به انه تقدير في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخرا وبأنه لم يحتج الى تغييرهما كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم الثالث ان الحروف دلائل الاعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر أبو علي مذهب الاخفش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع أن الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه المازني وطائفة وهو مبني على ان الاعراب معنوي قال ابن عصفور كأن الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل لم يحدث شيأ فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل وسيبويه الخ خارج عن المذاهب الاربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا (قوله قد رد بما هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول ورده ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب في الياء و بلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وان كان القياس ماذكر من القلب ولذلك لاحظه من اعرب من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى وأجيب أيضا بانه ليس للمقدر حكم الملفوظ وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة

مقدرة

مقدرة عن الياء فما معنى ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قلبوا الالف
الياء فى حالة الجر وان يكن اعرابا لبقاء صورة الكلمة فى أحوالها ولما كانت الياء
أنسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التى هى الجر حملوا النصب على الجر لمناسبته
له فى أن كلا فضلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافقه فى تقدير اعرابه وان تقلب الياء
موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضى) بانه لم يحذف المعطوف فى
خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبنى اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف
العطف لوقوعه على الشيئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو قلنا بل الاهدر معنى العطف
لو سلمنا ان أصله كان كذلك وجعل المفرد فى المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد
لا على وجه العطف كلفظة كلا الا أن كلا لما لم تقع على المفرد لم تحتج الى علامة المثنى
لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد فى الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل الا أن
كل لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا تلبس بالمفرد لانه لم توضع له وليس كل لفظ مفيد
يطلق على ذى اجزاء متضمنا الواو العطف والا وجب بناء ألفاظ العدد كخمسة ونحو
كل ورجال بل اذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبطل مذهب الزجاج اعراب
نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكرفيهما انتهى ملخصا (قوله كالمقصور)
وأما نونه فى هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن عصفور بجواز فتحها
على هذه اللغة (قوله ويعربه بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيبانى هذان خليلان
(وقوله والا أولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا اعلم لنطقهم باعرابه كذلك
ولا يخفى ما فيه اذ فى جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذلك اخرها الا
أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغى نقضه وقال بعض الافاضل انما
قدمه ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من جنسها ويمكن أن يقال انما قدمه على
قوله وما جمع الخ لئلا يقع فى الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكاف
فى قوله كالجمع فيتوهم انه من الملحق بجمع المذكر وان قوله فينصب بالكسرة
يختص باولات قال شيخنا وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء
ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات وهو كذو يلزم
الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذكر الخ) أى بناء على ما فى بعض النسخ
والذى فى غالبها ذكر وما سمى به منه أى من أولات وما جمع بالف وتاء مزيدتين
(قوله كاذرعات وعرفات) قيل فى التمثيل بذلك نظر اذ لا واحد لكل منهما لانه

ورده الرضى ومن العرب
من يلزم المثنى الالف مطلقا
ويعربه بحركات مقدرة
على الالف كالمقصور ومنهم
من يلزمه الالف دائما
ويعربه بحركات ظاهرة
على النون اجراء له مجرى
المفرد (و) الا (أولات)
بمعنى ذوات وهو اسم جمع
لا واحد له من لفظه بل من
معناها وهو ذات ونظيره
أولو فى كونه اسم جمع الا أن
أولو مختص بالعاقل ولم يذكر
هنا لانه حمل على جمع المؤنث
السالم غيره ومثله ما سمى
به منه كاذرعات وعرفات

لم يوجد اذرعة وعرفة وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض كما في الصحاح عن الفراء ويجاب بأن ما في الصحاح عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة كلاهما موقف لكنه يبقى النظر بالنسبة لاذرعات ويمكن الجواب على بعد بان الضمير في قول الشارح منه راجع الى ما في قوله مما حمل عليه أو راجع الى جمع المؤنث السالم بناء على انه مسلم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغير أولات وجملة ومثله ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمثل له لظهوره (قوله بالتنوين فيهما) وهو للمقابلة فلا يرد ان حقه مامنع الصرف (قوله مراعاة للعلمية والتأنيث) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع في الاعراب وما لا ينصرف في حذف التنوين وان لم يكن للصرف لكونه مشبها له في الصورة قال الاشموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لانه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي به مذكر كان مصروفا ووجهه ان التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان مثل هذه التاء ليست للتأنيث وبان تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب في الوقف هاء فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل او امرأة محل نظر الا على قول غير الجمهور رأيها كهاء التأنيث (قوله تنورتها من أذرعات وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس الكندي في معلقته وعجزه * بيثرب ادنى دارها نظر عالي * ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي وأدنى أقرب الى الارض وهو مبتدأ خبره نظر أي منظور أو ذو نظر قال شيخنا عبد الله الدنوشري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الرائي اذا أراد أن ينظر الى دارها لا بد أن ينظر في محل عال فكيف بمن هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بألف وتاء مزيدتين على مفرده) أي بان لا يكونا في المفرد أصلا أو يكونا لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت كما نبه عليه الدماميني في شرح لامية العجم ردا على الصفدي وانما وجبت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحمالة وضاربة لكن قال الراعي في شرح الألفية دلالة الالف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جريا على الغالب) وقد يقال انه صار في الاصطلاح اسما لما جمع بألف وتاء مزيدتين ومع ذلك فتعبير المصنف

بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس * تنورتها من اذرعات وأهلها * (وما جمع بألف وتاء مزيدتين) على مفرده وعدل عن تعبير غيره بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب قال الشيخ ابو حيان لشمل ما كان مفرده مذكرا

كحمامات وما سلم فيه بناء
الواحد كاذكر وما تغير
فيه ذلك كسجدات لكن
يرد عليه ان الذي جمع بألف
وتاء مزيدتين هو المفرد
وهو لا ينصب بالكسرة
ويجاب بما قاله ابن الصائغ
ان الذي جمع بهما معناه
الذي وقع عليه ما يجمع
بهما وهو المجموع بهما فهو
المفرد بوصف ضم غيره اليه
لا المفرد قبل ضم غيره اليه
واشترط كغيره أن تكون
الالف والتاء مزيدتين
احترازا عن نحو قضاة
وأبيات اذ الالف في الاول
والتاء في الثاني أصليتان
قال جدي رحمه الله تعالى
في شرحه على الآجرومية
ولا حاجة الى هذه الزيادة
لان ذلك غير داخل ...
قولنا ما جمع بألف وتاء اذ
المتبادر من ذلك أن تكون
الالف والتاء مستحدثتين
لاجل الجمع ولهذا اقتصر
ابن مالك على قوله
وما بتا وألف قد جمعا
والذي يجمع بألف وتاء
قياسا مطردا خمسة أنواع
ذو التاء مطلقا

أولى لانه لا ابهام فيه (قوله كحمامات) لو قال كطلحات كان أولى وجمع حمام على
حمامات غير مطرد على ما سيأتي (قوله كاذكر) أي في قوله خلق الله السموات وهذا
بناء على انه ذكر بصيغة الماضي المبني للمعلوم فان كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد
كاذكر في قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجدات) بفتح الجيم جمع سجدة
بسكونها وكحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات ألا ترى ان الالف قلبت ياء والهمزة
قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الدال وفتحها
(قوله فهو المفرد الخ) أنت خبير بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب
بل المعرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضموم اليه فالاولى الجواب بان المراد
الجمع الذي جمع بهما أي الذي آل جمعيته الحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الالف
والتاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) اذ لا يصدق عليه والحال ما ذكر انه جمع بهما
بخلافه مع اعتبار الضم اليه ومآله ان الذي يعرب هذا الاعراب هو المسمى
بالجمع بهما يعني ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهي الياء في الأول
والواو في الثاني لانقلاب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قضية وغزوة
بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموها بعد قلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فرقا بينها او بين المفرد كفتاة وغناة قدرا وكذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا
الوزن في الصحيح والمعتل اذا أشكل أمره يحمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك
وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدي الخ) أي تبعا لغيره
من شراح الالفية وغيرها وهو مبني على ان الباء صلة جمع وذلك لانه يؤخذ من باء
الالة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتقييد بزيادتهما وما هنا تبعا
للتسهيل مبني على ان الباء للملابسة وهي مع مجرورها في موضع الحال من فاعل جمع
أي ما جمع ملتبسا بذلك فقيد مزيدتين لابد منه فكلا الامرين صحيح ويقدح من
هذا ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترز عنه بدونها
مبني على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها
بالالف والتاء واصالة احدهما لا تنافي ذلك (قوله لان ذلك) أي قضاة وأبيات
(قوله قياسا مطردا) أي جمعا مقيسا أو ذا قياس وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد
(قوله خمسة أنواع) أي وما سواها مقصور على السماع وذلك كأرضات وسجلات
وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر
من نحو سرادق وحمام وهو ما نقله الرضي عن الفراء في كل خماسي أصلي الحروف
لاستكراه تكسيره (قوله ذو التاء مطلقا) أي تاء التأنيث المبدلة في الوقف
هاء كتمرة ... ما قبلها كبنت وأخت وكذا كيت وذيت لو سمي بهما ولو

المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل (قوله وبعضه مسموع) كسموات لان مفرده ليس واحدا من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثا بالالف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى وأوحى في كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو أصلية لانها لام الكلمة قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء وليست الهمزة بدلا من ألف التأنيث لان ألف التأنيث لابد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من أقسام الالف الزائدة (قوله وأن ما فيه تاء التأنيث الخ) أى كما في بنت وأخت وهذا بناء على ان التاء فيهما للتأنيث وتفصيل الكلام في ذلك في باب النسب من التوضيح (قوله والا مالا ينصرف) أى ما يصدق عليه مالا ينصرف أى الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو أحمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمى بهما واعربا باعراب المفرد أى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر (قوله الذى هو التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل فدخل جوار واعيم تصغير أعمى (قوله وحده) أى دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق الاشتقاق من الصريف الذى بمعنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا جر فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب في الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفا في حركات الاعراب من غير المنصرف ونوزع فيه بانه ان سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به في الحركات (قوله لوجود علتين الخ) أى شيئين مسميين بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهذا اذا صرف والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار

وبعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان ما فيه تاء التأنيث اذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة (و) الا (مالا ينصرف) وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذى هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتى آخر الكتاب وأما الجر فليس داخلا في مسماه

بدليل ان الشاعر متى اضطر الى
صرف الممنوع نونه وانما
حذف تبعا لحذف التنوين
ولانه لو جر بعد حذف التنوين بالكسر
لالتبس بالمبنى على الكسر
كنزال ودراك

المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا
يكون اطلاقه العلة على كل واحد مجازا لان كل واحد جزء علة لا علة تامة اذ الحكم
انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصام ان الطلاق العلة على
المجموع هو المجاز وان كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل فى التعريف
المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وتاء
مزيدتين علما كأذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كحلمون وان لم يحذف
منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل
فى علتين مما ذكر لضعفهما اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط
به اعمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع
فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير
ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها
الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة
كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم حكم
الفعل أولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك اطلاق المناسبة وحصر العلل
فى التسع استقرائى (قوله بدليل ان الشاعر الخ) قيل فى توجيه ذلك ان الجر بالكسرة
عاد فى حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية الى اعادته اذ الوزن يستقيم بالتنوين
وحده فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد الا ضرورة اليه
اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله
فليس داخلا الخ وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضى وقووا هذا القول بانه لما لم
يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر ان
سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين
معا فحذفهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام ان
غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه
معا بطريق الاصالة أو الممنوع انما هو التنوين والكسر بطريق التبع
(قوله لالتبس بالمبنى على الكسر) لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين
أو الالف واللام أو الاضافة وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانما حذفت
واجتزى بالكسرة كما فى هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان انها
لغة فى غير النداء وعليه أنشد * شربت دموع بين فهى سجوم * أراد دموعى
وقيل لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضا فتبع الخاص الخاص

(فيجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة أقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب (نحو مررت بأفضل منه) و بمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه (الا مع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالافضل) و باليزيد ونحو قوله * تبيت بليل ام أرمد اعتاد أولقا * (أو) مع (الاضافة) ولو تقديرا (نحو) مررت (بافضلكم) وقوله ابدأ بذا من أول * في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه حينئذ يجر بالكسرة لفظا أو تقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسألة ثلاثة أقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين

(قوله فيجر بالفتحة) لا ينقض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما ألحق به بناء على انه معرب اعراب أصله لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري أولا يوصف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق يخصص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم (قوله الا مع أل) استثناء من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة في سائر أحواله الا حالة كونه مع أل أو مع الاضافة (قوله أو بدلها) كام في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشافيات الحوائم * بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالافضل) مثال لما فيه أل المعرفة فان أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان على الاصح كما في المغني وغيره (قوله و باليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض يزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته و يحتمل انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بليل الخ) مثال لما معه بدل أي يبيت بليل الارمد والولوق شبه الجنون (قوله نحو بأفضلكم) التمثيل به أولى من بعثمانكم لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته وانما يتعرض في المختصرات للامور المشهورات (قوله وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للمستثنى نقيض ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر بالفتحة والظاهر بقاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لا ثمرة لهذا الخلاف و بعد هذا البناء الذي ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكلية (قوله الصرف مطلقا) وذلك لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع أل ولا الاضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على ان الصرف هو التنوين لعلمه لان القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر وذلك لان الممنوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضا

من

من خصائص الاسماء لانا نقول هو ليس من الخصائص الممتزجة بالاسم الصائرة معه كلمة واحدة بخلاف ما ذكر ألا ترى ان العامل يتخطى أل و يعمل فيما هو مدخولها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره و يصير المضاف اليه علامة تمامه (قوله والتفصيل ان زالت الخ) قال الاستاذ الصفوى وفى وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصرف سواء بقى العلتان أولا واذا لم تبق العلتان فما وجه القول بمنع الصرف اذ لا بد فى منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة والتأنيث ان زالت انتهى وقوله وان زالت كأن يقال مثلا فى ابراهيم اذا نكر انه غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة للتسمية بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه لا خلاف وتخريج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله ودخول أل) أى المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والا الامثلة الخمسة) أى ما يصدق عليه الامثلة الخمسة لا انفسها (قوله سميت بذلك) أى بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها ليست الى الخ ناظرا للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضى رجوع الضمير الى الموصوف فقط المخالف للظاهر اذا اعتبار الصفة لا ينافى التعليل (قوله لانها ليست الخ) انظر هل هذا يقتضى منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكنى بها) أى يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر أن يقول وعدت خمسة لانه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والاحسن أن تعد ستة (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الشهاب القاسمى وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغائبتين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أى ما ذكر من قوله سميت بذلك الى هنا (قوله وهى كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل فى التعريف بوجهين الاول ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثانى انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل صدق الحد على المحدود وأجيب بأن التعريف بما بعد كل وانما جىء بها لبيان الاطراد وبأن المحدود فى الحقيقة آحاد الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أى شخصين اثنين مخاطبين كانا نحو انتما تفعلان أو مخاطبتين نحو أنتما يا هندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو الزيدان يفعلان والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المثنى لشموله لنحو زيد وعمرو يقومان (قوله أو واو جماعة) أى جماعة الذكور حاضرة نحو أنتم تقومون

والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة أو بأل صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة أو بدخول أل عليه والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ يعلم أيضا استواء جره ونصبه فى الاعراب بالفتحة و يظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل أو التابع (و) الا (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا بأعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء بأعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان أو يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقى وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف فى شرح اللمحة (وهى) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (يفعلان) بالياء التحتية

أو غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع لشموله لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدان يفعلان (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدون يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب (قوله للمخاطبين) أى المذكرين نحو أنتما يازيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أنتما ياهندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو الهندان تقومان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفى الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقى لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أصولها أو يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين ذهب الى الاول ابن أبى العافية وهو المرجح وبه جاء السماع والى الثانى ابن الباذش كما قد تقدم فى بحث الفعل المضارع فظهر ان المعانى سبعة والالفاظ خمسة (قوله ولا فرق بين ان تكون الالف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف اثنين الخ أولى من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب وقد مثل الشارح للغائبين ولجمع الغائبين وبقى عليه المؤنثتين الغائبتين نحو تقومان الهندان وكان ينبغى ذكر ذلك لخفائه وشهرة ماذكره وليكون توطئة لما يأتى عن المكودى (قوله فلا يكون الا ضميرا على الاصح) وقيل انها حرف خطاب عند المازنى والاخفش (قوله واذا بسطت) من حيث كون الالف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان الواو تكون علامة فى جمع المذكر والالف تكون علامة فى مثنى الغائب المذكر وفى مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ماقاله المصنف وابن قاسم فهى عشرة كاملة ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنتما ياهندان والزيدان فهل يقال تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغائبين وان كانا مذكرين أو محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا وتأنيثا وحينئذ فيقال فى المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا للذكور وغير ذلك والى انقسام المؤنث الى حقيقى التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتاب تجيئان على تأويلهما بالصحيفتين وقد يقال ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتأمل (قوله بثبوت النون) أى بالنون الثابتة وانما أعربت هذه الاعراب لانهم أرادوا ان يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الاسماء لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين فى مطاق

للغائبين (و يفعلون) بالياء
نحو كذلك للغائبين (و)
تفعلان) بالتاء الفوقية
للمخاطبين (وتفعلون) بالتاء
كذلك للمخاطبين (وتفعلين)
بالتاء كذلك للمخاطبة ولا
فرق بين ان تكون الالف
والواو ضميرين نحو الزيدان
يفعلان والزيدون يفعلون
أو علامتين فى لغة طى نحو
يفعلان الزيدان و يفعلون
الزيدون وأما ياء المخاطبة فلا
تكون الا ضميرا واذا بسطت
هذه الامثلة كانت ثمانية كما
قاله المكودى وكلها خرجت
عن الاصل فى جميع الاحوال
(فترفع بثبوت النون)

الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة فيه لادائه الى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم فى الواو والياء وزيدت ساكنة فى نحو جحفل كما زيدت واو فدوكس وياء عميدع وألف عذافر وأبدلت منها الالف فى نحو رأيت زيدا وحذفت فى نحو قل هو الله أحد الله الصمد ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر فى نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسلمين وعدم اعرابها بما ذكرهو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها فى المثنى كذلك وعليه فهى حروف والفاعل مستتر فليحرر وقيل الاعراب مقدر قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الالف) أى على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثنى (قوله غالبا) وقد تفتح بعد الالف قرئ أتعدانى ان أخرج وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح فى تفسيره واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد أختيها) أى الواو والياء للخفة وقيل تشبيها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر فى ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف فى وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله مالم تفعلوا) تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا فى محل جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما عامل فى تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع فى الحرف الا على قول ابن العلج (قوله أنت تدعين) أصله تدعوين حذفت حركة اللام التى هى الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التى كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ولئلا تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد ان كان تفعلين (قوله وأما نحو أتحاجونى) جواب سؤال مقدر نشأ من ان الافعال الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذفت فأجاب بأن المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفك وقرأ نافع بالحذف فى تأمرونى أعبد أيها الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمروننى بالفك وقرأ الباقون بالادغام وأراد بنحو تحاجونى ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترز بنون الاعراب عن نون الضمير ونونى التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع أحدهما واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية فى أن كل واحد منهما لامر لفظى بخلاف نون الضمير ونون التوكيد

المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد أختيها نيابة عن الضمة نحو أنتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم (وتجزم وتنصب بحذفها) نيابة عن السكون والفتحة (نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر أو معتله وان لحقه شئ من الحذف أو التغيير كما فى نحو أنت تدعين اصله تدعوين وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجازم كما حمل على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص وأما نحو أتحاجونى فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح

جيء بها لأجله منظور فيه إذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذور وعكس في الأصح فصحح أن المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم أنها تحذف أيضا لتوالي الأمثال وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

(و) إلا (الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء وسميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواه (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نيابة عن السكون لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات (نحو) زيد (لم يغز ولم يخش ولم يرم) بحذف أواخرهن والحركات أدلة عليهن وأما نحو قوله

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد * فضرورة عند الجمهور

(قوله لا نون الرفع الخ) ولأن نون الرفع علامة الإعراب فينبغي المحافظة عليها ولأن نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف (قوله فصحح أن المحذوف نون الرفع) لأمور منها أن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا إذا دخل الجازم عليه فإعرابه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أي في نحو لتبلون بضم الواو والحذف لتوالي الأمثال واجب ولتوالي المثلين كما هنا جائز (قوله فشاذ) فلا يقاس عليه في الاختيار (قوله نثرا) كقوله تعالى في قراءة ساحران تظاهرا أي أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت أسري الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة أسري في محل نصب خبر والشاهد في تبيتي وتدلكي إن كان المقصود مجرد الإخبار وإن كان المقصود إنكار حالها أو التعجب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتي منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير أأبيت أسري وتبيتي تدلكين أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد إذن في تدلكي فقط إذ هو مرفوع قطعا قاله الدماميني قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز أن يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتأمل بلطف (قوله المعتل الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لأنه تابع لمعرفة (قوله وهو ما آخره) أي فعل آخره في اللفظ ما ذكر إن كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا ويصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل للمضارع فقط لأنه المقصود (قوله ألم يأتيك الخ) البيت لقيس بن زهير والأنباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء الفوقية تنتشر في الأطراف وفاعل يأتي ما لاقت والباء زائدة فيه وجملة والأنباء تنمي معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على أن يأتي وتنمي تنازعا ما فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره واللبون جماعة الإبل ذات اللبن والشاهد في يأتي حيث أثبت الياء مقدرا جزمها ونحوه لم تهجو ولا ترضاها فأثبت الواو والألف مقدرا جزمهما ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجا بأن الواو والياء يحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا للرفع على النصب

عند الضرورة فاذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف
ولا يتأتى ذلك فى الالف لانها لاتحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم
فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لايجوز اقرار الالف لانه لاضمة فيها ظاهرة وقيل
المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويشهد له قوله ولا ترضاها والاولى تأويله على الحال
أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني أن السكون مقدر على
أحرف العلة ويكون فيها سكونان وخصوصا فى الالف ظاهر ومقدر لأجل
الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها
للجزم (قوله ولغة عند ابن مالك) لعله فى غير التسهيل لما فيه فقال فيقدر لأجلها
اى الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التى هى اللامات والحروف
الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات (قوله وهو محل الاعراب) أى
آخر الكلمة المطلقة ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لان الكلام فيها وقوله ظاهر
أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مؤول
عما قاله فى شرح التسهيل) من ان من موصولة لاشرطية فاثبات ياء يتقى جائز بل هو
الواجب واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم
باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى ودخلت
الفاء فى الخبر لان المبتدا أشبه الشرط فى العموم وقيل انه جار على الاول بأن
الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لاتخف دركا ولا تخشى (قوله نحو ويمح الله
الباطل) اى بناء على أن يمح مرفوع وليس مجزوما بالعطف على يختم قال المصنف
فى حواشى الالفية يدل عندى على رفعه أمران احدهما استئناف الظاهر معه
وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به فى ويحق والثانى رفع ويحق
وهذا عديله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله
تعالى بمحوه وبعض الباطل واقع لان المراد هنا بالباطل معينا فأل للعهد وهو الذى
قالوه (قوله اذا كان أصليا) اى ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن الف يخشى ليس
أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة
مفتوح ماقبلها أو مكسور او مضموم (قوله وأجازه ابن عصفور الخ) اعلم أن
الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ وقد قال ابن
عصفور وتبعه المصنف فى الاوضح فى هذه الحالة بجواز الحذف والاثبات بناء
على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الاول
يحذف حرف العلة للجازم لانه كالاصلى وعلى الثانى يثبت حرف العلة لانه لايحذف

ولغة عند ابن مالك والجزم
مقدر على حرف العلة لانه
آخر الكلمة وهو محل
الاعراب ظاهرا ومقدرا
وقوله تعالى انه من يتقى
ويصبر على قراءة قنبل مؤول
وقد يحذف حرف العلة لغير
جازم نحو ويمح الله الباطل
سندع الزبانية * تنبيه * محل
حذف حرف العلة للجازم
اذا كان أصليا وأما
العارض فلا يحذف عند
الاكثر وأجازه ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل
دخول الجازم وجرى عليه
فى الاوضح وما ذهب اليه
من أن علامة الجزم فيها
حذف حرف العلة

انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به أو على قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه المصنف وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسب ما سيأتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب

الا الحرف الاصلي وعدم الاعتداد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون وأما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر هذا ما في الارضي وشرحه قال شيخنا وبتأمله يظهر ما في كلام الشارح من الايجاز المخل فان ظاهره أنه لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ متعلقا بقوله فلا يحذف عند الاكثر تأمله واذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه لكن هل يقدر على الالف مثلا أو على ما قبلها وهل تقديره للثقل أو للتعذر (قوله انما يتمشى على قول ابن السراج الخ) كلام الرضي يدل على أنه يتمشى على غير قوله لانه ذكر في تعليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع ما نصه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اى أو التعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف لتصريحه في شرح اللمحة بأن الجازم على قول سيبويه لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى به ثم لما صارت الخ وأورد على ما قاله الرضي انه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة لتقديره) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي أي لانه اذا لم يقدر الاعراب فما الاعراب ولهذا قيل انها عنده مبنية وقيل معربة ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذا من تحقيق أبي حيان انها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب (قوله وذهب سيبويه الخ) أيده أبو حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ومنع الشهاب القاسمي ما قاله اذ ما المانع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء الستة ولا مانع من حذف الاصلي كما جاز جعله اعرابا كما في الاسماء الستة ومما يدل على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل أحدهما لفظي والآخر معنوي الا أن يقال قد يظن حذف العامل

﴿ فصل في الاعراب التقديري ﴾ (قوله اما جميع حركاته) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سيأتي ان نحو يخشى يقدر فيه حركتان فقط لان الجر لا يدخل الافعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث (قوله شبه آنهما الخ) في نسخة بدل هما هنا وهي حسنة لما فيها من الاشارة الى أن الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو غلامي) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو دلو وظبي وكرسي فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أي ملفوظة كانت أو مقدرة نحو ياغلام ولبدل الياء حكم الياء نحو ياغلاما بقلب الياء ألفا ويا أبت ويا أمت باثبات ويا أبتا ويا أمتا والتماثيل الآتي واف لان مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكأن التعبير بذلك وقع في بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشي بالقصور (قوله وليس مثنى) ولو مقصورا أو منقوصا أما المثنى فيعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول جاء مسلماي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال فتقول جاء مسلمي وتظهر الياء جرا ونصبا نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى ياء المتكلم مطلقا لاشتغال المحل وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش وليال اذا أضيف الى ياء المتكلم وكذلك جمع التكسير المقصور نحو حبالى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر في الاول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لكن لاجل ان ذات الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالاي والحاصل ان جمع التكسير فيه تفصيل فمنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالي وغلماني ومنه ما يقدر لغير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة لمذكر وداخل في المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامي فتقول فيه مسلماتي وهندداتي في الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا لمفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر في الجملة لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول جاء قاضي بادغام الياء في ياء المتكلم

﴿فصل﴾ في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في العرب اما جميع حركاته أو بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيآن هما المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد أشار اليهما بقوله (وتقدر جميع الحركات) الثلاث (في نحو غلامي) من كل ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضي ومررت بقاضي ووجه استثنائه ظاهر لان التقدير فيه ليس لاشتغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لاحركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهما لان الاصل تباين الاقسام وأما المقصور نحو جاء فتاي ورأيت فتاي ومررت بفتاي فيقدر فيه الاعراب قبل الاضافة وبقي معها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب فيه باشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على ألف فتاي وعلى ياء المنقوص نحو داعي (قوله لاشتغال المحل بحركة المناسبة) المتقدمة على العامل لوجود مقتضيها وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثر العامل والا لزم تحصيل الحاصل وانما جاز جعل علامتي التثنية والجمع اعرابا لانها أحد الامرين وهما الالف أو الياء في التثنية والواو أو الياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما قيل والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو فتاي وداعي فيكون التقدير فيهما للتعذر لسكون ما قبل الآخر فيهما والظاهر انه لا تقدر الكسرة فيهما لمناسبة الياء وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف اعرابهما عند الاضافة لياء المتكلم وادخلا في الاسم المضاف اليها في بيان نحو غلامي لكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقيدها (قوله ورد بأنها مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثنى والواو في الجمع مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقديرا ألف وواو انتهى ومن جوابه فان قيل لم لا يجوز في حال الجر زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشئ على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب) خرج بالاسم الفعل نحو يخشى والحرف نحو على والى وبالمعرب المبني نحو اذا وهذا وماومتى (قوله آخره) أي في اللفظ (قوله لازمة) المراد باللزوم في الالف والياء لزوم الوجود في أحوال الاعرب كلها لفظا كالفتى والقاضي أو تقديرا كفتى وقاض لكنه يشكل بخروج ما فيه الالف والياء العارضيتان بسبب انقلابهما من همزة كالمقرى والمقرى اسمي مفعول وفاعل من يقرى مضارع أقرى فان التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتقض

بالشاذ

لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بأنها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها (و) يقدر جميعها أيضا في نحو (الفتى) من كل اسم معرب آخره ألف لازمة وما قبلها فتحة

بالشاذشاذ (قوله لتعذر تحريك الالف الخ) لانها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لامتناع مده) لانه منع المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعده و يقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو دعا مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود وأما نحو شاء و يشاء فلا يسمى عند الاكثرين ممدودا لان الالف التي قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين (قوله أولانه قصر الخ) قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة حيث بذلك لتقري الماء فيها أي اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة فالتعليل الاول أولى (قوله ومثله المدغم) أي المدغم آخره فيما بعده نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا والمتبادر ان مثلية المدغم والمحكي للمقصور في تقدير الحركات الثلاث أما في المدغم فاتفاقا وأما في المحكي بمن فعلى الاصح فيما اذا كان المحكي مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير و يحتمل أن المثلية في ذلك وفي كونه للتعذر ويكون السبب التعذر صرح به المحشي في حواشي الازهرية في المدغم وقياس قوله الآتي في المسكن للتخفيف وقول الرضي في الموقوف عليه أن يكون السبب في المدغم الاستثقال والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر أو الاستثقال وانما الكلام في تعيين واحد منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتي وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة عرضي وفي المنقوص لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه مع عروض المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستثقال أو يلاحظ خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره فالسبب التعذر هكذا ينبغي تحقيق المقام و ينبغي أن يعلم أن الجاري على ألسنة المعربين فيما عدا المقصور والمنقوص من قولهم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون العارض لكذا المحتمل للامرين وظاهر في أن التقدير في تلك الاحوال واسطة بين التعذر والثقل فليتفطن لذلك (قوله والمحكي بمن) الوجه ترك التقييد بمن لان مما يقدر فيه الاعراب الجملة اذا جعلت علما نحو تأبط شرا فان الذي رجحه السيد انه معرب تقديرا والمحكي في نحو قولك في الاعراب زيدا مفعول به قال في جمع الجوامع كالتسهيل ويحكي المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجري معربا بالوجوه

لتعذر تحريك الالف مع بقائها كونها ألفا (ويسمى هذا (مقصورا) لامتناع مده أولانه قصر من ظهور الحركات فيه أي منع منها ومثله المدغم والمحكي بمن واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى فالتقدير فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها أيضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل

الاعراب اسما للكلمة أو للفظ انتهى فاندفع ان فى الاوضح وشرحه ان حكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل ذلك الاعراب الواقع فى كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوع جزئى منه من كلام من يوثق بعربيته فالامر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره

﴿تتمة﴾ اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة لعدم الحصر تقصير فمما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقفا والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضى وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قيل اذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لانهما نقيضان قلت الوقف بالسكون ليس متعينا لانه قد يروم الحركة فيقف بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة لكن الاتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشتغل آخره بحركة الاتباع وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستثقال كما صرح به المحشى فى حواشى الازهرية وان وقع لذلك البعض انه للتعذر ثم ان الحركات كما تقدر فى الفعل المعتل تقدر فى غيره وكذا السكون يقدر فى الفعل فى مواضع خلافا لما يوهمه اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة فى الفعل الصحيح اذا سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر وأما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم وما سكن آخره للتخفيف نحو ان الله يأمركم بسكون آخره وكقراءة وبعولتهن بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال فى النثر كالشعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه فى النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا وفى المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة وفى نحو لم يلد مضارع ولد اذا سكن اللام وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت نحو لم يلده أبوان وفيما كان الحرف الاخير منه مدغما فيه نحو لم يشد وهل التقدير فى ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك فى الوقف من القوافى وتقدم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة

(قوله ولا ثقل مع التقدير) قال المحشى رد بأن الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقيل انتهى وهذا مما يتعجب منه وكأنه التباس لان هذا قالوه فى بيان تقدير الفتحة فى نحو مررت بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جوابا عما قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر الفتحة فى نحو مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فما اذا تقدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمى لم يتعرض لهذا المحل بشئ فى هامش

(ولا ثقل مع التقدير والقسم الثانى من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته وهو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله (والضمة والكسرة فى نحو القاضى)

من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة
الجمع المتناهي فان كان
فالمقدر فيه حينئذ الضمة
والفتحة كجوار لما مر في
المقصور وانما لم تظهر الفتحة
فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة
ثقيلة فعوملت معاملتها
(ويسمى) هذا (منقوصا) لانه
نقص منه بعض الحركات أو
لانه تحذف لامه لاجل
التنوين كذا قيل هذا ما
يقدر في الاسماء وأما ما
يقدر في الافعال فاشار الى
القسم الاول منها وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته بقوله (والضمة
والفتحة في نحو) زيد (يخشى
وان يخشى) من كل فعل معتل
بالالف لتعذر تحريكها والى
الثاني منها بقوله (والضمة في
نحو) زيد (يدعو ويقضي) من
كل فعل معتل بالواو والياء
لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة
في) المنقوص حالة النصب
والمعتل بالواو أو الياء (نحو ان
القاضي ان يقضي وان يدعو)
لخفتها * تنبيه * قد مر ان من
يقول بتقدير الحركات في
المعتل يرى ان جزمه بحذف
الحركة ومن يقول بعدم تقديرها
فيه يرى أن جزمه بحذف آخره
والمصنف جمع بين دعوى
تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص
التقدير بها وليس كذلك بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما مر

الحاشية ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو يرمي
وبالمعرب المبني نحو الذي وذي وباللازمة غيرها كياء المثنى جرا ونصبا وبقبلها
كسرة نحو ظبي (قوله لثقلهما على الياء) أي الياء المذكورة وهي المكسور ما قبلها
وذلك مخصوص لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن
ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبي وكرسي (قوله هذا اذا لم يكن الخ) اما لو كان على
صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوار بالتنوين
للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
المعوض عنها التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع
الصرف كذلك نحو أعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل
وكذا نحو قاض علم امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو يرمي
علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض
ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة
الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا
لكان أشمل وربما أشار الشارح بقوله كما مر في المقصور يعني من كونه مخصوصا
بالمنصرف الى هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص
كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال
في التصريح وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص
منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل
التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى ومما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية
لا يلزم اطراده (قوله وتظهر الفتحة في المنقوص) يستثنى منه المركب المزجي اذا
أعرب باعراب المتضايفين وكان آخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فلا يظهر في آخر
الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا للحكم بحالتي البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان
ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب
اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا سواء كان مضافا أولا نحو والمقيمي الصلاة
بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفو الناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء
وحذفت نونه للاضافة واعرابه ليس مدة لفتح ما قبلها ولاجل ذلك لم يحذف حرف
اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ) وكالواو الياء فيه
* لطيفة * أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى
ولطف المبنى -

النـدل مفـروض لهرزقه * والحر بالاقتار مرفوض
لذلك المنقوص لم ينخفض * وأشرف الاسماء مخفوض

والالف في المثنى اذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقدر لانها لا تحذف لعدم ما يدل عليها بل تبقى وتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضيفت الى كلمة أولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستثقال كما صرح به ابن الحاجب واعترض عليه بأن التلفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستثقل و بعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمي من المستثقل وأجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال بالحركة وثقلها اوجب ابدال حرف بآخر فلما قلبت الياء أو الواو ألفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر لا لاستثقال الحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر وأما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله و يجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستثقال مع انه في ما قبل الاعلال مستثقل و بعده متعذر وكالمثنى والجمع حال الحكاية فانه يقدر اعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان أو نحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو أبو بكر فتحكى بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايتها خلاف وتارة مضافة الى نكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو لتضربان) أي من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة أو ما عدا ألف الاثنين وأكد بالخفيفة وانما حذفت النون في الاول لتوالي الامثال والثاني حملا للخفيفة على الثقيلة (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج الوقف لان نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف وردّ ما كان حذف لاجلها فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي بردّ واو الضمير وياءه وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين بردّ الواو والياء والنون هذا وقال أبو حيان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لانها انما تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له انتهى وأما اذا

وقفت

والنون في نحو لتضربان
واضربن واتضربن مطلقا
واضربن وصلا انبه
واتضربن ولتضربن ومن ذهب
منه في الجامع
الى أن الاعراب في الاسماء
الستة والمثنى والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى مذهبه في
الصحيح التقدير

وقعت بعد فتحة فانه يجب ابدالها ألفا كما تقول في قفن اذا وقفت عليه قفا

﴿فصل يرفع المضارع﴾ قوله يرفع المضارع ان قلت قضية صنيعه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلا ان الرفع له ليس هو التجرد قلت لعل وجه عدوله ليكون جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الايماء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أسلفه أو أراد بيان رفعه ولو محلا وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والانسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم تأخيره عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خاليا) أشار الى ان خاليا خبر لكان محذوفة وفيه انه من غير الاكثر والاولى جعله حالا من المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجازم يجزمه) احترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهملين نحو ان تقرآن ولم يوفون والمصنف لم يحتج للتقييد لان الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل (قوله محمد تفد الخ) محمد منادى حذف منه حرف النداء ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبال الوبال أبدلت واوه تاء كما في تجاه وتراث وقال العيني الفساد وقيل الحقد والعداوة فالجازم فيه مقدر أي فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم لان المراد اذا خلا لفظا وتقديرا وتفد لم يخل من الجازم تقديرا (قوله فاليوم أشرب الخ) صدر بيت وعجزه * اثما من الله ولا واغل * لضرورة أي وللضرورة لا ترد نقضا وقضيته انه مجزوم مع خلوه عما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربغ منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح الشذور والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أصحها الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أيد بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران يشعر بالعلية (قوله بل هو الاتيان الخ) هو أولى من قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره اذ الوجودي له معنيان أحدهما الموجود ثانيهما ما ليس في مفهومه سلب والعدمي يقابله فيهما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان في مفهومه سلبا لان التخلص فيه معنى النفي ونحوه ما في التصريح من انه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى النفي ولو سلم ان التجرد بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لكن الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الاول بالوجودي بالمعنى الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو النون على وجه مخصوص وكل منهما أمر

﴿فصل﴾

في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه (يرفع) الفعل (المضارع) اذا سلم من نوني التوكيد والاناث وكان مع ذلك (خاليا من ناصب ينصبه (وجازم) يجزمه (نحو يقوم زيد) باجماع من النحاة وأما قول علي رضي الله عنه

* محمد تفد نفسك كل نفس *

فالجازم فيه مقدر أي لتفد وقول بعضهم * فاليوم أشرب غير مستحقب * فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد أمر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أي حقيقة فلا يرد ان الرضي صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب أو مجرور كما في مررت برجل يضرب أو منصوب نحو رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذن كالاسم فأعطي أسبق اعرابه وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماضي وان وجد فيه لانه مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم وفي نحو خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان وفي نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم تغيره اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر وأما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضي بما فيه تكلف وأجاب في المفصل بأنه من مظان صحة وقوع الاسماء لان من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يتفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خيره في أي قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من الغير قول الكسائي ان رافعه حروف المضارعة ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه وبانه يلزم ان يكون مرفوعا أبدا ورد بان عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقي (قوله وعامل الرفع معنوي) فيه قصور بالنسبة لقول الكسائي ان العامل أحرف المضارعة لانها ليست من العامل المعنوي فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يعتد بمذهبه لكنه لا ينفي لان الرضي قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المعنى الخفي كما هو مذهب البصريين بقي هنا شيء سنح بالبال وهي ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بان الرافع التجرد ولا الحلول محل الاسم اذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله اللازمة النصب) أي في الاكثر المشهور ولغة الجمهور والا فقد حكى الكسائي ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول الملك في النوم لعبد الله ابن عمر لن ترع بحذف الالف وقضية كلام الشارح ان الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب وفيه انه قيد كي بكونها مصدرية وهي لا تكون الا ناصبة فاذن ولي تقديما

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي (وينصب) المضارع بحرف واحد من أربعة أبدا منها (بان) اللازمة النصب

لمشاركتها لن في ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل بانها مركبة
(قوله وهي حرف نفي الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل
بالمصدر أو هو مصدر المبني للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس معنى لها بل حكم من
أحكامها وليس المراد ان كلا من هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه
العبارة (قوله هي لتأكيد الخ) أراد بالتأكيد ما يشمل التأبيد الذي هو نهاية
التأكيد ولا ينبغي ان يحمل على تأكيد لا يشمل التأبيد (قوله وفي الانموذج) أي
في بعض نسخه وفي بعضها على التأكيد وانتصر الحفيد للزمخشري فقال واعلم ان
قول النحويين ان لن ليست لتأبيد النفي مع انها نفي سيفعل متناقض وذلك لان سيفعل
مطلق ونقيضه لن يفعل الدائمة ولو لم تكن لتأبيد النفي لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا
لقولهم سيفعل لانه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز أن يكون النفي على حالة
والاثبات على أخرى فالحق انها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري لاسيما ومدلولات
الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عدل وقد نقله انتهى واعترض بانا
لا نسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالي ومن أين وجب أن يكون لن يفعل نقيضا
لسيفعل حتى يلزم ان تكون لن لتأبيد النفي بل نقيضه لن يفعل أبدا وكانه ظن ان
نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص
ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جمادا نقيضا لبعض الانسان جماد فبطل
قوله فالحق الخ وأما قوله وهو عدل الخ فجوابه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل
نقل خلافه فمع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها في التأبيد
لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق قاله الشهاب القاسمي (قوله
فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغنيمي لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذ الخلاف
بين الزمخشري وغيره انما هو في موضوع لن لغة فالزمخشري فهم عن اللغة ان معناها
الحقيقي هو التأبيد فاذا استعملت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز وغير
الزمخشري فهم انها موضوعة لمطلق النفي فاستعمالها في الآية المذكورة ونحوها
من استعمال الشيء في بعض ماصدقاته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى لن في اللغة
حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره اللهم الا أن يثبت عن
الزمخشري انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضعا وفي حالة التقييد وضعا آخر فيتجه
تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشري والظاهر خلافه فرارا من
دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الاوضح وقال لو
كانت لن للتأبيد كان ذكر الابد في ولن يتمنوه أبدا تكرارا انتهى قال الشمني
ولقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا

وهي حرف نفي ونصب
واستقبال ولا دلالة لها على
تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا
للزمخشري في ذلك قال في
المفصل هي لتأكيد نفي
المستقبل وفي الانموذج لنفي
المستقبل على التأبيد ومحل
الخلاف في انها هل تقتضي
التأبيد أم لا فيما اذا أطلق
النفي أو قيد بالتأبيد أما اذا
قيد بغيره نحو فلن أكلم
اليوم انسيا فلا خلاف بينهم
في انها لا تفيده وقد ظهر ان
من رد على الزمخشري في قوله
بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها
مما قيد فيه نفيها بغير
التأبيد ليس على تحقيق في
المسألة ورد ما ذهب اليه
الزمخشري بانه لا دليل عليه
قال ابن مالك والحامل له على
أن لن لتأبيد النفي

لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأبيد نفس معنى أبدا او جزء معنى
لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهى رفع
ما يتوهم من ان لن لمجرد النفى بناء على استبعاد نفى تمنى الموت منهم على جهة التأبيد
(قوله اعتقاده الباطل الخ) نظر فيه بعضهم بأن الاعتقاديات لا دخل لها فى الاوضاع
اللغوية اذ هو ثقة فى النقل هذا وقد يقال النفى على التأبيد مؤول برؤية على وجه
اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئى فى محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل
(قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائل مكى كما علمت الا انه عبر بقوله للتكرير
ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتى للدعاء) أى لكون الفعل
الذى بعدها للدعاء وليس المراد انها موضوعة للدعاء وليس فى كلامه ما يدل على
اختصاصها بهذا المعنى واعترض عليه بأن هذا ليس خاصا بها بل جميع أدوات
النفى كذلك نحو لا زالت منصورا على الاعداء على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم
يأت لذلك غير لا (قوله والحجة فى قوله لن تزالوا الخ) أى لان المعطوف بثم فى البيت
دعاء لا خبر وعطف الانشاء على الخبر الانشاء هو اللائق للمناسبة وان لم يتعين كون
المعطوف عليه دعاء والمسألة ظنية فاندفع ما للدماميني وقول بعضهم ان الفراء قائل
بجواز الاستئناف بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه
دعاء يغنى عن التأويل ان قيل بامتناع عطف الانشاء على الخبر بأن يقدر القول بعد
ثم أى ثم أقول لا زالت لكم أى ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا
أى أقول لن تزالوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء
عليه لان محل المنع فيما لا محل له قال الشمنى وأيضا فقوله لن تزالوا لو كان خبرا
لكان النفى فى الاستقبال ولا معنى له هنا ويجاب بان معناه الاخبار ببقائهم على
هذه الحال التى هم عليها الآن بناء على ما عرفهم من القرائن المقتضية للبقاء عادة
أى أنتم لا تزول عنكم فى المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم فى
المستقبل وهذا معنى صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب
وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل سيبويه على بساطتها
بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيدا لن أضربه وظاهر أن الكلام فى غير الفاعل
ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وان قال أبو حيان كان ينبغى استثناؤه من الجواز
هذا ووجه الاستدلال انه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل
بأنه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب ومنع الاخفش جواز التقديم لان النفى له
صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية نظرا للمعنى ومن أن المصدرية نظرا
لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين ورد بأمور أقواها انه انما يصح

التركيب

اعتقاده الباطل من ان الله
تعالى لا يرى فى الآخرة
جعلنا الله من أهل الرؤية
وأما استفادة التأبيد فى نحو
لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف
الله وعده فمن خارج كما فى
قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا
وكون أبدا فيه للتأكيد
كما قيل خلاف الظاهر وهل
تأتى للدعاء أم لا فيه خلاف
اختار فى المغنى الاول قال فيه
وتأتى لن للدعاء وفاقا لجماعة
والحجة فى قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت
لكم خالدا خلود الجبال
لكنه صرح فى الشرح وفى
الاوضح بخلافه والاصح انها
بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كالولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين (قوله على وضعها الاصلى) وقال الفراء أصلها لا النافية فأبدلت الالف نونا ورد بأن الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وبأن المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (قوله ولا يفصل) أى والاصح انها لا تفصل لانها محمولة على سيفعل ولذا للشلم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال أن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام وجوز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاول والظن والشرط (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون فى الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما أن يكتبا منفصلين والالغاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انتصب أدع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم نونها فى ما وفصل بينها وبين معمولها بما الظرفية وصلتها للضرورة فان ادع عامل فيما وصلتها والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا وحينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع مع قوله لن أشهد الهيجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفا على ادع بل منصوب بأن مضمرة بعد حرف العطف وان والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد ولبس عباءة وتقر عينى (قوله وأنبعها) عطف على بدا (قوله بكى المصدرية) يعنى التى بمعنى ان (قوله تقدم اللام عليها) لفظا أو تقديرا (قوله نحو لكيلا تأسوا) أى تحزنوا فالتقدير لعدم أساكم قال فى المصباح وأسى أسا من باب تعب حزن فهو أسى مثل حزين انتهى وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسيكم اشتباه لان تأسيت به وائتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى فى الآية عليه كما لا يخفى (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد فى الفصيح أو مع امكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتى (قوله مخرج لكى التعليلية) فان النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها عند البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ) أى مع عدم اللام قبلها لما سيأتى (قوله كى أن تكرمنى) قال أبو حيان والمحفوظ اظهار أن بعد كى الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * ولا يحفظ من كلامهم جئت كى أن تكرمنى (قوله أو اللام) مجيء كى قبل اللام نادر (قوله أما فى الاول) وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله) أى مع امكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتى (قوله وأما فى الثانية الخ) وهى ما اذا ظهرت اللام بعد كى فلا يجوز كون كى مصدرية لما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهى داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل السر والله أعلم فى جواز دخول الجار على

على وضعها الاصلى ولا يفصل بينها وبين معمولها الا فى ضرورة كقوله لما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء (و) أنبعها (بكى المصدرية) اشاركها اياها فى العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها (نحو لكيلا تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكى التعليلية الجارة وعلامتها ظهور أن المفتوحة بعدها نحو جئتك كى أن تكرمنى أو اللام نحو جئتك كى لتكرمنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية أما فى الاول فلوجود أن المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر مثله وأما فى الثانى

الجار هنا وعدم جوازه فيما اذا تأخرت كي ان كي عند التأخر يصح أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وأما في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا الى جعلها حرف جر اذ لا يصح أن تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤكدة لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع امكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلها وأن بعدها عما أوضحه شيخنا وأشاروا لجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد نفي المباشرة في الفصيح ومجيء اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فلئلا يلزم الخ) ودعوى زيادة كي مردودة بأنه لم تعهد زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله أردت لكيما الخ) صدر بيت عجزه * فتتركها شنا ببيداء بلقع * يقال طار به اذا ذهب به بها وتتركها بالنصب عطف على تطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتترك وقيل حال من مفعوله والبيداء الارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض التي لا شئ فيها (قوله جاز الامران) جواب المسألة بين اما جواز الامرين في الأولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرية قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت أن بعدها عند البصريين قال أبو حيان وانبني على هذا فرع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وان قدرناها الناصبة جاز وأما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما دخول حرف مصدري على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك لعدم امكان الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة لها على السبك أو تعليلية فهي مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح كونها ناصبة في هذه الحالة لانها أم الباب فاعتني بشأنها ولان ما كان أصلا لا ينبغي أن يجعل تأكيدا لغيره ولان أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف في الحواشي ولان توكيد الجار بجار أسهل من توكيد حرف مصدري بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى ونقل في التصريح عن المصنف في باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والحمل على الغالب عند التردد أولى (قوله كي تجنحون) أي كيف تجنحون أي تميلون والسلم بالكسر والفتح الصلح وثئرت مبني للمجهول من ثأرت القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله لطول الكلام عليها) فيه أن هذا انما يناسب أن يكون علة لتأخيرها لا لما ذكره وقد يقال انه علة له

قوله فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو كيلا يكون دولة أو ظهرتا معا كقوله أردت لكيما أن تطير بقربتي جاز الامران أي كونها مصدرية وكونها جارة والثاني أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم أي كيف تجنحون (و) أتى (باذن) قبل أن لطول الكلام عليها

باعتبار

باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أي معناها الجواب
والجزاء ومعنى كونها جوابا أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر إما
تحقيقا وإما تقديرا فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي
الجواب لا لفظا ولا تقديرا والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت إذن فيها لا إذن
وحدها ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر
كما قاله الدماميني ردا على ما تردد به المصنف في حواشي التسهيل (قوله وتكلف تخريج
الخ) فقال في المثال الآتي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أي أنا
متصف الآن بمحبتي لك (قوله إذن أصدقك) أي أو أظنك صادقا ومدخول إذن فيه
مرفوع لانتفاء استقباله المشروط في نصبها (قوله ولا يتصور هنا الجزاء) لضرورة
أن التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل
إذ الشرط والجزاء كما قال الرضي إما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في
الحال (قوله والأصح أنها حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين إنها
اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التي
أضيفت إذا إليها وعوض عنها التنوين كما في حينئذ وأضمرت أن فانتصب الفعل
الواقع صدر الجملة الجوابية ولعل المفرد المؤول بأن عنده فاعل أي إذا جئتني وقع
إكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أي حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة
مع الجملة الاسمية كما لو قلت إذا جئتني فإكرامك حاصل (قوله وعليه فالأصح أنها
بسيطة) أي لا مركبة من إذ وأن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها إلى الذال
الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها)
أي لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي ولما جرت
العادة أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وإن كان كلاما غير محقق لأن الذي أضمرت
أن بعده ليس الناصب وإنما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا (قوله
لعدم اختصاصها) قال المصنف في بعض تعاليقه ووجه الضعف اللاحق لإذن
أنها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه لغيره وكأنه نظر إلى نحو ولن تفلحوا إذا
أبدا فرأى لفظة إذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى
ومن خطه نقلت (قوله وشرط إعمالها الخ) إلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة
حكاها عيسى بن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول إلا أنها نادرة جدا ولذلك أنكرها
الكسائي والفراء (قوله بأن كان ما بعدها الخ) سيأتي قريبا أن الإهمال لا ينحصر
في هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لأنه يكون فيما إذا تقدمها
العاطف اللهم إلا أن يقال إن المراد أنه في هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز

وهي حرف جواب وجزاء فإذا
قلت لمن قال أزورك غدا
إذن أكرمك فقد أجبته
وجعلت إكرامك جزاء زيارته
ومجيئها لهما هو نص سيبويه
واختلف فيه فحمله الشلوبين
على ظاهره وقال إنها لهما
في كل موضع وتكلف تخريج
ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي
على الغالب وقد تتمحض
عنده للجواب فإذا قلت لمن
قال أحبك إذن أصدقك فقد
أجبته ولا يتصور هنا الجزاء
والأصح أنها حرف وعليه
فالأصح أنها بسيطة وأنها
الناصبة بنفسها وكان القياس
إلغاؤها لعدم اختصاصها
ولكن أعملوها حملا لها على
ظن لأنها مثلها في جواز
تقدمها على الجملة وتأخرها
عنها وتوسطها بين جزأيها كما
حملت ما على ليس وإن كانت
غير مختصة وشرط إعمالها
ثلاثة أمور الأول أن تكون
(مصدرة) في أول الكلام
فإن وقعت حشوا فيه بأن كان
ما بعدها معتمدا على ما قبلها

غيره وفيما سيأتى بجوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال أو للاعمال وقضية الحصر فى هذه الصور الثلاثة العمل فى نحو يا زيد اذن أكرمك بل وقضيته أيضا الاعمال فيما اذا تقدّم المعمول نحو زيدا اذا أكرم وفى المسألة خلاف فذهب الفراء الى انه يبطل عملها وأجاز الكسائى اذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدرة فى النية لان النية فى المفعول التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثانى عدم العمل قطعا عند البصريين فى نحو يا زيد اذن أكرمك (قوله أهملت) لضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر لما قبلها) أى فى الاصل أو فى الحال كما أشار اليه بالمثالين (قوله ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها) أى صناعة لا معنى فلا يرد ان اذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا جزاء الشرط مقدر أى ان تزرنى غدا اذن أكرمك لانه انما هو جواب الشرط مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى (قوله وقوله) أى ونحو قول كثير عزة (قوله لئن عادلى الخ) اللام موطئة لمجىء الجواب للقسم السابق فى البيت قبله وهو

حلفت برب الراقصات الى منى * تغول الفيافى نصها وذميلها

والضمير فى مثلها ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال تمن على أعطك فقال أكون كاتبا لك فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله فى هذه القصيدة

عجبت لتركى خطة المجد بعدما * بدالى من عبد العزيز قبولها

فانه يدل ان كثيرا لم يرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا أقيلها جواب القسم السابق وجواب الشرط محذوف وجعل فى المغنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوفا وهو مخالف للقاعدة المشهورة انه اذا توالى شرط وقسم فالجواب للاسبق لكن ما قاله جائز أيضا ولم يجزم الجواب لان الشرط ماض (قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلا وبأن يقع غير معتمد على ما قبلها والذى ذكره فى قوله بل يقع الخ هو الاول فالنفى فى قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقيد معا هذا وكون اذن فيما ذكره من نحو من يقعد اذن زيد هى التى الكلام فيها محل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر (قوله نعم ان تقدمها واو أو فاء) أطلق السيوطى وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة ان بعدها وجوبا وبين المنصوب باذن نحو لالزمنك أو اذن تقضينى حقى (قوله جاز النصب بها على قلة) أى وجاز

اهملت قال الرضى وذلك فى ثلاثة مواضع الاول أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك والى اذن أكرمك الثانى أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالث أن يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لأخرجن وقوله لئن عادلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها اذن لا أقيلها ولا يقع المضارع بعدها فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة فى غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا انتهى نعم ان تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلة الشرط الثانى واليه أشار بقوله (وهو) أى المضارع الذى بابها

الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول انتهى ووجه جواز الامرين عند تقدم العاطف النظر الى أمرين فمن حيث ان اذن في أول جملة مستقلة فهو متصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به في المغني أيضا (قوله مستقبل) نظرا استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءني زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شئ اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ) كان ينبغي أن يذكره قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فمن ذلك قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فهو اما ضرورة أو مؤول على حذف خبران أي اني لا أستطيع ذلك أو نحوه ثم استأنف ما بعده بالنصب لتحقق شرطه (قوله بقسم) قال في الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب (قوله أو بلا النافية) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منعه بغير لا اذ لم يسمع وان كان التعليل الآتي يفيد جواز الفصل بكل ناف (قوله ابن بابشاذ) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور وكذا صحح السيوطي والظاهر أن باءه الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية (قوله نرميهم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر ادوات الجزاء (قوله بالنداء) نحو اذن يا عبد الله أكرمك وزاد أبو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو اذن يغفر الله يدخلك الجنة (قوله بالظرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو اذن يوم الجمعة أو في الدار أكرمك وأما الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا أكرم فرجح عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان قياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان

(مستقبل) فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول الشرط الثالث واليه أشار بقوله (متصل) ذلك المضارع بها (أو منفصل) عنها اما (بقسم) أو بلا النافية كما في المغني والشذور وأشار الى مثالي الاتصال والانفصال بقوله (نحو اذن أكرمك واذن والله نرميهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا أفعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به لتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها أو بلا النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة

العمل في الفصل بين كي والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما اسم واحد قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه وقيل في توجيهه فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الظرف معمولا لفعل اذن أو ولو كان معمولا لمعمولها في الرضي ما يقتضي الاول فليراجع (قوله اعمل اذن الخ) ذيل بعضهم هذه الابيات ببيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعملا

(قوله المنسبكة مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والاصالة ألا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لا جاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان المنسبك هو ان وحدها خلافا لمن وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والاصل ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للمفسرة الخ) اخراجه لما ذكر لا ينافي اخراجه لغيره أيضا فانه مخرج لان الاسمية فانها تردضمير المتكلم في قول بعض العرب ان فعلت وضمير المخاطب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوقة بجملة الخ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فآخر مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شان مقدر وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبران وهي وخبرها خبر آخر دعواهم وبقوله فيها معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغنيمي قال السيد في شرح اللباب عند قول المتن ويختص أي ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه مانصه أي صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وبقوله المتأخر عنها جملة نحو ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقترن بجار نحو كتبت اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله وأوحينا اليه أن اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجي والظاهر ان الايحاء متعلق بها هنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل انتهى فتأمله (قوله التالية للما) أي التوقيتية كما في المغني احترازا عن

أعمل اذن اذا أتتك أولا
وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا
الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على
رأي ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا
فأحسن الوجهين أن لا تعملا
وينصب المضارع أيضا (بأن المصدرية) أي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها (ظاهرة نحو) والذي أطمع (أن يغفرلي) ومضمرة كما سيأتي والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والثانية قال في أوضحه هي التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والوقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

الثانية وهى الجازمة وامرجبة وهى التى بمعنى الا (قوله كأن ظبية الخ) صدره
ويوما توافينا بوجه مقسم * والبيت لارقم اليشكرى وتعطو تتطاول الى الشجر
لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق
والسلم بفتحتين شجر والشاهد فى كأن ظبية بجر ظبية وان زائدة بين الجار ومجروره
وروى نصب ظبية على انها اسم كأن المخففة من كأن ورفعها على انها مهملة أو عاملة
فى ضمير محذوف أى كأنها ظبية (قوله فاقسم أن لو الخ) تمامه * لكان لكم يوم من
الشر مظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة
المعروفة من انه اذا توالى شرط وقسم وليس هناك الا جواب واحد فهو للسابق منهما
لا فرق فى ذلك بين الشرط الامتناعى وغيره عند جماعة واضطرب كلام ابن مالك فى
التسهيل فى الشرط الامتناعى فدل كلامه فى الجوازم على ان جواب القسم محذوف
أغنى عنه جواب لو وفى باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم
(قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء وغامر
اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعاطى خبر كأن
وفى لجة متعلق بغامر وغامر صفة لمعاطى والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل فى
انقاذه مما كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج
يده ليتناوله من ينقذه وهذه حالة الغريق والشاهد فى البيت ظاهر (قوله وان لم
يكن بلفظ العلم) نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وخرج
بتفسير العلم بما ذكر ما اذا أول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك
اجاز سيبويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون
أن لا يرجع بالنصب (قوله اهملت) أي لم تعمل النصب فى المضارع ولو عبر به كان
أولى اذ هى لم تهمل بالكلية بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فيهما والجملة خبرها
وانظاهر ان الضمير فى قوله ما لم تسبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة
للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حرره
شيخنا العلامة الغنيمى وبهذا يندفع ان كلامه يوهم انها بعد العلم هى أن الناصبة
وأهملت وليس كذلك وانما هى المخففة من الثقيلة وانما أهملت لان الناصبة
تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد
أفعال التحقق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته وقال فى المتوسط
وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هى الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع
الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم أو بين القسم ولو كقوله * فاقسم ان لو التقينا وأنتم * زاد فى المغنى والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا أن كأنه معاطى يد فى لجة الماء غامر ومحل النصب بأن المصدرية (ما لم تسبق بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به أهملت

التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق انتهى يعنى فيلزم التنافى (قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة) وهى ثلاثية الوضع اذ هى مخففة من الثقيلة وهى مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بأن المصدرية مالم تسبق كان أصلها المخففة هى منه كذلك وكان الثنائية الوضع التى تنصب المضارع وتوصل به و بالماضى والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أى ولم يكن هنا الفاصل غير لا فان كان هنا الفاصل غير لا نحو خلت ان ستكون او خلت ان لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل فى معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى مجرى الاشارة كاعلم بما مر (قوله اجراء للظن مجرى العلم) أى لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة (قوله وهو أرجح) أى فى القياس لانه الاصل والا كثر فى كلامهم ﴿تتمة﴾ افهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل علم أو ظن ومثله فى كلام ابن الحاجب واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لان الفعل فى هذا القسم اما ان يكون صالحا للمخففه كافعال الرجاء والطمع أولا يكون فان كان منافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد وبجواز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم الخ) قال فى المغنى نقله اللحيانى عن بعض بنى صباح (قوله اذا ما غدونا الخ) البيت لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب (قوله حملا على ما اختها) أى المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الاهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كى مع ان الاخرى مصدرية (قوله أن تقرآن الخ) تقرآن اما فى محل نصب بدلا من تحملا أو من حاجة فى قوله قبله

وتحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها و يدا

واما فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أى هى ان تقرآن قال المصنف فى المغنى والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى فى الحديث الخ) كذا فى المغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى أن تجعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظما ونثرا الى ان قال ولا داعى الى ارتكاب أمر لم يثبت قال فى المغنى والمعروف فى الرواية كما تكونون

وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فان سبقت بظن) أى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن (فوجهان) الرفع والنصب (نحو وحسبوا أن لا تكون) قرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ولهذا أجمعوا عليه فى الم أحسب الناس أن يتركوا ومن العرب من يجزم بأن كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية كقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روى فى الحديث كما تكونوا يولى عليكم (ومضمرة) واضمارها

وفي الرضي وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما يطلب ذلك ليكون الجار والمجرور مفعولا والمفعول لا بد له من فعل أو معناه الى أن قال ومنه قوله عليه السلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم لمكروه أي بحالهم المكروهة ثم ذكر انه يجوز ان تكون نافية وما أشبهه مصدرية (قوله اما جوازا او وجوبا) أي جائزا أو واجبا او ذا جواز او ذا وجوب (قوله وهو هنا الخ) أي لانه لم يسمع النصب الا مع الاربعة قال أبو حيان ولا يجوز في غيرها (قوله باسم خالص الخ) أي سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع او أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة وفاءين في الاصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذي لا يحجب عن ادراك ما وراءه (قوله فتقر منصوب) يجوز رفعه لتنزيله منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه كذا قاله المحشي تبعا للعيني وغيره وقال المصنف في الحواشي لا يجوز الرفع لان المعنى يفسد به اذ يصير المعنى ولبس عباءة أحب الي من لبس الشفوف ثم يقول وتقر عيني وليس المراد ذلك وان لبس العباءة مطلقا أحب اليه من لبس الشفوف بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رأيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والمحشي لانهما لم يجيزا الرفع على الاستئناف بل على ان يكون الفعل معطوفا على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة المصدر وأحب خبرا عنهما الا انه أفعل تفضيل مجرد من أل والاضافة وهذا يؤدي معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتر الخ) صدر بيت عجزه * ما كنت أوثر أترابا على ترب * المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال وأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وان أرضي في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تأويل الفعل والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل لدته وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه (قوله اني وقتلي سليكا) صدر بيت لأنس بن مدركة الخثعمي عجزه * كالثور يضرب لما عافت البقر * وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف الى فاعله وأعقله مضارع عقل القتيل أعطى ديته منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم وان أعقل في تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس في تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العامل ان يصح حلول ان أو ما والفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل

اما جوازا أو وجوبا أما (جوازا) ففي موضعين أحدهما (بعد عاطف) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه (ولبس عباءة وتقر عيني) أحب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارياح فيه
أحب الي من قصر منيف

وهو تحريف نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معتر فأرضيه
ما كنت أوثر أترابا على ترب

وبعد ثم قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد أو قوله تعالى أو يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع

كما لا يخفى وكالثور خبران والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء (قوله عطفا على وحيا) أي من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب كأنه قيل وما صح له أن يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل اما الوحي والارسال فأمرهما ظاهر وأما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كأنه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بأن يوحي أو بأن يسمع من وراء حجاب أو بأن يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال الاستثناء ههنا منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوي لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل خبر لمبتدأ محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف والاستئناف بعد الواو والفاء جزم في الاخبار وأما بعد أو فقيل نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أي يقضيكه على كل حال سواء ألزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذكر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر في قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادي فانه يجب فيه اضمار أن بخلاف مسئلتنا فان الاضمار جائز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن لان هذا انما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد في الشذور بكونه صريحا لاخراج ذلك (قوله الطائر فيغضب الخ) ال اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل واعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا في التصريح قال شيخنا اذا كان من عطف الجمل ففي اخراجه حينئذ نظر لان المحترز عنه انما هو الفعل

عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال أي الذي يطير (و) الثاني بعد (اللام) الجارة سواء كانت للتعليل كما (في نحو) انا فتحنا لك فتحا مبينا

المعطوف

(ليغفر الله لك) ما تقدم من ذنبك وما تأخر أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى أن صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتي (في نحو لئلا يعلم أهل الكتاب) أم نافية نحو (لئلا يكون للناس فتظهر) ان وجوبا (لا غير) كراهة اجتماع لامين (و) الا في (نحو ما كان الله ليعذبهم) مما هو مسبوق بكون

المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمله هذا وقال الشاطبي وأما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني فاضل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطى معنى الفعل اعمالا لمعناه واهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشي تبعا للشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر منتزع أول من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالته على الحدث وسيأتي أن الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طيران فيغضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال ابو حيان في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب الكوفيين وقد عزاه بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انها لام السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاطه كونه صار عدوا صار كأنه التقط لذلك وان كان التقاطه في الحقيقة انما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم للتأكيد) وهي الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوازا) واجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لكي أكرمك ومذهب الجمهور أن كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع (قوله بعدها) أي اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد وبجب ادغام النون في لا نافية أو زائدة ليقارب مخرجهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلفظ به ثقيل جدا (قوله بكون) أي ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه بذلك دون بقية اخواته كأصبح ودون غيرها ككان ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا بعض وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد

لان هـذه لام كى (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كى فتقول أتوب ليغفر الله لى قال أبو حيان ان الفعل المنفى لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا بخلاف لام كى وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو ما كان زيد فى الدار ليقوم فانظر علته وحرره (قوله ولو معنى) هو المضارع المنفى بلم (قوله منفى بما أو لم) يعنى ما لم ينتقض فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال والفرق ان النفى مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء الا بقرينة تدل على انتفائه وخرج بالتقييد بفقط لن لانها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم اذ نفى غيره بهما قليل ولما لانها وان نفت الماضى لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم وأما ان ففيها خلاف قوى واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها بقراءة غير الكسائى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ونظر فيه فى المغنى واستظهر انها لام كى وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن لام الجحود نحو ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك فى لام كى نحو قام زيد ليذهب عمرو (قوله فيضمر وجوبا) علل بأن ما كان زيد ليفعل نفى كان زيد سيفعل أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما فكما لا يجمع بين ان والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى أى ليفترى وأجيب بأنه لا حجة فى الآية لان أن وما بعدها فى تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر عن المصدر بمصدر وهو بمعنى المفترى والا فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعى لتقدير اللام (قوله بالخاص) أى باسم الخاص لان الجحد فى اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وبهذا يندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفى (قوله الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيد يقوم فالنفى مسلط على المنصوب (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة فلا تتعلق بشىء لان الزائد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهى عندهم غير جارة بل هى ناصبة بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم فهى عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة الخلاف بين البصرى والكوفى فى

ماض ولو معنى منفى بما أو لم
فقط مسند لما أسند اليه
الفعل المقرون باللام
(فيضمر)
كما فى المغنى
وجوبا (لا غير) وتسمى هذه
اللام لام الجحود من تسمية
العام بالخاص واختلف فى
الفعل الواقع بعدها فذهب
الكوفى الى انه خبر كان
واللام للتوكيد

قوله

قولك ما كان محمد ليطعام لك ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصرى لان ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفى لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للكوفيين قوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أى على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله لكنه يقول الخ) أى فيلزمه أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انها مؤكدة وبه صرح ولده لكنه قال فى شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هى لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما لان يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجيب بأن الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا فى سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحوى هذا وقال المصنف فى الحواشى قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا فى الظرف والجر وانه خبر تجوزا لا تحقيقا (قوله وان هذه اللام متعلقة الخ) أى فهى عندهم حرف جر معد لتعلق الخبر قال المرادى قولهم انها متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل انتهى وفى المغنى ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه واستشكله الدمامينى بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفى السبب وارادة نفى المسبب (قوله ولم تكن أهلا لتسمو) هل للكوفيين ان يقولوا ان ذلك ضرورة أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الا حيث لم يوجد خبر غيره (قوله ففى خمسة مواضع مثل ذلك فى التوضيح) وأقره شارحه ولم يذكر من الاضمار الواجب اضمار أن بعد كى التعليلية (قوله أحدها هذا) وهو الاضمار بعد لام الجحود المتقدمة (قوله حتى مطلع الفجر) أى الى مطلع الفجر والجار والمجرور متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل وجملة سلام هى ليست أجنبية لانها متصلة بالكلام ومسددة له فلذا فصلت بين العامل والمعمول أو هى فى موضع الحال من الضمير فى تنزل وهى مبتدأ أو سلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع الفجر خبر لانه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالى بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها الحال

وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصرى فهو قول مركب من قولين وذهب البصرى الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح فى موضع جر والتقدير فى نحو ما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر فى كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال * سموت ولم تكن أهلا لتسمو * فصرح بالخبر الذى هو قوله أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفى كلامه استعمال لا غير وقد صرح فى المغنى بأن قولهم لا غير لحن وفى الشذور بأنه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه وأما اضمار ان وجوبا ففى خمسة مواضع أحدها هذا والثانى أشار اليه بقوله (كذا اضمارها) أى أن وجوبا (بعد حتى) الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهى فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو

سائرها فاذا أخبر عنها بأنها على حال غيرها حصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هى على
الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لأسيرن حتى تطلع الشمس)
اى الى أن تطلع الشمس وظاهره انه لا يصح فى هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى
كى لان السير لا يكون سببا لطلوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كى) وذلك عند بعضهم
مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف واختلف فى علاقة المجاز فقيل انتهاء الحكم
بما بعدها لان الفعل الذى هو السبب ينتهى بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهى
بوجود الغاية وتعقبه السعد بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل
الصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعنى المسبب الانتهاء اليه واختار ان العلاقة
مقصوديته أى كون ما بعدها مقصودا بما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونوقش فيه بأن
الغاية لا تستلزمه بدليل أكلت السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا
بالاكل واستوجه الكمال ابن الهمام الاول (قوله علة لما بعدها) أى مقضيا الى
المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح الصدر قبلها الى الامتداد
الى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده
نعم ان أريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى
حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالامر سبب الاسلام والاسلام
سبب دخول الجنة (قوله حتى تفىء) حتى حرف جر وأن والفعل فى محل جر بها
متعلق بقاتلوا اما لتعلق الغاية أى الى ان تفىء وهو الظاهر المناسب لسياق الآية
واما لتعلق التعليل أى كى تفىء فيكون للتعليل (قوله بمعنى الا أن) كذا فى النسخ
تبعا للتعليل والصواب حذف ان لان حتى بمعنى الا الاستثنائية استثناء منقطعا كما
ذكر ابن مالك وابن هشام الخضراوى وان مضمرة بعدها وقال الدمامينى وسواء
كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل الا أن تفعل
متصلا مفرغا بالنسبة الى الظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات فكذلك
وفى البيت الآتى منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا لان عمل
الجر يثبت مع افادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما (قوله فى قوله ليس العطاء
الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وقد يجىء بمعنى العطية اسم ليس
ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات
المال وهى ما لا يحتاج اليه منه وسماحة خبر ليس والسماحة الجود وان والفعل
اسم تأويلا فى محل جر بحتى متعلق بليس والمعنى ان اعطاءك من زيادات مالك
لا يعد سماحة الا أن تعطى فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو فى
وما لديك للحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صلته أو صفته وقليل خبرها

والجملة

لأسيرن حتى تطلع الشمس
وتارة تكون بمعنى كى وذلك
اذا كان ما قبلها علة لما بعدها
نحو أسلم حتى تدخل الجنة
وتحتملهما فى نحو حتى تفىء
الى أمر الله هذا مذهب
الجمهور وأثبت ابن مالك
لها معنى ثالثا وهو ان تكون
بمعنى الا أن واستظهره
المصنف فى قوله
ليس العطاء من الفضول
سماحة *
حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متاتٍ
وكذا التعليل والاصح ان
النصب بعدها بأن مضمرة
لابها لانه قد ثبت جرها
للاسماء فوجب نسبة العمل
هنا لان لما تقرر من ان
عوامل الاسماء لا تكون
عوامل الافعال لان ذلك
ينفي الاختصاص واثمالم
تكن مثل كي جارة وناصبة
بنفسها قال أبو حيان لان
النصب بكي أكثر من الجر
ولم يمكن تأويل الجر بحكم
به وحتى ثبت جر الاسماء بها
وأمكن حمل ما انتصب
بعدها على ذلك بما قدمنا
من الاضمار والاشتراك
خلاف الاصل ولانها بمعنى
واحد في الفعل والاسم
بخلاف كي فانها سبكت
الفعل وخلصته للاستقبال
ولا ينصب المضارع بأن
بعدها الا (ان كان مستقبلا)
بالنظر الى ما قبلها سواء كان
مستقبلا أيضا بالنظر الى
زمن التكلم (نحو) لن نبرح
عليه عاكفين (حتى يرجع
الينا موسى) أم لا نحو •

والجملة حال من مفعول تجود المحذوف أي حتى تجود شيئا حال كونه قليلا عندك
ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم ان حتى
تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد
استعمالها وعن قانونها (قوله مع ان احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف
لانه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار الاحتمال اذا كان راجحا وقول
المحشي وانما ينافيه القطع يوهم أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده
لا يخفى على ذوي الابصار والمعنى على الغاية ان انتفاء كون اعطائك معدودا من
السماحة ممتد الى زمن اعطائك في حالة قلة مالك فاذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت
سماحتك والمعنى على التعليل اني أحكم بأن اعطاءك من فضول المال ليس سماحة
لاجل أن أرميك على الاعطاء حالة الاقلال من المال (قوله لابها) أي بنفسها
سواء كانت جارة باضمار الى كما ذهب اليه الكسائي عكس مذهب البصريين
أم بنفسها كما ذهب اليه بعض الكوفيين لشبهها بالى (قوله لا يكون عوامل في
الافعال) أي من جهة واحدة فلا يرد أي رجل تضرب أضرب فان الجهة في أي
مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة ومع اتحاد
المعنى فلا ترد اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة وتقدم قريبا في لام
الجحود ان الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة (قوله والاشتراك خلاف
الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة
بنفسها فتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بأن الاشتراك خلاف
الاصل (قوله ولانها بمعنى واحد) تعليل ثان يستفاد منه الفرق وحاصله انه لم يمكن
أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال
فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا)
لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو لن نبرح عليه
عاكفين) مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال
ان هذا من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى
زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول
الرسول في الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية
لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن
ولاشك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية
بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه
أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتأمل

وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب فى قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم وقد تظهران مع المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو ان يبين جميعا وهو مختار قال أبو حيان وفى هذا دليل على دعوى البصريين من ان أن مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت فى المعطوف لان الثوانى تحتمل مالا تحتمله الاوائل والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهى التى تعطف بعضا على كل كما سيأتى والابتدائية وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله

* حتى ماء دجلة أشكل *

وقوله سم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل الذى بعدها الا حالا أو مؤولا به بخلاف الجارة

وحتى يرجع متعلق بنبرح على تقدير مضاف أى زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا) أى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما قبلها والفعل مؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك (قوله بالنظر الى زمن التكلم) أى قص ذلك علينا والمراد بزمن التكلم فى الآية السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم) أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله

ومن يكامهم فى المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختار مفارقتهم وقوله أو ان تبين جميعا أى مفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر (قوله قال أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقفت عليه فى شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا الكلام بيسير مانصه ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجاز واظهار ان بعدها قالوا لو قلت لأسيرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما أجاز واذلك فى لام الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمله ثم أقول ايضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة بنفسها وذلك كما تقول جئت لكى تكرمنى وان تحسن الى فهل يمتنع عطف أن تحسن الى على كى تكرمنى فحرره (قوله لان الثوانى تحتمل الخ) ادعى بعضهم أن ان فى البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن وجوز بعضهم أن تكون مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تأويل المصدر باسم الفاعل أى كى يكون عزيزا أو بائنا (قوله والابتدائية) أى التى تبتدأ الجمل أى تستأنف بعدها الا انه يلزم وقوع المبتدا والخبر بعدها لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح ولكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الا على المفردات أوما فى تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعما انها جارة وان الجملة فى محل جر بها ومما يبطل مزعمهما انهم اذا أوقعوا ان بعدها كسروا همزتها (قوله حتى ماء دجلة) أشكل عجز بيت لجرير صدره * فما زالت القتلى تمج دماءها * والاشكل الذى فيه بياض وحمرة مختلطان (قوله أو مؤولا به) قال المصنف الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك سرت

حتى

حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور
اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال (قوله فانه يتعين
أن يكون مستقبلا أيضا) لما ذكرنا آنفا من ان النصب بعدها باضمار ان وهي
تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الامر كذلك فهلا شرطوا ان يكون الفعل
مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضمار ان وما الخصوصية لحتى الجارة (قوله
فان انتفى وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالي لا يكون
الا مرفوعا وانه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ويوافقه كلام الدماميني
حيث قال وتلخيص مسئلة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها
لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان
حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعني بالنسبة الى زمن التكلم فانه الذي
يجب نصبه كما صرح به في المغني وأما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبلها فالوجهان
واذا تقرر هذا فقول الشارح وقد علم من كلامه الخ مشكل لانه ان أراد ان
الاستقبال بقسميه الذي قدمه في شرح قوله مستقبلا شرط في وجوب النصب
فمخالف لكلام المغني وان أراد أن الاستقبال الذي هو شرط للوجوب انما هو
الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم بخصوصه هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه
أيضا قوله فان انتفى وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة (قوله
مسببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما المانع وجب الاتصال
المعنوي جبرا لما فات ولتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو ايهم سار حتى يدخلها الان
الاستفهام عن السائل لا عن السير فانه محقق وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت
نفي السير وهو الاغلب في كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير
قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضي ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو
لاسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها
وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الاول ودخول البلد
لا يتسبب عن عدم السير في الثاني وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع
لزم ان يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير
سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه وأجاز الاخفش الرفع بعد
النفي على ان يكون الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل
حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه
اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجري
مثل ذلك في الاستفهام قال الرضي ويجوز ما سرت الا يوما حتى أدخلها بالرفع

فانه يتعين أن يكون الفعل
مستقبلا كما تقدم وقد علم
من كلامه ان الاستقبال
شرط في وجوب النصب
فان انتفى وجب الرفع لكن
يجب مع ذلك ان يكون
الفعل بعدها مسببا عما
قبلها

وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا وأما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما الحصر الشيء كقولك انما سرت أو قعدت اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفي وأما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم انما انت شجاع أي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة) فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى أدخلها فان سيري مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ماقيل انه يمكن تقدير الخبر أي سيري حاصل وكذلك كان سيري أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو أمس خبر الكان فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا بمحذوف على انه خبر كان رفعت لان مابعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ويحتمل انه مثال للحال التأويلي على معنى انه بحيث لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله العاطفة) أي لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما اشار اليه الشارح فيما سيأتي وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به في اذن ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بالشرط وذهب الكسائي الى ان أو ناصبة بنفسها والفراء الى ان النصب بالمخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أو الا) أجود من قول بعضهم التي بمعنى الى أو الا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذ ايصلح في موضعها حتى أو الا لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فشمل كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين الغاية في لانتظرنه أو يجيء والاستثناء في لأقتلن الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لألزمنك أو تقضيني حقي وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها واحد منهما فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا كما تقدم لكن يرد عليه

الصالح

فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه (و) الموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان أشار اليه بقوله (بعد أو) العاطفة الصالح في موضعها الى أو الا فالاول (نحو) قولك (لالزمنك أو تقضيني حقي) أي الى ان تقضيني حقي وكقوله

الصالح في موضعها كي كما عرفت (قوله لأستسهلن الخ) صدر بيت عجزه * فما انقادت
الآمال الا لصابر * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني
وليس بشئ وفيه نظر لان كون أو بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة وهو
الذي اقتصر عليه سيبويه قال الرضي أو في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع
افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما
عقب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وسيبويه يقدر بالا
وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف
وهو الظرف أي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما
قبل أو وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو والتي بمعنى الى انتهى
ومع هذا لا يقال ان كلام أبي حيان ليس بشئ وقول الرضي ان الجر بأو خلاف
ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا والى تقدير معنى واعراب
ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة
للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل
السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وربما يؤول
منه المصدر (قوله بعد فاء السببية أو واو المعية) أي العاطفتين كما يعلم من متن
التوضيح وغيره وألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن
أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه
يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو قال
في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهي التي
قصد الخ) أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها الا ان العدول عن العطف الى
النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم تقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المصنف في بعض تعاليقه انما نصبوا بعد الفاء
في تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فتجفوك لم يمكن عطف تجفوك على
تنقطع والا لجزم فيصير المعنى ولا تجفك والمراد ان ينبهوا على ان الانقطاع سبب
الجفاء فنزلوا الانقطاع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف
اسم على اسم أي لا يكن منك انقطاع فجفاء منا فهذا يدل على السببية وهكذا الكلام
في أخواتها لو شاركه الثاني مع الاول في اعرابه علم انه داخل في معناه ولما عدل به
عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم انه لا يغني عن أن يأتوا بالفعل اتيانهم
بالمصدر لانهم لو قالوا لا يكن منك اتيان فاعطاء منا جاز ان يظن انك تنفي كلا

لاستسهلن الصعب أو أدرك
المنى * (و) الثاني (نحو) قوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم
(كسرت كعوبها أو تستقيما)
أي الا أن تستقيم والفعل في
هذه الامثلة ونحوها مؤول
بمصدر معطوف على مصدر
متصيد من الفعل المتقدم
أي ليكونن لزوم مني
أو قضاء منك وليكونن مني
كسر لكعوبها أو استقامة
منها (و) أشار الى الرابع
والخامس بقوله (بعد فاء
السببية) وهي التي قصد بها
الجزاء (أو واو المعية)

المصدرين بخلاف ما اذا أتيت بالفعلين وخالفت بين اعرابيهما وعلى هذا اذا كان الفعل موجبا نحو يطير الذباب فيغضب زيد لا يحتاج الى اضمار ان لان دخول الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه فأما * فألحق بالحجاز فاستريحا * فضرورة واذا كان الفعل الثاني موافقا للاول في المعنى لا يجوز النصب نحو ما أقوم فأحدثك اذا أردت نفي الفعلين وانما ينصب اذا كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة معنى مع) أي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر فان الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الأول كالجزاء (قوله فخرج نحو ألم تأتنا فتكرمك) أي من كل نفي دخل عليه اداة استفهام وأريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري لايجاب ولهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وهذا ما في التوضيح لكن صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل والجزم أيضا ويوافقه انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

ولا شك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى أولم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وتوجيهه ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه فينصب وان يراعى معناه فلا ينصب وقيل ان عدم النصب في فتصبح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعل الرؤية عندهم في مثل هذا منفي ولذا أجاز والبدل في ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا دون ما جاءني أحد الا زيد فلم ترفي معنى ألم ينزل الله قلت ذلك وان صح في فعل الرؤية الا انه ليس على سبيل الوجوب والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا كله يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بأنه لايجاب الاستفهام نفسه وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدمه الاستفهام المذكور ام لا فليحرر ثم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفي اجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحرر (قوله وماتزال تأتينا فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني فأكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقض النفي فيه بالا قبل الفعل بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما يأتي في كلام

الشارح

وهي المفيدة معنى مع حال كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات فخرج نحو ألم تأتنا فنكرمك وماتزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع
ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد الا زيدا فأكرمه فان جعلت الهاء لاحد
نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه
(قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى انه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة
الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغته (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور
على ان ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السكوت
وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لا خبر له لانه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتف وقيل
ان الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل و بني على الضم لانه كان معربا وأجاز
الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله و بالمصدر) قال المصنف
في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال و ينبغي ان
لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله و باسم الفعل) هذا قول
الجمهور لان اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم
الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازاه اذا كان اسم
الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ولا من معناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه
فنكرمك قال في شرح الشذور وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على
صريح الفعل) فان الفاء المجرد العطف من غير سببية نحو ما تأتينا فتحدثنا فيجب الرفع
أي فما تحدثنا وكذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا جزمت تشرب (قوله
والمستأنفتان) فان الفاء المجرد السببية حينئذ لا للعطف نحو ما تأتيني فأكرمك بمعنى
فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والواو المجرد الاستئناف
لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا
نصب تشرب تكون الواو عاطفة و يوافقه ما صرح به في شرح اللمحة انه لا يصح كونه
مفعولا معه لانه لا يكفي فيه الاسم تأويلا لكن قال حفيد الموضح كغيره انه مفعول معه
وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمر ان بعدها وانما تضمر بعد العاطفة كما
صرحوا به هنا فليحرر (قوله نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضى عليهم
فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع أن يقضى عليهم
ولا يموتون أي لا يكون قضاء عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لان
أن تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه
وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها
من الاعراب (قوله و بالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتي
في الاستفهام (قوله و بالاسم) نحو غير آت فتحدثنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا بغيره
لاصالته في ذلك فخرج
الطلب بلفظ الخبر نحو
حسبك حديث فينام الناس
وبالمصدر نحو سقيا فيرويك
وباسم الفعل نحو صه
فنكرمك فلا يجوز النصب
وخرج بقيد
بعد شيء منها
السببية والمعية العاطفتان
على صريح الفعل
والمستأنفتان وشمل قوله بنفي
محض النفي بالحرف (نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا) وما
تأتينا فتحدثنا الا في الدار
وبالفعل نحو ليس زيدا
حاضرا فيكلمك وبالاسم
نحو أنت غير آت فتحدثنا
والنفي مع الواو كذلك نحو

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا *

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيري عنقا فسيحا
الى سليمان فنستريحا *

وقوله

فقلت ادعي وأدعو ان أندى
لصوت أن ينادي داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما ثلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي المعرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما للنفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) في شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر وقد يقال لعله أراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيها الحرف ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضا وكان بنحو ليت ولعل طلبا محضا مع انه قد قيل انهما ليسا موضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بانه موضوع لمعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذي الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم العجلي (قوله يا ناق الخ) ناق منادى مرخم أي يا ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير ونصبه على انه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيرا عنقا والفسيح الواسع نعت (قوله فقلت ادعي الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعي مثل اخرجي فاستثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي علي ما نصه وتقول للمرأة اغزي ادعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى ابعد صوتا والنداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم وان ينادي في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في مجيء اسم أي نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى ان أوّل بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم النقض بالا قال في شرح الشذور ولو نقض النهي بالا قبل الفاء لم ينصب نحو لا تضرب الا زيدا فيغضب فيجب في يغضب الرفع ويمتنع النصب

انتهى

انتهى فان نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا وانظر تقييده بالاهل يخرج غيرها (قوله لا تنه عن خلق الخ) صدر بيت لابى الاسود الدؤلى وعجزه * عار عليك اذا فعلت عظيم * والشاهد فى وتأتى وعار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك عار عليك وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام ملكة تصدر بها الافعال بسهولة (قوله وفى جواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أصلى يخرج الدعاء بالاسم نحو سقيا لك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة (قوله هل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة فى المبتدا ولنا خبره مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أى هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا (قوله أبيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدرى أهو مسموع أو مصنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضى نقيب الطالبيين وهو وان كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته فى اليتيمة والريان ضد الظمآن والكرى النعاس والمراد به فى البيت النوم والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر قال فى المغنى وذكر لى رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا البيت وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكى ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب فى الاول مستفاد من تاء المضارعة يعنى والهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثانى منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط فى الاستفهام ايضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك أخذا من ردّ أبى على نحو بز الفارسى والزجاج فى وتكتمون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا بان اضمار ان هنا قبيح لان تكتمون معطوف على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم عن السبب فى اللبس واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من اصحابنا بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما فى معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك أى ليكن منك تعريف

لا تنه عن خلق وتأتى مثله
وفى جواب الدعاء نحو
ربّ وفقنى فأعمل صالحا
قولك اللهم تب على فاتوب
وقولك اللهم ارزقنى بعيرا
فأحج عليه وفى جواب
الاستفهام نحو هل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا وقوله
أتبيت ريان الجفون من
الكرى * وأبيت منك
بليلة الملسوع *
لكن يشترط فيه أن
لا يكون باداة يليها جملة
اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل أخوك زيد
فأكرمه بالنصب وفى
جواب العرض قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا * ونحو ألا يقوم وأقوم وفي

جواب التمني نحو ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ونحو ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر أو ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القائل به لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلي أراجع الشيخ ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي والتمني والاستفهام وقاله النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح الشذور

(تنبيه) نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها ويبقى هي ولو لدليل فلو قيل أتريد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك أريد أن وتحذف اخرج وأجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب (فإن سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) ولو بلفظ الخبر

يضرب بزيد فضرب بمنا وتقدم الكلام على الاستفهام التقريري (قوله يا ابن الكرام الخ) الشاهد في فتبصر والاداة عرض وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما قد حدثوك به والفاء في فما للتعليل وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أي كمن سمعه وألفه للاطلاق (قوله وفي جواب التمني) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول أو لغيره نحو ليتك تأتينا فتحدثك وليته يأتينا فيحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديث منا وليت اتيانا منه فحديثا منه ولا يجوز أن يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة مجاوزة الحد وأما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيكرمني فيصح أن يقال انه في تقدير ليت الشأن يكون منك اتيان فاكرام وليت الشأن تفعل اتيانا فاكراما والتقدير في الآية ياليت لي كونا معهم ففوزا (قوله في قراءة النصب) وأما في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه (قوله عند القائل به) وهو الفراء قال في الباب الخامس من المغني وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا أو على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني * أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو ان ابلغ على حد قوله * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا * ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى وظاهره ان التخريج على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لانه وقع في القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع (قوله وأجازه بعضهم) أي بعض المغاربة (قوله محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما الخ) هذا وقع في تفسير قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة من كتاب التوحيد قال الحافظ ابن حجر الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما والضمير في يذهب عائد على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لان لفظ الحديث كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ (قوله فان سقطت الفاء الخ) اي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود (قوله ولو بلفظ الخبر) أشار الى انه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه اعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية اذا أريد بها الطلب وقال بعضهم الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا ينقاس والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وجعل بعضهم منه

(وقصد) به (الجزاء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (جزم) ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي أو تستريحي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه قال أبو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفاتا منك نحوي ميسر * يمل منك بعد العسر عطفا فيلك لليسر *

قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعد الطلب ولم تقصد بها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور

قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم ذنوبكم فان الجزم في جواب تؤمنون بالله وتجاهدون لانهما في معنى الطلب أي آمنوا وجاهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله وقصد به) أي بالمضارع (قوله للطلب السابق) أي للمطلوب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه أي عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) ابهم الجازم ليجري كلامه على كل الأقوال الآتية وفي شرح الكافية الجزم عند التعري من الفاء جائز باجماع (قوله باداة شرط مقدرة) أي بعد الطلب مدلولا عليها به وهل يتعين تقدير ان قال الرضي واعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان نحو من فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير كما يأتي (قوله فان تأتوني الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدر فان تتعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم انه اسم فعل (قوله اين بيتك ازرك) أي ان تعرفنيه ازرك (قوله وحسبك حديث ينم الناس) أي ان تسكت عن الحديث ينم الناس وذكر لفظ حديث وقع في النسخ ثابتا وفي خط المحشي وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدي الخ) عجز بيت لعمرو بن الاطنابة صدره * وقولي كلما جشأت وجاشت * وجشأت اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي وهو في الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من آلام الدنيا (قوله يمل) مضارع مجزوم في جواب الترجي وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط الفاء النصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل والخبري لفظا الامري معنى (قوله وهو الخبر المثبت والمنفي) لان الجزم يتوقف على السببية وهي مفقودة فيهما أما الاول فظاهر وأما الثاني فلأنك اذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لا يكون انتفاء الاتيان سببا للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج في اجازة الجزم في جواب النفي بأنه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفي قد يكون سببا نحو ما تعظمنا تهنك (قوله وجب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع كذا قاله في تفسير البقاعي المسمى بالمناسبات وقد استشكل القاضي العضد في الفوائد الغياثية كون يرث على

وهو الاصح كما في المغني وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن النصب ضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي (وشرط الجزم) بعد الامر صحة حلول أن تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو أحسن الي أحسن اليك بخلاف لا أحسن (وبعد النهي) عند غير الكسائي (صحة حلول ان) الشرطية مع (لا) النافية (محله) اى النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الألفية ان لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك (نحو لا تدن من لأسد تسلم) اذ يصح أن يقال ان لا تدن من الأسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (بخلاف) نحو لا تدن من الأسد (يأكلك) اذ لا يصح أن يقال ان لا تدن من الأسد يأكلك لان الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو

قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحيي عليه السلام قتل في حياته ولا يكون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى فاستجبنا له و وهبنا له يحيي قال فتجعل استئنافية ولا يلزم حينئذ الا تخلف ظنه عليه السلام هكذا نقل لى عنه وأنا اجله عن ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على مقامه بالخلاف ظنه بأن الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذى أخذه عنه في حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار ما يؤل اليه في الجملة لاستلزامه جواز أن يكون يحيي عليه السلام علما ان عاش بعد أبيه عليهما السلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سمى العلم ارثا على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الأنبياء ولا شك ان من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته ارثا وحينئذ فسروة يؤول من ورائى بما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور ولم يتجه السؤال أصلا فان التواريخ القديمة عن اليهود وهو لا شئ ونقل البغوى اول سورة بني اسرائيل ما يقتضي موت زكريا قبل يحيي أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح مجئ الحال منها نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف نحو * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفي الاذن في الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفي الداخل على الاذن معناه نفي الاذن في الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما في المغنى) قال فيه لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وأيضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ومراده بالحرف في قوله تضمين معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه وما حقه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحرف الذى حق الانشاء أن يؤدى به واعترض ابن مالك القول بأن الجزم باداة شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعبادى يقيموا الصلاة لانه لو كان التقدير ان يقل لهم أقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع وأجيب عنه بأجوبة احسنها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا (قوله كما ان النصب بضربا الخ) هو الاصح كما في التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالعامل المحذوف أي اضرب زيدا وقيل الجزم بلام مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب ما عدا النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزر

المستفاد منها والا فمعنى لم هو النفي لا غير (قوله وقد تهمل) كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(قوله حملا على ما) أي كما يقول الجمهور وقوله أولا أي كما يقول ابن مالك وقولهم أولى لان ما تنفي الماضي كثيرا وهو بلا قليل (قوله لكن هل هو الخ) القول بأنه ضرورة هو ما ذهب اليه السعد وظاهر كلام ابن مالك انه لغة (قوله حكاها اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ ألم نشرح) قال في المغني اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف وقال الدماميني يحتمل ان حركة الحاء اتباع لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها (قوله أختها) احترازا من الوجودية والتي بمعنى الا وانتقد بأن هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله لنفي المضارع الا ان يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني نفي المضارع لئلا يتوهم عموم هذا الحكم لافراد لما ففي هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية (قوله من لم) أي الجازمة وما أي النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف أي منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لان لما لنفي قد يفعل بخلاف لم فانها لنفي يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من انهما يقلبان زمن المضارع وان كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشي لان لما لنفي قد فعل بخلاف لم فانها لنفي فعل وجعل الرضي نفي لما للمتوقع غالبا قال وقد تستعمل في غير المتوقع بدل المتوقع أيضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم (قوله لما يقض ما أمره) أي لم يفعل ما أمره به ربه وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أي ما أمره به ورد ان شرط حذف المجرور ان يجر الموصول بمثل ما جر به وان قدر غير مجرور لان أمر قد يتعدى للثاني بنفسه فان قدر متصلا لزم اتصال الضميرين مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا وهو لا يحذف لان حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له ويجاب عن الاول بأنه لا يلزم من منع ذلك لفظا منعه مقدرا لزوال القبح اللفظي وعن الثاني بأنه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا (قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما) دخولها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفي فيجاب ببلى وقد تأتي لغير ذلك كالاستبطاء نحو ألم يأن للذين

وقد تهمل حملا على ما أولا
فيرتفع المضارع بعدها
لكن هل هو ضرورة أو لغة
فيه خلاف والنصب
بها لغة حكاها اللحياني
وقرئ ألم نشرح (ولما)
أختها وهي مركبة من لم وما
ويقال فيها حرف جزم لنفي
المضارع وقلبه ماضيا متصلا
نفيه متوقعا ثبوته (نحو لما
يقض) ما أمره وتشتركان
في الحرفية والاختصاص
بالمضارع والنفي والجزم
والقلب للماضي وجواز
دخول همزة الاستفهام
عليهما وتنفرد لم

...تدن من الاسـ
...الك) اذ لا يصح ...

آمنوا (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي بجواز ذلك بخلاف لما قال الرضي وكأن ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله يريد بشبه الحرف أسماء
الشرط كمن تقول من لم يكرمني أهنه ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من
الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس
كذلك وقال السمين في اعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلة على جملة لم
تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعترضه تلميذه
البهاء السبكي في العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيأ
مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق ان النفي الذي تكلم
في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق
النفي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا
تعرض في النفي اليه لا بنفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فانه يستغرق
الاوقات التي لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما
ذكر اللازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على
الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله بجواز حذف
مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل لان لما نفي لقد فعل وقد يجوز حذف
مدخولها كقوله وكأن قد فحمل النفي على الاثبات وأورد الدماميني ان لم لنفي فعل
وهو مما يجوز حذفه لدليل (قوله يوم الاعازب) يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة
وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا يرد نقضا (قوله
ولما يدخل الايمان في قلوبكم جملة) مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست
تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل
توقيت لما أمروا به ان يقولوه وقال الزمخشري وما في لما من معنى التوقع دليل على
ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد
ورد بأنها نفي قد فعل وقد للتوقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال
وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يتمنى (قوله الدالتين
على الطلب) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها وبعدهما
الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر
ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما ليكفروا بما آتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون
مجزوما ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما
غيرهما كلامي التعليل والجحود ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية اذا أصلح

بمصاحبة أداة الشرط نحو
ان لم ولو لم ويجوز انقطاع
نفي منفيها نحو هل أتى على
الانسان حين من الدهر لم
يكن شيئا مذكورا ومن ثم
جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما
يكن ثم كان قال الدماميني لما
فيه من التناقض لان امتداد
النفي واستمراره الى زمن
التكلم يمنع من الاخبار
بأن ذلك المنفي المستمر نفيه
وجد في الماضي نعم الاخبار
بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح
ولا ينافي استمرار النفي في
الحال وتنفرد لما بجواز
حذف مجزومها اختيارا تقول
قاربت البلد ولما أي ولما
أدخلها وأما قوله
احفظ وديعتك التي
استودعتها * يوم الاعازب
ان وصلت وان لم * فضرورة
وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل
الايمان في قلوبكم ومن ثم
امتنع ان يقال لما يجتمع
الضدان لاستحالة اجتماعهما
وتوقع المستحيل محال (و) يجزم
المضارع أيضا (باللام ولا
الطلبيتين) أي الدالتين على
الطلب

فتدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء (نحو ليقض) علينا ربك ولا الناهية نحو (لا تشرك بالله) ولا الدعائية نحو ربنا (لا تؤاخذنا) ان نسينا أو أخطأنا وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه وأما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل أم للمفعول وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم وأما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل أقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا أيضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا (وبقية الادوات الآتية (تجزم فعلين) متفقين أو مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم وهي (ان واذما) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (وأي) بالتشديد وهو موضوع

قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة وهو قليل ولذا لم يتعرض له (قوله فدخل في ذلك الخ) دخول ماذكر لا ينافي دخول غيره كالالتماس كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا وماذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الاصول والراجح ان كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأدبا (قوله نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال في الكشاف ان قلت النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما قلت الدعاء راجع الى سببهما وهو التفريط والغفلة قال السيوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق لانه دعاء بتحصيل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه ممكن باعتبار الاصالة (قوله وفي الارتشاف ما يخالفه) وهو ان الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته فلا يسرف في القتل (قوله فقليل جدا) منه نحو * لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا يكن ربرب فاعرفه والربرب القطيع من البقر الوحشية وانما كان قليلا لان الانسان لا ينهى نفسه الا تجوزا وتنزيلا لها منزلة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم أي لاجلكم والفاء زائدة وانما كان قليلا لنحو ما مر في النهي (قوله وأقل منه الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا واحدا) أي بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف أو غيره نحو لا تضرب زيد وتشتم عمروا (قوله تجزم فعلين) لعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فان ان اذا جيء بها في مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع (قوله كمضارعين) أي معربين والكاف للافراد الذهنية وكان الاولى فان كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا على ان الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعا للفراء اختيارا (قوله وعكسه) لا حاجة اليه مع التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايمانا) أي تصديقا بأنه حق وطاعة واحتسابا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الخ)

اللام

بحسب مايضاف اليه فهو في نحو أيهم يقم أقم معه لمن يعقل وفي نحو أي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو أي يوم تصم أصم للزمان وفي نحو أي مكان تجلس أجلس للمكان (وأين وأنى) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط (وأيان ومتى) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (ومهما وما) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما) وهو كأين وأنى مثال الجزم بان (نحو ان يشأ يذهبكم) و باذما نحو

وانك اذ ما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

و بأي نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى و بأين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت و بأنى نحو قوله

خليلي انى تأتياني تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

و بأيان نحو

أيان نؤمنك تأمن غيرنا *

و بمتى نحو

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

و بمهما نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين و بمن نحو (من يعمل سوأ يجز به) و بما نحو (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وبحيثما نحو * حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان

فعلم ان هذه الادوات بالنظر لوضعها ستة أقسام

اللام للتعليل والغاية لاصلة للوضع لان ماوضع له مجردا ذات لا بقيد الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب مايضاف اليه) لعل المراد باعتبار مايضاف اليه بمعنى انه موضوع لشئ يكون من جنس مايضاف اليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو أي ضرب تضرب أضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط الذي هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد يطلق على أداته (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره انهما مستويان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحو ان يشأ يذهبكم) أي نحو جزم ماذكر أو الجزم بمعنى المجزوم وقس عليه (قوله وانك اذ ما الخ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وآتيا من الاتيان وتلف من ألفى اذا وجد (قوله أياما تدعوا الخ) أي أي اسم تسموا فأي واقعة على الاسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة (قوله خليلي الخ) الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب بيحاول من حاولت الشئ أردته (قوله أيان الخ) صدر بيت عجزه * واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر ومنا حال ولم تزل جواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة خبر لم تزل (قوله متى تأته الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعشو من عشا يعشو اذا أتى نارا وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر فيه حال أي عاشيا (قوله مهما تأتنا الخ) الضميران في به و بها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كما في المغني ان يعود ضمير بها الى الآية ومن آية في موضع نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدى الى الغاء ماصرحوا به اذ لا يقع الجار والمجرور حالا حقيقة ومافي فما نحن لك بمؤمنين حجازية والجار والمجرور في محل نصب على الخبرية لها لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء بعد ما الا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من للتبعيض متعلقة بمحذوف لانها صفة لاسم الشرط و يضعف كما في المغني جعلها زائدة وآية حالا و[illegible] مفرد وقع موقع الجمع أي أي شئ ننسخ من الآيات وهذا المجرور هو المخ[illegible] المبين لاسم الشرط والمزيل لابهامه الحاصل من عمومه (قوله حيثما تستقم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال في المغني وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان أي لتصريحه بالزمان في قوله في غابر الازمان

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه (قوله ولها صدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتمني تغير معنى الكلام والسامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله فلو جوزان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ولكون لها الصدر لا يتقدم عاملها عليها وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقتها) أي والاتفاق عليها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والناصب لما كان ظرفا فعل الشرط (قوله أو حدث فمفعول مطلق) وذلك يتصور في أي لانها بحسب ما تضاف اليه وقد تضاف للحدث نحو أي ضرب تضرب أضرب وفي ما لانها موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالى ما ننسخ من آية أن تكون مفعولا به لننسخ أي أي شيء ننسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو المفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا مجيء ما مصدرا جائز ولكن رد على هذا القول بانه يلزم خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط وان من لا تزاد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في المغني) قال فيه لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي يأتيني فله درهم انتهى وقال في المباحث المضية المتعلقة بمن الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه الامام أحمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان ضمير هو حر انما يعود الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك ومن ذهب الى انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في اللباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المغني ان الخبر فعل الشرط وحده أو مجموعهما (قوله أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال) فالاول نحو من رأيته فأكرمه ويحتمل ان يكون منه مهما أتنا به والتقدير مهما تحضر تأتنا به فتأتنا مفسر لتحضر لانه من معناه والثاني نحو من رأيت أخاه فأكرمه واذا جرى الاشتغال فيما له الصدر قدر المحذوف مؤخرا عنه كما أشرنا اليه في الآية هذا وبقي ما لو وقع بعده ما لا يكون واقعا على زمان أو مكان فعل ناقص فانه لا يتصف بتعد ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا به ولا مبتدأ بل يكون في محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان أبوك وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع

ولها صدر الكلام وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها اربعة أقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف أيضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان أو مكان فظرف أو حدث فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما صححه في المغني أو متعد واقع عليه فمفعول به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال وكذا القول في أسماء الاستفهام (ويسمى) الفعل (الاول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الادوات شرطا

على الزمان أو المكان فهو باق على انه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفا ولا ينافى
كونه خبرا كما قالوه فى أينما تكونوا يدرككم الموت وبقى أيضا ما اذا وقع بعده فعل
متعد لكنه عمل فى غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل فى ضميره فانه فى هذه الحالة يكون
مبتدأ كما فى من يعمل سوأ يجز به وجوز وافى مهما تأتنا به من آية ان تكون مهما
فى محل رفع على الابتداء (قوله لتعليق الحكم عليه) لو قال لانه شرط لتحقق الثانى لكان
أولى والمراد ان الاداة دالة على جعله شرطا وان الثانى مسبب له اذا كان على صورته
الطبيعية وليس المراد سببيته فى الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس
بالنظر الى الخارج عكس ما قيل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من
نحو أنت طالق ان دخلت الدار فانه شرطية مع الثانى ليس بمسبب والحاصل ان
معنى شرطية الاول ان العقل يحكم بوجود الثانى عند وجود الاول معلقا عليه لا انه
شرط فى الواقع يتوقف عليه وجود الشئ كما فى المطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط
ما تدخل على شيئين فتجعل أولاهما سببا لثانيهما والمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شئ لشئ آخر بل ملزومية شئ وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
ان يوردها فى صورة السبب بل اللازم والملزوم كقولك ان شتمتنى أكرمتك فالشتم
ليس سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها
بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله
جوابا وجزاء) قال الدمامينى فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الافادة
كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه من
كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله (قوله لان مضمونه الخ) فهو
ينبنى على الاول انبناء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جوابا الخ) هو ما قاله أبو حيان
وقد يمنع كونهما مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة
باعتبار اللغة (قوله لا تجزم الا فى الشعر خاصة) لانها موضوعة لزمن معين واجب
الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا
ما جرى عليه ابن مالك فى الكافية وظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على
قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير وجعل منه قوله
عليه السلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا
وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى انها تجزم فى النثر اذا زيد بعدها ما قال أبو حيان
فى شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا
قولان قيل تكون مضافة وفهمت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست

لتعليق الحكم عليه ويسمى
الثانى منهما جوابا لانه
مترتب على الشرط كما يترتب
الجواب على السؤال وجزاء
أيضا لان مضمونه جزاء لمضمون
الشرط وتسميته جوابا مجاز
وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل
المترتب على فعل آخر ثوابا عليه
أو عقابا وهذا مفقود هنا
وأسقط المصنف من الجوازم
اذ ما ذكره بعضهم وهو اذن
وكيفما ولولان المشهور فى
اذا انها لا تجزم الا فى الشعر
خاصة كقوله

وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك وأجازا الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها دون ما وأما لو فالاصح انها لا تجزم أصلا ومن أجازه خصه بالشعر كقوله

لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقترانهما بما كاللفظ به وهو الاصح وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما واني وقسم يجوز فيه الامران وهو أين وان وأي ومتى وأيان وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن بمفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط

مضافة بل معمولة للفعل بعدها الا انها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل بها الربط قال و ينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات انتهى وظاهره ان الخلاف جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني فليراجع (قوله واذا تصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بأن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك لخفائها وبأن من الافعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يعلق عليه حال ويوافق قطرب الكوفيين ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا لمخالفتها الأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قال في المغني قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى (قوله ومن أجازه) هو ابن الشجري كما في المغني (قوله لو يشاء الخ) الضمير في يشاء عائد الى فارس في البيت قبله والميعة النشاط وأول جري الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي الفيفة من شعر وخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد قولهم العألم والخأتم و يؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء (قوله وهو الاصح) لانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها وقال الفراء يجوز الجزم بهما دونها قياسا على ان وأخواتها (قوله وهو اين) في نسخة بدل أين ان و ينبغي ذكرهما لان حكمهما في ذلك واحد (قوله و بأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الخ) أي ليس لنا عامل يتعدد عمله الا والحال ان عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد احد المختلفين أم لا ولا يجوز ان يتعدد من غير اختلاف والجوازم على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف و بهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح فيما يأتي و بان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي ظن وعلم اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما وعدم اختلاف ما تعدد من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعليق حكم الخ) أي فهو مقتض للمعلمين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما أحدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عملين ورد باستغراب

عمل الفعل الجزم وأما ضعف الاداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز اذا اقتضت
شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لارتباطهما ولان حرف الشرط
لا يقدر على عملين فيقوى بالثانى كما ذكر فى عامل الخبر ورد بأن العامل المركب
لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر كاذما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف وبان
العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك
وأجيب عن الثانى بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له ورد أيضا بأن الجازم
لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط
لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة لبقاء أحد
معموليها فيكتفى به (قوله جملة اسمية) أورد عليه نحو وان أطعتموهم انكم
لمشركون وأشار الرضى الى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له
ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم
لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك فيبقى الايراد
لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها
اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله
غير لا ولم) أى غير المضارع المنفى بهما أما المضارع المنفى بهما فيجىء شرطا أما لا
فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وأما لم فلتغييرها معنى
المضارع الى الماضى صارت كجزئه مع قلة حروفها أما لما أختها فلكثرة الحروف
وأما الماضى المنفى بلا فنص الرضى على أنه لا يصير شرطا فلا يجوز ان لا ضرب
وان لا شتم لقلة دخولها فى الماضى فاذا وقع جوابا وجبت الفاء (قوله أو مقرون
بقد) ماضيا أو مضارعا (قوله قرن بالفاء) فى كلام الجماعة وصرح به فى المغنى فى
محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء اذا كان
الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء
لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم
الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمتك أتكرمنى كانك قلت أان
أكرمتك تكرمنى قال الله تعالى أرأيت الذى يكذب الآية وأما غير الهمزة فيجوز
حمله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى
(قوله امتنع دخولها عليه) ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقران بالفاء لامتناعها
وأقره المصنف فى الحواشى ونقل فى التصريح عن ابن الناظم ان الجواب اذا كان
صالحا للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل
كلاهما
ان الابتداء والمبتدأ
رفع الخبر وقيل ان الشرط
والجواب تجازما كما قيل
ان المبتدأ والخبر ترافعا
(واذا لم يصلح) الجواب
(لمباشرة الاداة) أى أداة
الشرط كأن كان جملة اسمية
أو فعلية فعلها طلبى أو جامد
أو منفى بحرف ناف غير لا ولم
أو مقرون بقد أو بحرف
تنفيس (قرن بالفاء) وجوبا
ليحصل الربط بين الجواب
وشرطه وخصت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للجزاء معنى من
حيث ان معناها التعقيب
بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب
على الشرط كذلك فان صلح
لذلك امتنع دخولها عليه نعم
ان كان مضارعا مثبتا

أو منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي ونذكره

قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك قال أبو حيان وهذا أحسن وأقرب مما ذهب اليه بعض أصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من أجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله * ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى * سيلفى على طول السلامة نادما * ونادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم (أو باذا الفجائية) لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ... ما هو متعقب

انتهى وفي جمع الجوامع للسيوطي يرفع الجواب وجوبا ان قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أم مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم انها غير زائدة (قوله أو منفيا بلا) أما المنفي بلم فلم تدخله الفاء أصلا على الفاء لدة لانه يقع شرطا كامر وقال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتركه ولم يثبت (قوله وجزم به الرضي) قال أما الفاء فلانهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت ولم أفعل وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله أحسن وأقرب الخ) امل وجه ذلك انه أحصر ولان تعليق حكم بأصل أوعب من تعليقه بألفاظ عنيت بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني عن بعضها (قوله نحو وان يمسسك الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقيق كما في المغني في الباب الخامس أن الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شيء قدير ثابت سواء وجد الامساس بخير أولا (قوله فلن تكفروه) ضمن كفر معنى حرم فلذا عدا الا ثنين أولهما ما أقام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله فقد سرق أخ له من قبل) أورد على جعله جوابا أن الماضي بعد قد محقق معنى فيقتضي تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا بالشرط مستقبل وأجيب بأن المراد فقد حكمنا بانه قد سرق ورد بأنه لا يفيد في دفع الايراد كما لا يخفى والأظهر الجواب بأن حرف الشرط خلص الماضي الداخل عليه قد للاستقبال وفائدة قد تحقق ترتب نسبة السرقة الى أخ له لكن لا بد من التأويل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ مقدمة في نفس الامر والمعنى فقد حكمنا بانه سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان يسرق فحكمنا بأنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه * والشر بالشر عند الله سيان * ويروى مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الأولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فأدها اليه وان لا يجيء فاستمتع بها والضمير في صاحبها عائد على اللقطة (قوله ومن لا يزل الخ) ألغي الضلال والشاهد في سيلفي

بما قبلها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) لكن لابد في الجملة المقترنة
بها أن لا تكون طلبية نحو
ان أطاع زيد فسلام
عليه ولا مقرونة بأداة نفي نحو
ان قام زيد فما عمرو قائم ولا
بان نحو ان قام زيد فان عمرا
قائم فان كانت أحد هذه الثلاثة
وجبت الفاء واستغنى عن
ذكرها حالة على المثال فانه
جامع للشروط الثلاثة وظاهر
اطلاقه ان اذا يربط بها
الجواب وان كان جملة فعلية
وليس كذلك وقد اعتذر عنه
في الشرح وظاهره أيضا
كغيره ان اذا يربط بها
الجواب بعد ان وغيرها من
أدوات الشرط و وقع في بعض
نسخ التسهيل تخصيص ذلك
بان يجري عليه المصنف في
أوضحه والمعتمد الاطلاق
لقوله تعالى فاذا أصاب به
من يشاء من عباده اذا هم
يستبشرون لكن قال أبو
حيان السماع انما ورد في
ان واذا من أدوات الشرط
فيحتاج في اثبات ذلك في غير
ان واذا الى السماع وقد
تجمع بين الفاء واذا الفجائية
لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول
كان أولى في عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد تجمع ﴿فصل﴾ في تقسيم الاسم
الى نكرة ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (نكرة) وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها
بغير عكس ولان الشيء أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد
يسمى ذكرا أو أنثى أو انسانا أو مولودا أو رضيعا و بعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب (وهو)

ونادما مفعول ثان (قوله بما قبلها) لعله تحريف من الناسخ وصوابه بما بعدها
و يجوز أن يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوي ما ذكر (قوله واستغنى
عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطي اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعتذر
عنه في الشرح) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها
لا تدخل الا عليها فأغناني ذلك عن الاشتراط (قوله و وقع في بعض نسخ التسهيل
الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه ما هو رد الربط باذا
الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان) يؤخذ من
التعليل أن محل المنع اذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجامعها حينئذ وانما
تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فسقط قول بعضهم قضية هذا
انها لا تجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا اذا هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله
تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل
اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا

﴿فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة﴾

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أي باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب اليه
الجمهور من انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
التنوين واللام نحو ما ومن (قوله لاندراج كل معرفة تحتها) لان أنكر النكرات
شيء ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما والاندراج دليل على الاصالة كاصالة
العام بالنسبة الى الخاص ولاصالة النكرة قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة
أشرف لان النكات لا تتزاحم وهذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الكوفيون
وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه
قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هذا سيبويه الا حال الوجود
لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان
الاجناس هي الاول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط
بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض ولا
يخفى أن ما قاله الشلوبين هو الذي أشار اليه الشارح بقوله ولان الشيء أول وجوده

الخ فكان ينبغي أن يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندراج الخ لا تعليلا ثانيا للاصالة فتدبر (قوله أي الاسم النكرة) لا حاجة في تذكير الضمير الى جعله راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مؤنث وأخبر عنه بمذكر أو بالعكس جاز مطابقته للخبر كما يجوز مطابقته لما عاد اليه والأولى مراعاة الخبر نحو من كانت أمك (قوله ما شاع في جنس الخ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ النكرة شائع في الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق أن الشياع في افراد الجنس أي المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لا خصوص الجنس المنطقي لا في الجنس نفسه لانه شئ واحد ومعنى الشياع في الافراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك الافراد لا تختص ببعض دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ رجل مثلا شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد لمفهوم الآدمي الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ في كلام المصنف مضاف مقدر أي ما شاع في أفراد جنسه والحق أيضا أن الموصوف بالوجود في الخارج هو افراد الجنس لا هو وانما يحصل في الخارج في ضمن افراده على نزاع كبير فيه في محله وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصلة في نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الاعيان أولا وبالمقدر افراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم فان أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس أمر معنوي لا وجود له وان أراد الافراد فكان اللائق تقدير لفظ الافراد أولا وثانيا فتدبر هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف بناء على مختار السعد انها كليات وضعا كما لا يخفى والشارح جار عليه كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد (قوله ما يقبل أل المؤثرة الخ) فالاول كرجل وامرأة والثاني كمن بمعنى انسان وما بمعنى شئ فانهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع ما يقبلها وهو انسان وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كأحد وعريب لانها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير واحترز بكون أل مؤثرة التعريف من العلم المنقول من صفة أو مصدر كفضل وحارث فانه قابل لأل الا انها لا تؤثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء واعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض

بالمعرف

أي الاسم النكرة (ما شاع في جنس موجود) في الخارج تعدده كرجل فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج موجود مشاهد (أو مقدر) وجود تعدده في الخارج (كشمس) فانها موضوعة لتصدق بتعدد لانها للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج الا هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد وأما جمعها كما في قوله

فكأنه لعان برق أو شعاع شموس

فباعتبار تعدد الشمس في كل يوم ونحوها انها ما يقبل أل المؤثرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبلها والنكرات يتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض

بالمعرف باللام وأما اسما الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل أل الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه وكذا المقرونان بأل نكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها لنصهم على انهما مع أل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لانها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله فأنكرها شئ) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر ان أنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم متحيز) أي لشموله للجسم وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ وللجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس جسما (قوله ثم حيوان) لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسمك (قوله ما وضع ليستعمل في معين) كذا في المطول قال السيد أي المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة أوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما يتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات لا حقائق لها بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى أن يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها وبأنه يستعمل في الجنس والجنس معين في نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بأنها موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف الى واحد منها) أي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الابهام كما سيأتي وسواء كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى معرفة (قوله وهو المنادى الخ) أي بناء على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بأل محذوفة والا لم يحتج لزيادته (قوله ويقال له المضمر) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف

فأنكرها شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط أن النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها أعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته أخص (و) الضرب الثاني (معرفة) وهي الفرع الاسم وهي ما وضع ليستعمل في معين (وهي ستة) أقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بأل والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف في الاوضح ولعله اغتفر كذا ذكره في باب المنادى كما سيجيء الاول (الضمير) ويقال له المضمر أيضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه

لانه من أضمرته أى أخفيته فهو مضمر وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت الحبل فهو عقيد أى معقد (قوله ليس بصريح) أى باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف على الاصح) قال المصنف فى بعض تعاليقه مراد النحاة بقولهم بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذي تطرق الاحتمال اليه أكثر وبهذا يحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال المعارف كلها سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا أكثر من هذا انتهى هذا وأورد على التعبير بأعرف ان أفعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فالالائق التعبير بأرفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة فى محالها ستعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك الانواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس بقى هنا أمران الاول جعل الضمير أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضعا جزئى استعمالا كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مر فى غاية الاشكال بل ولو قيل بأنه جزئى وضعا لا ينبغى القول بأنه أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعا بخلافه وقد يؤخذ من كلام المصنف السابق فى بيان مراد النحاة بالأعرفية دفع الاشكال فليتأمل الثانى جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الأصوليون من انها من ألفاظ العموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون الآخر لكن ذكر الأصوليون خلافا فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ورجح السبكى الاول وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقى وهو العموم وان الخصوص معنى مجازى لها فالاشكال بحاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازى للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعا لما قلنا ان وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو الخصوص فى هذا الباب ويؤيده انها عندهم موضوعة على الاشتراك انهم فى باب المبتدأ قالوا ان المبتدأ اذا أشبه الشرط فى العموم دخلت الفاء فى خبره ومثلوا ذلك بالموصول نحو الذى يأتينى فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تأتى

للعموم

ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه أعرف المعارف على الاصح. بعد اسم الله تعالى وبليه العلم ثم الذى بعده

للعموم ثم رأيت فى شرح ألفية البرماوى له مانصه استشكل جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم فى الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب الا اذا قصد الابهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم وبهذا كانت الصلة هى المعرفة للموصول خلافا لمن قال ان المعرف له هو أل ظاهرة أو مقدرة فيما ليست فيه كمن وما والعهد ينافى العموم كما سيأتى وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بأن العهد ليس فى نفس الموصول الذى عمومه بل فى قيده وقيد العام انما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه كما عددت لعبادى الصالحين مالاعين رأت الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج عبادى عن العموم بالكلية فان قلت العهد يجعل المدلول معينا والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ماذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله الا معينا فى الذهن لا فى الخارج واذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ولهذا قال البيانيون فى التعريف بالموصولية انه قد يكون لتنبيه المخاطب على خطائه نحو قوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

فانه ليس المقصود معينا فى الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة وقد يكون بالايماء الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوما باعيانهم وبهذا التقرير يعلم أن نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم لم يخرج عن العهد لان كل مايتخيله المخاطب فى ذهنه يصير به عهدا بخلاف مالم تعهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا ولا ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقديرا فتأمله فان قيل الحكم بانه معهود فى المحلى بال انما هو فى الاسم الداخل عليه أل وهو الذى يقضى بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل بعمومه ولو كان فيه عهد كما فى الموصول قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد واما المعهود فى الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد انتهى سقناه برمته لنفاسته وكثرة فوائده (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا القول وعلى قياسه يقال قولا منتهيا الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعرف بأل وسيأتى ان المضاف فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم ويحتمل انها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ فيتعلق به كذا أى وخذ الباقى وعده كذا أى خذ المذكور وانته فى العد والاخذ الى آخر المعارف (قوله وضعا) خرج به قولهم من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كما يؤخذ
من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض بثم
(و) الضمير (هو مادل)
(وضعا) (على متكلم) كأنا
(أو مخاطب) كأنت
(أو غائب) كهو ولا بد له
من مفسر فان كان المتكلم
أو مخاطب فمفسره حضوره
وأما الغائب فمفسره اما
من قوله أو ... معلوم أى متعقل فى الذهن

فخرج لفظ متكلم فقوله أو مخاطب أي شخص توجه اليه الخطاب به فخرج
لفظ مخاطب وقوله أو غائب أي شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
وخرج بقوله المتكلم الخ اللواحق في اياي واياك واياه لانها دالة على التكلم
والخطاب والغيبة لا على متكلم الخ فهي حروف دالة على المعاني ولا دلالة لها
على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الاشارة
وليس قول الشارح كانا وما بعده من جر الكاف الضمير المنفصل على حد ما انا
كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات (قوله انا أنزلناه)
الضمير للقرآن فخمه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح
كما عظمه بأن أسند انزاله اليه ونقل بعضهم ان الضمير لجبريل وقيل لغيره فدعوى
الامام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محل نظر ثم انه يرد على كونه للقرآن ان من
القرآن نفس انا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لانه قد أخبر بلفظ انا أنزلناه
عن لفظ انا أنزلناه لانه من القرآن المخبر عنه بالانزال واجيب بانه لا محذور
في ذلك بناء على جواز مثل أتكلم مخبرا عن متكلم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير
راجع للقرآن باعتبار جملته لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الاخبار
بلفظ انا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه انا أنزلناه لان الاخبار عنه حينئذ في
ضمن الجملة لا على التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء اشارة الى نفسه في
ضمن غيره لا مستقلا وبأن الضمير راجع للقرآن ما عدا انا أنزلناه (قوله متقدم)
أي ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على متقدم فتارة يعود عليه
لفظا وتقديرا من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغالب وتارة يعود عليه لفظا
لا تقديرا نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم أي درهم آخر لا نصف درهم
الاول الذي أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالة من
طين يعني آدم ثم قال جعلناه نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى
لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ثم قال قد سألها يعني أشياء أخر مفهومة
من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطي
في الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون للفظ معنيان ويذكر مرادا به أحدهما
ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى
ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والاشياء ليس له الا معنى واحد لكن
ماصدقاته متعددة وهي التي اختلفت بالارادة في الآيتين كما اختلفت ماصدقات
الدرهم في له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى على من له اتقان ولا يحتاج
الى نظر وامعان وتارة يعود عليه معنى دون لفظ وذلك كقوله سبحانه وما يعمر

نحو انا أنزلناه ومامذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه أو لفظا لا رتبة

من معمر ولا ينقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من عمره معمر آخر لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما فهمه من الذات والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فتدبره فانه مما لم يحرروه ﴿قاعدة﴾ اذا تعددت الضمائر فالاصل توافقها فى المرجع وقد يخرج عن الاصل كما فى قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم أحدا فان ضمير فيهم لاصحاب الكهف ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ومثله ولما جاءت رسلنا لوطا سىء بهم وضاق بهم ذرعا قال ابن عباس ساء ظنه بقومه وضاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم أنه لا عيب على من جعل فى قوله تعالى ان اقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم الضمير الاول للتابوت والثانى لموسى وانه لا هجنة فى ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشرى وان أقره المصنف فى شرحه بانت سعاد والسيوطى فى الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف بأن ذلك انما هو الاصل وقد عدل عنه فى التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجنة وتنافر لصين النظم المعجز عنه وعجبت من الزمخشرى أيضا لانه اعترف به فى قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه فانه أشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء الواقع من المحتضر والثالث راجع الى التبديل والى الايصاء المبدل المفسر وقد أشار البيضاوى فى آية طه الى الرد على الزمخشرى حيث جعل ارجاع الضمائر كلها لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلال فى مخالفته واعلم ان اختلاف مرجع الضمائر انما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس فى الكلام واشتباه فى المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام وآية طه ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لانه مفعول ورتبته التأخير عن الفاعل (قوله فأوجس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا متقدم رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات وقيل فاعل أوجس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا دليل فى الآية لا يقال البدل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى (قوله ذكرها فى المغنى والشذور) وهو ضمير الشان والقصة والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ماهى الا حياتنا الدنيا أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا والضمير فى باب نعم ورب وباب التنازع ان أعملت الثانى واحتاج الاول لمرفوع والمبدل منه ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مختصا) أى معرفة (قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التنكير أو جائزه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لانه

نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه أو رتبة لا لفظا نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى أو متأخر لفظا ورتبة وهو مخصوص بمواضع ذكرها فى المغنى والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفى الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فنكرة

لا يخص من عاد اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بانه
يخصصه من حيث هو مذكور واعترض بانه انما يتم اذا كان المعود اليه مخصوصا
قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يخصص شئ قبله كربه رجلا
فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاءني رجل فاكرمته) انما كان المرجع فيه جائز
التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان
المرجع فيه واجب التنكير لانه في المثال الاول تمييز وهو لا يكون الا نكرة وفي
الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصيح الا نكرة (قوله اما مستتر) انما بدأ به
لان أصل الضمائر المتصل المستتر لانه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس
بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون
الا مرفوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور فضلة
لا تمامه ولان تجوز وا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون
ما أبقي دليل على ما ألقي (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة
وهيئة في اللفظ أي التلفظ وانما له صورة في العقل ويجوز أن يراد في اللفظ الملفوظ
به وشمل التعريف المستتر جوازا فانه وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة
الاستتار لا صورة له واذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة في اللفظ على أن
التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي
وقول النحويين أي هو مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالرادف وأوردأنهم
اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شئ لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام
من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين
بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما
سيأتي (قوله وجوبا) أي تقديرا وجوبا أي ذا وجوب أو تقديرا واجبا فهو وصف
مصدر محذوف لا تمييز والا كان محولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير
الوجود وهو فاسد (قوله وهو ما لا يخلفه الخ) أي ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في اعرابه
والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المتكلم وأطلقها لان المضارع
لا يبدأ بهمزة الابهام وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة
لان معه ما يرشد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاتيان بالبارز انما هو للدلالة
على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بانه
بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالياء التحتية والمبدوء بتاء الغيبة
كهند تقوم فانه مستتر فيه جوازا والمبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه

يبرز

نحو جاءني رجل فاكرمته
أو واجبه فتنكره نحو ربه
رجلا وربه رجلا واخيه
وعليه جرى في شرح الشذور
(وهو) أي الضمير (اما
مستتر) ولا يكون الا مرفوعا
وهو ما ليس له صورة في اللفظ
بل ينوي (كا) لضمير (المقدر)
اما (وجوبا) وهو ما لا يخلفه
ظاهر ولا ضمير منفصل
وذلك (في) ثمانية مواضع
أحدها وثانيها المضارع
المبدوء بالهمزة أو النون نحو
(أقوم ونقوم) ثالثها
المضارع المبدوء بتاء خطاب
الواحد نحو تقوم

بيرزولا يستتر (قوله المسند الى الواحد) خرج المسند الى الواحدة كقومى والمسند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه يبرز ولا يستتر (قوله أفعال الاستثناء) قال ابن مالك وانما التزم الاضمار فى هذه الافعال المستثناء بها لانها تجرى مجرى اداة الاستثناء التى هى أصل فيه وهى الا فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا بعد ما أجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز الكاف بيان عدم الانحصار فى الخارج اذ الكاف ربما تكون باعتبار الافراد الذهنية (قوله افعل فى التعجب) لعله لم يضفه لحكاية هيئة ما كنى به عنه (قوله غير ماض) اما الماضى فيرفع الظاهر نحو فهيهات العقيق فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أى الباقية على الوصفية ويشمل أفعل التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة و بمعنى صاحب والمنسوب كدمشقى (قوله نحو زيد هيهات) ففى هيهات ضمير مستتر جوازا عائد على زيد وهيهات خبره فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم والاولى التمثيل بهيهات العقيق هيهات وهو حينئذ من توكيد الجمل وقد يقال الواقع خبرا الجملة والذى قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ونظيره انهم أجمعوا على ان الحرف لا حظ له فى الاعراب ومرادهم لا حظ له فيه وحده فلا ينافى حكمهم فى مواضع على حرف الجر مع مجروره بأنه مفعول أو نائب فاعل هذا وقد أشار فى شرح التوضيح فى باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء الافعال أبدا عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية فلا ينافى انها تكون معمولة لعامل لا يقتضى ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب و بكر حسن والظرف نحو زيد عندك وعمرو فى الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر فيه فى الاوضح فليراجع مع ما يتعلق به (قوله فهو قسيم له) ظاهر هذا ان المستتر ليس بمتصل لان المتصل قسم من البارز وقسيم الشئ لا يكون قسما للشئ وقد جعل فى الاوضح فى باب العطف المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز الا أن يقال المتصل الذى هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة فى اللفظ) أى ضمير له صورة فى اللفظ أو الملفوظ به و ينبغى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن

رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا سادسها أفعل فى التعجب نحو ما أحسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كأوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد فى الاوضح مما يجب فيه الاستتار أفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر فى مسألة الكحل كما سيأتى (أو جوازا) وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (فى زيد يقوم) وهند تقوم أو بالصفة المحضة نحو زيد قائم أو مضروب أو حسن أو باسم الفعل الماضى نحو زيد هيهات فالضمير فى هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو ما يقوم الا هو وكذا الباقى (أو بارز) عطف على مستتر فهو قسيم له (وهو) ماله صورة فى اللفظ ثم هو (اما متصل) بعامله

والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما كذا قاله الناصر اللقانى وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيكفى فى الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو ما لا يبتدأ به الخ) أى ضمير لا يصح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالمتصل فى الافتتاح ممكن عقلا وفائدة الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يغنى عن مباشرة الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبتدأ به الكلام ولا بعد الفعل مفصولا عنه ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر فى التعريف تقديرهم له بنحو انت وحكمهم بانه يبرز فى نحو زيد هند ضاربه هو حتى صرح البدر ابن مالك بانه فاعل الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكر لضيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب نحو ضربتهم فانه يبتدأ به نحو قولك هم فعلوا قلت المراد أن المتصل ما لا يقع فى أول الكلام على معناه الذى كان عليه قبل وقوعه فى أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه فى نحو ضربتهم مفعول به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وايضا لو صح أن يقال هم ضربت على ان هم مفعول به لضربت لكن يلزم أن يكون صيغة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له فى الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل فالاولى الجواب بان الضمير الغائب فى ما ذكروه الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفى هم ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * ان لا يجاورنا الاك ديار * قال فى التسهيل هنا وشذ الاك فلا يقاس عليه وذكر فى شرحه فى باب الاستثناء انه يليها اختيارا والصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما بعده من اقسام المعرب والضمير من أقسام المبنى فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع ونحوه قلت ذلك مجاز وقرينته التنصيص على ان الضمائر كلها مبنية والمراد ان بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا وقال الناصر اللقانى الاسناد فى قولهم الضمير مرفوع حقيقى اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الاعراب) أى أنواع جمع موقع أى أماكن وسميت مواقع لان المبنى يقع فيها وقال الناصر اللقانى الاضافة بيانية أى مواقع هى

وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كتاء قمت) والى منصوب (ككاف أكرمك) والى مجرور نحو (هاء غلامه) وينقسم أيضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة أقسام

مايختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء (٢٠٩) كضربت والالف كضربا والواو كضربوا والنون كضربن وماهو مشترك
بين محل النصب والجر وهو
ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي
أكرمني وكاف الخطاب
نحو ماودعك ربك وهاء
الغائب نحو قال له صاحبه
وهو يحاوره وماهو مشترك
بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو
ربنا اننا سمعنا وكاعرف
فانما نلنا الخ (أو منفصل)
عطف على متصل فهو قسيم
له وهو ماينتدأ به و يقع بعد
الا اختيارا و ينقسم الى
مرفوع (كانا) للمتكلم
وحده وفرعه نحن له ومعه
غيره أو المعظم نفسه حقيقة
أو ادعاء (وأنت) للمخاطب
وفرعه أنت للمخاطبة
وأنتما للمخاطبين وأنتن
للمخاطبات وأنتم للمخاطبين
(وهو) للغائب وفرعه
هي للغائبة وهما للغائبين
مطلقا وهم للغائبين وهن
للغائبات (و) الى منصوب
نحو (اياي) للمتكلم وحده
وفرعه ايانا له ومعه غيره
أو المعظم نفسه (واياك)
للمخاطب وفرعه اياك
للمخاطبة واياكما للمخاطبين
مطلقا واياكن للمخاطبات
واياكم للمخاطبين (واياه)
للغائب وفرعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن
للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار

الاعراب كما في قولهم محل الرفع (قوله مايختص بمحل الرفع) أي ضمير متصل يختص
بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى ان المراد بالاختصاص المذكور انه حيث كان
له محل فلا يكون الا الرفع فلا ينافي انه قد لا يكون له محل كما لو كان فصلا وقلنا انه
لا محل له وهو الاصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) صوابه
خمسة كما في الاوضح بزيادة ياء المخاطبة (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها
ليعم تاء المتكلم والمخاطب وتنبيها على أن الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء
وما اتصل بها أحرف وفد الدلالة على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لان
فعله انما يتعدى الى المفعول بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو
مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله وهو نا
خاصة) يرد عليه ان الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل
رفع أيضا نحو عجبت من كوني أو كونك أو كونه قائما ولك أن تقول ان وقوع الضمير
فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة
والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الياء قد تكون في محل رفع بطريق
الاصالة نحو اضربي لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم
وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على انه مفعول
مطلق محذوف تقديره أخص على الاصح من جواز حذف عامل المؤكد وينبغي
منع الحالية لانك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير عليها وهو نا حالة
كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ماينتدأ به الخ) يعلم بالقياس
على مامر في المتصل (قوله ومعه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم لكن
بشرط مصاحبة غيره والاظهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله
مطلقا) أي مذكرين كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب
اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن
الله تعالى به مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص
بحيز دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفرعه ايانا الخ) جعل
المنصوب على وتيرة المرفوع في الاصول والفروع و يمكن كما قال بعضهم ان يكون
أصل صيغ المنصوب كلها اياي لان اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة
وهي اياي بخلاف المرفوع فانه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة فتدبر (قوله ولا يكون
الضمير المنفصل مجرورا) أي بطريق الاصالة والا فقد يستعار ضمير الرفع
مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا أنت كانا (قوله لئلا يلزم الخ) عبارة غيره لانه

في ذلك حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنيث وتكلم
وخطاب وغيبة وظاهر
كلامه ان كلا من المتصل
والمنفصل أصل برأسه
وذهب بعضهم الى أن المتصل
أصل برأسه للمنفصل محتجا
بانه مبني الضمائر على
الاختصار والمتصل أخصر
من المنفصل والضمائر كلها
مبنية لشبهها بالحروف
وضعا كالتاء في ضربت
والكاف في أكرمك
ثم أجريت بقية الضمائر
كذلك مجراها طردا للباب
وقيل لشبهها به في احتياجها
الى المفسر أعني الحضور في
المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج
الحرف الى لفظ يفهم به
معناه الافرادي وأخصها
أعرفها فضمير المتكلم أخص
من ضمير المخاطب وذا
أخص من ضمير الغائب
واذا اجتمع الاخص وغيره
غلب الاخص تقدم أو تأخر
ولما كان المقصود من وضع
الضمائر الاختصار والمتصل
أخصر من المنفصل قال (ولا
فصل للضمير في الاختيار

مايصح الابتداء به والمخفوض لايصح الابتداء به لان خافضه اما حرف أو مضاف
ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار
الخ) أراد بأن ان في أنت ونحو وعه لافي أنا لقوله وماعداهما حروف تبين الخ اذ ليس
في أنا الذي للمتكلم حرف يبين حالا وانما فيه الالف وهي زائدة عند البصريين ومن
جملة الضمير عند الكوفيين وأيضا نون أنا مفتوحة لاسما كتبة زيدت بعدها الالف
لتحفظها لكن كلام المغني يقتضي أن الضمير في أنا أيضا هو النون الساكنة فتأمل فان
قيل كون الضمير هو ان وايا واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف
الضمير على ان وايا اجيب بانهما على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب
والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن
القرينة تلك اللواحق والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول فان
قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا
يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق
التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ماذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت دال على
الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لا ان الخطاب مدلول اللواحق والا لم يصدق
التعريف حينئذ عليه فليتأمل ومقابل المختار ماذهب اليه الخليل والمازني واختاره
ابن مالك ان اللواحق اسماء مضمرة اضيف اليها الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة
في قوله فاياه وايا الشواب فاياه ضميران أحدهما مضاف الى الآخر وهو مردود
بشذوذه ولم يعهد اضافة الضمائر ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لاعلام الملازمة لما
ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب وماذهب اليه الفراء من ان
اللواحق هي الضمائر وايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل
وماذهب اليه الكوفيون من ان مجموع ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأسه)
لما كان الرأس في كل شئ أصله الذي يبنى عليه سائره عبر به عنه والباء الداخلة
عليه للملابسة في محل نصب على الحال ويجوز أن تكون للسببية والرأس بمعنى
النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا أي أصل بالنظر الى نفسها
لا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجمهور (قوله وقيل
لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير بني لهذه
العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا لو اسلف اختلاف مرتبة
الضمير في التعريف (قوله غلب الاخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنت وأنا فعلنا وأنا
وهو وهو وانا فعلنا ولا يقال فعلتما ولا فعلا ويقال أنت وهو وهو وأنت فعلتما ولا
يقال فعلا (قوله مع امكان الوصل) احترز به عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب في قوله ويتعين الانفصال ان انحصر الخ (قوله فنحو فتت وأكرمتك) مبتدأ خبره لا يقال فيهما والعائد محذوف أي لا يقال فيهما منه أي من نحو وأتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة مما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصاحب الخ) محترز قوله في الاختيار والبيت لزياد التيمي ومن زائدة وقوم مفعول وفأذكرهم بالنصب جواب النفي ويجوز الرفع عطفا على أصاحب وحبا من حب مجهول لوصله بالى والالوصله بلهم أوفهم مفعول ثان ليزيد وسقط النون لان فاعله ليس واوا ولا الفا ولا ياء وهم في يزيدهم مفعول أول ليزيدوهم في آخر البيت فاعل يزيد وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون أنفسهم أو الا يزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني على ان الضميرين لمسمى واحد فلا يجمع بينهما في فعل واحد من غير أفعال القلوب أولا فليراجع المغني في بحث على (قوله في ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك مالو كان في ظاهر فيجب الفصل نحو العبد سل زيدا اياه أو كان عاملا في ضمير غير اعرف فيجب الفصل نحو أعطاه اياك أو اياي وأعطاك اياي أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو ضربته (قوله نحو سلنيه) أي استعطنيه أي فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم (قوله لكنه فر الخ) قد يقال الاتصال الارجح لم يفر فيه من ذلك فدل على انه ليس مرجحا للانفصال وأيضا يشكل بقوله الآتي ولا مرجح لغيره (قوله ان يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذا ونحوه تولدت من اشباع الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه للانكار التوبيخي أي لا ينبغي ان يكون أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام (قوله اللهم الا أن يكون العامل اسما) دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انا معطيكه ومعطيك اياه والمصدر وسواء كان الاول مجرورا أو منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند هشام والاخفش كما ذكره الرضي وانما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وماذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير ناسخ بدليل انه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ويحتمل ان يلحقه كما ألحق الاسم غير الناسخ به وههنا شبهة وهي ان الضمير المتقدم في حسبي اياه كأنه مجرور ومحلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان

فنحو فتت وأكرمتك لا يقال فيهما فتاتو لا أكرمت اياك وأما قوله وما أصاحب من قوم فأذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فضرورة (الثاني) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال احداهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك (نحو الهاء من قولك لشخص في عبد (سلنيه) فيجوز فيها الانفصال (بمرجوحية) ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال يرجح لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل الا به قال تعالى ان يسألكموها أنلزمكموها اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل أرجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه (وظننتكه) فالفصل أرجح أيضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله

يقال المراد أن لا يكون مرفوعا فقط (قوله أخي حسبتك الخ) أخي اما مبتدأ خبره ما بعده واما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وليس منادى بحذف حرف النداء كما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحي صدره ملئت بما ذكر والارجاء النواحي جمع رجا بوزن عصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنة بكسر الهمزة وهي الحقد أيضا فهو من عطف المرادف (قوله اذ يريكهم الله) أشار به الى أن تمثيل الجمهور لا يتأتى في ذلك لانه ليس خبرا في الاصل بل هو مبتدأ والخبر في الاصل هو قوله قليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت عجزه * ان لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا * برأي صادق واخالكه بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقل اخالك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم في التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بأن الضمير هنا حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فهو شبيه بما ضربته ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما وخالفهم في الخلاصة فاختار فيهما الاتصال وعلى ما فيها فالمسائل ثلاث باب سلنيه باب خلتنيه باب كنته وقد ذكر الشارح وجه مغايرة باب كان لباب سلنيه وبذلك يغاير باب خلتنيه لسلنيه ووجه مغايرة باب خلتنيه ان الفعل في باب سلنيه يشترط أن لا يكون ناسخا ويغايره أيضا بما مر عن ابن مالك (قوله بأن ذلك يقتضي الخ) أي لان الاول مبتدأ في الاصل وحق المبتدأ الانفصال وأجيب بأنه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن يكون الخ) أي ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع في المسئلة وهي القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذي يتأتى اتصاله (قوله أو احدى أخواتها) هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب والذي جزم به أبو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرة ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها وقولهم ليتني وليسك شاذ وعلى الاول لا تدخل كاد لان خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فسقط تردد الشهاب القاسمي في ذلك (قوله نحو الصديق كنته) أي نحو الضمير الذي يتحقق في هذا الكلام ولك في الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته (قوله لئن كان الخ) قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومي واللام موطئة للقسم والمراد بالانسان الانسان الكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى والتقدير فانك بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل ارجح) لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول

اخي حسبتك اياه
وعند جماعة الوصل أرجح لانه الاصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو اذ يريكهم الله و ورد به الشعر كقوله
بلغت صنع امرئ برا اخالكه
وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بأن ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك يمتنع وما أفضى الى الممتنع ممتنع والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوبا بكان أو احدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت الاولى (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال (برجحان) كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله
لو كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير
وعند جماعة الوصل أرجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم

فسكنته كضربته (قوله ويتعين الانفصال) أى انفصال الضمير القابل للفصل والا انتقض بنحو انما مررت بك (قوله بالا) مثاله أمر ان لا تعبدوا الا اياه (قوله أو انما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احسابهم انا أو مثلى وذلك بناء على ان ما كافة وقد يقال انها موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما بالحصول على طريق المنطلق زيد لكن فيه الحاق ما على من يعقل لغير ضرورة وغلط أبو حيان ابن مالك فى هذا الموضع وتلا آيات شريفة نحو انما أشكو بثى وحزنى الى الله قال ولو كان كما زعم لكان التركيب انما اشكو بثى وحزنى أنا قال البهاء السبكى والصواب مع ابن مالك وان حاله يتلو انما اشكو بثى وحزنى الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للحصر وان المحصور بها هو الاخير لفظا والاول عليه أكثر الناس والثانى أجمع عليه البيانيون وحينئذ يصح ما ادعاه لان الوصل يؤدى الى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى (قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد * اغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربكه ومن ضربك اياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج لتقييد كلامه بأن يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضايفين نحو عجبت من ضربه الامير بجر الامير كقوله * فان نكاحها مطر حرام * فى رواية جر مطر وفى رواية قتل أولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه (قوله أو صفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها هو ويحتمل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كما فى كافية ابن الحاجب ولا تكون مسندة الى المستكن والبارز تأكيد له اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين وكالصفة الفعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو كما قال ابن مالك واطلاق الصفة مردود بمسئلة زيد قائم أبوه لا قاعد ان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير (قوله أو اضمر عامله) نحو اياه لمن قال من أضرب ومنه فاياك المراء (قوله أو أخر) نحو اياك نعبد واياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوى الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفى) أى او كان العامل حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم وما أنتم بمعجزين (قوله أو فصله متبوع) أى فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وا كرمتهم حتى اياك فان أردت حتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة

ويتعين الانفصال ان حصر بالا أو انما أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو اضمر عامله أو اخر أو كان معنويا أو حرف نفى أو فصله متبوع

والجارة بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعا لعامله ليشمل مسئلة غريبة ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى واياى فاتقون فانه جعل اياى مفعولا مقدما والياء في اتقون توكيدا فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصوّر مثل ذلك اذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل (قوله أو ولي واوضع) كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

(قوله او اما) أى او ولى الضمير اما كقولك قام اما انا واما انت (قوله أو لا مفارقة) كقوله

انى وجدت الصديق حقا لا ياك فمرنى فلن أزل مطيعا

ولم يقل لام ابتداء وان شمل نحو ان الكريم لانت لان الفارقة ليست لام ابتداء عند أبى على الفارسى وابن جنى فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة كونه خبرا لان (قوله ان اتحدا رتبة) وذلك بأن يكونا ضميرى متكلم أو مخاطب أو غائب نحو علمتنى اياى وعلمتك اياك وعلمته اياه فان كان الضمير الذى قبله مرفوعا نحو علمتنى لم يجز الفصل (قوله وربما اتصلا الخ) من ذلك ما حكاه الكسائى من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فأعطاه اياه واعطاها اياها وهكذا (العلم) هذا ثانى المعارف وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطى ووجهه ان الاشتراك في العلم بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل انه كلى لا جزئى ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولانه يعود على النكرة ولانه قد يعرب (قوله ما وضع لمعين الخ) أى تعيينا خارجيا أو ذهنيا فيتناول علم الشخص وعلم الجنس وناقل العلم واضع بالنسبة اليه فيدخل المنقول من غير احتياج الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له كما سيأتى في تعريف العلم الشخصى فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها باوضاع متعددة والامور التى تختلف بالاعتبار قيد الحيثية مراد في تعريفها فلا حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لان المراد الوضع حقيقة أو تنزيلا وحكما وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ولا ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لان الانتقاض يتوقف على كونه

وضوعا

أو ولى واوضع أو اما أو لا ما
فارقة أو نصبه عامل في
مضمر قبله غير مرفوع
ان اتحدا رتبة وربما اتصلا
ان اتحدا لفظا واتحدا
غيبة ان اختلفا رتبة * (ثم) الثانى من المعارف
(العلم وهو) ما وضع لمعين
لا يتناول غيره

موضوعا باوضاع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون ذلك خرط القتاد (قوله فخرج بالمعين النكرات) لانها لا تعين مسماها من حيث الوضع وان عرض بعد الوضع لامر عارض كشمس وقمر ولا حاجة الى اخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشركة وأورد أن الواضع انما يضع لمعين وأجيب بأن المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله وال صالحة الخ) المناسب لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بأل صالح لكل واحد من افراده فاذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شيء بعينه وقول التوضيح فنحو الرجل انما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه ان المعين للمسمى هو لفظ رجل في قولك الرجل لا أل ولا مجموعهما بل أل قرينة فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ) أي قول بعضهم ومر ما فيه وبيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخصه الخ) أي تشخص مسماه وعدمه والتشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصح وقيل الاعلام كلها منقولة وقيل كلها مرتجلة قال أبو حيان التقسيم اليهما في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فخارج عنه انتهى وقد يدعى أن تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ) اشعر قوله استعمل أنه لا بد في العلم من أن يستعمل وكلام السعد ظاهر في عدم اشتراط الاستعمال وأورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل علما أيضا كأسامة فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لا مرتجل (قوله كسعاد الخ) أشار الى أن المرتجل اما مقيس بأن يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقعس قال في القاموس فقعس بن طريف أبو حي من اسد علم مرتجل قياسي واما شاذ بأن يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كموهب فانه مفعل من وهب فالقياس يقتضي ان يكون موهبا بكسر الهاء لان ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة وفي التسهيل العلم المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح او تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصح انتهى فالشاذ بالفك كمحبب فانه مفعل من الحب فالقياس يقتضي أن يكون محبا بالادغام لان ذلك حكم مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح والشاذ بكسر ما يفتح كمعد يكرب فان القياس يقتضي أن يكون معدى لا نظير له من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومسعى والشاذ بتصحيح ما يعل كمدين ومكوزة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ باعلال ما حقه التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان

فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اليه أسند واحد وأل صالحة لان يعرف بها النكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا و ينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه (اما شخصي) وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (كزيد) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل من أول الامر علما كسعاد وفقعس وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها

كحولان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الاول منقول من مصدر والثاني من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لمصنفه ان هذا غير صحيح لوجهين أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت واما أن يكون من صمت فالذى من أصمت مفتوح الهمزة والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثانى انه قد قيل فيه أصمتة بهاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث واذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلا انتهى ويجاب بانه جاء في صمت يصمت بكسر الميم أيضا ولا حاجة لدعوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل ولحاق الهاء له اعلام بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قاسه النحاة بقي ان حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الاوضح وغيره وفي حواشي المتوسط للسيد ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قيل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت فسمارا بها من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تأبط شرا مشغولا بالاعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف (قوله وهو ما وضع لمعين في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضا (قوله أي ملاحظ الوجود فيه) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الاجناس النكرات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه ما نصه في اسم الجنس النكرة مذهبان أحدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازاء معنى لا بد ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاءني زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور الذهني وان كان حاصلا لم يلاحظ في النكرة

كزيد وأحمد وحارث وشمر ويشكر وأصمت وشاب قرناها وزيد منطلق (أو جنس) وهو ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه (كاسامة) علم للسبع أي للماهية الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب

بخلاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشئ ليس اعتبار العدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن وليس مغايراله دالا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أي ملاحظ التعيين ليتميز عن سائر الصور الذهنية اذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لأن هذا غفلة عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أي موجود الوجود فتدبر (قوله يقال أسد أجرأ من ثعلب) جعل الجراءة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد لا يخلو من خفاء (قوله أي بلا تعيين) أي بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر (قوله بلا قيد) أي بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ودخل في غيرها قيد التعيين الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أي اعتبار الواضع لان الدلالة انما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأراده ام لا (قوله ومثلها في الابهام الخ) الا ان النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية) أي مع قطع النظر عن التشخص (قوله فحقيقة) أي لانه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء وهذا مبني على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي اما على مقابله وهو انه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معرفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضا به اطلاق السعد انه حقيقي لانه اذا كان موضوعا لفرد مبهم من افراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة اريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا وفيما ذكره الشارح بحث وهو ان التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض اطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كما صرحت به عبارته ولا يخفى ان مآل هذا هو الاطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المبهم فلا اشكال واورد ان قضيته توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية زيد في نحو زيد حيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد واجيب بمنع اقتضائه ذلك بل انما يقتضي

ودليل اعتبار التعين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والاضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثعالة ومجيء الحال منه كهذا أسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أي بلا تعيين كأسد اسم لماهية السبع يقال أسد أجرأ من ثعلب كما يقال أسامة اجرأ من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة السابقة سمي نكرة ومثلها في الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رأيت الاسد. أي فردا منه فقد مر منه ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفا أو منكرا في الفرد المعين أو المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كني به عنه

مجازية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لأعلام الاناسي من باب اسامة لا لفظ لانهما على كل علم منها فهما موضوعان لحقيقة اعلام الاناسي من يعقل فان لها حقيقة ذهنية كان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة واستشكل كونهما علمين للذكر بأنهما ألفاظ فاذا قلت قال زيد جاءني فلان فمعناه جاءني مسمى فلان وانما مسماه لفظ وليس هذا كزيد في جاءني زيد لان مسماه ذات وأجيب بان معنى جاءني فلان جاءني مسمى مسمى فلان فكما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطلقة) أى التي لم تقيد بمعدود مذكورا ومحذوف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل على علميتها ان كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا انضم الى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله والاصح ان أسماء الايام الخ) هذا مذهب الجمهور وفاتهم قالوا انها أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للمح الصفة ثم غلبت فصارت كالدبران ما سبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير أعلام ولاماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات (قوله وان التصغير الخ) أى والاصح ان التصغير مطلقا لا يبطلها وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني بقوله * وكان حريث في عطائه جاهدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه أل (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف في حواشي الألفية ما نصه وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم ان اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو ما أشعر الخ) أى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد في حواشي الاصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمى لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقبا والتزامه بعيد نعم اذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقبا وبهذا يعلم وجه التعبير باشعر دون دل أو وضع لأن العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد اشعار قوى بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان أسماء الايام اعلام وان التصغير ولامها للمح العلية (و) مطلقا لا يبطل العلمية (هو) باعتبار ذاته العلم اما شخصيا كان او جنسيا (اما اسم) وهو ما عدا الكنية واللقب كما (مثلنا) من زيد وأسامة (أو لقب) وهو ما أشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) أو ضعته كبطة (وقفة أو كنية)

من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو أبي الخير وأبي لهب فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر فقول الشارح والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير مادة الاجتماع بقي هنا شيء وهو ان ظاهر كلامهم ان ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتداء والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير افريقيه في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بانه اسمه لا كنيته وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتباري أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلي أي لاشعارها بالمدح اشعارا قويا وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر باب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الاشعار وعليه تكون الاقسام متباينة ولا يكفي في تباينها اعتبار ان ما وضع أولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشعر لقب أو صدر كنية لانه يبقى ان ما أشعر وصدر كأبي الخير يصدق عليه تعريف الاخيرين فتفطن (قوله وهي ما صدر باب أو أم) أي علم مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالمضاف نحو قولك اب لزيد جاء اذا سميت به أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الأول لا اضافة فيه والثاني الاضافة لجزء العلم لا لكله وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صدر بابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات. (قوله تصريح بتلقيب الاناث) فيه نظر فقد صرحوا في قول امرئ القيس * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بان عنيزة لقب فاطمة المناداة على طريق الترخيم في قوله أفاطم مهلا وبان ماء السماء لقب أم المنذر اشتهر به وورد ان لقب الصديقة رضي الله عنها حميراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو قدم توهم ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضا واختاره بعضهم وقضيته أيضا ان الكنية التي من افراد اللقب كأبي الخير على ما مر يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضي (قوله غالبا) احترازا عن قوله * بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا * فان تقديم اللقب شاذ وعما اذا اشتهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الانباري ومنه نعم المسيح عيسى وقول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان) قال شيخنا السيد ة أو توكيدا ولم أر من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد

وهو ما صدر باب أو أم (كأبي عمرو وأم عمرو) قال الرضي والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها *(فائدة)* ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن (ويؤخر اللقب) في اللفظ (عن الاسم) غالبا اذا اجتمعا ويجعل (تابعا له) في اعرابه بدلا أو عطف بيان (مطلقا) أي سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكانه جوز الاتباع

يجوز القطع عن التبعية إما برفعه خبر المبتدأ محذوف جوازاً أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف (أو مخفوضاً بإضافته) أي الاسم إلى اللقب جوازاً مراداً بالأول المسمى وبالثاني الاسم إن أفردا وذلك (كسعيد كرز) فيجوز فيه حينئذ الاتباع للأول وهو الأقيس والقطع عنه كما لو كان مركباً والإضافة حيث لا مانع منها وهي الأكثر وجمهور البصريين يوجبونها أخذاً من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك في الألفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من إضافة الشيء إلى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للإضافة إذ لا مستند لها إلا السماع بخلاف الاتباع والقطع فإنهما على الأصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار

اللفظي حيث قالوا فيه إعادة الأول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم قال لي بعض مشايخنا لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيداً فأورد عليه الكنية التي لم تشعر بشيء من ذلك فالتزم إعرابها توكيداً بل كاد أن يعين فهماً ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج إلى تحرير (قوله يجوز القطع الخ) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسيأتي في باب البدل النص على أنه يقطع جوازاً ووجوباً واستحساناً وأما البيان فلم أر نصاً فيه والظاهر أنه كالبدل لأنه أخوه فلا حاجة لقول بعضهم إنه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرتفع رفعاً مستقلاً أو ينصب كذلك إذ البدل والبيان لا يقطعان الأشياء يحكى عن بعضهم في البيان ومسئلة في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرتفع الخ وهل ذلك إلا معنى القطع الاصطلاحي (قوله محذوف جوازاً) قياس ما قالوه في النعت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفاً وجوباً وكذا الفعل وإن سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله أو مخفوضاً بإضافته) أي بسبب إضافة الاسم إليه فلا ينافي أن الخافض على الصحيح هو المضاف لأن السبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله مراداً بالأول المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب وإنما لم يعكس ويجعل من إضافة الاسم إلى المسمى قال الرضي لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيد كرز انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فليتأمل أقول هذا شيء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة (قوله إن أفردا) قضيته امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً والوجه خلافه وفاقاً للرضي حيث قال وإن كانا مفردين أو أولهما جازت إضافة الاسم إلى اللقب انتهى وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكرز اللئيم والحاذق (قوله وهو الأقيس) لعل وجه الأقيسية ما يلزم على الإضافة من المحذور الآتي في رد إيجاب الإضافة (قوله حيث لا مانع منها) فإن كان مانع من الإضافة بأن كان في الأول أل فليس إلا الاتباع وفاقاً نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره والحصر إضافي أي لا الإضافة وإلا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح إذ لا مانع منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بأن الإضافة لما كانت الخ (قوله كنت في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم أن مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب

امتناع تقديم اللقب على الكنية رأس الكنية التي من افراد اللقب كاللقب المحض
﴿الاشارة﴾ هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه أولها لانه تعرفه بالعين والقلب وغيره لا يتعرف الا بوجه واحد ولانه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف الضمير والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الآتية كما تسمى بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة فانها اسماؤها (قوله واشارة اليه) أي حسية بالجوارح لا عقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للمعهود عليه والظاهر النكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد معين فلا يطرد التعريف لكن قضية هذا ان تكون أي الاشارة اليه من جملة الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم الاشارة مطلقا من تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة على تعين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار بهذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمشاهد قال الرضي اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله انتهى وليتأمل تصريحه بالتجوز في البعيد مع تصريحه بالوضع له الا ان يكون ممن يرى الوضع في المجاز والاشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة في التعريف لغوية فلا دور (قوله اما المفرد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد) أي ولو حكما صحة قولك ذا الجمع رد الفريق وقال المصنف في حواشي الالفية وقد يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس كيف لبيد * والى كل شيء وذلك في حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله ولا يرد على كونها للمذكر قوله

نبئت نعمى على الهجران زاوية * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاوي

لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الزمخشري الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب مردود فيها بالصفة مذكرت (قوله وذي) بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن ألف ذا (قوله وذه) بقلب ياء ذي هاء وقفا لبيان الياء ثم أجري الوصل مجراه (قوله وتي) بتاء مكسورة متلوة بدلا عن ذال ذي فياء ساكنة ففيه الجمع بين البدلين

و يليه الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم أر في ذلك نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع (ثم) الثالث من المعارف (اشارة) على حذف مضاف أي أسماؤها حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة اليه والاشارة اما المفرد مذكر أو مؤنث أو لمثنى كذلك أو لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث لفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها كما سيجيء (وهي ذا) للمذكر المفرد (وذي وذه وتي

وته) باسكان الهاء وذهى
وتهى وتاوذوته بالاختلاس
وذات بالضم للمؤنث المفرد
(وذان وتان) ويشار بالاول
منهما للمثنى المذكر
و بالثاني للمثنى المؤنث
ويعربان (بالالف رفعا
و بالياء جرا ونصبا) عند
القائل بتثنيتهما حقيقة
والاصح وعليه ابن الحاجب
انهما مبنيان جيء بهما على
صورة المثنى وليسا بمثنيين
حقيقة لان من شرط التثنية
قبول التنكير كما مر وأسماء
الاشارة ملازمة للتعريف
ففي حالة الرفع وضعا على
صيغة المثنى المرفوع وفي
حالة الجر والنصب
وضعا على صيغة المثنى
المجرور والمنصوب وكلامه
لا وضح عند أنواع الشبه
بمقتضى ان تم لنا قولا يقول
باعرابهما مع عدم تثنيتهما
ولا قائل به نبه عليه العلامة
خالد (وأولا) ممدودا
ومقصورا

التاء والياء (قوله وته) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء (قوله وتا) بقلب
ذال ذا تاء (قوله بالاختلاس) أي بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع
(قوله بالضم) قال المصنف في حواشي التسهيل هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء
ولست على يقين من ذلك فان صح فسكون حركة التاء لالتقاء الساكنين وهو ظاهر كفاق
وقال أيضا الاشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق
وليست بصفة (قوله المفرد) أي ولو حكما كقولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذي
الطائفة (قوله وذان وتان) اما ذان فتثنية ذا وأما تان فتثنية تا لامرين أحدهما
ان يكون المؤنث كالمذكر وتا نظيره ذا والمتمكن هي المثناة دون غيرها والثاني انها
التي تثنيتها أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافي
انه يصلح ان يكون تثنية لتا وتي وته وانهم لم يثنوا ذي وذه لئلا يلتبس المؤنثان
بالمذكرين (قوله ويشار بالاول منهما للمثنى الخ) جعل المثنى في كلام المصنف
بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين
في الاول ومجرورين أو منصوبين في الثاني ويحتمل ان المعنى وذان وتان ثابتان
للمثنى في حالة الرفع وذين وتين ثابتان له في حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا
ونصبا من نبو بالجزئي لكليه (قوله والاصح الخ) أي لقيام علة البناء فيهما كما
في المفرد والجمع وهي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان
والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب
المبنية عليه تمييزا بينهما فهي صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر
ولا مستند له الا ما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التي هي
من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت الاضافة أي شبهه فأعربت
ودعوى ان هذه الاسماء مما توغل في شبه الحرف ومشابه ذلك بمعزل عن الاعراب
ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها ثنيت ووصفت
بها وصغر (قوله وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك ان يمنع انها
لا تقبل تقديرا التنكير وان لم يقبل التنكير (قوله وكلامه في الاوضح الخ) حاصله
الاعتراض عليه بأن ما ذكره ملفق من قولين ويجاب بأن الوصف بصورة المثنى
لا ينافي أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية ما مر انه
موهم فالتلفيق ممنوع (قوله ممدودا ومقصورا) حالان من أولا ومجيء حالين
متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصور والممدود ضربان من
ضروب الاسماء المتمكنة لا يقالان في الافعال والحروف فقولهم هؤلاء
مقصور وممدود تسمح في العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك مع ما في

اسماء

بجمعهما) أى المذكر والمؤنث والمد لغة أهل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتى والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والا كثر مجيئه للعقلاء وقد يجىء لغيرهم كقوله والعيش بعد أولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة فى المشار اليه القريب (و) اما (لبعيد) فيشار اليها لكن ملحقة وجوبا (بالكاف) الحرفية فى الآخر تدل على البعد ولا فرق فى الكاف بين أن تكون (مجردة من اللام) فى جميع أسماء الاشارة (مطلقا) أى سواء كان المشار اليه مفردا أم مثنى أم مجموعا وهذه الكاف تتصرف فى الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين بها أحوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة أحوال وان كان أصلها ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعى

أسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله لجمعهما) أى موضوع لجماعة الذكور والاناث فالمراد بالجمع الجماعة وهى الآحاد المجتمعة لئلا يتوهم ان أولاء جمع أو المراد لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله والعيش الخ) عجزه بيت لجرير صدره * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * و بعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره أى كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء بمد وقصره للضرورة والشاهد فى أولئك حيث استعمله فى غير العقلاء وهو الايام ويروى الاقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف) قضية الملاقة ان الكاف تلحق جميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها لا تلحق منها الا تى وتا وذى قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيلك وتالك بفتح التاء فيهما وتالك وذلك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك ياموسى ولعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربى ونحو فذلكن الذى لمتننى فيه بعد أن قلن ماهذا بشرا والمجلس واحد لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن و يستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما واياه كقوله تعالى ذلك نتلوه ثم قال ان هذا لهو القصص كذا فى الجامع وفى الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المثل الحاضر و قد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) و ربما استغنى عن جمع الميم باشباع ضمة الكاف كقوله * وقد يكون القول الا ذلك (قوله غالبا) اشارة الى اللغتين الآتيتين (قوله خمسة أحوال) أى وان كان أصلها ستة وقوله فذلك خمسة وعشرون أى حاصلة من خمسة أحوال المشار اليه الخارجية فى خمسة أحوال المخاطب الخارجية ولا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية للمشار اليه فى الاحوال الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال العقلية لاحدهما فى الاحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة فى مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة فى ستة باثنى عشر فالباقى أربعة وعشرون لكن هذه طريقة صحيحة فى الحساب فالموجب لاختلالها وقد بحثت مع

واغما حكموا بحرفية الكاف فى ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لا بدّ ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفى الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف أحوال المخاطب وهذه هى الفصحى الثانية افرادها مفتوحة فى الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة فى التذكير مكسورة فى التأنيث فلها على هذه اللغة الثلاث أو (مقرونة) تلك الكاف (بها) مبالغة فى البعد (الا) فى ثلاث مسائل (فى المثنى مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث (وفى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد وأما بنو تميم فلغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه فى أوضحه حيث قال وبنو تميم

جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشئ فى ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب فى الستة بل فى خمسة فقلت يلزم ان تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرين والله أعلم (قوله واغما حكموا الخ) فيه انه لا يلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفية بدليل أن ضمير الفصل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ثم فى الحصر نظر فقد قال بعضهم والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية ودخلها معنى الحرفية فى افادتها معنى فى غيرها وتلك الفائدة هى كون اسم الاشارة الذى قبلها لمخاطب به واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع انه بقى فيه التصرف الذى كان له فى حالة الاسمية وأورد الرضى عليه ان لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كاسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك وأجاب بان بينهما فرقا لان أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها وعلى معنى فى غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذى لا يدل الا على معنى فى غيره وقال أيضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) منه ذلك خير لكم ووجه الافراد أنه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع أو انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكانه قيل يا فريق أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة وقال الرضى وقد يستعمل ذلك فى موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك ادنى أن لا تعولوا كما يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتأويل المثنى والجمع بالمذكور (قوله بها) أى باللام وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحد منها فحركت بالكسر للساكنين وكذلك فى تيلك لان الياء التى بعد الفتحة قريبة من الالف فى الخفة وأما تالك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين وأما ديلك بقلب ألفه ياء فلغة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك مشكل لانك تقول ان ذا اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت فى قولهم ولزمك أن لا تقول ذلك للبعيد لان الذى أفاد البعد اللام ولكنه لا يراه فان قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل الخطاب الا مع البعيد قلت ولاى شئ على مذهبهم لم يستعمل الا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغى أن يؤتى فى الاشارة

اليه بحرف الخطاب ليتيقظ له و يتنبه لحاله فالكاف فى ذلك بمنزلة أن تقول ذا يا زيد
فافهمه كذا فى التذكرة للمصنف وفى قوله ان قلت حرف زائد دال على البعد نظر لان
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكد للبعد
الحاصل بالكاف وقد قال فى حواشى ابن الناظم مانصه ومن ثم اتجه للناظم فى
التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة
الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما
كلمة وذكر السبكى قولا غريبا ان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة أقوال لمجرد
التوكيد لبعد المشار اليه لبعد المخاطب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى
على انها لا تدل على معنى أصلا ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام مطلقا) يستثنى
منها الجمع كما صرح به الاشمونى فى شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموزة) قال
الدمامينى ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من هاء
وألف ثم نكر وأضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله * علا زيدنا يوم النقا رأس
زيدكم * ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا
واعلم أن دخول ها التنبيه المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وانها لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على
المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هؤلائك قال أبو حيان وهذا
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد فى السماع بخلاف من قال
فى قوله * من هؤليائكن الضال والسمر * وهو تصغير هؤلاء وقد يجاب بأن كلام ابن
مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرد لوروده بيت بخلافه وانه يجوز فصل ها التنبيه
من اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب بأن واخواته من الضمائر كثيرا نحو
ها أنتم أولاء ولا يقال ها أناذا لانه غير مجرد ولحاق ها له قليل وأما ها أناذلك
فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو أهكذا عرشك * وماهكذا يا سعد
تورد الابل * وقد تستعمل على الاصل كقوله * ولا هكذا الذى هو مطلوب * و باسم
الله تعالى فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لا ها الله ذا يقال بقطع الهمزة
ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف من غيرها وحذفها و بغير ذلك قليل على ماقاله
الدمامينى والذى فى الرضى والتسهيل أن الفصل بغير الضمير قليل (قوله كراهة
كثرة الزوائد) علة امتناع اللام فى هذه المواضع الثلاثة وقيل علته لانها تدل على
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف فانها تجتمع معها وهى للتوسط
أو البعد وقيل لانه يتوهم انهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة (قوله لكن الجمهور راجح)
و رده ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام مطلقا (وفيما
تقدمه) من أسماء الاشارة
(ها التنبيه) بألف غير
مهموزة كراهة كثرة الزوائد
فتقول هذاك ولا يجوز هذا
لك وسميت الهاء ها التنبيه
لانها تنبه المخاطب على
المشار اليه وقضية كلامه
انه ليس لاسم الاشارة الا
مرتبتان قربى وبعدى وهى
طريقة ابن مالك وغيره من
المحققين لكن الجمهور على
ان له ثلاث مراتب قربى
وهى المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهى
المقرونة بهما فى غير المثنى

أولئك قومى لم يكونوا أشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالك
فأشار بأولئك وأولالك الى شئ واحد وهو قومه فلو كان ذوا للام للبعيد وذوا الكاف
دون اللام لذى التوسط لزم التناقض فى العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف
ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهما معا فلو كان كما قال الاكثر لم يبق ذلك وأما غيرهم
فمشكوك فيه لا يعلم حاله فى وسط ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه أقواها قال
بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء بحال غير الحجازيين والتميميين أن لا
يعلمه غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح فى أن التشديد دال على البعد
فلعله لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال فى الألفية
والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا
(الموصول) هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطلقها المتكلم
على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف
النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فمعنى
لقيت من ضربته على الموصولية لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وعلى
الموصوفية لقيت انسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا لك لا بالوضع لانه
موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات
قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلم فالمخصص فى الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا
وطويلا لا تخصيص فى كل منهما منفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن
يكون حصة معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من
حيث هو أو فى ضمن جميع الافراد أو بعضها فلا ينافى ان الموصول ينقسم انقسام
المعرف بأل وان انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالمعرف والموصول فى
الاصل اسم مفعول واطلاقه اصطلاحا سيأتى (قوله حرفى) قدمه لانه أشبه من الاسمى
بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك
وقدم غيره الاسمى لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أى ما صح أن يؤول
وقوله ما أول جنس يتناول نحو صه فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة ان
نون والفعل المضاف اليه هو نحو هو من اعدلوا هو أقرب للتقوى ويخرج بقوله مع
صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شئ يليها وأورد على الحد همزة التسوية وأجيب بأن
المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب
بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل أن الانذار لا استفهام فيه وفيها
استفهام لا يخفى ما فيه وأورد أن العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور
وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أى ما اتصل به وبأنه تعريف لفظى واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف فى المثنى وسطى وهى المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف فى شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب (ثم) الرابع من المعارف (الموصول) وهو ضربان حرفى وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج

ولم

الى عائد وهو ان وأن وما وكى
ولو واسمى وهو المراد هنا بقرينة
ذكره فى المعارف التى هى
أحد قسمى الاسماء وهو
ما افتقر الى الوصل بجملة
خبرية أو ظرف أو مجرور
تامين أو وصف صريح والى
عائد أو خلفه وهو قسمان

ولم يحتج الخ عن الذى الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا قيل التقدير كالخوض الذى خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ولذا صح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مر بقى أن عدم الاحتياج الى العائد لا ينفى صحة تعلق العائد به والمراد الثانى لا الاول وكان الأولى التفسير بما يقتضيه وان الظاهر أن المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مع صلته (قوله وهو أن) أى بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى أن زيدا ذاهب بلغنى ذهاب زيد وكذا بلغنى انك فى الدار أى استقرارك فيها لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيد أى زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة (قوله وان) أى المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا المخففة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا انظر المغنى (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ماضيا ولا يشترط أن يكون عاما نحو أعجبنى ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست بدليل قوله تعالى بما رحبت خلافا للسهيلى وشذ وصلها بليس فى قوله

أليس أميرى فى الامور بأنتما * بما لستما أهل الخيانة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله

كما دمتم وكم تشفى من الكلب * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة لانها تكون مع صلتها فى موضع جر فلم يصرف شئ عما هو له بخلاف ما اذا جعلت كافة ولان ما المصدرية تنوب عن الظرف الزمانى وهو يوصل بالجملتين مضافا اليهما فاذا وصلت بالجملتين كان فى ذلك اعطاؤها حكم ما هى مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك فى الوقتية فلا يبعد جوازه فى غيرها (قوله وكى) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ولو) قال فى التسهيل وصلتها كصلة ما أى فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفى نحو وددت لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك فى لو فينبغى أن يقيد ومراده انها لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو لو انهم بادون فى الاعراب وقد قيل ان موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأى (قوله وهو ما افتقر الخ) أى ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعائد أو خلفه أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

نص ومشترك فالنص ماوضع
لمعنى واحد (وهو الذي) للمفرد
العالم وغيره (والتي) للمفرد
المؤنث العاقل وغيره
(واللذان) لمثنى المذكر
(واللتان) لمثنى المؤنث
ويعربان (بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا) عند
القائل بتثنيتهما حقيقة
والاصح انهما مبنيان جيء
بهما على صورة المثنى وليسا
مثنيين حقيقة لما مر وكلامه
في الاوضح عند أنواع الشبه
يقتضي ماقلناه في ذين وتين
فكن على بصيرة في ذلك ولك
في نونهما وجهان اثباتها
مخففة ومشددة وحذفها
والاصل التخفيف والثبوت
قاله في شرح الشذور وظاهر
كلامه في الاوضح تخصيص
حذفها بحالة الرفع (والجمع
المذكر) شيآن (الذين)
ويستعمل (بالياء) رفعا
وجرا ونصبا ولذا قال (مطلقا)
وربما جاء في حالة الرفع بالواو
كقوله * نحن اللذون صبحوا
الصباحا * وانما لم يعرب كما
أعرب اللذان واللتان لعدم
مجيئه على سنن الجموع من
جهة انه أخص من مفرده
...ص بالعاقل والذي

الظاهر كقوله * سعاد الذي أضناك حب سعادا * كما يأتي قريبا في كلام الشارح
بخرج نحو اذ واذا مما يفتقر دائما الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه (قوله
نص) أي مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابله (قوله الذي) أصله عند البصريين
لذي زيدت اللام لئلا يتوهم أن الجملة التي بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة
للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائية لما كان
ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفي الذي والتي
خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الاعراب كما في التصريح
وظاهره انها تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولي وهو مشكل لوجود
المقتضي لبنائها وليس التشديد موجبا له كما قال الرضي (قوله للمفرد) وان دل على
جماعة كالفريق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتي لو أريد بالمفرد اللفظ
لا الواحد كما هو الظاهر (قوله للمفرد العالم) وقع في عبارة غيره للمفرد المذكر
العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمذكر المتخيل اتصافه به تعالى لا فرق بين
التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام في استعمال اللفظ في الحادث فعدول
الشارح الى قوله للمفرد حسن لوجهين اسلامته من اطلاق المذكر على الله
وليكون للتعبير بالعالم فائدة (قوله والاصح انهما مبنيان) يجيء فيه
ماتقدم في ذان وتان (قوله لما مر) من أن شرط التثنية قبول التنكير ومر مافيه
(قوله وكلامه في الاوضح الخ) مر مافيه (قوله على بصيرة) أي نفس شديدة
الابصار أو على تبصر (قوله والجمع المذكر) أي لجماعته (قوله بالياء مطلقا)
أي متلبسا بالياء حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالتي الجر والنصب أي في أحواله
كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن اللذون) صدر بيت للعقيلي
عجزه * يوم النخيل غارة ملحاحا * اللذون خبر نحن وصبحوا صلة والصباحا مفعول
أول ويوم النخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب اللذون على هذه اللغة
بلامين دون لغة من أعربه بالياء لانه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف
على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالعهد الذي في الصلة فآثروا عدم
ظهورها حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه
بالحروف وأظهروها حال الاعراب لالغاء شبه الاعراب لكن المقرر في علم
الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول الا مثنى الذي خاصة فتثبت فيه فرقا بين
الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره ان اللذين واللتين جاآ
على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك صرح في التصريح وانما يظهر ذلك على القول
بأنهما تثنية اللذ واللت لا الذي والتي والا فهما أتيا على سنن اللفظ اذ القياس اللذيان

والتبيان (قوله كذا قيل) قاله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمنعه
كون العالمين جمعا لعالم ويرد عليه في المحاذين أن المفرد يختص بالعاقل ثم يجمع أو
انه غلب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب
النعت فان قيل فلم لم يعرب حينئذ قلت لان ذلك لا يخرجه عن مخالفته من الجموع
لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لخصص أو نحوه عند
جمعه وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعا واطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى
بأن الجمع يستدعى سبق التنكير والذى معرفة بصلتها وهى لا تفارقه او بأن الجمع
من علامات الاعراب والموصولات مبنية لا حظ لها فيه و يرد عليه بأن اللذين واللتين
من المثنى اتفاقا والمثنى كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال نظير ما مر لا مانع من
تقدير التنكير بأن يقدر عدم عهدية الصلة لأن المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم
أن الصلة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف
نونه لغة) قال الرضى وقد تحذف النون من الذون تخفيفا قال قومى الذو بمكاظ ومن
الذين أيضا قال وان الذى حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفردا
وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أى وان الجمع الذى كقوله كمثل الذى
استوقد نارا أى الجمع الذى فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان
في الآية مخففا من الذين لم يجز افراد العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ
صراط الذين وفي التسهيل انها تحذف أيضا من لذى واللذان والتى واللتان
واللواتى ونازعه أبو حيان فانه لم يذكر شاهدا لجميع ذلك ولا ينبغي القياس في مثله
(قوله الالى) تكتب بغير واو بخلاف الموصولة (قوله أيضا) اى كالجمع المذكر وليس
في كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافي أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو ازيد
والمراد الجمع اللغوى لا الصناعى (قوله وقد تحذف) أى الياء اجتزاء بالكسرة
(قوله وقد يتعارض الخ) أى يقع كل منهما مكان الآخر ويعين المراد منهما عود الضمير
اليهما من الصلة (قوله محا حبها الخ) صدر بيت لمجنون ليلى عجزه * وحلت مكانا
لم يكن حل من قبل * والشاهد في الالى حيث أوقعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير
المؤنث عليها وحل اما مبنى للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن
فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما بمعنى ليس و بأمن خبر
والباء زائدة والضمير في منه راجع للممدوح والشاهد في اللاء حيث أوقعه موقع
الالى (قوله بمعنى الجميع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من
الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير
بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق ومن عنده

كذا قيل وحذف نونه لغة
وكذا حذف أل منه (و)
الثاني (الالى) بالقصر أشهر
من المد (ولجمع المؤنث)
شيآن أيضا (اللاء واللاتى)
باثبات الياء وقد تحذف وقد
يتعارض الالى واللاء فيقع
كل منهما مكان الآخر قال
الشاعر

محا حبها حب الالى كن
قبلها * أى اللاتى وقال

فما آباؤنا بأمن منه *
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
أى الالى والمشترك هو
الموضوع لمعان متعددة بلفظ
واحد فيأتى للمفرد المذكر
والمؤنث والتثنية كل منهما
وجمعه واليه أشار بقوله
(وبمعنى الجميع) من الذى
وفروعه (من) وهو موضوع
للعالم نحو عرفت من قام ومن
قامت ومن قاما ومن قامتا
ومن قاموا ومن قمن

وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة العلماء الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله الآدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة أن يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه لشمول دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء (وما) وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو أعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتي له مع العالم نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض ولله أمره كقول من رأى شبحا من بعد لا يدري ما هو أنظر الى ما ظهر

علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهامه ولهذا يقسمون العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب العزيز ورد باطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد أول حاشية المختصر من الاستدلال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له الاولى من مجاز الاستعارة والاخريان من مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيا أو اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتقد لذلك فيه (قوله فصل بمن) اى الموصولة أو بمن بكسر الميم (قوله فمنهم من يمشي على بطنه) انما لم يذكر ومنهم من يمشي على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالآدمي فيما وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومنهم من يمشي على أربع لانه مثل من يمشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذهب سيبويه وفي التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثر على انه للعقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتي له مع العالم) لو قال وقد تأتي للعالم مع غيره كان جيدا فان الذي يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العالم واطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم ان الاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على العالم قال في الفوائد الجنية والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أقول بل الظاهر ان هذا من مجاز التغليب والظاهر أيضا انه يصح استعمال من هنا نظرا للعاقل ويكون أيضا من مجاز التغليب قال في الكافية

وعند الاختلاط خير من نطق * في ان يجيء منهما بما اتفق

فاما ان يغلب الاكثر أو الاشرف ويدل على ذلك استعمال من في المسئلة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة وبه يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى ولله يسجد ما في السموات وما في الارض فان قلت فهلا جيء بمن تغليبا للعقلاء قلت لو جيء بمن لم يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان متناولا لهم خاصة فجيء بما هو صالح للعقلاء ولغيرهم ارادة للعموم (قوله ولله أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده حقيقة ولا يجوز استعمال من فيهما الا مع اليأس من أماكن استعمالها كما هو ظاهر وقوله لا يدري ما هو أي لا يعرف انسانيته وعدم انسانيته وكذا لو عرف انسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه اني نذرت لك ما في بطني

محررا بقى ان الظاهر ان يقال بدل ولإبهم أمره ولما لا يكون للتكلم التفات الا اليه
من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد لينا ول نحو لما
خلقت بيدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون
المسجود له عاقلا (قوله ولانواع من يعقل) عبارة غيره واصفات من يعقل وفى
كلاهما نظر كما فى التصريح قال فى شرح الجمل أى أنكحوا الانواع الطيبة
لكم أى الابكار أو الثيب أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الاماء واعلم ان
بعضهم زاد كونه الآحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما أعبد وعبر
عن ذلك السهيلى بقوله أوتقع على من يعلم اذا أريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
وما بناها ويجاب بأن ما فيهما مصدرية ولا يرده فى الآية الثانية ضمير الفعل
لاحتياجه الى من يرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما ترك على ظهرها
من دابة ومن أقسام المصدرية سبحان ما سخركن انا سبحان ما سبح الرعد بحمده
لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحان للعلمية أو تقدير مضاف فان قيل ليس المراد
التسبيح فى هذه المدة فقط قلنا انما معناه مادام متصفا بذلك (قوله الى معرفة) قال
الرضى لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات
بصلاتها وان أل فيما فيه أل زائدة وأجيب بأن أيا محتاجة الى ما يعرف جنس
من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية
الموصولات فانها تحتاج الى الثانى فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
نسبى سوا أى فهى مفتقرة الى المضاف اليه لتوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر
الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
يقتضى جواز اضافة أى الى نكرة لا لتعريفها لحصوله بالصلة بل لبيان الجنس التى
هى بعض منه لحصوله بالنكرة فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة
اصلاح اللفظ كيلا يضاف ما أريد به التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى
الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا تشخص معناها
علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى
انك قد تشاهد شخصا متميزا عندك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس
هو فعند هذا اذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا
للبصرى) المنقول عن البصريين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم
العامل وان يتأخر نحو أكرم أيهم جاء وأيهم جاء أكرم (قوله فلم تلح له العلة الخ)
ادعى ابن السراج ان العلة لاحت له وان مراده بقوله أى كذا خلقت انما خلقت

ولانواع من يعقل نحو
فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث
(وأى) نحو لننزعن من كل
شيعة أيهم أشد وهى ملازمة
للاضافة لفظا أو تقديرا الى
معرفة ولا تضاف الى نكرة
خلافا لابن عصفور ولا يعمل
فيها الا مستقبل متقدم كما
فى الآية خلافا للبصرى
وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها
الماضى فلم تلح له العلة فقال
أى كذا خلقت

على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضارع مناسب لهما بخلاف
الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذش
أيضا بأن أيا موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان
الابهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعة على الابهام وورد
الجوابان لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث
منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل ويونس والكوفيون الى اعرابها مطلقا قال
ابن الناظم واعربت أي دون أخواتها لان شبهها بالحروف في الافتقار الى جملة
معارض بلزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى أي
من الاعراب قال العز بن جماعة وفي هذا اشارة الى تحقيق نفيس لما تلقيناه من
الاشياخ من ان محل قول أئمة الاصول المانع مقدم على المقتضي اذا لم يتعدد
المقتضي والا فالمقتضي مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى وكأن المراد بالمقتضي
المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة (قوله وتبنى في الرابعة) قال الزجاج ما تبين لي
أن سيبويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت
فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانها عند ظهور
الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف الى المضاف اليه
وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من
الخفي أي هو أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى
من الاحتياج اليه مع وجوده لو جوده دافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا
نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع
وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتأمل أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناءها أي
حيث أضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بنائها بما اذا أضيفت وحذف
صدر صلتها فالظهر ما ذكره قول بعضهم انما بنيت والحالة هذه لانها كالمقطعة
عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جملة اما لفظا فلقيام
ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لكون ما بعده في اللفظ غير صالح
للوصل لانه مفرد واما نية فلانه لا ينوى المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو
موجود (قوله تشبيها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف
من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وبهما رد على ثعلب) أي بالآية
والبيت لانها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما
ويمنع من استفهاميتها في الآية ان ينزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هي

وأجاب غيره بأن أيا وضعت
على العموم والابهام والمضارع
مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف
الماضي اذ لا ابهام فيه
فيحصل التنافي والخروج
عما وضعت له واشترط كون
العامل متقدما لتمتاز عن
الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر
واعلم ان لأي أربع حالات
تعرب في ثلاثة منها وهي
ما اذا أضيفت وذكر صدر
صلتها نحو يعجبني أيهم هو
قائم أو ذكر صدر صلتها
ولم تضف نحو يعجبني أي
هو قائم أو لم تضف ولم يذكر
صدر صلتها نحو يعجبني أي
قائم وتبنى في الرابعة على
الضم تشبيها بالغايات وهي
ما اذا أضيفت لفظا وكان
صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو أيهم أشد وقوله فسلم
على أيهم أفضل وبهما رد
على ثعلب المنكر لموصولية
أي

موصولة وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب وأشد خبراهو محذوفا والجملة صلة و يمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدرة لا يعمل فيه ماقبله فتعينت الموصولة وله ان يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور بعلى محذوفا أيضا أي سلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل في ماليلى بنام صاحبه واعلم انه كما رد بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل و يونس حيث ذهبا الى ان أيا فيهما استفهامية معرب به ثم قال الخليل مفعول ننزع في الآية محذوف والتقدير لننزعن من كل فريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام و ردبما مر لكن نقل الرضي انه يجيز التعليق في غير أفعال القلوب نحو اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة والمعلق الاستفهام أو نفي أو لام ابتداء وأي بعد نحو اضرب واقتل لا يكون جملة اذ لا [illegible] انها على الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده و يبطل مذهبهما واقوله فسلم على أيهم أفضل في رواية من رواه بضم أي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته (قوله وأل) مذهب الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشاف عند قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا ان أل في الصفات بعض الذي وانه لكثرة الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على أل قال الرضي والأولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل [illegible] راءها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير انتهى و بذلك يجاب عن استدلال المازني لكونها موصولا حرفيا والاخفش لكونها حرف تعريف بان العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل و يشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بأن يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه بقي ان كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محل

وأل

*

الفاعل والمفعول (كالضارب والمضروب) بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل أو على ما غلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع أو على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان أل في ذلك كله حرف تعريف وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب ابن مالك الى انها موصول اسمي وجرى عليه المصنف في الشرح والاوضح في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان أل الداخلة على هذا الوصف فذهب الصريح موصول اسمي هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لبعده عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضي وهذا الخلاف ان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أل مفردا جيء بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بان حق الاعراب فيه ان يدور على الموصول وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في أي الموصولة وفي اللذان واللتان واللذون على رأيه اعرابهن (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسمي الفاعل والمفعول) أي المراد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال ان كلام صاحبي المفتاح والكشاف يفصح عنه في غير ما موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجا عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ويصيرا صفة مشبهة كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك (قوله كالابطح والاجرع) معنى الأول في الاصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى واجرع معناه في الاصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير الخ) أي والضمير بالاستقراء انما يعود على الاسماء وقول المازني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها او بان حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى لان حذف المنكر أكثر (قوله لما مر) من عود الضمير عليها (قوله ولانها لا تؤول الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأولت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقراء واللازم باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ورد أيضا القول بانها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترضى واليجدع (قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ان المصدقين والمصدقات واقرضوا وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وان لم يكن أل وبالعكس كما قال في الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا له بما من جملته فالق الاصباح وجعل الليل سكنا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الاخفش بالتزامه

فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع أل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعه * والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة وكسر الراء أى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغى بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما و يستثنى من قولهم ان الظرف اذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أى من القوم الذى رسول الله منهم وانهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين مبقاة والباقى محذوف للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية فى غير الشعر على ما حكى الفراء ان رجلا اقبل فقال له آخر هاهو ذا فقال السامع نعم الهاهو ذا (قوله ما أنت بالحكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل * والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على ترضى وهو مضارع ﴿تنبيه﴾ قال الدمامينى فى حاشية المغنى ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب و ينبغى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لأل اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز فى السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه الشمنى بقوله لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد أل ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة أل فعل فى صورة الاسم وبهذا يعمل بمعنى الماضى ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة أل لا محل له والاعراب الذى فيه بطريق العارية من أل فان أل لما كانت فى صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الاسمى غير انتهى المراد منه وعليه فاذا قلت جاء اليضرب فالفاعل هو أل فقط وهى فى محل رفع كما تفعل فى قولك جاء الذى يضرب وهو واضح و يلزم على كلام الدمامينى وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممتنع و يؤخذ مما قرره الشمنى ان صلة أل اذا كانت وصفا جملة فى المعنى وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد فى المطول فى بحث تقديم المسند اليه لكن رد ذلك السخاوى فى شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم وذكر المصنف فى حواشى ابن الناظم ان الوصف من شبه الجملة وعلى كل فقابلته للجملة وشبهها فى قولهم صفة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن (قوله على المختار فى تفسير الضرورة) وهو انه

من لا يزال شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كما فى قوله * من القوم الرسول الله منهم * ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما فى قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته * على المختار فى تفسير الضرورة (وذو فى لغة طىء)

خاصة دون غيرهم من العرب كقوله * وبئري ذو حفرت وذو طويت * والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كامر وخصه ابن الضائع بحالة الجر لانه المسموع كقوله * فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند طيء على المؤنث أيضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع بعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطيء ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طيء بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث (وذا) حالة كونه (بعد ما) باتفاق البصريين (أو) بعد (من الاستفهاميتين) على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى اذا أنزل ربكم وقال الشاعر

ما لا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما اذا فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه لم يمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرضي حكومته وانما كان المختار التفسير الاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله خاصة) أي موصوليتها خاصة بطيء لانهم الذين يستعملونها كذلك وطيء على وزن سيد أبو قبيلة من اليمن (قوله من العرب) احترز به عمن تشبه بطيء من المولدين (قوله وبئري الخ) الحفر معروف والطي بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والتي طويتها وزعم ابن عصفور انه ذكر البئر على معنى القليب (قوله والمشهور عندهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال وبظاهر المعنى بالعائد فعدها من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يعربها الخ) تشبيها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه مقولة مع الاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما (قوله بل حرفين) صوابه بل هما حرفان والنصب يقتضي انه معطوف على الخبر فيكون النفي مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح (قوله انما يكون في الآخر) أنظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعلبك بني لانه وسط الكلمة الا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا ينافي البناء (قوله فحسبي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب بما أسلفناه في الاسماء الستة وبان الافتقار الى جملة عارضة لزومها للاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومنهم من يصرفهما ويعربهما) صريح في أن تصريف ذو الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضي لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن التصريف يجري على البناء أيضا ويوافقه ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم من يصرفهما ومن يعربهما ثم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذي بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا الا ان سلم ما قيل ان ذو الطائية ملازمة للاضافة معنى ثم الظاهر أن كلا من التثنية وجمع المذكر يختم بالنون فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع الذي مبنيا الا ان اعراب الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فحكى العموم الخ) أي بقوله ومن يستعمل ذو للجميع (قوله بعد ما) أي واقعا بعدها (قوله على الاصح)

قال

ل سقابله الصحيح فى ذا كونها للاشارة فلما دخلت عليها ما وهى فى غاية الابهام
جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من
لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فى ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه
ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذى أى من الذى قالها (قوله أمنت الخ) عجز
بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس ان كان اسما للبغل فهو منادى
حذف منه حرف النداء وان كان زجرا للبغل فلا محل له من الاعراب وامارة بكسر
الهمزة أى حكم مبتدأ خبره لعباد واحتجوا أيضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
تقتلون أنفسكم و بقوله وما تلك بيمينك وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمينك
وجوز ابن عصفور تعلق بيمينك بأعنى محذوفا ولا ينبغى أن يعول عليه لان أعنى
يتعدى بنفسه لا بالباء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان ذا اسم اشارة بدليل
دخول ها التنبيه عليه مبتدأ وطليق خبر وتحملين حال من ضميره والتقدير وهذا
طليق محمولا لك أو خبر أول وطليق خبر ثان وهو أظهر لان طليقا صفة مشبهة
و بعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف
فى حواشى الالفية وهذا يعنى ما قيل فى تخريج البيت وان ذا للاشارة لا يمشى
لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا و يشير به الى نفسه
وهل لاحد أن يقول هذا قام أو هذا كتب و يشير الى نفسه ولا أظن أحدا يقول
ذلك ولا يفود به وله أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب و يكون ذلك
الكتاب خطه انتهى وفى شرح الالفية للجلال السيوطى وقال السراج البلقينى
يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا
الذى تحملين على حد قوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أى ما الذى نلتم قال ولم أر أحدا خرجه انتهى أقول نص فى المغنى على أن حذف
الموصول الاسمى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن شرط فى بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول آخر وأنت خبير بأن المقصود تخريج
البيت على طريق البصريين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) وقد قدمنا انهم
احتجوا بما ظاهره مجىء هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)
من الموصولات عندهم أيضا الاسماء المضافة نحو * يا دار مية بالعلياء فالسند *
فالعلياء صلة لدارمية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته
صلة لرجل قال أبو حيان ولينظر على مذهبهم فى الاسماء المذكورة هل هى مبنية
أو معربة وعلى الاعراب يشكل بأن سبب البناء موجود مع عدم العارض (قوله

وقصيدة تأتى الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلتزمون هذا
الشرط احتجاجا بقوله * امنت
وهذا تحملين طليق * أى
والذى تحملينه طليق ولا حجة
فيه ولا يختص ذا من بين أسماء
الاشارة بذلك عندهم بل
يجوز في جميع أسماء الاشارة
أن تكون عندهم موصولات
وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم
المحلى بأل من قبيل الموصولات

كقوله

لعمرك أنت البيت أكرم أهله
وأقعد من افنائه بالاصائل
أي لأنت الذي أكرم أهله
فأكرم صلة البيت ومحل كون
ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن
للاشارة فان ألغيت بأن
كانت مركبة مع ما أو من لم
تكن موصولة بل تكون مع
ماقبلها اسما واحدا الاعلى
الاستفهام لا يعمل فيه
فعل متقدم ويظهر أثر
ذلك في البدل اذا قلت مثلا
من ذا ضربت أزيدا أم عمرا
فان رفعت البدل فذا
غير ملغاة وان نصبته
كانت ملغاة ويدل على
الغائها أيضا اثبات ألف
ما مع دخول الجار عليها
في نحو قولهم عماذا تسال
وكذا ان كانت للاشارة
لانها حينئذ تدخل على
المفرد نحو من ذا الذاهب
وماذا التوانى والمفرد لايكون
صلة لغير أل ولما أنهى
الكلام على الموصولات
شرع في بيان الصلة فقال
(وصلة أل) الموصولة
(الوصف) الصريح وقدمر
الكلام عليه (وصلة غيرها)
من الموصولات (اما جملة)

لعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعي للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت
اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما معرفا بال
ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أي أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم
فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أي أنت الذي أكرم أهله
لان الصلة لا تكون الا جملة فما في بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل
واضافته الى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله الا على الاستفهام) فيه أن الالغاء
لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني ان لها حين الالغاء وجهين أحدهما
الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة
وعليه بيت الكتاب * دعي ماذا علمت سأتقيه * فالجمهور على أن ماذا كله مفعول
دعي ثم قال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى
شئ لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح
له لقلته حتى قيل انه لا يوجد الا في الشعر (قوله لا يعمل فيه متقدم) بذلك رد
ابن عصفور كون ماذا في قوله دعي ماذا علمت مفعولا لدعي بناء على انها
للاستفهام لكن صرح بعضهم بان ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة
بجواز عمل ماقبلها فيها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها
بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله
عنهم فكان ماذا لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
(قوله فذا غير ملغاة) لانه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة)
لانه حينئذ بدل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)
أي لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان
الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفها لتطرفها فرقا بينها وبين الموصولة
نحو عم يتساءلون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد الا ماشذ كما ورد في صحيح مسلم
وأقول بم ذا الخرج من خطه بحذف الالف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
كانت للاشارة الخ) تلخص مما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات
وبقي عليه رابع وهو أحد قسمي الالغاء وهو ان يكون اسما واحدا موصولا وقد
ذكرناه وتفصيل ذلك يطلب من المغني وحواشيه (قوله لانها حينئذ تدخل على
المفرد) أي وهو لا يكون صلة لغير أل قال الناصر اللقاني لا يخفى ان ذا مشتركة بين
الاشارة والموصولة وقد نص الاصوليون على اطلاق المشترك على معنييه معا
حقيقة على الصحيح فاشتراط أن لا تكون ذا للاشارة انما ينبني على المرجوح
اذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك

[مذ]كور ليس مبنيا على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارية
[مف]رد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطها الخ) قال ابن مالك فى شرح
[الت]سهيل ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه
(قوله خبرية) لانه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب
قبل حال الخطاب والجمل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

[فع]لى اضمار القول أى التى أقول لعلى أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا
فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة وقال فى حواشى الألفية وقوله قبل التى لعلى وان
شطت نواها أزورها عندى كقولهم ان جئتنى لا كرمنك أعنى انه فى نية التقديم
فى قوله لا كرمنك على ما قبله وهو ان جئتنى على تقدير حذف شئ مدلول عليه بالمؤخر
وأصله قبل التى أزورها ولكنه قدم الترجى وأما تقدير القول فلا يذوقه عاقل وتقع
القسمية صلة نحو وان منكم لمن ليبطئن فهى مستثناة من الانشائية وقيل الصلة
جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فهى تذكر لذاتها بل
لتقوية ما بعدها وتأكيده ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها خبرية فلا توصل
بها لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه
ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى المحتملة الخ) مر
فى بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيحسن ابهامها) لا يخفى ان المبهمة ضد المفصلة
والمجهولة ضد المعهودة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغى اذ المبهمة معلومة
للمخاطب على الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقول معهودة
مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا
ابهام قلنا ذاك بالنظر الى أصل الوضع لكن قد يعدل عنه كما فى المعرف بلام
العهد الذهنى قيل ووردت أيضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى واتقوا النار
التى وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم
وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبى صلى الله
عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية
التحريم وان كانت سورة مدنية لا لانها مكية كما يقتضيه قول الزمخشرى فى توجيه
تعريف النار فى سورة البقرة وتنكيرها فى سورة التحريم ان الآية فى سورة
التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
البقرة مشارا بها الى ما عرفوه انتهى فقد اعترضه الجلال البلقينى بانه يلزم عليه ان
تكون سورة التحريم مكية وليس كذلك لانها مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها الصلة أن تكون خبرية أو فعلية كانت
وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر الى قائلها وان تكون
معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن
ابهامها نحو فأوحى الى عبده ما أوحى وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها

ان أباحيان تبع الزمخشري في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بانها مدنية ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء الا بنقل ويدل على أنها أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زينب بنت جحش وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذي قالاه كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه الآية ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للنووي في شرح مسلم لان القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شيء ولذا ثنى الضمير في ان تتوبا وان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذي لكنه الخ) ولا جاء الذي حتى أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير تقدم مغيا وقس عليه ما اشبهه (قوله غالبا) من غير الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يخلفه الظاهر وبقوله أجاز ابن الصائغ (قوله طبق الموصول) المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الامران أو يتعين أحدهما على ما يأتي (قوله لربطها بالموصول) لان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير ولو لم يذكر في الصلة لبقي الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها (قوله وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستفد من ذلك قبله وجود الخلف (قوله سعاد الخ) صدر بيت عجزه * واعراضها عنك استمر وزادا * ومثله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * قال بعضهم وسيبويه لا يجيز هذا في خبر المبتدأ فأحرى ان لا يجيزه في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) اى ملفوظة أو منوية بدليل قوله ويجوز حذفها الخ وانما افتقر الموصول اليها ليتعرف بالعهد الذي فيها كما مر (قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شيء من أجزائها على الموصول لان الموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها وأما وكانوا فيه من الزاهدين اني لكم من القالين اني لكما من الناصحين وأنا على ذلكم من الشاهدين فحرف الجر في ذلك وامثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة والتقدير مثلا زاهدين فيه من الزاهدين لا أعني من الزاهدين كما يقول المبرد لان أعني لا تتعدى بحرف الجر وهو من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أي زاهدين بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا في الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا أو يكون خبرا ثانيا لكل مختصر وذهب ابن الحاجب في الامالي الى ان الظرف في ذلك كله متعلق بنفس الصلة لان أل لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها واهدا افارق

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون الصلة (ذات ضمير) غالبا (طبق الموصول) أي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما لربطها به وهذا الضمير يسمى (عائدا) لعوده الى الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله

سعاد التي أضناك حب سعادا

أي حبها وأجاز ابن الصائغ خلو الصفة منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر

اهابجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا سمى
صلا) أى لاجل ان الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل)
كذا بينه وبين معمولها او بين بعض الصلة وبعض والمراد فاصل أجنبي ومنه تابع
الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى
باه ضربت ومثله الجملة المعترضة كقوله * ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا *
فانها تفيد الكلام تقوية فليست كالاجنبي الصرف وشذ الفصل بالاجنبي كقوله

وأبغض من وضعت الى فيه * لسانى معشر عنهم أذود

الى متعلق بابغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو أجنبي
من وضعت الذى هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف الى الموصول وهو أبغض
والاصل تأخيره بعد لسانى أى وأبغض من وضعت فيه لسانى الى معشر ويستثنى
من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الاجنبي كالمعمول كالموصول الحرفى
(قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف
واللام ومن صلة غيرهما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتهما
من الصلة واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبارة الشارح لا تفيد هذين
الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاخفش ومذهب البصريين
المنع وما ورد مخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم
فأنزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكونها المنزل كتابا
واحدا لان المراد كل مكتوب والالف واللام فى الكتاب للجنس لا للعهد هذا
مرادهما بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع
التيا معطوفا عليها التى اذا قصد الدواهى ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة
والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة
(قوله جاز فى العائد وجهان) يستثنى منه أل فيلزم فى ضميرها اعتبار المعنى كما فى
الجامع كالضارب والضاربات والضاربون لانهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول فى
الاعراب نزلوها منزلته فى المعنى والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء
كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ
له لفظ ومعنى مختلفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كم وكأى ومن وما
الشرطيتين واعلم انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع
فتقديم مراعاة اللفظ نحو بلى من أسلم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لأنت
الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به انتهى أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب
ثم لفظه فقال به بالغيبة وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو

ولهذا سمى ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل كالموصول ويجوز حذفها كقوله ان دل عليها دليل كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة * (تنبيه) اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وما جاز فى العائد وجهان أحدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثانى مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك

موضوع المسئلة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين وإذا تتلى عليه آياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القرافي ولم يجئ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى الا في موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا فأنث خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى وقد يقال كلام القرافي فيما اذا لم يكن الا مراعاة لفظ ومعنى مرة واحدة وهنا روعي اللفظ مرة أولا في يشتري ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه ففي الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ويعتبر اللفظ بعد ذلك وفي شرحه للدماميني والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من أمك) اذ لو لحق علامة التأنيث مع ارادة المؤنث حصل الالباس بالمذكر فان قيل الالباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف يستمع فهلا روعي دونه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل في سياقها فلا لبس (قوله أو نحو من هي الخ) لانه لو قيل من هي احمر أمك أو من هو حمراء أمك لزم الاخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث وبالعكس ولو قيل من هو احمر امك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشيء واحد فكانك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث وظاهر الاطلاق انه لا فرق في الوصف الواقع خبرا في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوي وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو من هو محسن امك لان محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في القبح من قولنا هي أحمر أمك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذكير فتقول من محسن أمك اذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال بعضهم وينبغي أن يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم امك لشبه ظريف وكريم بجريح بل يلزمه ان يجيز من هي أحمر لشبهه بمن هو أفضل لكنه منعها واعلم ان المصنف في الجامع ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما وضم اليها مسئلة أخرى وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال ويمنع أي من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر لفظا للمخبر عنه نحو من كان يقومان أخواك بخلاف الا من كان هودا أو الى ايقاع ما لا يؤنث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو من كانت حمراء وشيخا جاريتك ومن كان حمراء أو عجوزا أمتك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سبق

ولا يقال من سألك أو
نحو من هي حمراء أمك
فيجب حينئذ مراعاة المعنى
وما لم يعضد المعنى سابق
فيختار مراعاته كقوله

الموصول كما فى البيت أولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
الحافين أنث تعمل وانما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتضاد
الذى قوى جانبه ولكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب
قوله كقوله وان من النسوان الخ فان قوله من النسوان عاضد لمعنى التأنيث
فى هى ويقال هاج النبت يبس وكذا تصوح (قوله ان كان فاعلا الخ) ولا يجوز
الحذف فى نحو جاء اللذان قاما أو ضربا ببناء ضربا للمفعول ولا فى نحو جاء الذى القائم
هو ولا فى نحو جاء الذى ان عمرا هو ولا فى نحو جاء الذى ما هو منطلقا ولا فى نحو
جاء اللذان كانا منطلقين لان الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل
فلا يكون فى الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف
هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدأ واسم الناسخ
كالفاعل كذا قالوا برمتهم قال شيخنا العلامة أنت خبير بان الفاعل يحذف
فى مسائل فينبغى تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها أخذا من
التعليل وان اقتضى اطلاقهم خلافه فيجوز جاء الذى ضرب زيد حسن على انه
مصدر مضاف الى المفعول أى الذى ضربه زيدا حسن فضرب مبتدأ مضاف الى
الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيدا مفعول وحسن خبر فليحرر (قوله
ان اخبر عنه بمفرد) احترز به عن نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار وهو
عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة
فلم يكن فيما أبقى دليل ما ألقى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح
لان تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد نفى الخ) احترز
به عن نحو جاء الذى ما هو مسافر والذى ما قائم الا هو والذى انما فى الدار هو
والذى زيد وهو منطلقان والذى هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده فى الأول
من هذين يؤدى الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه صورة
الاخبار عن مفرد بمثنى وحذفه فى الثانى يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا
ويشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لاقمت لان الخبر بعد
لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع الاجحاف (قوله الا ان طالت الصلة) اما بمعمول
الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالآية أو تأخر نحو ما انا بالذى قائل لك
سوءا وانما لم يشترطوا الطول فى صلة أى لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم
مقام الطول (قوله وهو الذى فى السماء اله) أى لطول الصلة بالعطف وبالمعمول
وانما احتيج الى الاضمار فى الآية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير
البتة أو مبتدأ فى الظرف ضمير للمبتدأ لا للموصول قال فى الباب الثامن من المغنى ولا

وان من النسوان من هى
روضة * تهيج الرياض غيرها
وتصوح * والغالب فى
العائد المشتملة عليه الصلة
ذكره فى اللفظ (وقد
يحذف) مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع ان كان
فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا
لناسخ أو اسما له لم
يجز حذفه وان كان مبتدأ
جاز حذفه ان أخبر عنه
بمفرد ولم يكن بعد نفى ولا أداة
حصر ولا معطوفا على غيره
ولا معطوفا عليه غيره
انتزعن من كل
(نحو) شيعة (أيهم أشد) أى الذى
هو أشد ولا فرق فى جواز
حذف المرفوع بين صلة أى
وغيرها لكن لا يكثر الحذف
فى صلة غيرها الا اذا طالت
الصلة نحو وهو الذى فى
السماء اله والا فالحذف

يحسن تقديرا الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض
كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولا
الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون هو
موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض
اله مبتدأ أو خبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصفة من عائد ان عطف
(قوله قليل شاذ) لو اقتصر على قوله شاذ كفى وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضة
شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذي أحسن بضم النون أي
على الذي هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أي على الذي
أحسن من غيره (قوله لاسيما زيد بالرفع) أي بناء على ان ما موصولة لا نكرة
موصوفة والاصل لا مثل الذي هو زيد لا مثل شئ هو زيد (قوله ان كان
منفصلا لم يجز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضا لو حذف
فاتت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال في التصريح وانما
حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان
تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل
انتهى وأنت خبير بان هذا انما يصلح حكمة لتقديره منفصلا لا لحذفه الا أن يقال
ان مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خيفة
ما ذكر وهو أمر لفظي فليتأمل وهذا ينبني على مسئلة هي ان المنفصل هل يمتنع
حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوي كالحصور في قولك جاء الذي لم أضرب الا اياه
والخصوص كقولك جاء الذي اياه لم أضرب لان حذف الاول يستلزم حذف الا
فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره والثاني مفوت للاختصاص
لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهر التعليل الاول الأول
وهو ظاهر اطلاق التسهيل وشروحه والاوضح وظاهر التعليل الثاني الثاني وبه
صرح في الجامع فقال وهو اما متصل أو منفصل لغرض لفظي نحو فاكهين بما آتاهم
ربهم انتهى أي بالذي آتاهم اياه ولا يقدر اياهموه لما قال في التصريح فالفصل
في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضي بان الممتنع حذفه هو المنفصل بالا فقط
(قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذي
ضربته في داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالمجرور
ولا يدري حينئذ أزيد المضروب أم غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد
حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم
في المقام وقول المصنف في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما

قليل شاذ الا في قولهم لاسيما
زيد بالرفع فانه مقيس غير
شاذ تنزيلا لاسيما منزلة الا
الاستثنائية والمنصوب ان
كان منفصلا لم يجز حذفه
أو متصلا متعينا للربط

لا

لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور
للربط بحسب الظاهر لا ينافى تعين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام (قوله
وناصبه فعل تام أو وصف) لان الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتام الناقص نحو
جاء الذى ليسه زيدا وكانه زيدا وينبغى اعتبار التمام فى الوصف وخرج بالفعل
والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضلته ولعدم استقلال الحرف بدونه
ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه ولا يشكل على ذلك نحو يزعم
أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن يكون التقدير تزعمون انهم شركاء لان الذى
اعتمد بالحذف الموصول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ
يجوز تبعا ولا يجوز استقلالا كحذف الفاعل تبعا للفعل فى نحو زيدا ضربته
هذا وللقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط اذا لم يكن العائد بعض معمول
الصلة والا جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو أين الرجل الذى قلت انه تريد قلت
انه يأتى أو نحوه نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب بشروطها
منها أن يكون غير متبع فلا يجوز الحذف فى نحو جاء الذى ضربته نفسه أو وزيدا
(قوله غير صلة أل العائد عليها) نحو جاءنى الضارب زيد فلا يجوز حذفه لخفاء
موصوليتها والضمير أحد الدلائل عليها واحترز بقوله العائد اليها عما لو عاد لموصول
قبلها نحو جاء الذى انا الضاربه فان العائد المنصوب ليس عائدا لأل بل للذى فلا
يمتنع حذفه والعائد لأل الضمير المستتر فى الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما ناصبه فعل (قوله ما الله موليك
الخ) مثال لما ناصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه * فما لدى غيره نفع
ولا ضرر * فما موصول اسمى مبتدأ خبره فضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف
(قوله وأما قوله ما المستفز الخ) جواب عما يقال ان فى هذا البيت حذف العائد
المنصوب بوصف هو صلة وتقرير الجواب ان البيت شاذ فلا يرد نقضا وعجز البيت
* ولو أتيح له صفو بلا كدر * والمستفز بمعنى المستخف اسم ما ان قدرت حجازية
وخبرها المحمود وأتيح بمعنى قدر والمعنى ليس الذى استخفه الهوى محمود عاقبته ولو
قدر له صفو خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف فى البيت بأن
يقال فى مستفز ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول والمستفز بمعنى المختبر (قوله
كثيرا) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (قوله كما
توهمه عبارة الالفية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة لأل
والذى هو صلتها مع ان منصوب صلة أل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف
المنصوب بغير صلة أل هو ما فى الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطى

وناصبه فعل تام أو وصف
غير صلة أل العائد عليها
المنصوب جاز حذفه نحو
(وما عملت أيديهم) أى عملته
كما قرئ به وقوله
ما الله موليك فضل فاحمدنه
به * أى الذى الله موليكه
فضل وأما قوله
ما المستفز الهوى محمود
عاقبة * فشاذ وحذف منصوب
الفعل كثير والوصف قليل
جدا وان اشتركا فى الجواز
وليسا متساويين فى الحذف
كما توهمه عبارة الألفية
والمجرور نوعان مجرور
بالمضاف ومجرور بالحرف
فالأول يجوز حذفه ان كان
المضاف

صريح في تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أي ناصبا للعائد تقديرا بأن توفرت فيه شروط العمل لان اضافته حينئذ كلا اضافة فالضمير في محل نصب فهو ومثل المنصوب في المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لو قال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما عبر في المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى الى اثنين أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه (قوله فاقض ما أنت قاض) أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضي أن يكون الاصل قاض اياه لانه انما يمنع حذف المنفصل الواقع بعد الا وقولهم متى تأتى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصنف في الحواشي وما هذه يحتمل أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا (قوله ما الله صانع) أي ما الله صانعه (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت و يدا أي مررت به وان احتمل مررت له أو معه ومذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأتي أمثلتها على الترتيب واعلم ان هذه شروط للحذف القياسي فلا يرد على ما قاله نحو ذلك الذي يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لان الحذف فيه جائز غير قياسي وانما كان جائزا لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ونازعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب اليه الا بسماع ولا ينبغي القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الآية موصول حرفي ولا حذف وانما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لان الضمير عبارة عن الموصول والجار انما هما من جهة المعنى واحد فاذا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وما كانه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو مررت بغلام الرجل الذي مررت به (قوله أو الموصوف بالموصول) انما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى) أي سواء تماثلا لفظا أولا وقوله ومتعلقا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك أنا أشرب بالماء الذي شربت

نحو (فاقض ما أنت قاض) أي ما أنت قاضيه وقوله
أي ما أنت قاض به وقوله

وصفا عاملا لا ليس اسم مفعول
نحو (فاقض ما أنت قاض)
أي ما أنت قاضيه وقوله
اعمرك ما تدري الطوارق
بالحصى * ولا زاجرات الطير
ما الله صانع * والثاني يجوز
حذفه أيضا ان تعين للربط
وكان الموصول أو المضاف
للموصول أو الموصوف
بالموصول مجرورا واتحد
ماجر به العائد معنى ومتعلقا
ولم يكن العائد محصورا
ولا نائبا عن الفاعل
ولا موقعا حذفه في لبس نحو
(ويشرب مما تشربون)

ـه فان كلا من الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقا وان اختلف لفظهما وقال المرادى وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المماثلة فى اللفظ وكان الشارح لم يعتبره لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد مثلوا بمثل * فح لان منها بالذى أنت بائح * ومثل فى الألفية بمر بالذى مررت وجوزوا فى الاول أن يكون من فعل الفاعل وأن يكون مبنيا للمفعول (قوله أى منه) ولا يقدر تشربونه اذ الذى يستقر مشرو بالهم لا يشربه أحد (قوله لاتركنن الخ) قائله كعب بن زهير والامر الفرار من القتل ويعصر بهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذى مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بمر ليكون اختلاف الجار معنى مستقلا يمنع الحذف فانه فى مر ممتنع لذلك ولان المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أى والآخر للالصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله أو نائبا عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل فى المثال المذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملتبسا كرغبت الخ) فانه لو حذف لتبادر الى الذهن ان المحذوف عنه (قوله لم يجز الحذف) أجاز ابن مالك فى الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله

لو ان ما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل

أى عالجت به وذكر غيره انه ضرورة (قوله من حيث هو) أى لا من حيث كونه مجرورا أى سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانها جامعة للشروط) فيه ان من جملة شروط حذف المنصوب أن يكون ناصبه فعلا أو وصفا والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل ما جر به العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه انما يلزم أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب وقد يقال لم لا كل ما أوقع فى لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل كالفاعل فى أحكامه ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا حصرت امتنع حذفها (قوله أى تتم بهما الفائدة) أى بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو جاء الذى بك وجاء الذى أمس من أمثلة غير التام يتم به الفائدة اذا لوحظ أن التقدير حصل بك واستقر أمس وقال أبو حيان ضابط التمام أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة نحو زيد فى الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أى تاما فلا يقال مررت بالذى اليوم ولا بالذى فى مكان لان الصلة أتى بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للابهام حتى يحصل له البيان ولا يتم البيان بهما الا اذا

لاتركنن الى الامر الذى ركنت * ابناء يعصر حين اضطرها القدر * أى ركنت اليه وقولك مررت بغلام الذى مررت أى به فان لم يتعين العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره أو جر لا بغير حرف كجاء غلام الذى أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا كجاء الذى مررت به أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به لان أحد الحرفين للسببية أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى مررت به أو كان محصورا كمررت بالذى ما مررت الا به أو نائبا عن الفاعل كمررت بالذى مر به أو حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف فى الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو ولم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير أل اما جملة كما مر (أو ظرف أو) جار ومجرور تامان أى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك أو فى الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك

وكلاهما اذا وقعا صلتين (متعلقان باستقر)

وشبهه مما هو فعل حال كونه
(محذوفا) وجوبا بالاستقرار
ولا شبهه مما هو اسم لافراده
وهما في اصطلاح النحاة
كالفقير والمسكين في اصطلاح
الفقهاء اذا أطلق أحدهما
شمل الآخر واذا ذكرا
فلكل معنى ولذلك نظائر
منها الايمان والاسلام
والشرك والكافر * (ثم)
الخامس من المعارف (ذو
الاداة) أي أداة التعريف
(وهي أل) بجملتها التعريف
(عند الخليل وسيبويه) لكن
الخليل الهمزة عنده أصلية
فهي همزة قطع كهمزة أم
وان حذفت في الوصل لكثرة
الاستعمال وسيبويه يخالفه
في أصالة الهمزة فهي
عنده همزة وصل زائدة لكنها
معتد بها في الوضع هذا
ما حكاه ابن مالك في شرح
التسهيل من الخلاف بينهما
ووافق فيه الخليل فيما ذهب
اليه واستدل على صحته بوجوه
ذكرها فيه وأطال في تقريرها

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوهما مما سموه كونا عاما أو
مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في
الموصول نحو نزلنا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي
البارحة وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما اذا لم يقم
الدليل عليه والا لم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد
فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وهو قياس ما ذكروه في خبر
المبتدأ (قوله محذوفا) والعائد عليه المنتقل الى الظرف نحو جاء الذي عندك أو
في الدار أو ما الاسم فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أبوه (قوله
لافراده) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة أن يقال ان نحو جاء
الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على
الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والمراد هنا قال الدماميني ينبغي أن يعلل المنع
بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو متخلف في
قولك جاء الذي في الدار ضرورة انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت
قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة
فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك والمراد هنا
﴿المعرف باللام﴾ (قوله أي أداة التعريف) أي آلته وأداة التعريف
تنصرف الى أل فهو في حكم المقيد فلا يقال ان هذا الخلاف في محل التقييد
(قوله وسيبويه يخالفه الخ) حاصل قوله ان أل بجملتها تعرف وان الهمزة زائدة
لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان أل بجملتها تعرف الا
انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة الا أن يجاب
بأن المنافي لوضع أل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة
في حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا أصليا بدليل سقوطها ولذلك نظائر منها
استفعل فانه موضوع للطلب مع ان الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ومنها لعل فانها
موضوعة للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ومنها العلم الذي قارنت أل وضعه فانها
زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال الصحيح عندي قول الخليل لسلامته
من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير أحدها تصدير زيادة فيما
لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد
ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع
لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا باللزوم ونفي السبب
من همزة أيمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لئلا ينتقل

ونازعه أبو حيان في ذلك وردها وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة أصلية مقطوعة في الوصل كهمزة أم وأن (لا اللام وحدها) للتعريف ووضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه وقال انه ابن الحسن وكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه لكنه رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها وعرا يرد أن الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وتكون

من كسرة الى ضمتين دون حاجز حصين الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الا شذوذا السادس انها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا ألله ولا في قولهم أفألله لأفعلن (قوله ونازعه أبو حيان الخ) وذلك لانه اعترض الأول بالفصل فان اللام الأولى زائدة والثاني بأنه لا يلزم سيبويه انما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث بانه مشترك الالزام بأن عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لانه لا توجد همزة قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها والخامس بأن اقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذا وان كان الاقرار أشهر وقرأ بهما ورش السادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وانما العمل بالاكثر (قوله ووضعت ساكنة الخ) فان قيل ما فائدة وضع اللفظ ساكنا أو ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام فالجواب حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام (قوله ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجحه في سائر كتبه لانه قصد فيه تلخيص المفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا صريح في ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله فلا نظير لها) يرد عليه ما في لغة من ضم الميم وقيل بحرفيتها (قوله وتكون أل للعهد) أي التعريف ذي العهد أي الشئ المعهود ففي كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد مصحوبها) أي عهد مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي صحبته (قوله اما ذكرا) وذلك بتقدم ذكره صريحا كما مثل به أو كناية كما في قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى فان الذكر اشارة الى ما سبق كناية في رب اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله توهم انه غيره) لان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالبا انظر المغني في الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذكري تحت العهد الخارجي وجعلوا الذهني أن تكون الاشارة باللام الى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذي ذكروا في باب النعت انه يجوز أن ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لا لفظا ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك أعني كونه نكرة في المعنى والكلام في المعارف (قوله أو حضورا) ظاهر صنيعه ان مثال مصحوب أل الحضورية

أل للعهد) وهي التي عهد مصحوبها اما ذكرا (نحو زجاجة الزجاجة) وفائدته التنبيه على أن مصحوبها والاول بعينه اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره أو ذهنا نحو اذ هما في الغار ... القاضي في قاص بينك وبين مخاطبك عهد فيه أو حضورا نحو اليوم أكملت لكم دينكم

كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى ما نقله المصنف في المغني في بحث أل في الباب الخامس في جواب اشكال نحو يزهم في مررت بهذا الرجل كونه نعتا أو بيانا والنعت لا يكون أعرف من المنعوت والبيان لا يكون الا بالاعرف من ان أل اذا جعلت للحضور فهو بها بيان لان مصحوب أل الحضورية أعرف من اسم الاشارة وان كانت للجنس فهو بها نعت فليحرر فلم أر من تعرض لذلك (قوله أو للجنس) أى التعريفية (قوله وهى التى لم يعهد مصحوبها) أى مدلول مصحوبها أى مسمى الاسم الذى صحبته (قوله أى لا باعتبار شئ) تفسير لقوله من حيث هى ولا يخفى انه لا يلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه فصح جعل بعضهم العهد الذهنى باصطلاح المعانى فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعرف بلام الجنس أى المشار به الى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده اما فى ضمن بعض الافراد كما فى العهد الذهنى أو فى ضمن الكل كما فى الاستغراق فصارت الماهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود خارجا كما فى قولنا الانسان نوع أو لا يعتبر الوجود والعدم أصلا كما فى المعرفات فان التعريف صادق على الافراد كلا وبعضا (قوله من الماء) قيل أل فيه لحقيقة ما صدق عليه ماء ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان أظهر فان الحقيقة لا وجود لها فى الخارج (قوله المعروف) أى لا من كل شئ اسمه ماء (قوله وهذه لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا) نقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى ادخل سوقا فان كلا لا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم وستعرف جوابه واعلم انه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعا لان النظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هى لا الافراد حتى يخرج منها فرد أو أكثر (قوله أو لاستغراق افراده) أى لتعريف الجنس الذى يراد به استغراق افراده فاريد هو فى ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرقة فيما اذا كان مصحوبها جمعا وهو الآحاد لا الجموع على ما فى شرح التلخيص واستدل له بصحة جاءنى القوم أو العلماء الا زيدا وامتناع جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل لكن فى التلويح فى بحث ألفاظ العام انه يصح الاستثناء فى قولنا جاء القوم الا زيدا مع انه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجئ المجموع لا يتصور بدون كل فرد وبذلك قال السيد فى حواشى التلويح فى بحث الاستثناء ومما يؤيد ذلك انه يصح الاستثناء فى أسماء العدد فى قولنا أكلت الشاة الا رأسها مع أن المستثنى جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية و يكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واعلم انه اذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أو للجنس) وهى التى لم يعهد مصحوبها أصلا وهى ثلاثة أنواع كالتى للعهد لانها اما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هى هى أى لا باعتبار شئ (كأهلك الناس الدينار والدرهم) أى جنسهما (وجعلنا من الماء) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى (كل شئ حى) وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (أو لاستغراق افراده) وهى التى تخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أى كل فرد من افراد الانسان (ضعيفا) وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفى خسر

لفظه

لفظه فيماله من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو
والجار ذى القربى والجار الجنب لا يصلاها الا الاشقى الذى كذب وتولى وقد
يقال ان أل فى ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الأصفر
والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار
وكل درهم ولا دلالة فى قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على
ذلك لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ فى غير النعت نحو وخلق
الانسان ضعيفا أى كل انسان فاعتبر لفظه فى الحال الواقعة منه فافردوا اما
اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك ثم قال لتركبن
بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بضمير
الجمع وان كان مصحوبها مثنى نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى
قد أفلح المؤمنون لم يجز فيماله من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ (قوله الا الذين آمنوا)
قد بين الرضى أن المفرد المعرف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع
المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى ان كل انسان انى خسر فى مساعيه وصرف
عمره فى مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أو لاستغراق صفاته) أى
لتعريف الجنس الذى أريد به استغراق صفاته مبالغة فى المدح أو الذم (قوله وهى
تخلفها كل مجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفى نحو جمع الامير
الصاغة فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وليست أل فى الصاغة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد
خلافا لما فى التصريح وأجيب بأن الاستغراق العرفى أن يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كل بالاستغراق العرفى اللام مجازا بل حقيقة وبأن
الغرض من تفسير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه
وبأنه يجوز التعريف بالاعم عند الادباء (قوله أى الجامع لصفات الرجال الخ) بيان
لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز فى أنت
الرجل علما يدل فى ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا
أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز
نوع منه فالصواب ان أل فى نحوه للجنس أى الماهية مبالغة فيه قال فى التلخيص
فى تعريف المسند باللام وقد يقصد قصر الجنس تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة
لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انها لشمول خصائص الجنس باعتبار
العنوان الذى عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فان الجنة هى المأوى) وذلك
ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلولم تكن أل فى المأوى نائبة عن

(أو) الا الذين آمنوا
لاستغراق (صفاته) وهى
التى تخلفها كل مجازا
(نحو زيد الرجل) أى الجامع
لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على
وجه المجاز والمبالغة لصح
بمعنى انه اجتمع فيه
ما افترق فى غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد
بغيره لقصوره عن رتبة الكمال
والمختار جواز نيابتها عن
الضمير المضاف اليه نحو فان
الجنة هى المأوى وقيده ابن
مالك

بغير الصلة وجوز
الزمخشري نيابتها عن الاسم
الظاهر وأبو شامة نيابتها عن
ضمير المتكلم قال في المغني
والمعروف من كلامهم انما
هو التمثيل بضمير الغائب
وقد تخلص من كلام المصنف
ان أل المعرفة اما عهدية أو
جنسية وكل منهما ثلاثة
أنواع كما مر وقد تكون أل
زائدة كاللات ونحو ادخلوا
الاول فالاول وقد مر انها
تكون موصولة (وابدال
اللام) في أل المعرفة (ميما
لغة حميرية) كقولهم في الرجل
والفرس امرجل وامفرس
وقد نطق بها عليه الصلاة
والسلام حين قال له السائل
أمن امبر امصيام في امسفر
فقال ليس من امبر امصيام
في امسفر ونقلت هذه اللغة
أيضا عن نمر من طيء قال
شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي
ورائي بامسهم وامسلمه

(ثم) السادس من المعارف
(المضاف) اضافة محضة (الى
واحد مما ذكر) من الخمسة
المتقدمة

الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائد المبتدا (قوله بغير الصلة) لخرج نحو
زيد الذي ضربت الظهر والبطن أي ضربت ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض لذلك
فلا يقوم أل عنده مقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري
أي عنه فلا يطرد (قوله وجوز الزمخشري الخ) فانه قال في وعلم آدم الاسماء
كلها أي أسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه
بذكر الاسماء لان الاسم لابد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس
شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من
عرضهم و ينتظم معه أنبؤني بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات
الاسماء لينتظم تعلق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد يقال أن
تكون أل نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فوجب أن
يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة
معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا
عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبو شامة نيابتها الخ) فانه قال في قوله
بدأت بسم الله في النظم أولا ان الاصل في نظمي ولا يخفى ان ما أجازه أبو شامة
أجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل
رأسي (قوله وقد تكون أل زائدة) المراد بالزائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة
للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدماميني
العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه
زائد (قوله كاللات) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو
مع قوله انه علم مؤنث محل نظر ظاهر (قوله ونحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم
انه قصد المتكلم به الاشارة الى اول في علم المخاطبين ثم الاول بعده في علمهما
أيضا فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير
أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتبين ومر الكلام على أول في المبني على
الضم (قوله لغة حميرية) أي منسوبة الى حمير قبيلة باليمن وزعم بعضهم ان لغة
ابدال اللام ميما مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام
وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم
بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذاك خليلي
الخ) ذاك مبتدأ خبره خليلي أي صاحبي وسلمه هنا بكسر اللام وهي واحدة السلام
وهي الحجارة كما في الصحاح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافته لفظية
كما ضارب زيد الآن أو غدا فانه لا يتعرف بالاضافة الى ماذكر لان اضافته

ولو بواسطة مالم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده (وهو) في التعريف (بحسب ما يضاف اليه) عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة اسم الاشارة وكذا البواقي (الا المضاف الى الضمير) كغلامي (ف) ليس في رتبة الضمير وانما هو (كالعلم) أي في رتبته والالما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذا الصفة لاتكون أعرف من الموصوف وقيل ان ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف و يدل على بطلانه قوله كمذروف الوليد المثقب فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لاتكون أعرف من الموصوف ولا يرد على الطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة مالا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها لايتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه اشئ كان قيدا للحكم الذي يذكر مطلقا في باب آخر

﴿باب﴾ في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام ❊ المبتدأ هو الاسم

في نية الانفصال (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قولك جاء غلام أبيك ليس الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله كغير ومثل) أي اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد كمالها الشخص أو ثبوت اضدادها كمالها الشخص فقد تعين ومثالهما ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وقال ابن برى اذا أضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغير به وحينئذ قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كالعلم) يستثنى من ذلك المصدر والمعرف القدر من ان وان فانهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني واقتضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره كما سنبينه في باب النواسخ وقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف الى معرفة في رتبتها مخصوص بغير ذلك فتفطن (قوله والالما صح نحو مررت الخ) كذا في شرح الشذور ولك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك بدلا لا نعتا وقد ذكروا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحرر (قوله اذا الصفة لاتكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والازاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة وهو ظاهر على رأى الجمهور وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص أي أعرف من المنعوت نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالاخص أي الاقل شيوعا نحو رجل فصيح وأيده بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه انتهى وحينئذ فلينظر ما وجه أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا (قوله قال المصنف ويدل على بطلانه الخ) قديقال المراد في رتبة ما تحتها ان كان لها تحت والا فالمضاف اليها في رتبتها فلا يبطل بما قاله المصنف لان ذا الأداة لا تحت له فالمضاف اليه في رتبته وحينئذ فانما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف فتأمله (قوله كمذروف الخ) المذروف بالذال المعجمة ما يدوره الصبي وهو المراد بالوليد بخيط اسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط

﴿باب المبتدا والخبر﴾

(قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول ومنه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه لانه

على تقدير ان وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند و يضاف اليه وهو اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقى والحكمى (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أى لم يدخل عليه لفظ يقتضى العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضى سبق وجودها ولم يوجد فى المبتدأ عامل لفظى قط لانه بتسليم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود كضيق فم البئر واللام فى للعوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد نفى الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظى ونفى الكل يوجب نفى العموم لا عموم النفى ونفى العموم لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل من جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض على أن نفى العموم يحتمل شمول العدم والافتراق و يتعين الاول بالدليل كما فى ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة الاصطلاح هذا كله ان سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة هنا ايجابية واثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد عامل على سبيل عموم النفى وأورد على الحد اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب فى لا بأنها بمنزلة الزوائد وان أمكن فى ان لان لا تغير المعنى قطعا وان لا تغيره وانما هى مقوية له ولا يصح الجواب بأن الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا واسمها الا على الاسم وحده والمركب مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا أن يدعى انه صار بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة والوجه أن يجاب بأن كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب (قوله أو حكما) ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه ومن ذلك قول العرب ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبره وظاهر لان المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية و يحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ و بزيد خبره و يحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم و يرزقكم صفة لخالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما

على

على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا بمجرد تصوير النفي لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحلي برزقكم هو الخبر فاعل محل ماذكر اذا كانت هل مستعملة في الاستفهام (قوله مخبرا عنه أو وصفا الخ) حال ومعطوف عليه من الاسم بناء على مجيء الحال من الخبر أو خبرا لكان المحذوفة من خلاف المشهور وأو للتقسيم والمراد أن المبتدأ اماذو خبر أو ذو مرفوع يغني عن الخبر فخرج نحو نزال لانه ليس واحدا منهما وكذا الاعداد المسرودة وعلم منه صريحا اشتراط التجريد في الوصف بخلاف صنيع الاوضح فخرج من الحد نحو لاهية قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتي والأولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه قد يأتي في غيره نحو لولا نولك أن تفعل فانه معربوا نولك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويدعى أن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد بقي انهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاز هذا لانه في معنى قل رجل فهذا لا وصف ولا فعل بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به في التسهيل وأشار لقول آخر انه تجعل خبرا وقوله رافعا أي من حيث انه وصف فخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجهه ومكتف به لان الحسن قام مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا مغني عنه وقوله لما انفصل أي لاسم مستقل غير مفتقر الى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل فانه لا يسد مسد الخبر فلا يقال في أقائم زيد وقاعد ان قاعد مبتدأ وضميره المستتر فيه سد مسد الخبر قال المصنف في الحواشي خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازني أقائم أخواك أم قاعدان فقاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني ثم قال وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان وان المعطوف الجملة انتهى والوجه انه انما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء على أن المراد البارز ولو حكما والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لامكان التنازع والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما استقل كان أظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقا بل صرح ابن الحاجب في الامالي بأن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكى الاجماع في ذلك لكن نسب الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله وأغنى أي ذلك المنفصل عن الخبر احترازا من نحو أقائم أبواه زيد فقائم ليس مبتدأ

مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذ لا يغني مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى زيد العود عليه فيتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه اذ هو بمنزلة أقائم أبوا زيد وذلك يحسن السكوت عليه قطعا والاغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الامكان فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر اصلا حتى يحذف ويغني عنه غيره أو يسد مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف فورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أورد انه يلزم الدور اذ الخبر حينئذ يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبرا عنه وهو مشتق من الخبر وأجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوي والتعريف صادق على نحو النار حارة لحصول الفائدة بهما بأصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه بتأويل شعري الآن شعري الذي تعهده وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب الاصل قبل ان تجعل جملته خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها فلا يكون به الفائدة التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه لانه خارج بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيره مدخل فاندفع انه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتقض بنحو ذاهبة من زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب (قوله لمن يرى انه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيبويه ووجهه انه مبدوء به في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظرا الى انه أصلها) عزى القول بذلك للخليل ووجهه بأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي وانه اختار رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعقبه الدماميني بان فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فتقول في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا فحينئذ يترجح تقدير ما قيل انه الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بمطابقة السؤال فانه جملة اسمية وأجاب بانه اسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المرجح فيكون

والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه أصل المرفوعات وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظرا الى انه أصلها كما قال وذهب جمع الى ان كلا منهما أصل واختاره الرضي قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة (المبتدأ والخبر) كلاهما (مرفوعان) باتفاق كالله ربنا ومحمد عليه الصلاة والسلام (نبينا)

الترجيح بالاسمية لا ينافى الترجيح بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أى كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم ايمان القائل ماذكر ولعل هذا مبنى على مذهب من يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفى بالفائدة الوضعية أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) ابهم المصنف الرافع ليكون جاريا على كل الاقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر فى رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد لاسناده الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه كالاسم وأل فى التجرد للعهد أى التجرد المعلوم وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدا المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد للاسناد فهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان المضارع واقع مبتدأ بقى ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدا الذى لا خبر له ولا مرفوع يغنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الا زيد (قوله وصح رفعه به الخ) جواب عما اعترض به على القول بان الرافع المبتدأ واعترضه أيضا ابن عصفور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدا بطريق الاصالة وبان المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر ادى الى اعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أى وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم ان الاصل فى المبتدا أن يكون معرفة) وأما الخبر فالاصل تنكيره لانه مسند فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه عما يطرأ و يحتاج الى علامة وهو التعريف و بقيناه على الاصل وهو التنكير وأما التعليل بانه مسند فينبغى أن يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغى أن يكون معلوما والذى ينبغى أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد) أى غالبا أو ورد ان هذه العلة لا تقتضى خصوص التعريف بان يكون معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه والكلام فى مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام اذ الوصف الرافع لمكتفى به لا ينفك عن كونه نكرة (قوله يخصص بالحكم المتقدم عليه) او ورد انه يقتضى ان يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وان لم يكن مختصا ويجاب بأنه اذا لم يكن فى الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه

لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا فى رافعهما على أقوال أصحها ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان الاصل فى المبتدا أن يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها أحد وانما يجهل الامور الجزئية وأورد على الاول مجئ الفاعل نكرة وهو مخبر عنه وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى

ف يستمر على الانصراف فلان الاسم لم يوضع أصالة ليذهب الى غيره فلا يكون نكرة متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحمار سجدت فانه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع اصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الآتي بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف والتنكير (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من غير الغالب اذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا مخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا واستحسنه الرضي وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شيء واحد (قوله اذا تخصصت) أي تعينت وقل اشتراكها وابهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما في النكرة الموصوفة أو حكميا كما في النكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى نيف وثلاثين موضعا) في الصحاح والقاموس وكل مازاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوي العين من ناف ينوف (قوله وذكر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وكل ما ذكرت في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكلف والاوفق بجزئه في المتن الاول وأورد ان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص وأجيب بانه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو ان تحصل لبعض الجملة شيئا ليس لسائر امثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبئ عنه قول الشارح الآتي فأشبهت الخ ولا شك ان بذلك تنقطع الاحتمالات و يتعين ان المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أي بذاته كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فانه نص

وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا أفادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة وأنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال (و يقع المبتدأ نكرة ان عم) كل فرد من جنسه (أو خص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو ما رجل في الدار) لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس

(قوله فاشبهت المعرف بأل الجنسية) عبارة التصريح الاستغراقية وهي اظهر لان الجنسية أعم فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين فهو معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لعارض أم لم يتعين واللام وضعت للتعريف والنفي لم يوضع لذلك (قوله ومنه أإله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهمزة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرته الأولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقتضى المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما وأجاب الاستاذ الصفوي تبعا للعصام بان العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكر لا لامر معنوي بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر لطرد الباب انتهى وفي التصريح ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمله مع كلام الصفوي (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبهن) أي أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى اذ يلزم على الاول ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة الا ان يجعل الجار والمجرور وعلى هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله أمر بمعروف صدقة) التخصيص فيه بالعمل اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر (قوله رجل جاءني) ليس فيه صفة مقدرة حتى يكون مما تقدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة بقرينة مقابلته بها فيشمل المثنى والمجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه وعرفه بعضهم بما العوامل الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهها أو ملبسا بأحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قائم أبوه وذكر ابن مالك ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعرف بأل الجنسية (و) منه نحو (أإله مع الله) وكل لها تموت ومن نحو يهم أقم معه (و) الخاص من مشرك (لعبد مؤمن خير) من مشرك لان الوصف مخصص فتحصل الموصوف النكرة الذي به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول أيضا (و) من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام (خمس صلوات كتبهن الله على العباد) لتخصيصه بالاضافة وقوله أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة وقولك رجل جاءني لانه بمعنى رجل صغير جاءني (و) يقع الخبر مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر بيانه في بحث الكلام بما لامزيد عليه وقدم المفرد لانه الاصل في خبر المبتدأ لان الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل الا في المفرد (قوله جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه نحو هذا زيد وهذا أسد مشيرا الى السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشتق لان الجامد لا يصلح لتحمل الضمير الا على تأويله بالمشتق والجامد اذا كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي في صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ وخالف الكسائي في ذلك فذهب الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك اطلاقه وقال الاشبه أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه كالاقدام والقوة للاسد وهذا يرجع للوفاق في المسئلة لان ما قيد به معنى التأويل بالمشتق ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن الرماني قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله أو مشتقا فيتحمله) المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذا في شرح الكافية لابن مالك وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة وبالمشتق ما أخذ من مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو هذه البطحاء وانما تحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهرا او مضمرا ولا يتحمل الا ضميرا واحدا وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذي صار خلفا عنه نحو زيد ضارب أي رجل ضارب وان كانت صلة أل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفا عنه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه (قوله ما لم يرفع ظاهرا) أي لفظا نحو الزيدان قائم أبواهما أو محلا نحو الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فانه لا يرفع ضميرا (قوله أو ضميرا بارزا) فان رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو زيد قائم الا هو واذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أي بدلا منه ومنه ما سيأتي في قوله ويجب ابراز المحتمل (قوله ويجب ابراز المحتمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على غير من هو له) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما أمن اللبس غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام فان كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هو له وانما وجب الابراز اذا كان اللبس مأمونا نحو غلام هند ضاربها هي اجراء لهذا النوع

من

جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا
ومشتقا فيتحمله ما لم يرفع
ظاهرا أو ضميرا بارزا
ويجب ابراز المحتمل وان
أمن اللبس اذا جرى الوصف
على غير من هو له

من الخبر على سنن واحد وماذكر من ابراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي ان البارز تأكيد للمستتر اما اذا اجرى الخبر ان هو له فيستتر فيه وجوبا لان الابراز موضوع لكون الخبر لغير من هو له فاذا وقع الابراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه الا كون الخبر لغير من هو له هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد هند ضاربته هي فينبغي جواز ابرازهي على الفاعلية على ما أجازه سيبويه في مررت برجل مكرمك هو من جواز فاعليته هو هذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال الرضي وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أولم يلبس انتهى لمخالفته للمنقول وانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد وحكم المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال أبو حيان الا في مسئلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيها بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين الى ضميره فصار كانه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قال في المغني وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وللدماميني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته وقضية الطلاقة انه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرة بان أو حرف تنفيس حتى يصح زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الطلبية خبرا لانها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند للمبتدأ ألا ترى انه يقع مفردا اجماعا ولا يحتمل ذلك وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله وادعى في المطول ان تقدير القول تعسف ونازعه السيد بما حاصله انك اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من

ويقع الخبر (جملة اه)

احتمال الصدق والكذب بحسب الاول أى طلب ضربه لا ينافى احتمالهما بحسب المعنى الثانى وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قال الرضى والاولى الجواز اذ لا معنى للمنع وفى المغنى ان المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليست كجملتى الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى واما كون جملة القسم انشائية ثم رد كلا من التعليلين ثم ينبغى الوقوف عليه فانظره فى الباب الثالث (قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كانت أو فعلية) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أى بقرينة واحترز به من نحو زيد أكرمته فى داره فلا يجوز أكرمت فى داره ولا أكرمته فى دار ومن نحو الرغيف أكلت منه وكان ينبغى ذكر هذا بعد الضمير لانه الذى يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتى فى كلامه مثال ما نصب بفعل ومثال المنصوب بوصف الدرهم أنا معطيك أى معطيكه ومثال المجرور باسم الفاعل * وما كل من وافى منى أنا عارف * وافهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيدان قاما أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد القائم هو وبه صرح الرضى وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو زيدان كان قائما يقوم عمرو فلا تقول زيد ان قائما يقوم عمرو ومثل ان لو فانه يكثر حذف كان بعدها وابقاء الخبر هذا وفى المغنى ما نصه محذوفا ومرفوعا أى والهاء رابط به محذوفا ومرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر ان لهما ساحران ومنصوب بالخ وافهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور بحرف تبعيض اذا الناس اذ الذ من عزيز أى منهم والمجرور بحرف ظرفية * ويوم نساء ويوم نسر * أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر حكمة التمثيل لاول الصور وآخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو زيد مررت به ووقع لابى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الاعراف والذين عملوا السيآت ثم تابوا من بعدها وآمنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدأ وما بعدها خبر والعائد محذوف أى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور المذكورة واعلم ان فى التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك ونازعه الدمامينى فى الاجماع لكن صنيعه يقتضى ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغى ادراجه فيه كما صنع الشارح

أى فيها (رابط) وجوبا يربطها بالمبتدا الذى سيقت له اسمية كانت أو فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق مماثل لفظا ومعمولا نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله

ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنصوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث
كاهن قتلت عمدا وغيره بقوله تعالى أفحكم الجاهلية يبغون قال الدمامينى
وفيهما نظر لان كلا من المسئلتين سيأتى فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر
فحرره وان الحذف فى غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول
الشارح ويجوز حذفه (قوله اصبح الخ) صدر بيت عجزه * فلا انلت الا فى الخيار
مناف‍سا * والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجرور لكونه قد جر بحرف
سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعنى ولا واصبح اسمع (قوله واقتصر منها هنا على
أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله
كنية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير
مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسعة أل النائبة عن الضمير
العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى (قوله وهو الاصل فى الربط) اذ هو
موضوع لمثل هذا الغرض قال فى المغنى قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل ربط
وذلك فى ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو
فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة أن
يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر
العائد على الجارية وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعل
العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم يربط به
الخ) وأما غيره فلا يربط به الا مذكورا لان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة
تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله
نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاجب ان المسئلة مخصوصة بما
اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالآية على
قراءة الرفع وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب نسقا على لباسا أى انزلنا لباسا
مواريا وزينة وأنزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) اى لا نعت
خلافا للفارسى ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت (قوله اعادة المبتدأ
بلفظه) أى ومعناه كما فى الاوضح (قوله فى مقام التهويل الخ) أى فوضع الظاهر
موضع المضمر لهذا السبب وهو فى معرض ذلك جائز قياسا وفى غيره يجوز عند
سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر
وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قائم أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد
(قوله التهويل) أى التخويف (قوله والقارعة خبره الخ) يجوز ان تكون القارعة

أصبح فالذى توصى به أنت مفلح
وروابط الجملة بما هى خبر
عنه أوصلها فى المغنى الى
عشرة على خلاف فى بعضها
واقتصر منها هنا على أربعة
أحدها الضمير وهو الاصل
فى الربط ومن ثم يربط به
مذكورا (كزيد أبوه قائم)
وعمرو قام أخوه ومحذوفا كما
مر (و) الثانى الاشارة نحو
(ولباس التقوى ذلك خير)
ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا
والا بأن قدرتابعا للباس على
انه بدل أو عطف بيان فالخبر
مفرد والثالث اعادة المبتدأ
بلفظه نحو زيد قام زيد
وأكثر وقوع ذلك فى مقام
التهويل والتعظيم نحو
(القارعة ما القارعة)
فالقارعة مبتدأ أول وما
اسم استفهام مبتدأ ثان
والقارعة خبره وهما خبر
الاول والتقدير القارعة أى
شئ هى كما تقول أى رجل
زيد اذا أردت التعظيم

والتفخيم لشأنه (و) الرابع
العموم بان يكون جملة الخبر
مشتملة على اسم أعم من
المبتدا فيكون المبتدا
داخلا تحته نحو (زيد نعم
الرجل) فأل في الرجل
للجنس وهو مشتمل على كل
أفراده وزيد فرد منها فدخل
في العموم فحصل الربط
ومنه قوله
وأما الصبر عنها فلا صبرا
والربط بالعموم تبع
فيه هنا وفي أوضحه جماعة
من النحاة وذكره في المغني
كالمتبري منه ثم قال ويلزمهم
أن يجيزوا زيد مات الناس
وعمرو كل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار
وخرج المثال والبيت بما
هو مذكور فيه فراجعه
ولما كان من الجملة الواقعة
خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه
على ذلك بقوله (الا في نحو
[illegible] الله أحد) مما الجملة
المخبر بها نفس المبتدأ في
المعنى أي فلا تحتاج الى رابط
لاكتفاء بها عنه لانها
مفسرة للمبتدأ والمفسر عين
المفسر هذا ان قدر ضميرا
للشأن والا بأن قدر

مبتدأ أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أي شيء هي
(قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدا) أراد بأعميته منه صدقه عليه
حتى لا ينافي قوله فأل في الرجل للجنس ولا ما قرروه في باب نعم وبئس من أن أل
في فاعلهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أي صادق
عليه (قوله كالمتبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور
فيه) هو ان الرابط في المثال المذكور اعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط
كما اجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا
الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان أل في فاعل نعم وبئس
للعهد لا للجنس وفي البيت اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد
انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء انتهى قال الدماميني ظاهره ان العموم
جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع
ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد ما يطابق
هذا الناعي المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقي انه قد يقال العموم باعتبار
انه ليس لاحد عنها صبر وفي العيني والشاهد فيه حيث سد العموم هنا مسد
الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر نفي أن يكون لاحد صبر عنها وهو عام
فصبره داخل فيه هذا وفي التصريح والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما
الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدأ
بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين أ العبيد نذو عبيدي وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم
وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء ثم
أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا انه لابد في هذه الروابط من مراعاة معنى
صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط
بها بذلك ثم يقول والا لورد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلكه هنا يوهم
ضعف الربط بما عدا الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو اعادة المبتدأ بلفظه والاصح
انه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة لاجازتهم
أهر زيد أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات
الشيء والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله
جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل فاندفع انه ان كان المراد انها نفسه بحسب
المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك لصحة الحمل والحاصل

ان

ان حق الخبران يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو وهو وهذا يقتضي اتحادهما ذاتا وتغايرهما مفهوما فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد أحدهما الى الآخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للنسبين المستلزمة للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب ﴿تنبيه﴾ كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ لفظا والا لزم الغاء الحمل متحد به معنى والا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو ويتحد به لفظا الا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري شعري أي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك وقال ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين أي وشعري الآن مثل شعري فيما مضى أو لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحو والسابقون السابقون أي الى الخيرات والى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على التساوي حقيقة نحو وأزواجه امهاتهم أي مساويات لامهاتهم في التحريم والاحترام أو مجازا كقوله

وبجاشع قصب جوف أجوافها * لو ينفخون من الخوارة طاروا

أي مساوون للقصب الخالية الاجواف في طيرانها بالنفخ أو قائم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله أي ذوو درجات أو مشعر بلزوم حال لحق بجاز العين بالمعنى نحو زيد صوم جعل نفس الصوم مبالغة وليس بتقدير ذو لانه يصدق على القليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أدمن الصوم والمعنى نهاره صائم (قوله ضمير المسؤل) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أي بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه وأجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتدأ محذوف وأبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه أحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أي لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد ولم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمه بصمديته بخلاف أحديته (قوله والتحقيق ان مثل هذا الخ) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذ من المعلوم انه ليس المراد بها اللفظ ولا يخفى ان المصنف لم يمثل الا بها ولم يذكر الشارح مثالا

ضمير المسؤل عنه فالحبيب مفرد وهو والله وأحد خبر بعد خبر أو بدل قال الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة

غيرها فلا وجه لايراد الشارح هذا التحقيق عند أهله هذا ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للاصل فاطلقوا انه جملة باعتبار انه مركب اسنادي غايته التجوز (قوله بل بالمفرد) يؤيده ماصرح به في المغني ان الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلا (قوله ويقع الخبر) أي في الظاهر قال بعضهم تسمية الظرف والجر ورخبرا مجاز لانه ليس نفس المبتدأ ولا مشبها به المبتدأ ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أي كما يقع جملة (قوله منصوبا) قيده بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى وليحترز عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا تركه في هذا المختصر وسنبينه (قوله لفظا) أي ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما تعلق به) وهو الاصح وقيل الناصب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول في المعنى ورد بمخالفته المشهور من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بأنها معنى لا تختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح أن تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا فالمعنوي الاضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أي بما يقع به والتحقيق ان الذي في محل نصب هو المجرور وحده لان الجار هو الموصل للعامل اليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل نصب (قوله كالحمد لله) توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور رفعا لابناء على عمل الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما في قولك أعجبني الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أي في الموصول والتقييد بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت أو خصت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وكانه لذلك حذف المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول (قوله فلا يجوز زيد امس الخ) ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص أي سافر أمس وواثق بك لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبه به على ان تعبيره بمستقر للتمثيل لا للتقييد (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو الظرف والمجرور وا لعامل صار نسيا منسيا وقيل مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا

بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (و) يقع الخبر أيضا (ظرفا) زمانيا أو مكانيا حالة كونه (منصوبا) لفظا بما تعلق به (نحو والركب أسفل منكم) والرحيل غدا (و) يقع أيضا (جارا ومجرورا) منصوبا أيضا محلا بذلك (كالحمد لله) رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا راجعا في التقدير الى المفرد أو الى الجملة قال (وتعلقهما) حينئذ اما (بمستقر) ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح ورجحه ابن مالك بأمور

وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لا بد من اعتباره والقائل بانه مجموعهما نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لك أن تمنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنت لدى بحبوحة الخ) عجز بيت صدره * لك العز ان مولاك عز وان يهن * والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشيء بحاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه قال الدماميني وللقائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد في البيت وقال الشمني الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر انتهى وهذا لا يدفع كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل (قوله لامتناع ايلائهما الفعل) أي لا ظاهرا ولا مقدرا ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط لانه لازم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات كما أجاب به الزعفراني وابن جني لما أجاز النصب في فاذا زيد بشر بته وقال له ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا (قوله والاصل في العامل أن يكون فعلا) لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا أو زمانا ومحلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لان المسئلة متجاذبة الاطراف لان اصالة افراد الخبر واصالة الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما لخصوص المحل فلا يصلح واحد منهما مرجحا وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه واذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد غير جار على سنن الصواب لما علمت من تعين الفعل في الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ) معنى كلام المغني كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد الماضي والحال أو الاستقبال وليس معناه هل جهلت المعنى بان لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى

منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به ومنها أن الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد أما واذا الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل (أو) (باستقر) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل أن يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال (محذوفين)

وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما تحقق في الاوضح لا الظرف وانما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى أي مقتول أو يقتل والاصل فيه أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه أنه اذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات ﴿فائدة﴾ اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى جئت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا

تفريغ

الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هنا وقال الدماميني كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال الشمني لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو لصلاحيته للازمنة كلها دون غيره انتهى بقي ان كلامه مما يقتضي ان المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو أحد الازمنة وهو ما جنح اليه الشهاب القرافي وبنى عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن والحق كما نبه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس فلا اشكال في كلام المغني (قوله وجوبا) لقيام القرينة وسد الظرف مسده (قوله الا شذوذا) منه * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * (قوله وبجواز حذفه حينئذ) أي حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مقويا للدليل (قوله وقد يعرض الخ) فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول الا أن يقدر المتعلق فعلا الخ (قوله ويلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال شيخنا لك أن تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر انه يلزم

تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع لانا لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ الا ان يقال انه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل لانه أمر اعتباري تقديري غير مستقر (قوله لاستقرار الضمير فيه) قضيته انه لا يسمى لك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا أن يريد ما من شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر على انه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا أو اذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزائد) أى حقيقة أو حكما فشمل الباء من في كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله ولعل في لغة عقيل * لعل أبي المغوار منك قريب * ولولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير وانما لم يحتج الزائد لمتعلق لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا بما يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن وحينئذ فموضع المجرور نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب في قام القوم الا زيدا وترك عد كاف التشبيه من ذلك وان قال الاخفش وابن عصفور بأنها لا تتعلق بشئ لانه اذا قيل زيد كعمرو فان قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه أو فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغني والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه) كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله أي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف ولا يوصف به وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود (قوله أو بما يشير الى معناه) عبارة المغني أو بما فيه رائحة الفعل كقوله انا أبو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد (قوله في ثمانية مواضع) أحدها أن يقع صفة نحو أو كصيب من السماء الثاني أن يقع حالا نحو فخرج على قومه في زينته فلما رآه مستقرا عنده فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يقع صلة نحو وله من في السموات والارض الرابع أن يقع خبرا الخامس أن يرفع الاسم الظاهر نحو أفي

لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصارا لكثرة دورها بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمي لغوا وملغى كأنه ألغي ولم يعتبر اعتبار الاول قاله الدماميني * قاعدة كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا بما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه والتعلق اما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا والمقدر اما واجب الحذف أولا وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني

(ولا يخبر ب) اسم (الزمان عن) المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا أو في زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد أمامك وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة (و) أما نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره انه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدا ما لا خبر له لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله (ويغني عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) يكتفى به فاعلا كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقوله ان ذكر ما تقادم عهده حينئذ الآن واصله حين اذ كان ذلك واستعمل الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لأكيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أى منصوبا بكان أو مجرورا بفي بل أو مرفوعا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أى عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لان من شأن الذوات الاستمرار في جميع الازمنة فلا فائدة بالاخبار عنها بزمن مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة اما بناء على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام او بناء على انه يعتبر في الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة أن يجهل وتقصد افادته والذوات التى لا تتجدد لكونها معلومة الوجود في سائر الازمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد ونحوه لانها باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة (قوله كأن يكون المبتدا الخ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بان اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد ينتفي الاجتماع فيه بنحو موت البعض وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر وقيل شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقرينة حالية أى داخلون في شهر كذا هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم ما نصه سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في أم تتعين في فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلتهم انه لا يجوز لانهم مثلوا بعده أمثلة التزموا فيها ذكر في (قوله وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك) أى ان أفاد فان لم يفد الاخبار بالمكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكانا والقتال مكانا وان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمان أو حين امتنع ولهذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان

وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المستمرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للشئ طعم ولا يستمر فينبغي جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان ويزولان والحركات التي لا استمرار لها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها باسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز النصب نظرا للعمل كالاجتماع والسكون والعود بخلاف مالا يتضمن العمل كالاحد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب لتأويلهما اليوم بالآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن أعم فصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم

﴿فائدة﴾ اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو وحمله وفصاله ثلاثون شهرا أو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه اياه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي خلافا للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب الكوفيون النصب وان وقع لا في الاكثر فالاغلب نصبه أو جره بفي وفاقا معرفا كان الزمان أو منكرا نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما الحج أشهر معلومات فلتأكد أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة ورجح الرفع نحو موعدكم يوم الزينة واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو

أنت مني مكان قريب * وداري مني يمين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اى مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أى انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الظرفين بعد اسم عين بتقدير اضافة بعد اليه نحو زيد مني يومان أو فرسخان وأما المبهم نحو أنت مني زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستانك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (معتمد) ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع (على) أداة (استفهام) حرفا كانت أو اسما (أو) أداة (نفي) كذلك أو فعلا فالاستفهام بالحرف (نحو * أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا * و بالاسم نحو كيف جالس العمران (و) النفي بالحرف نحو (ما مضروب العمران) و بالفعل نحو ليس قائم الزيدان و بالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله

خليلي ما واف بعهدي أنتما

وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز نظر وج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره

نحو فحوة يلزم النصب على الظرفية ويتعين النصب في نحو أنت مني فرسخين أي من أشياعي ما سرنا فرسخين وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أوردوه وان أردت تفصيل المقام فارجع الى الرضي وشرح التسهيل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثال اسمي الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما أفضل منك أحد وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ومثال المنسوب ما قرشي أبواك وأقرشي أبواك والمعنى أمنسوب الى قريش أبواك (قوله ليصح الاكتفاء بالمرفوع) هذا ما رجحه في المغني وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا كانت أو اسما وقوله أو أداة نفي كذلك) أي حرفا أو اسما هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما لكن لا بد أن يكون الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أقاطن الخ) صدر بيت عجزه * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا * والقطن الاقامة والظعن الرحيل والظاهر ان العطف في أم نووا من عطف الفعلية على الاسمية والشاهد في البيت ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وفاعله سد مسد خبرها وفي شرح العمدة ان النواسخ لا تدخل على المبتدا الذي له مرفوع يغني عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء كما لا تعمل في الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتداء الا انه من عوامل الاسماء لانه معنى فأشبه المعنى الذي يرفع به الفعل اذا قيل أيقوم زيد فجاز ان يعمل فيه (قوله غير مأسوف الخ) قائله أبو نواس وغير مبتدا وهو في معنى النفي والوصف بعده مخصوص لفظا بالاضافة وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا الهم والحزن والنائب عن الفاعل الظرف وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت اعرابان آخران ذكرهما المصنف في المغني في بحث غير (قوله خليلي الخ) صدر بيت عجزه * اذا لم تكونا لي على من أقاطع * والشاهد في أنتما سده مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به لان القول بان الضمير مبتدا يؤدي في البيت الى الاخبار عن المثنى بالواحد وفي الآية الى فصل العامل من معموله باجنبي انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن يكون انتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما يا خليلي اذا لم تكونا لي على من أقاطع فما واف بعهدي

وعن الثانى بان عن آ لهتى متعلق بمحذوف والتقدير أراغب انت ترغب عن آلهتى وماأجاب به فى التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدى لما مر فى الامالى من أن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا كامر (قوله شرط لازم الخ) جوز الاخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدا من غير اعتماد (قوله وما أوهم الخ) منه قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

فخبير مبتدا وبنو لهب فاعل به لا خبر والا لزم عدم المطابقة وتأوله ان فعيلا يستوى فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله الابتدائية) أى فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرا (قوله الا فى نحو الخ) لانه يلزم على الثانى عدم تطابق المبتدا والخبر فى التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقى وذلك لا يجوز وأفهم الحصر انه لا يتعين فى أراغب أنت عن آلهتى خلافا لمن عينه وعلله بانه على الثانى يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف باجنبى لان اللازم ممنوع كما عرفت ولا فى أقائم رجل كما قيل لانه على الثانى يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا يقدح الخ) اى جواز الوجهين وأجيب عن القدح بان اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف للاصل لان جعل المبتدا مسندا وتأخيره خلاف الاصل بخلاف الوجهين فى قام زيد فان كون زيد فاعلا موافق للاصل فسبق الذهن اليه فيحصل الالتباس وأورد انهم أجازوا فى جئت أنا وزيد وجهين مع ان أصل الواو أن تكون للعطف وأجيب بان الحمل على الوجهين انما يمتنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف واعترض بمثل جئت أنا وموسى وأجيب بتقييد المسئلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن القدح بانه لا ضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه فان قلت الضرورة حاصلة فى أقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيدا قائم (قوله وجمعا) أى جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونص الشاطبى على ان جمع التكسير مثله وقال السيوطى الجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المنطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجنب الزيدان (قوله على اللغة الفصحى) احترازا من اللغة الضعيفة وهى لغة أكلونى البراغيث فانه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التعيين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما أن يتطابقا أولا فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز فى الوصف وجهان الابتدائية والخبرية الا فى نحو أقائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقدم الخبر فى الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى

بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال المصنف في حواشي ابن الناظم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خير منه أبوه ومفسرا الضمير موصوف مقدر انتهى ويلزم على ما جوزه الاخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثنى الا أن يجاب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جوز في أقائم أبوه زيد كون زيد خبرا عن قائم (قوله وقد يتقدم الخبر) أى في الحال أو الاصل ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء واطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار اليه الشارح بقوله وان اختلف الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي على (قوله فاذا هي حية تسعى) يجوز أن يكون جملة تسعى صفة للحية (قوله ثانيها أن يتعدد الخ) ضابط هذا النوع أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا وهذا الضابط يتناول نحو قولك للابلق هذا أبيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا أى حقيقة اذ لو أريد صحة الاخبار ولو مجازا اخرج نحو هذا حلو حامض عنه وقضية ذلك امتناع العطف فيه لكن صرح الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصريحه أيضا بانه مثل قولك هما عالم وجاهل بل قضيته وجوب العطف وقال السيد ان نظر الى تأويله بالابلق كان الاولى تركه أى العطف وان نظر الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى أى بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير فلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير على انه يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان أجيب بان في كل منهما ضميرا استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للتحكم لان المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل أحدهما للضمير واعرابه دون الآخر تحكم وبان في كل منهما ضميرا صرح به الرضى وغيره ونقل عن أبي على ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء وفي المقام تطويل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشئ بما يناقضه ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب القاتل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف

لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا أو نائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل أن يخبر عن المبتدء الواحد بخبر واحد كما مر (وقد يتعدد الخبر) جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة أنواع احدها أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد

لو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبر بمبتدا محذوف لأن المراد انه جمع الطعمين (قوله اذا المعنى هذا مز) أى بضم الميم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذهما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا امتنع توسط المبتدا الخ) اى لكون مجموعه بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لان بعض الكلمة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علله بعضهم بان الرمان حلو حامض جار مجرى المثل (قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعدد الصاحب حقيقة له صورتان احداهما أن يكون اسما منها طفقة الثانية ان يكون مثنى أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يداك الخ) انشده الخليل وقيل انه لطرفة (قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقا على الاخبار وان لكل جزء اعراب ما يستحقه المجموع دفعا للتحكم (قوله لا يقال الاجاز ا) يوافقه ما في الاوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حلو حامض في معنى خبر واحد وان قوله يداك الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لهو ولعب الثاني تابع لا خبر ونظر فيه الاشمونى فقال اما ما قاله في الاول فليس بشئ اذلم يصادم الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا وأما الثاني فهو ان كون يداك في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى وأما الثالث فلأنه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا انتهى وفي الجهة الاولى من الباب الخامس من مغنى اللبيب في أثناء كلام ما نصه وأما حينا فتعطف على الحال لا حال انتهى فلعله لا يسلم الجواب عن الاعتراض الثالث واما الجواب ان الاولان فانما يثبتان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فما في الشرح الخ) الذى في الشرح حكاية على عدم التعدد ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من سبق القلم في عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد (قوله والمعنى أبو أخي الخ) في شرح القواعد للكافيجي في زيد أبوه غلامه

بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها أن يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله

يداك يد خيرها يرتجى
وأخرى لاعدائها غائظه

أو حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقال الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم

﴿فائدة﴾ اذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم والآخر ان تجعل الروابط في الاخبار

مطلق فحاصل المعنى زيد غلام أبيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام
أبي زيد منطلق فقد سها معنى وتقديرا فتأمل انتهى وقياسه ان ما ذكره الشارح
كذلك والصواب زيد عم خال أخي أبيه قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو
بين المبتدا الاول وخبره بخلاف غيره فانما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله
فتأتي بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لتلو لا يفي لفظه بمراده بل لا بد
أن يقال وكذا الفعل في الباقي الى أن تنتهي المبتدآت ولكنه ترك ذلك لوضوحه
واشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد هند
الغلامان أحسنت اليهما عنده في دارها لم يمتنع وكذا أحسنت في دارها اليهما عنده
(قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع من هذين الطريقين طريقة ثالثة مركبة منهما
وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدا وبعضها مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون
ضاربوهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أي غالبا
فلا نقض بالمنطلق زيد والمراد لان معناه وصف لمعناه لان المبتدا والخبر اصطلاحا
لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابقي
وأورد ان الدليل جار في الفاعل ولم يتقدم وأجيب بان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر
الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطروء
عليه ورد بان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة
المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل (قوله فحقه أن يتأخر الخ) أي اللائق والمناسب
أن يتأخر عنه ذكرا لان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أي من التقديم
وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدا وأهمل المصنف ذكرها وهي مذكورة
في الالفية (قوله اما جوازا) أي تقديما جائزا أو ذا جواز (قوله في الدار زيد)
الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون ذلك
وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر
الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون
مفردا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد أين أبوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارته
اذ خبر المبتدا الاول ليس له الصدر بل لجزئه وهو أين لان ما يقتضي صدر الكلام
يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار
من تمامهما من الكلام المغير لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في
الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضرب أضربه وانما جاز الذي ان تضرب به

فتأتي بعد خبر الاخير بهاء
آخر الاول وتال لتلو نحو
زيد هند الاخوان الزيدون
ضاربوهما عندها باذنه
والمعنى الزيدون ضاربو
الاخوين عند هند باذن
زيد وهذا المثال ونحوه لم
يوجد مثله في كلام العرب
وانما وضعه النحاة للاختبار
والتمرين قاله أبو حيان واعلم
ان الاصل في الخبر ان يتأخر
عن المبتدا لانه وصف له في
المعنى فحقه ان يتأخر عنه
وضعا كما هو متأخر عنه طبعا
(و) لكنه (قد يتقدم) عليه
حيث لا مانع اما جوازا (نحو
في الدار زيد) أو وجوبا
بأن يكون له صدر الكلام
اما بنفسه كالاستفهام
(و) ذلك نحو

يضرب بك

يضر بالمثال لان الموصول لا يؤثر فى صلته معنى (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف وليس له صدر الكلام لان الخبر هو الظرف فى الصورة وانما جاز تقديم الخبر فى هذه الصورة مع التباس المبتدا بالفاعل لان الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه و بين زيد قام بقى ان ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذى له الصدر وأورد عليه ان قوله ان أين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع ظرفا فالأكثر انه مقدر بجملة وأجاب الرضى بان لفظ أين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد فى هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أى يوم سفرك) اى لان الاستفهام له الصدر والمضاف اليه يسرى ويصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لتوهم انه صفة للنكرة) أى ابتداء والا فبالنظر فى الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه التوهم ابتداء ان حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كما فى نحو زيد عندك و رجل تميمى فى الدار جاز فيه التقديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضا يلتبس بالحال فينبغى امتناع التقديم أجيب بانه احتمال فى غاية البعد فلا التفات اليه وبذلك يندفع ما فى حواشى الشهاب القاسمى على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالا (قوله اذ لو أخر أوهم الخ) وانما لم يقدم المحصور بالا معها وان انتفى المحذور حملا على المحصور بانما وطردا للباب (قوله أو يعود ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفى الحقيقة فى المثال متعلق الجار والمجرور والمراد متصل بالمبتدا الذى يمتنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل اذ لا يجب التأخير فيه ونوزع فى صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبى وهو عبده اذ المبتدأ أجنبى من الخبر وأجيب بان الفصل بالاجنبى انما يمتنع اذا لم يكن مستقرا فى مركزه بدليل انهم جوزوا فى كانت زيدا الحمى تأخذ ان يكون الضمير فى كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبى فى الوجهين لان الاجنبى فى الوجه الاول مستقر فى مركزه بخلافه فى الوجه الثانى وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم يوقنون ونازع اللهدى فى ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس بالمبتدا على بعض متعلق الخبر لكان أولى لان الضمير فى عند هند من يحبها ليس

(أين زيد) اذ لو أخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو صبيحة أى يوم سفرك أو يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو عندى درهم ولى وطر اذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة فالتزم تقدمه دفعا للالتباس أو يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع أحمد عليه الصلاة والسلام أو معنى نحو انما قائم زيد اذ لو أخر لاوهم الانحصار فى الخبر أو يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر نحو

على الثمرة مثلها زبدا وعلى مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملء عين حبيبها اذ لو أخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (وقد يحذف كل من المبتدا والخبر) جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في (نحو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدا والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف (اى عليكم) وقوم خبر لمبتدا محذوف أى (أنتم) قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما أولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى الخبر لان التجوز فى آخر الجملة أسهل وفى المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم أقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كمررت بزيد الكريم أو بمخصوص نعم وبئس مؤخراعنهما أو بصريح القسم نحو فى ذمتى لافعلن أى يمينى أو بمصدر

متصلا بالمبتدا بل بما يتعلق به (قوله على الثمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد يخلط بالتمر والظاهر على التمر بلا تاء لانه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة الا ان يدعى انه تعريف للتمر بانه على كل تمرة مثلها منه زبدا (قوله ملء عين حبيبها) عجز بيت لنصيب ابن رباح الاكبر صدره * أهابك اجلالا ومابك قدرة * على ولكن والشاهد فى ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل عليه دليل حالى أو مقالى ثم الكلية منتقضة بنحو أن يقال آن يدحسن جميل فيقال ما أحسنه وما أجمله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغيران لكن الصورة الثانية لا نقض بها لان الحذف بلا دليل ولم يذكر الدواعى المقتضية للحذف لانها وظيفة أهل المعانى (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز فى الكلام الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لابد فى الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لابد من القرينة المرشدة اليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف و يوضح ذلك ما ذكر فى التلخيص فى باب الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من انه يحتمل فى حبه لقوله قد شغفها حبا أو فى مراودته لقوله تراود فتاها فلا حاجة لما قيل انه فى صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لانها دالة على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه (قوله وفى المحذوف الخ) ذهب سيبويه والمازنى الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثانى محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرون الى التخيير وفى المغنى ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الاول لسلامته من الفصل وكان فيه اعطاء الخبر للمجاور ومع ان مذهبه فى يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى انتهى وعليه يتخرج قول المنهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الاول فى نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

وان تكلف بعضهم خلافه ومن الثانى فى قوله * وانى وقيار بها لغريب * (قوله بنعت مقطوع) أى بنعت فى الاصل والا فهو فى حال كونه خبرا لا يكون نعتا وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التى كان عليها قبل جعله خبرا وهو ايلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله مؤخرا عنهما) هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح القسم نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحا فى القسم لانه يقال فى ذمتى مال وانما يتعين له بقوله لافعلن وسيأتى ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما

به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم ان قوله نحو في ذمتي يقتضى ان للمسئلة افرادا غير هذا وظاهر قول الاوضح وفي قولهم في ذمتي لافعلن بخلافه وانما وجب الحذف هنا لان جواب القسم سد مسده وان كان ذلك لا يلزم في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بدلا من التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض فأصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب واجراء الحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية (قوله كصبر جميل) أى بناء على أن المحذوف المبتدأ أوقيل المحذوف الخبر والتقدير صبر جميل أمثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطول وبقى صور يحذف فيها المبتدأ وجوبا مذكورة في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أى على ما في كلام المصنف وبقى صور أخرى ذكرها النكت وغيره منها خبر من في حكاية النكرات اذا لحقتها علامة الاعراب في الاسم فقيل منو ومنا ومنى فتلك العلامة دليل الاعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منوا ومن الرجل ويلغز في هذه المسئلة فيقال ما الذى بنى وفي آخره دليل الاعراب وقد أشار الى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الاندلسى في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو

ماحرف اعراب بمبنى وقد * ناب عن اسم حل في المكان

(قوله الامتناعية) احترازا عن التحضيضية فائدته التنبيه على بيان المحل الذى يقع فيه المبتدأ المذكور والا فالتحضيضية لا تدخل الا على الافعال فلا حاجة للاحتراز وماذكره المصنف مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ووراءه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهى الداخلة على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى قال الرضى وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود
لادر درك انى قد رميتهم * لولا حددت ولا عذرا لمحدود

أى لولا الحد وهو الحرمان (قوله لعمرك) الاصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا ومعناه البقاء قال في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين أيضا ومنه لعمرى فان قيل حكم الفقهاء بان لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين الا بالنية قالوا والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع

بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اى صبرى واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله (ويجب) اى الحذف (في الخبر) في اربع مسائل الاولى والثانية (قبل جواب لولا) الامتناعية أى الدالة على امتناع الثانى لوجود الاول (والقسم الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك

ذلك على العبادات والمفروضات أجيب بامكان الجمع بان مراد النحويين بصراحة العمر اشعاره بالحلف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء بنفي صراحته نفي كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق والحاصل اذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا أنه لا يعتد به شرعا ﴿تنبيه﴾ عمرك في قولهم عمرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو منه وحقيقته عمرت قلبك واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل (قوله وأيمن الله) بفتح همزة ايمن وضم ميمه وفيه لغات اخرى من اليمن وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده وان اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة على المبتدأ المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا في أم الحليس لعجوز (قوله وأمانة الله) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته كأنها أمانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء به وعهد الله ايصاؤه وايجاؤه ومنه ولقد عهدنا الى آدم وكلامه الذي يوحيه الى عباده من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به وعليها فعهد الله من اضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله أي أقسمت له بعهده فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف) فتقول على عهد الله لافعلن كذا وعهد الله لافعلن كذا ولك أن تقول القياس وجوب الحذف أيضا عند القرينة لتحقق شرطي الوجوب من الدلالة عليه وسد ما نظمه مسده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبر وامعه أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية اطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي في ضبط الوجوب بما وضعه غيره الوجوب في عهد الله لافعلن لان الجواب في موضع الخبر ويجاب أيضا بان المصنف اعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لافعلن فان الجواب فيه متعين لذلك الموضع

وأيمن الله وأمانة الله بخلاف غيره نحو على عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة تذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ويحل وجوب الحذف في الاولى ان تعلق الامتناع

الجواز أن لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا
خاصا وفي الواو التي ليست نصا في المعية نحو زيد وعمرو وجاآني معا (قوله على نفس
المبتدا) أي وجوده اذ المبتدأ ذات والذات لا يعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذي
لا يخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الافعال العامة التي
لا يخلو عنها فعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحداثة عهد ولعل المصنف
لم يقيد هنا بالكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور
حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال
لولا مسالمة زيد ايانا أي موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب أنه هنا
وفيما مر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة
وهنا النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا
وفي هذا بأن يكون كونا مقيدا (قوله وقبل الحال) لا فرق فيها بين ان تكون اسما
أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها
لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا)
وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضربي زيدا كله أو ضربي زيدا الشديد
قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهدا وقيل بالمنع لغلبة
معنى الفعل عليه ولا سماع ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه
الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما أضرب زيدا الا قائما وهل يجوز ادخال
كان الناقصة عليه نحو كان ضربي زيدا قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز
وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف
خبر كان قبيح (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر لضمير هو صاحب
الحال وشمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد
ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضاربنا قائمين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل
والمفعول معا لا تمكن لان المراد بالاضافة النسبة وشمل أيضا نحو ضرب زيد
عمرا قائما بلا اضافة وأورد على الضابط المذكور ضربي قائما شديد فان المصدر
لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع (قوله
أو مضاف الى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدأ مضافا الى مصدر عامل في
مفسر صاحب الحال المذكورة اضافة بعض لكل أو كل للجميع (قوله أخطب
ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير أخطب أكوان الامير وانما
قدرناه بالاكوان لاجل اضافة أفعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه
فلا بد من تعدده ولا يقدر بين ما والمصدر شيء وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيء

على نفس المبتدا كما هو
الغالب في لولا وهذا هو المراد
بقولهم يجب الحذف اذا
كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا
زيد لاكرمتك أي لولا زيد
موجود فان تعلق على نسبة
الخبر الى المبتدا جاز الحذف
ان دل على الخبر دليل والا
وجب ذكره نحو لولا قومك
حديثو عهد بالاسلام
لهدمت الكعبة (و)
الثانية قبل (الحال الممتنع
كونها خبرا) عن المبتدأ
المذكور قبلها بأن يكون
المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر
صاحب الحال كما سيأتي
أو مضافا الى المصدر المذكور
نحو أكثر شربي السويق
ملتوتا أو الى مؤول به نحو
أخطب ما يكون الامير قائما

و بعضهم يقدر محذوفا أى أخطب ازمان كون الامير قائما وقيل ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهى يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيبا اذا كان قائما ففيه الذى قدرته خبر يكون والهاء من فيه هو العائد الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ) سواء أكان المصدر لازما أم لا وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر أو مضمر وقيل يجوز اذا كانت من مضمر وعليه الكسائى وهشام وقيل يجوز اذا كان المصدر لازما (قوله وتوسطه معمولها الخ) عليها البصريون والكسائى نحو ضربى زيدا فرسا راكبا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو شربى ملتوتا السويق وهذا اماعليه الكسائى وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع الخ) وخرج بكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال مالو قدر المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه لا فى مفسره فانه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو ضربى زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل فى الحال هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملا فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربى زيدا شديد فلا يصح النصب على انه سد مسد الخبر لانه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال ولان شديدا يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فيتعين رفعه ولا وجه لنصبه واذا كان الخبر منوطا به فليس هنا خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان وفى مثال الشارح نظر لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن ضربى لا معنى لصلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد وقد مثلها ابن مالك بقول الراجز * ما للجمال مشيها وئيدا * وقولهم حكمك مسمطا والاولى فى مثله ان يذكر العامل أو يجاء بالمنصوب مرفوعا ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحال فى الصورة الاولى اختيارا وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفع لا على انه خبر ضربى بل خبر مبتدأ محذوف فاذا قيل ضربى زيدا قائم فالتقدير ضربى زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعل مضافا الى ما الموصولة بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائم ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى تأويل الكون والثانى الاخبار بقائم مع انه فى الاصل من صفات الاعيان عن أخطب ما يكون مع انه من المعانى لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للابتداء فالرفع فيه واجب كضربى زيدا شديد وأما قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا

على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها أول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وحينئذ فأهل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي أنه يجوز مجازا لكن قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع في المصدر الصريح وإن لم يوجد مجاز لأن باب المجاز لا حجر فيه ولا يشترط السماع في شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعتبرة (قوله فشاذ) وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ (قوله الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصا في المعية) الظاهر أنهم أرادوا بالصريح والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور وإلا فالواو في مثالهم تحتمل العطف والمعنى كل رجل وضيعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك وقوله الصريحة صفة الواو أي الصريحة في المصاحبة بأن لا تحتمل غيرها أو المصاحبة المصرح بها فهو من باب عيشة راضية والمعنى المصرح بها أي بالواو بأن لا تحتمل غيرها (قوله فالأولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا (قوله لسد الجواب مسده) أي وإن كان محذوفا (قوله وهو ساد مسد الخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع وقال في الفوائد الجنية فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو إذا أو إذ كان عليه لأن الحال يشابه ظرف الزمان ألا ترى أن معنى جاءني زيد راكبا جاءني زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطتها انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الظرف دون غيره أن الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لأن المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به ولعل وجهه أن الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوا إذ وإذا من ظروف الزمان لأن الكلام فيه معنى الشرط لأنه في قوة إنما أضرب زيدا بشرط أن يكون قائما (قوله والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما) هو

كما سيأتي فإن لم تكن نصا فإنها كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم النص على المعية والحذف اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وأشار إلى أمثلة ما تقدم من المسائل الأربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) فأنتم مبتدأ والخبر محذوف أي صددتمونا بدليل أنحن صددناكم وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم أن حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ أو إذا قيل لولا زيد لأتيتك لم يشك في أن وجوده يمنع من الإتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو (لعمرك لأفعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة (و) نحو (ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والأصل حاصل إذا كان أو إذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأمرين أحدهما التزام تنكير الحال فإنهم لا يقولون ضربي زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر

مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفوى وأقول في المثال شبهة صالحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف اذا وقع خبرا فالاصل والاولى ان يكون الخبر المقدر فعلا فما بالهم اطبقوا ههنا على تقدير اسم الفاعل ويمكن ان يقال ان الخلاف اذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لاحدهما وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الازمنة أو المراد مجهول واللائق حينئذ تقدير الصفة قال في المغنى واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان كان حقيقة في الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الازمنة قول المصنف في الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ كان أو اذا كان عند جمهور البصريين انتهى فظهر أن اذ كان لخصوص الزمان الماضى واذا كان لخصوص الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضى نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض واذا ما غضبوا هم يغفرون وعليه فيقدر اذا أريد الحال أيضا (قوله الثانى وقوع الجملة الاسمية الخ) اذ الخبر ليس من مداخل الواو الا على وجه التشبيه بالحال على خلاف الاصل كقوله * فلما صرح الشر فامسى وهو عريان * (قوله كل رجل وضيعته) استشكل بأنه لا يصح ان يعود الضمير من ضيعته الى كل اذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون ضيعة رجل ما والجواب ان كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميره ناب عن ضمائر كثيرة فضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل ضمير في هذا الجمل راجع الى ظاهر في ذلك الجمل فكأنه قيل زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال الرضى والظاهر ان الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله عنه أنتم والساعة في قرن والقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نسلم انه قصد بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على أن الساعة ليست نصا في المقارنة كالضيعة (قوله ووجب لقيام الواو مقام مع) هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف وجوبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذى قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شئ يسد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف لقيام المعطوف مقامه قال في الفوائد الجنية واستشكل بانه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا في وجوب حذف خبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شئ مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثانى

الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد نحو (كل رجل و) ضيعته) بالضاد المعجمة وهى الحرفة والصناعة سميت بذلك لانه اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف أى مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب قيام الواو مقام مع

يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسده من كل وجه وقال
الكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام فى كل رجل مع ضيعته
بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبر به لا لكونها تابعة لكن تستحقه
الواو لانه الخبر فى الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفا وأجرى
على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
والله الموفق لنيل المرام والمأمول من فيض
فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد
عليه وعلى آله وصحبه
أفضل الصلاة
والسلام
تم

﴿تم الجزء الاول من حاشية يس على الفاكهى و يليه الجزء الثانى﴾
﴿أوله باب النواسخ﴾